



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية وآدابها



رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه
بـعنوان

الاحتجاجُ اللُّغويُّ للقراءاتِ المتواترة
في كتاب "الحُجّة في القراءات السَّبْع" لابنِ خالويّه (ت371هـ)

إشراف الدكتور:

أحمد قريش

إعداد الطالب:

عبد العزيز ابليله

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د. عبد الجليل مرتاض

د. أحمد قريش

أ. د. عبد الجليل مصطفاوي

أ. د. عزوز أحمد

أ. د. عراي أحمد

د. قلايلية العربي

رئيساً

جامعة تلمسان

أستاذ التعليم العالي

مشرفاً

جامعة تلمسان

أستاذ محاضر (أ)

مناقشاً

جامعة تلمسان

أستاذ التعليم العالي

مناقشاً

جامعة وهران

أستاذ التعليم العالي

مناقشاً

جامعة تيارت

أستاذ التعليم العالي

مناقشاً

جامعة وهران

أستاذ محاضر (أ)

الموسم الجامعي (1433-1434هـ / 2012-2013م)

المقدمة

الحمد لله كفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد:

فقد سعى البحث الذي تقدّمت به لنيل درجة الماجستير إلى قضية معالجة

المنهج الذي طبّقه نحاة العربية القدماء في درّس ظواهرها ذات المستويات المختلفة (الصوتي، والصرفي، و النحوي).

وكنت قد اخترت أنموذجاً تراثياً - وهو كتاب سيبويه - حتى تُحقّق

المعالجة الجمع بين طابَعَي التنظير و التطبيق، كما حصرت معالجة القضية

المذكورة في القرآن أهمّ مصادر الاحتجاج اللغوي لتميّزه بالوثوق الدقيق لنصّه، ومكانته العليا في سلامة اللغة وراقيّ الأسلوب، واقتصرْتُ من الكتاب المدروس

على المستوى النحوي لتعزُّر استيعاب المستويات كلّها فيه على ضخامة حجمه.

وقد عنّ لي في أثناء إنجاز ذلك البحث أن أدرس هذه القضية المنهجية

درساً أوسعَ في بحث الدكتوراه، وذلك بأن يشمل مستويات ثلاثة: الصوت والصرف والنحو.

وفكرتُ مع هذا في أن يكون مجال تجسيد ذلك - كتاباً من كتب الاحتجاج

للقراءات وذلك أنها حقّقت - في رأيي - "توصيف" منهج دراسة اللغة العربية

أكثر من كتب النحو بصفة إجمالية، وهو غاية طالما نادى اللغويون المحدثون

بتجسيدها في البحوث اللغوية لما رأوا من المناسبة بينه وبين منطقتها وغايتها

واستيعابها لمناحيها وأبعادها.

وإذا كان الإشكال الذي قصدت إلى الإجابة عليه - في البحث الأول هو

التضارب في تقويم منهج البصريين في التعامل مع القرآن والقراءات من خلال

كتاب سيبويه، فإنّ الإشكال الأساسي في هذا البحث هو سؤال المصادر التي اعتمد

عليها في الاحتجاج للقراءات المتواترة: ما هي أنواعها؟ و ما مدى الاحتجاج بكلّ

منها؟ وما هو سبب تنوّع هذه المصادر في الاحتجاج لكثير من هذه النصوص؟ وما هو أثر ذلك التنوّع في عملية الاحتجاج؟

ولمّا كان كتاب "الحجّة في القراءات السبع" لابن خالويه أحد مصادري المهمة في بحث الماجستير، قدّرت أنّ اختياره مناسب لإقامة دراسة وصفية من خلاله لكثير من ظواهر اللغة العربية التي حملتها القراءات التي تناولها الكتاب بالاحتجاج.

هذا إلى أنّي اطّلت على كتب ودراسات مختلفة في الموضوع، منها كتب (الأصوات اللغوية) وكتب (في اللهجات العربية) وكتب (من أسرار اللغز) للدكتور إبراهيم أنيس، وكتاب (اللهجات العربية في القراءات القرآنية) للدكتور عبده الراجحي، ومنها دراسة للأستاذ عبد الله الكيش موسومة (أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري)، ومنها دراسة للأستاذ محمود الصغير موسومة (القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي)، ودراسة للأستاذ محمد أسعد موسومة (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية)، ودراسة للأستاذ عبد البديع النيربانيّ موسومة بـ (الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات)، وقد أسهمت بقوة في اختتام فكرة البحث من حيث المنهج والمضمون.

دوافع الدراسة:

يمكن إيجاز الأمور التي تدفع الباحث للقيام بهذه الدراسة فيما يلي:

- أ- الرغبة الذاتية في البحث اللغوي.
- ب- ما تأكّد من بحوث سابقة - ومنها (الاحتجاج النحوي بالقرآن في الكتاب) - من هيمنة المنهج المعياري على دراسة النحاة القدماء.
- ج- أنّ كتب الاحتجاج للقراءات بمختلف درجاتها وأنواعها - قد نهجت في تناولها للظواهر اللغوية منهجاً أقرب ما يكون إلى الوصف و التقرير.

د- أن كتب الاحتجاج للقراءات المتواترة بخاصة قد حوت نصوصا لغوية موثقة غاية الإيثاق ، فهي أحقّ بالاعتبار في تقعيد القواعد اللغوية.

ه- أن كتاب " الحجة " لابن خالويه يتميز بالجمع بين البيان المرغوب من القارئ والإيجاز غير المخلّ بالمراد ، كما أنّ مؤلف " الحجة " معروف بنزوله على ما ثبت سماعه من اللغة.

أهداف الدراسة:

يستهدف بحثُ الاحتجاج في الكتاب المذكور تحقيقَ جملة أمور أهمّها:

أ- تعميق اتجاه الوصف للظواهر اللغوية لا فرض القواعد على النصوص .
ب اعتماد المصادر الأبرز قوّةً و ثراءً في دراسة اللغة العربية ، و لعلّ من أهمّها القراءات المتواترة .

ج- إبراز التطابق أو التقارب الشديد بين كثير مما حفل به التراث العربيّ في الدراسات اللغوية ، وبين معطيات درس اللغوي الحديث.

وقد استقرّ التفكير بي بعد مراجعة أستاذي المشرف ، و بعد تحديد أهم الدوافع و الأهداف والأنموذج على أن يكون عنوان الدراسة "الاحتجاج اللغوي للقراءات المتواترة في كتاب " الحجة " لابن خالويه".

فمصطلح " الاحتجاج " يُحدّد طبيعة المسألة موضع البحث بقضية أصولية منهجية أساسية في دراسة اللغة العربية، وهي قضية مصدر الإثبات للقضايا اللغوية.

والوصف " اللغوي" للاحتجاج يناسب هدفَ الدراسة ، فهو صوتي و صرفي وتركيبى، و أمّا الاحتجاج الدلاليّ المتعلّق بالألفاظ فليس له وجود أصيل و لا واضح في "الحجة" لأنّ معالجته لم تكن من هدف المؤلف فيه ابتداءً.

ولكنّي - مع هذا - وَظَفْتُ هذا الجانب أحياناً في تأكيد الجوانب القواعدية الأخرى في مواضع شتّى حين ظهرت الحاجة إلى ذلك.
ومصطلح "القراءات المتواترة" يحدّد طبيعة المدوّنة اللغوية المختارة لإنجاز الدراسة.

منهج البحث:

إن طبيعة الأهداف المحدّدة للبحث أمّلت عليّ الاعتماد القويّ على آلة الوصف المقترن بالتحليل والتعليل، بيد أن ذلك لم يمنع من استخدام المقارنة أو التاريخ عندما استوجبت الضرورة أو الحاجة لذلك في بعض المباحث أو الجزئيات.

مصادر البحث ومراجعته:

إنّ موضوعاً في سعة موضوع القراءات تشعبه ودقّته - أيتطلب بحثه استمداداً لمعطياته المعرفيّة من مظانّ م مناسبة لهذه الخصائص، وقد اجتهدت في تحقيق هذا الشرط بالقدر الممكن فتشكّلت مادّة البحث من أنماط مختلفة أهمّها:
كُتب القراءات، و كتب علوم القرآن، و كتب النحو بمفهومه العامّ، و كتب أصول النحو، و كتب علم اللغة الحديث، و كتب المصطلحات.

خطة البحث:

استقرت الخطة المختارة لانتظام هذا البحث على ثلاثة عناصر: مدخل

وبابين و خاتمة.

فأمّا المدخل فتضمّن تحديداً لمفهوم الاحتجاج اللغوي للقراءات، وتحديداً آخر للقراءات المتواترة، وتعريفاً لبابن خالويه و بكتاب " الحجّة في القراءات السبع".
أمّا الباب الأول فقد عالج المصادر الأساسية للاحتجاج للقراءات المتواترة - وهي القواعد اللغوية- بمقتضى تصريح مؤلّف "الحجّة".

فأمّا الفصل الأول فبحثَ القواعد الصوتية التشكيلية دون النطقية والسمعية، وقد برّر البحثُ هذا المسلكَ في موضعه، وأهمّ القواعد الصوتية المبسوثة: تحقيق الهمزة وتسهيلها، والإظهار والإدغام، والفتح والإمالة، ونقل الحركة وعدمه، وتحريك أصوات الحلق وإسكانها.

وأما الفصل الثاني فبحث القواعد الصرفية المتعلقة ببنية الكلمة وأحوالها الإفرادية خارج التركيب؛ مثل التجردّ والزيادة، والإعلال، والجمود والاشتقاق، والجمع، والإسناد إلى الضمائر، والقلب المكانيّ.

فأمّا الفصل الثالث فتناول القواعد النحوية الأساسية مثل قضايا الإسناد في الجملتين الاسمية والفعلية، ومتعلّقات الإسناد فيهما، وقضايا الإضافة، والتبعية، والحذف والإضمار، والتقديم والتأخير، والمنع من الصرف وغيرها.

وأما الباب الثاني فقد عالج المصادر الثانوية للاحتجاج للقراءات المتواترة، وشمل هذا التصنيف كلّ ما سوى القواعد اللغوية.

فانحلّ هذا الباب إلى ثلاثة فصول أيضاً؛ أوّلها للمصادر النقلية، وهي إجماع القراء، والقراءات الشاذة، والأحاديث والآثار، وكلام العرب شعراً ونثراً. وخصّصَ الفصل الثاني للمصادر العقلية، وهي القياس، واستصحاب الحال، وقواعد التوجيه.

وأما الفصل الثالث فتناول المصادر المعرفية، وهي المعارف المنتمية إلى علوم غير لغوية في العرف الاصطلاحيّ، وقد أدّى الاستقراء إلى أنّ أغلب ما استُئيد إليه منها في كتاب "الحجّة" - من منظومة "علوم القرآن"، وحصّرها البحث في ثلاث: أسباب النزول، والفواصل أو رؤوس الآي، ورسم المصحف. ووقفَ البحث - إلى هذه المعارف - على أمثلة احتجاجٍ عديدة وُظفتَ فيها بعضُ مصطلحات علم المنطق وقواعده.



وأما الخاتمة فسُجِّلت فيها أهمّ نتائج البحث بإيجاز وتركيز.
هذا، وإن كان لي في نهاية العمل أن أذكر أهمّ الصعوبات أو العراقيل التي واجهته في إنجازها، فإنّي أشير إلى أن تأخر استفادتي لأوّل مرّة من منحة البحث قصيرة المدى خارج الوطن - كان من العوامل الموضوعية في تأخير الانطلاقة الحقيقية لبحثي تقدّم لنيل درجة الدكتوراه.
كما أن تطلّب الموضوع عزوّ كلّ قراءة لأصحابها والتدقيق في تفاصيل العزو أحياناً - أخذ بحظّ وافر من الوقت لما يفرضه هذا العمل من المقارنة بين مصادر العزو بعضها وبعض.
ولا يفوتني في ختام هذه المقدّمة - بعد حمد الله على حسن عونه وتوفيقه - أن أبعث برسائل الشكر الجزيل إلى من أمّد هذا العمل بأيّ وجه - دقّ أو جلّ - من وجوه الدعم المقدورة عند منجزه وإن يكّ سؤالاً عن المدى الذي بلغه البحث.
وإن أنسَ لا أنسَ مخاطبة أستاذي المشرف بأسمى أوصاف الشكر والعرفان والتقدير لقاء إشرافه على هذا البحث بما أسدى إليّ من التوجيهات الدقيقة الهادفة.
وآخرأ أسأل الله - تعالى - أن يكون في هذا البحث شيء ممّا ينفع طلاب العلم الذين يأخذون الحكمة من أوعيتها، وأن يكون بداية صحيحة لمشروع علمي أصيل.

عبد العزيز ابليله

أدرار في: 2012/12/09 م

المُدخل

أولاً: مفهوم الاحتجاج اللغوي.

ثانياً: مفهوم القراءة المتواترة.

ثالثاً: ابن خالويه.

رابعاً: كتاب "الحجّة في القراءات السبع".

إذا كان لكل بحثٍ مدخلٌ يُسَلَّم إلى جوهره و تفاصيله التزاماً بالقاعدة المنطقية المنهجية التي تقضي بأن "الحكم على الشيء فرع عن تصوّره" (1)، فإنه يلزم تحديد مفهوم كلٍّ من مصطلحي "الاحتجاج اللغوي" و "القراءات المتواترة" - الواردَيْن في عنوان البحث - بدقة ووضوح لتحقيق التعامل الصحيح مع معطيات هذا البحث وقضاياها.

أمّا المصطلح الأول فينتمي إلى منظومة علم أصول النحو، وهو "الاحتجاج اللغوي"؛ وأمّا الثاني فينتمي إلى منظومة علم القراءات، وهو "القراءات المتواترة". ويلزم للحاجة نفسها أيضاً تقديم تعريف بابن خالويه المنسوب إليه كتاب "الحجة"، و إمامة عن ميدان الدراسة، ألا وهو الكتاب المذكور.

أولاً: مفهوم الاحتجاج اللغوي:

اختلفت اصطلاحات الدارسين المحدثين على هذا المفهوم فاستعملوا ألفاظاً عدّة مثل "الاستشهاد" و "الاستدلال" و "التوجيه" للتعبير عنه (2)، بوصفه الأسس الأقوى تأثيراً في مسار الدرس اللغوي العربي منذ مراحلهِ الأولى (3).

¹ - ينظر: مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، عبد الرحمان السنوسي، دار التراث ناشرون، الجزائر، ودار ابن حزم، بيروت، ط1 (1424هـ/2004هـ): 62، و السلم المروني في علم المنطق، عبد الرحمان الأخصري، تحقيق بلقاسم ضيف الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، ط1 (1427هـ/2006م): 54.

² - ينظر: القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1 (1965م): 96 و 112 و 113، و خزانة الأدب و لبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق أ. عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، دط (1387هـ/1967م): 5/1، و المدرسة النحوية في مصر و الشام، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 (1410هـ/1990م): 90 و 193 و 199 و 200 و 230 و غيرها، و أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري، د. عبد الله محمد الكيش، منشورات لجنة الحفاظ على التراث الإسلامي و كلية الدعوة الإسلامية

، ليبيا، ط1 (1402هـ/1992م): 295 و 297 و 300 وغيرها، و البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دط (1427هـ/2006م): 238/1 و 239.

³ - ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، د. أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2 (1421هـ/2000م): 22.

ولكنني أرجح التعامل مع مصطلح (الاحتجاج) نظراً لأنه أعمّ تلك المصطلحات دلالةً وأوسعها شئياً في محيط الدرس اللغوي⁽¹⁾. وسأقف في هذه الفقرة من المدخل على مدلول المصطلح في لسان العرب، وفي عبارات الدارسين.

1- الاحتجاج لغة:

كلمة "احتجاج" مصدر على وزن "افتعال" من الفعل "احتج"، وهو مزيدٌ الثلاثي "حجّ"؛ لأنّ أصل الحَجّ: القصد للزيارة ،ومنه اشتُقّت "الحجّة" - وهي الدليل والبرهان-، أو ما دُلّ به على صحّة الدعوى⁽²⁾. فالاحتجاج لغةً إيرادٌ ما يؤيّد الدعوى أو الرأي.

2- الاحتجاج اصطلاحاً:

لا يكاد الباحث يجد في مؤلفات اللغويين القدماء تعريفاً مباشراً لهذا المصطلح العلميّ بالغ الأهمية، وإن وجد فيها استعمالاً كثيراً له أو لغيره ممّا يرادفه أو يقاربه دلالةً⁽³⁾، ولذا كانت دراسات المحدثين مستنداً و مَظناً لإجابة هذه الطّليّة.

¹ - ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: 22.

² - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن، حَقَّقه وعلّق عليه مصطفى بن العدويّ، مكتبة فياض، مصر، دط (1330هـ/2009م): 152. و لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، د ط، د ت: مادة (ح ج ج).

³ - ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجيّ، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، د ط، 4 (1402هـ/1982م): 38، والصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتاب العربيّ، مصر، دط (1977م): 7 و 49 غيرها.

وكان الأستاذ سعيد الأفغاني - فيما يبدو - أول المحدثين تحدياً لفهم المصطلح بقوله: "يُراد بالاحتجاج - هنا- إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة ..."(1).
ومِمَّن سَبَقُوا إلى هذا العمل- الدكتورُ مازن المبارك ،فقدَ ذَكَرَ في بحثه عن الرماني(ت384ه) أنّ (القياس) و(السماع) من أص وله النحوية فجمعَ بينهما بمصطلح (الاحتجاج) المراد تحديداً مفهومه قائلاً: "والاحتجاج هو الاستدلال بالدليل العقلي كما في القياس ،أو النقل كما هو الأمر في السماع"(2).
ومن هؤلاء ا لدكتور تَمَّام حسان الذي استخدم مصطلحي (الاستدلال) و" الاستشهاد " مكانه- (3)، إذ طرح سؤالاً عن المصادر النحويّة ، ثمَّ أجاب بقوله: " لعلّ الجواب يكمن في كلمة (يستدل)؛ لأنّ النحاة أطلقوا على هذه المعالم عبارة (أدلّة النحو) و أطلقوا على استعمال هذه الأدلّة مصطلح (الاستدلال)"(4).

فالمفهوم من العبارة: أنّ الاحتجاج في النحو- استعمال أدلته النقلية و العقلية في استنباط قواعده.

وذهب الدكتور محمد سمير اللبدي إلى أن الاحتجاج هو الاستدلال بأقوال من يحتجّ بهم في مجال اللغة و النحو، وهو يرادف في هذا الاستشهاد"(5)، وأورد

¹ - في أصول النحو ، دار الفكر ،دمشق ،دط(1964م):6، وينظر: من تاريخ النحو ،له أيضاً ،دار الفكر ،دط ، دت:17.

² - الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ،دار الفكر،دمشق ،ودار الفكر المعاصر ،بيروت ،ط 3 (1995م/1416ه):258.

³ - ينظر:الأصول- دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب-، د.تمام حسان ،عالم الكتب ،القاهرة،دط (1425م/2004م):61 و 62 و 63 و 64 و 65 - 67.

⁴ - المرجع نفسه :61.

⁵ - معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة- بيروت ،ودار الثقافة،الجزائر ،دط(1987م):61.

عبارة قريبة من هذه تحت مصطلح "الاستشهاد" ناصتاً على مصادره النقلية المعروفة، ومشيراً إلى عصور الاحتجاج اللغوي⁽¹⁾.

كما وقف الدكتور أحمد أسعد محمد عند مفهوم المصطلح، فقال مستصحياً لمعناه اللغوي: "فالاحتجاج - على ذلك - تلمسُ الحجّة ثمّ الإبانة عنها وإيضاحها"⁽²⁾.

أمّا الدكتور محمد فاضل السامراي فقد تتبّع تطوّر الحجج النحوية حتى القرن الهجري الثالث، فحدّد مفهوماً بـ "أنها" الدليل العقليّ أو النقليّ الذي وضعه علماء النحو لإثبات حكم نحوي أو نفيه"⁽³⁾.

إنّ هذا القدر من العبارات المصرّحة أو المشيرة إلى مفهوم الاحتجاج - يظهر تقارباً واضحاً بين مؤدّياتها، كما يكشف عن مواضع استدراك فيها، من أبرزها:

أ- أنّ تعريفَي الأفغاني و اللبدي غير جامعَيْن، ومعلوم أن هذا الوصف من أُلزم المقوّمات لصحّة التعاريف⁽⁴⁾.

ب- عدم لُتون تعريف أسعد محمد غير مانع؛ لأنّه أشمل من الدائرة اللغوية، وبذلك فقد شرطاً لازماً لصحّة التعريف⁽⁵⁾.

¹ - المرجع نفسه: 119.

² - التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية : 22.

³ - الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمّان، ط 1 (1424هـ / 2004م): 10.

⁴ - المراد بهذا الوصف "أن يكون التعريف جامعاً لجميع أفراد المعرّف، حاوياً لها". مقدمة في الحدود والتعريفات: 82، والسلم المرونق في علم المنطق: 78.

⁵ - المراد بهذا "أن يكون التعريف مانعاً من دخول فرد من غير المعرّف فيه". مقدمة في الحدود : 82، و السلم المرونق: 78.

ج- عدم كون عبارتي تمام حسّان والسامرائي نصّاً في تحديد مفهوم الاحتجاج، وإنّما نقلنا في هذا السياق للمقارنة والاستئناس بهما في الوصول إلى المطلوب.

د- أنّ عبارة السامرائي جعلت الحجج النحوية كلّها من وضع النحاة، بينما تقتضي الدقّة قصرَ هذا الوصف على الحجج العقلية بخاصّة؛ كما أنّها تضمّنت زيادة لا حاجة إليها وهي عبارة "أو نفيه" المندرجة في أحد أنواع الحكم. وما يتوجّح- بعد هذه الملاحظات- هو تعريف الأفغاني؛ لأنّه الأوفى بالشروط الحديثة؛ وأمّا اقتصاره على ذكر الأدلّة النقلية - فيكفي لاستدراكه أن يُحمَل

على الاكتفاء بأصل الأدلّة اللغويّة - و هو النقل- وتأسيس باقيها عليه(1).

فكأنّ الأدلّة غير المذكورة دخلت في التعريف بطريق الاستلزام.

والعبارات المنقولة تدلّ على إفادة الباحث اللغويّ من الحجج النحويّة للقواعد اللغوية-على ما هو مقرّر في أصول النحو (2)-، وهذا ممهّد لتحديد مفهوم "الاحتجاج للقراءات" المتعامل معه في البحث، ألا وهو: الكشف عن وجوه القراءات القرآنية وبيانها بليّراد نظائرها من القراءات أو الحديث النبويّ، أو من كلام العرب(3)، أو من م صادر عقلية كالقياس واستصحاب الحال، أو مصادر معرفيّة كفواصل الآيات ورسم المصحف.

¹ - ينظر: الاحتجاج النحوي بالقرآن في كتاب سيويه، عبد العزيز ابليله، رسالة ماجستير مخطوطة، قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (1999م):20.

1- ينظر: لمع الأدلّة في علم أصول النحو(ضمن: رسالتان لابن الأنباري) ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق أ.سعيد الأفغاني ، دار الفكر، ط2(1391ه/1971م):81، والاقتراح في علم أصول النحو ، السيوطي، تحقيق وتعليق أ.د.حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط3(1428ه/2007م):96 و106 و112.

³ - ينظر: القراءات الشاذّة و توجيهها النحوي: 206 ، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات ، د.عبد البديع النيرباني ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية ، دمشق ، ط1(1427ه/2006م):13.

على أن إخراج بعض الباحثين توثيقَ القراءة من مفهوم الاحتجاج مطلقاً⁽¹⁾ - غير مسلم من الوجهة العلمية ؛ وذلك أن التوثيق - هنا - ليس إثباتاً لصحة رواية القراءة ، فهذا عملُ الناقلين للقراءات بالطرق المتعارفة بينهم منذ ابتداء نزول القرآن في العهد النبوي.

وإنما التوثيق المراد - في عرف المحتجّين - مجرد كشف عن مدى موافقتها لأحد الوجوه اللغوية المعتبرة ، الأمر الذي قد يوجد الشك في تحققه أثراً سلبياً في أذهان بعض المتلقين للقراءة⁽²⁾؛ إما لقلّة استعماله وإما للجهل به وإما لغيرهما من الأسباب.

بقيت مسألة ضروريةً هنا، وهي التفريق بين الاحتجاج للقراءات وبين الاحتجاج بها؛ لأنّ طبيعة البحث تختلف باختلاف طبيعة العلاقة بين الاحتجاج وبين القراءات.

وقد اجتهد الدكتور سعيد جاسم الزبيدي فانتهى إلى أنّ الاحتجاج للقراءات تكون فيه لغةُ القراءة القرآنية مخالفةً لقواعد النحاة أو للشائع منها، فيلتمس النحويُّ لها الأعذارَ والنظائر، أمّا الاحتجاج بالقراءات فتكون فيه لغةُ القرءاءة مصحّحةً للأصول النحويّة الدالّة على صحّة الاستنباط والقياس⁽³⁾.

فواضح من كلام الزبيدي أنّ مفهوم الاحتجاج للقراءات - مؤسس على كون القراءات منطلقاً للاحتجاج بمقتضى الأسباب المشار إليها في هذه الفقرة ، وهو مناسب لفكرة هذه الدراسة ومحورها، ولذا سنتّجَز في ضوء معطياته .

¹ - ينظر: القراءات الشاذّة و توجيهها النحوي: 206.

² - وقد صرّح الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة بهذا المعنى للمصطلح المراد فقال: "يراد به توثيق القراءة ونفي الشبهة عنها وبيان أنّ لها وجهاً في العربية". النحو العربي - أصوله وأسسها وقضاياها وكتبه - ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 (1430هـ/2009م): 24.

³ - القياس في النحو العربي - نشأته وتطوره - ، دار الشروق ، عُمان ، الأردن ، ط1 (1997م): 81 - 82.

ثانياً: مفهوم القراءة المتواترة:

هذا هو المصطلح الثاني الرئيس في عنوان البحث، وهو المحدّد الثاني له بعد الصفة اللغوية، وتحديد مفهومه يترتب على تحديد مفهوم "القراءة" و"التواتر".

1- القراءة لغةً:

قال الراغب الأصفهاني (ت 502هـ): "..... والقراءة: ضمّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك في كلّ جمع" (1)، ونقل قول بعض العلماء: إن "تسمية هذا الكتاب قرآناً من بين كتب الله - تعالى - لكونه جامعاً لثمره كتبه" (2).

وقال الرازي (ت بعد 666هـ): "وقرأ الكتاب قراءةً وقرآناً - بالضم - . وقرأ الشيء قرآناً - بالضم أيضاً - جمعه وضمّه، ومنه سُمّي القرآن لأنه يجمع السور يضمّها....." (3).

وتدلّ القراءة كذلك على الإلقاء فقد حكى قُطْرُب (ت 206هـ) (4) قول العرب: "ما قرأت الناقة سلاً قطّ، أي: ما رمّت بولد، لأنّ القارئ يُظهر القرآن ويُبينه من فيه" (5).

فالقراءة في الوضع اللساني العربيّ إمّا جمع وضمّ وإمّا رمي و إلقاء.

1- مفردات ألفاظ القرآن: 510.

2- ينظر: المصدر نفسه: 510.

3- مختار الصحاح، زين الدين الرازيّ، دراسة وتقديم د. عبد الفتاح البركاوي، دار المنار (دون بلد)، د ط، د ت: ما دة (ق ر أ)، وينظر: لسان العرب: ما دة (ق ر أ).

4- (قُطْرُب) لقب عُرفَ به محمد بن المستنير - وفي اسمه أقوال -، وهو من حفاظ اللغة ورواة نوادرها البصريين، توفّي سنة (206هـ). ينظر: مراتب اللغويين، أبو الطيّب اللغويّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1 (1423هـ/ 2002م): 78، و الفهرست، محمد ابن إسحاق النديم، تحقيق د. مصطفى الشومبي، الدار التونسية للنشر، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط (1406هـ/ 1985م): 237- 238.

5- الإلتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة لبنان، د ط، د ت: 68/ 1.

2- القراءة اصطلاحاً⁽¹⁾:

إنّ المظانّ المتخصّصة هي مصدر التعرّف إلى هذا ال مفهوم في الاصطلاح.

و من أهمّ العبارات التي يجدها المطالع في تلك المظانّ بإزاء مفهوم القراءة:

أ- قول الزركشيّ (ت 749هـ): "إنّ القراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتّبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"⁽²⁾.

ب- قول محمد بن الجزريّ (ت 833هـ): "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزّوفاً لناقله"⁽³⁾.

ج- قول عبد العظيم الزرقاني (ت 367هـ / 1948م): "القراءات مذهب

يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم

مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء كانت هذه المخالفة في نطق

الحروف أو في نطق هيئاتها"⁽⁴⁾.

د- قول عبد الحلّيم قابة: "يمكن أن يُعرّف القراءات بما يلي: هي مذاهب الناقلين

لكتاب الله Y في كيفية أداء الكلمات القرآنية"⁽⁵⁾.

وتردُّ على العبارات الثلاث الأولى ملاحظات هي محلُّ استدراك:

¹ - بين مفهومي القراءة والقرآن تداخلاً دفعَ الباحثين إلى بيان الفرق بينهما. ينظر - مثلاً -: القراءات القرآنية، د. عبد الحلّيم قابة، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط1، (1999م): 31-32.

² - البرهان في علوم القرآن: 221/1.

³ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، خدمه وعُني به عبد الحلّيم قابة، دار الكَلِم الطيّب، دمشق، ط1 (1428هـ / 2008م): 19.

⁴ - مناهل العرفان في علوم القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، د ت: 405/1.

⁵ - القراءات القرآنية: 26.

أ- أن عبارة الزركشي ذكرت الاختلاف في الكتابة ،و هو خارج عن ماهية القراءة، ويندرج فيما يُعرّف في علم القراءات برسم المصحف (1).

ب- أن العبارتين الثانية والثالثة اقتصرتا على الاختلاف دون الاتفاق في القراءات مما يجعلهما غير جامعتين لمفهوم القراءة.

ج- إن عبارة ابن الجزري عرّفت علم القراءات لا القراءات نفسها (2)؛ لأنّ صاحبا نظر إلى القراءات على أنّها قواعد علمية منظمة لتلقي القراءة وممارستها.

أمّا العبارة الرابعة فلا يكاد المتأمل فيها يسجّل أيّاً من هذه الملاحظات، بل يجد فيها مزية أخرى إلى هذه، ألا وهي الإيجاز المطلوب في التعريفات والحدود، وهذا من مقتضيات ترجيحها واختيارها على باقي العبارات المنقولة.

2- مفهوم (التواتر) (3):

أ- (التواتر) لغةً:

(التواتر) مصدر للفعل (تَوَاتَرَ) مزيد الفعل (وَتَرَ)، ومثله (المواترة)، ومعناها المتابعة التي تتخللها فتوة وإلا كانت مداركة مواصلة (4).

¹ - ينظر: الاحتجاج النحوي بالقرآن في كتاب سيبويه: 83، وسيأتي التعريف برسم المصحف في فصل (المصادر المعرفية) من الباب الثاني.

² - ينظر: القراءات القرآنية : 25.

³ - التواتر من أهم مباحث علم القراءات ، وذلك أنّه شرط قرآنيّة أيّ قراءة، ومن أفضل المعالجات وأشملها للموضوع ما كتبه د. عبدالحليم قابة في كتابه: القراءات القرآنية: 181-199، و د. محمد الحبش في كتابه : القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآنيّ والأحكام الشرعيّة، دار الفكر- دمشق، ودار الفكر- بيروت ، ط1 (1419هـ/1999م) : 59-79.

⁴ - ينظر: مختار الصحاح : مادة (و ت ر)، وينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 662.

ب- (التواتر) اصطلاحاً:

أدخل علماء القراءات والأصول وغيرهم مشتقات هذه المادة في منظومة هذا العلم ليصطلحوا بها على مفهوم التواتر، فكيف حدّوه في عباراتهم؟ يقول ابن جُزَي المالكي (ت 714هـ): "فأمّا التواتر فهو خبر ينقله جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب"⁽¹⁾. وهذا - إن لم يُحمل على التوسّع - ينطبق على الخبر الذي يتحقّق فيه التواتر.

ويقول ابن الجزري: "إنّ التواتر ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه"⁽²⁾.

ويذكر شهاب الدين القسطلاني (ت 923هـ) أنّ التواتر "ما رواه جماعة عن جماعة يُمنع تواطؤهم على الكذب من البداءة إلى المنتهى"⁽³⁾. وإذا كانت مطالعة المظانّ المختلفة - لا تنتهي بالباحث إلى تعريف واحد جامع لكلّ مكونات مفهوم التواتر⁽⁴⁾، فإنّه يمكن تحقيقه بتأليف تكامليّ بين التعريفات المختلفة، وبناءً على هذا الاقتراح المنهجيّ يمكن تعريف التواتر بأنّه نقل جماعة عن جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه.

¹ - تقريب الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، حيدرة - الجزائر، ط1 (1410هـ/1990م): 19.

² - منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 44.

³ - لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، دار الكتب المصرية، القاهرة، دط (1392 هـ / 1972م): 67/1.

⁴ - لم تخلُ تعريفات التواتر من هذه الملاحظات في كتب التعريفات والمصطلحات؛ فالشريف الجرجاني - مثلاً - يقول: "التواتر: هو الخبر الثابت على ألسنة قوم لا يتصوّر تواطؤهم على الكذب". التعريفات، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1 (1427هـ/2006م): 44.

وبناءً على هذا التعريف للتواتر يمكن تحديد القراءة المتواترة بأنها "القراءة التي نقلها جمع عن جمع يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه".

والقراءات المتواترة المقصودة في هذا البحث - ما اقتصر عليه كتاب "الحجّة" منها، وهو القراءات السبع المشهورة⁽¹⁾.

وقد اتفق المحققون من علماء القراءات على تواتر عشر قراءات، هي هذه السبع مضافاً إليها قراءات أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت130هـ) ويعقوب بن إسحاق (ت205هـ) وخلف بن هشام (ت229هـ)⁽²⁾.

وقد انتهى أولئك العلماء إلى هذا العدد بعد قرون من توالي الجهود لإثبات هذه لصقة في القراءات المروية⁽³⁾.

ثالثاً: ابن خالويه.

1- اسمه و نسبه:

لعلّ من المهمّ تسجيله ابتداءً إزاء الترجمة لابن خالويه أنّ ابن النديم (ت385هـ) في أحد عناوين "الفهرست": "ذُكر قوم من جماعة لا نعرف أنسابهم و بلدانهم على استقصاء"⁽⁴⁾، و بدأ بابن خالويه.

¹ - أصحاب هذه القراءات هم: عبد الله بن عامر اليحصبي (ت 118هـ)، وعبد الله بن كثير (ت 120هـ)

،وعاصم بن أبي النجود (ت128 أو 127هـ)، ونافع بن عبد الرحمان (ت 169هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات (ت 156هـ)، وعليّ بن حمزة الكسائي (ت 189هـ). ينظر: منجد

المقرئين ومرشد الطالبين: 44، و من العلماء من اكتفى بالإشارة إلى عدد القراءات المتواترة دون تسمية

أصحابها. ينظر - مثلاً -: المقدمة، ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، دط، دت: 384 - 385.

² - ينظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 44. وابن الجزريّ أول من جمع هذه العشر و أثبتَ تواترها في كتابه "النشر

في القراءات العشر"، قدّم له جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، ط1 (2002م).

³ - ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآنيّ والأحكام الشرعية: 59-79.

⁴ - الفهرست: 384.

وهذه الكلمة تشير إلى قلة المعلومات عن هذه الشخصية في بعض جوانبها، فإذا تجاوزنا هذا وجدنا أنّ كتب التراجم تكاد تتفق على أنّ ابن خالويه هو: "أبو عبد الله الحسين أحمد بن خالويه بن حمدان"⁽¹⁾.

ثمّ تختلف المصادر في اسم أبيه: هل هو أحمد أم محمّد؟⁽²⁾، و أكثر المترجمين على الأول.

وينفرد مجد الدين الفيروزآبادي (ت817هـ) بذكر لقب آخر لابن خالويه، وهو "ذو النورين"⁽³⁾.

وبالجملة فإنّ أقصى ما عُرف من هويّة ابن خالويه: أنّه "الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان أبو عبد الله الهمدانيّ النحوي"⁽⁴⁾.

2- مولده و نشأته:

وُلد ابن خالويه بمدينة همدان، وإليها تنسبه كتب التراجم كما تنسبه إلى النحو، فتصّفه بالهمدانيّ النحويّ.

أمّا تاريخ المولد فلم يرد له ذكر صريح، ولكنّ السيوطيّ قال: إنّ ابن خالويه "دخل بغداد طالباً للعلم سنة أربع عشرة و ثلاثمائة"⁽⁵⁾، وهذا - إن صحّ - يُفيد أنّ مولده كان في السنوات العشر الأولى من القرن الرابع.

¹ - ينظر: الفه رست: 384، و إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1 (1424هـ/2004م): 359/1، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة، مجد الدين الفيروزآبادي، اعتنى به و راجعه بركات يوسف هبّود، ط2 (1422هـ/2001م): 69، وبغية الوعاة في طبقات اللغويّين و النحاة، جلال الدين السيوطيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط2 (1399هـ/1979م): 529/1.

² - ينظر: الفهرست: 384.

³ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة: 69.

⁴ - بغية الوعاة: 529/1.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه: 529/1.

ذلك أنّ دخوله بغدادَ لطلب العلم في السنة المذكورة - يستلزم بلوغه العقدَ من عمره أو مقاربته مما يجعله قادراً على التلقّي والإدراك، وإلّا لم يكن لطلبه هذا معنى في تلك السنّ.

وبدأ ابن خالويه رحلة الطلب من بغداد بعد أن صار غلاماً، وحدثنا القفطيّ عن هذا فيقول: "ودخل بغداداً، وأدرك أجلة العلماء بها؛ مثل أبي بكر بن الأنباريّ و ابن مجاهد وأبي عمرو الزاهد وابن دُرَيْدٍ. وقرأ على أبي سعيد السيرافي" (1). ثمّ كانت رحلة ابن خالويه إلى اليمن، فأقام بها، و"شرح ديوان ابن الحائك، وعُنِيَ به، وذكّر غريبه و إعرابه" (2).

وقصدَ بعد ذلك بلادَ الشام؛ قال القفطي: "وانتقل إلى الشام، وصحبَ سيفَ الدولة ابنَ حمدان، وأدبَ بعض أولاده، وتصدّر بحلب و مياّفارقين و حمص للإفادة و التصنيف" (3).

تلك أهم المراحل التي قطعها ابن خالويه - كما نقلتها المصادر لتكوين شخصيته العلمية، أما نشأته الاجتماعية فلا يُظهر شيء من أخباره أنه كان من وجهاء مجتمعه و لا من عليّة فئاته .

فابن خالويه لم يكن ذا مال يشقّ له طريق الشهرة و المهابة بين العوام، بل كان يحيا حياة الكفاف، ممّا أدّى بأحد الباحثين إلى وصفه بالجري وراء المال سداً للعوز إبعاداً لذلّ الحاجة و الفقر (4).

1 - إنباه الرواة: 359/1.

2 - إنباه الرواة: 361/1، والبلغة: 69.

3 - إنباه الرواة: 360/1.

4 - ينظر: مقدّمة الدكتور عبد العال سالم مكرم لكتاب الحجة، دار الشروق، بيروت، ط3 (1399هـ/1979م): 8.

وقد يجد قارئ ابن خالويه في مَطَانٍ ترجمته ما يدعم هذا النظر في نشأته الأولى، استناداً إلى روايات لها قوياً علاقة بهذه الناحية، ويكفي أن نثبت روايتين شهيرتين ذواتي دلالة واضحة على ذلك.

فأمّا أولى الروائيتين فنتقل له شعراً يصف فيه حالة المذكور في طور النشأة⁽¹⁾؛ فهو يندب حظه لافتقار إلى المال الذي حرّمه طعم الجود ويترك هذه المفخرة إلى من يملك سببها، وأمّا الرواية الأخرى فتقول أن سيف الدولة الحمدانيّ سأل جماعة من العلماء عن اسم ممدود، وجمعه مقصور " فقالوا: لا، فقال ابن خالويه: أنا أعرف اسمين، قال - أي: سيف الدولة - ما هما؟ قلت: لا أقول لك إلا بألف درهم، لئلا تؤخذ بلا شكر، هما: صحراء صحارى، و عذراء عذارى... " ⁽²⁾.
بيد أن ثبوت هذا الأمر - لا يقتضى بالضرورة أنه لازم ابن خالويه طول حياته أو في أغلب مراحلها، بعد تقريب ذوي الشأن و السلطان له، ولا سيّما ما حظي به مع غيره من أعيان الأدب و اللغة و الشعر عند سيف الدولة⁽³⁾.
3- شيوخه: شكّل جلوس ابن خالويه إلى جمع من العلماء لبنه في بناء شخصيته العلمية والثقافية، و كان أشهرهم أولئك الخمسة المذكورون في نصّ القفطيّ السابق، وهُم:

¹ - يقول ابن خالويه :

الجود طبيعي و لكن ليس لي مال فكيف يبذل من بالقرض يحتمل

فهاك حظّي فخذهُ اليومَ تذكراً إلى اتّساعي فلي في الغيب آمال

بغية الوعاة: 530/1.

² - بغية الوعاة: 530/1.

³ - ينظر: مقدمة التحقيق لكتاب مراتب اللغويين: 8.

أ - ابن دريد (ت321هـ)⁽¹⁾:

هو أبو بكر بن الحسن بن دريد الأزدي، عالم اللغة و الأدب، و قد أخذ عنه ابن خالويه النحو و الأدب⁽²⁾.

ب- ابن مجاهد (ت324هـ)⁽³⁾:

هو أبو بكر أحمد بن موسى أول من سبّع القراءات، و قد أخذها ابن خالويه عنه.

ج- أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت328هـ)⁽⁴⁾: اللغويّ النحويّ عالم القراءات الذي أخذ عنه ابن خالويه النحو و الأدب.

د- أبو عمَرَ الزاهد (ت345هـ)⁽⁵⁾: محمد بن عبد الواحد الحافظ اللغويّ الملقّب غلام ثعلب، و الراجح أنّ ابن خالويه روى اللغة عنه لغلبتها على نشاطه العلميّ.

هـ- أبو سعيد السيرافيّ (ت368هـ)⁽⁶⁾: الحسن بن عبد الله بن المرزبان العالم الموسوعيّ أشهر شُراح سيّويه.

4- تلاميذه:

لم نذكر كتب التراجم تلامذة لا بن خالويه بأسمائهم و لكنّها نقلت أنّه بعد صُحْبته سيف الدولة الحمدانيّ أدبَ بعض أولاده⁽⁷⁾.

¹- ترجمته في مراتب اللغويّين: 99، و الفهرست: 275- 278، و إنباه الرواة: 92/3- 100، و البلغة: 158.

²- ينظر: بغية الوعاة: 529/1.

³- ترجمته في الفهرست: 340- 345، و إنباه الرواة: 171/3- 177، و البلغة: 168، و بغية الوعاة: 164/1- 166.

⁴- ترجمته في: الفهرست: 338- 340، و إنباه الرواة: 201/3- 208، و البلغة: 174.

⁵- ترجمته في الفهرست: 340- 345، و إنباه الرواة: 171/3- 177، و البلغة: 158.

⁶- ترجمته في: الفهرست: 281- 283، و إنباه الرواة: 348/1- 359، و البلغة: 65، و بغية الوعاة: 507/1- 509.

⁷ - إنباه الرواة: 360/1.

وكان الحسن بن أحمد المعروف بابن الحائك (ت 334هـ) يرسل ابن خالويه الذي شرح له ديوان شعره وأعربه بعد قدومه اليمن⁽¹⁾.
ويذكر الفقطي في ترجمة ابن كوجك الأديب⁽²⁾ أنه صحب ابن خالويه " وأخذ منه، و روى عنه... حكايات و أناشيد ،وغير ذلك من أمال و أمثالها"⁽³⁾.
5- ثقافته:

إن تعدد أساتيد ابن خالويه واختلاف مشاربهم العلمية مكنه من تحصيل علمي متنوع وفير في القراءات ،واللغ والنحو والأدب.
ومصنفات ابن خالويه من أقوى الدلائل على ثراء ثقافته وعمقها في تلك الحقول العلمية؛ فهي نضاحة بما أفاده مصنفها من معلّميه ،كما أنها صدّاحة بغي ذلك مما أبدعه من بنات أفكاره.

على أن لابن خالويه سبقاً في مجال علمي آخر لم يحفل من المترجمين و لا الباحثين بذكره ،و ذلك هو علوم الشريعة،فالباحث الناظر في كتب ه المختلفة الموجودة⁽⁴⁾ - لا يمكنه إلا الإقرار بالنصيب الخطير لابن خالويه في كل من التفسير و الفقه و الحديث وغيرها بلّة القراءات و اللغة والنحو.
6- مذهبه النحوي:

ترجم ابن النديم لابن خالويه في مجموعة من اللغويين والنحاة "ممن خلط المذهبيين"⁽⁵⁾، والمفهوم من هذا الوصف أن هؤلاء - الذين وفدوا على بغداد في القرن الرابع- انتهجوا الانتخاب بين آراء البصريين والكوفيّين طريقاً في الدراسة

¹ - ترجمة ابن الحائك في: إنباه الرواة: 314/1- 319 وينظر: 361/1، و البغية: 531/1.

² - هو أبو عبد الهك المّحّ بن عليّ الأديب. ترجمته في: إنباه الرواة: 273/3-274.

³ - إنباه الرواة: 273/3.

⁴ - ينظر: إعراب ثلاثين سورة، تحقيق محمّد إبراهيم سليم، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، دط (1992م): 21-

22 و26 و30 وغيرها، و الحجة: 86 و87 و93.

⁵ - الفهرست: 347.

النحويّة اشتهرت باسم (المذهب البغدادي) (1). ولا يعني هذا وقوفهم المطلق عند الاختيار، بل تجاوزوه إلى وضع قواعد جديدة بناءً على اجتهاداتهم الخاصّة (2). وبناءً على هذا صنّف ابن خالويه في متأخري النحاة البغداديين (3).

7- مؤلفاته:

ذَكَرَت كتب التراجم مؤلّفات كثيرة لابن خالويه أشهرها (4): أ- إعراب ثلاثين سورة، ب - البديع في القراءات، ج- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، د- القراءات، هـ- شرح فصيح ثعلب، و- المقصور و الممدود، ز- كتاب الاشتقاق، ح- اشتقاق ابن خالويه، ط- ليس في كلام العرب، ي- كتاب الريح، ك- شرح مقصورة ابن دريد، ل- الجمل في النحو، م- أسماء الأسد. وقد حفّظ لنا التاريخ بعض هذه المؤلّفات مثل "إعراب ثلاثين

سورة" و"مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع و" ليس في كلام العرب"، فيما لا يزال أكثرها في حكم المفقود، و أمّا كتاب "الحجّة" فله حديث خاصّ في عنصر لاحق.

7- مكانته العلمية: سجّلت المصادر شهادات للعارفين بالمركز العلمي لابن خالويه، ومن أدلّها قول أحد الذين رَوَوْا عنه (5): "... وكان إماماً، أحدَ أفراد الدهر في كلّ قسم من أقسام العلم و الأدب، وكانت إليه الرحلة من الآفاق" (1).

1- ينظر: القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية: 137 و 142 و 142، والمدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط9 (2005م): 245.

2- ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط3 (2005م): 185.

3- ينظر: المرجع نفسه: 184- 185 و 200.

4 - ينظر: الفهرست: 284-285، و إنباه الرواة: 360/1-361، والبلغة: 69، و بغية الوعاة: 530/1، وقد نسب الدكتور عبد العال سالم كتباً أخرى لابن خالويه. ينظر: مقدّمته لكتاب الحجّة: 17 و غيرها.

5 - هو أبو أحمد عبد الله بن عديّ الحافظ - كما قال القفطي - . ينظر: إنباه الرواة: 360/1-361، و لم أجد مزيداً على هذا من ترجمته فيما عدت إليه من مصادر.

ومما يؤيد هذه الشهادة المؤلفات القيمة الكثيرة التي أخرجها للناس في اللغة والقراءات و النحو والأدب و ما تضمنته من معارف أخرى، وقد ذكرت الفقرة السابقة أسماء أهم هذه المؤلفات.

8- وفاته:

اتفقت مصادر ترجمة ابن خالويه على مكان وفاته و تاريخها فقالت: إنه توفّي بحلب سنة سبعين و ثلاثمائة⁽²⁾.

رابعاً: كتاب "الحجة في القراءات السبع"⁽³⁾.

1- اسم الكتاب:

لم يُطلق المؤلف على كتابه اسماً معيناً على عادة كثير من المؤلفين القدماء، وأما الاسم الذي عُرف به الكتاب فهو مستمدّ من موضوعه - وهو الاحتجاج للقراءات السبع المتواترة -⁽⁴⁾ الذي تعرض له الفقرة التالية. ومما ساعدَ مُطّلي هذه التسمية على الكتاب استعمالُ (الحجة) أو (الاحتجاج) أو نحوهما في كل صفحات الكتاب.

2- موضوع الكتاب:

لقد حدّد مؤلف "الحجة" الفكرة الأساسية للكتاب في مقدمته إذ قال: "وأنا بعون الله ذاكراً في كتابي هذا ما احتجّ به أهل صناعة النحو لهم في معاني

¹ - إنباه الرواة: 361/1.

² - الفهرست: 384، و إنباه الرواة: 360/1 و 361، و البلغة: 69، و بغية الوعاة: 530/1.

³ - كانت نسبة الكتاب لابن خالويه موضوع اختلاف بين بعض الباحثين. ينظر: مقدّمة المحقّق لكتاب "إعراب القراءات السبع و علّلها" (سيأتي توثيقه)، و مقدّمة المحقّق لكتاب الحجة: 38-55، والقراءات الشاذّة و توجيهها النحوي: 102-103 (الهامش)، وقد جريتُ على الإثبات الذي دلّل عليه محقّق الكتاب و اقتناعي به فضلاً عن أنّ الفصل في مثل هذا الخلاف - أشدّ تعلقاً بتحقيق المخطوط منه بدراسة المطبوع.

⁴ - ينظر: مقدّمة المحقّق لكتاب الحجة: 61-62.

اختلافهم، وتارك ذكر اجتماعهم وائتلافهم معتمد في ذكر القراءة المشهورة..
.... " (1).

فغاية تأليف الكتاب - إذن - بيان لكل ما بنى عليه القراء السبعة اختياراتهم؛
فهو يمثل حلقة في سلسلة احتجاجات امتدت بضعة قرون من تاريخ النحو
العربي (2).

ولما كان الاحتجاج قد وقع أغلبه للمستويات الثلاثة (الصوتي والصرفي
والنحوي) - وهذا الترتيب بحسب نسبة الاحتجاج لكل مستوى - فإن مطالب هذا
البحث ستقتصر على هذه المجالات اللغوية الثلاثة.

3- سبب تأليف الكتاب: أُلّف كتاب "الحجة" في القرن الهجري الرابع وهو عصر
شهد فيه المجتمع العربي أوضاعاً حضارية وثقافية واجتماعية تميزت بحراك مبدع
ورقي لافت في النواحي الفكرية والعقلية مقابل ما شهدته الناحية السياسية من
تدهور شديد (3).

ومن الطبيعي أن يؤثر العصر بأوضاعه وملابساته في ما يتمخض عنه من
إنتاج بشري بدرجة ما، وهي قاعدة لم يشذ عنها كتاب "الحجة".
فمن تلك ال عوامل و الملابسات ما هو سياسي تمثل في استعمال الحكام
لذوي الفكر في صراعهم مع المخالفين كاستعمالهم للسيف والسلاح، وبخاصة حكام
تلك الدويلات التي نشأت في أحضان الخلافة العباسية كالدولة البويهية وغيرها (4)
ومن هذه العوامل ما هو فكري يتعلّق بكون الفكر العربي - العباسي -
تحديداً - قد انتقل من محاكاة الإنتاج الأجنبي واستيعابه إلى الابتكار الأصيل

1 - الحجة: 61-62.

2 - ينظر: القراءات الشاذة و توجيهها النحوي: 206.

3 - ينظر: الرمانى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيويه: 23 و 18-23.

4 - ينظر: المرجع نفسه: 23-24.

الخالص⁽¹⁾، وهذا التطور الفكريّ كان يمكن أن يكون أعظم لو رافقته وحدة سياسية⁽²⁾.

ومنها ما هو علميٌّ؛ فقد اشتهر هذا القرن باشتغال العلماء بالقراءات على نحو لافت، فتسبب ابن مجاهد للقراءات أسهم في انتشار الاحتجاج لها وتوضيح غوامضها وتمييز ملتبساتها وشرح المختصرات من مؤلفاتها وبعث على التنافس في كلّ هذا⁽³⁾، فضلاً عن أثره البارز في تجديد البحث في مفهوم الأحرف السبعة. 4- مصادر الكتاب: لم يذكر المؤلف مصادر اعتمدها عليها بعينها، ولم يصرّح بقول نقله بلفظه عن قائله، ولكن المؤكّد أو الراجح أنّه تطلّب مادّة الكتاب - فيما أرى - في ثلاثة أصناف رئيسة من المصادر:

أ- القراءات: وأهمّها كتاب شيخه أبي بكر بن مجاهد (ت 323هـ) "السبعة في القراءات"، إضافةً إلى المؤلفات في القراءات أو في بعض موضوعاتها الخاصّة كالهمز والإدغام والإمالة وغيرها.

ب- اللغة: وأهمّها المعاجم اللغوية، مثل كتاب العين وكتب الظواهر اللغوية كالاشتقاق والأضداد والمشارك.

¹ - ينظر: المرجع السابق: 24.

² - التراث والمعاصرة، د. أكرم ضياء العمري، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط 2 (1406هـ/1985م): 54.

³ - ينظر: مقدّمة المحقّق لكتاب الحجّة: 20 و2 و30، والدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري، د. حمودي زين الدين عبد المشهداني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1426هـ/2005): 153 و154، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: 15-16، والنحو العربي - أصوله وأسس وقضاياها وكتبه: 24-25.

ج- النحو: وفي مقدمتها: "الكتاب" لسيبويه (ت189ه) و"المقتضب" للمبرد (ت285ه) وكتب الزجاج (ت311ه) والسيرافي (ت368ه) والرماني (ت36ه) ومعاصريهم ممن نقل عنهم ابن خالويه.

هذه مقدمات من شأنها التمهيدُ لدخولٍ منهجيٍّ ومنطقيٍّ إلى جوهر الموضوع، والأخذ في معالجة جزئياته للوقوف على مختلف مضامينه و أبعاده من خلال البابين اللذين حدّدا إطاراً لذلك.

الباب الأول

المصادر الأساسية للاحتجاج في كتاب (الحجة)

الفصل الأول: القواعد الصوتية

الفصل الثاني: القواعد الصرفية

الفصل الثالث: القواعد النحوية

يؤدّي استقراء كتاب "الحجّة" إلى إمكان تقسيم الحجج الواردة فيه قسمين: أولهما القواعد اللغوية، وهي بمثل أغلب ما استند إليه في هذا العمل، فمن المناسب تسميتها المصادر الأساسية، والقسم الآخر ما سوى القواعد اللغوية، وكان أقلّ استعمالاً في الاحتجاج للقراءات المختارة (1)، ممّا يمكن تسميته - لذلك - المصادر الثانوية، مثل القراءات وكلام العرب والقياس ورسم المصحف ونحوها. وهذا الباب مخصّص لبيان مدى الإفادة من القسم الأول منها أي القواعد اللغوية - وكيف تجلّى ذلك في الكتاب، على أن يتمّ هذا ضمن ثلاثة فصول؛ وهي تبحث - على الترتيب - القواعد الصوتية والقواعد الصرفية و القواعد النحوية. استند ابن خالويه في كتاب "الحجّة" في بيان وجوه القراءات السبع التي تضمّنها إلى حجج مختلفة وكثيرة، ولكنّ القواعد اللغوية كانت أساساً ومحوراً لعملية الاحتجاج أو التوجيه، أمّا غيرها فكان فرعاً عنها، وذلك لثلاثة أساليب: أ- أن ابن خالويه صرّح بأنّ ذكر هذه القواعد - كما صاغها النحاة وقعدوها - سيكون ركيزة عمله في الكتاب، إذ قال: "...وأنا - بعون الله - ذاكراً في كتابي هذا ما احتجّ به أهل صناعة النحو لهم في معاني اختلافهم..." (2). وقد حصر مجال الاحتجاج في القراءات المختلف فيها دون المُجمَع عليها. ب- أنّ هذه القواعد لا تكاد تخلو منها صفحة من صفحات الكتاب بصريح العبارة أو بمجرد الإشارة - كما سيأتي تفصيله -، وهذا يدلّ على أنّ هذا القسم من الحجج في كتاب ابن خالويه شغل الحيز الأوسع قياساً إلى القسم الآخر. ج- أنّ أغلب الاحتجاجات بغير هذه القواعد وقعت تبعاً للاحتجاج بها.

¹ - الاختيار في علم القراءات أن يلزم القارئ قراءة معيّنة من القراءات المنقولة الثابتة في تلاوة القرآن لسبب يرتضيه، فيعرف بها وتضاف إليه دون غيره من القراء. ينظر: الأحرف السبعة في القرآن، أبو عمرو الداني: 61، نقلاً عن: ياءات الإضافة والزوائد في القراءات القرآنية، منال ناجي أبو الرب، دار الفرقان، عمّان، ط1 (2006م): 28.

² - الحجّة: 62.

والقواعد جمع قاعدة، وهي لغة الأساس(1)، وهي اصطلاحاً قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها(2).

القاعدة اللغويّة - في فهم الدارسين - " تعبير مجرد رمزي عما ثبت بالسمع، أي أنها تستند إلى اللغة باعتبارها نقلاً يحافظ على استمرارية اللغة حيّة متداولة بين أبنائها"(3).

ويعرّفها محمود شرف الدين بأنها " وصف لسلوك معيّن في تركيب اللغة"(4).

وتمثّل القاعدة اللغويّة - بهذا المفهوم - وسيلةً لتحقيق الصواب في التواصل اللغوي ومقياساً له(5).

وقد تنوّعت هذه القواعد ال لغوية بتنوّع مستوياتها الثلاثة السابق حصرها، كما تنوّعت صور استثمارها في كتاب " الحجة" على ما سيتبيّن في فصول هذا الباب.

¹ - ينظر: لسان العرب: باب القاف فصل الدال، مادة (ق ع د)، مختار الصحاح: مادة (ق ع د).

² - التعريفات: 95.

³ - التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء- التحليل- التفسير، د. حسن خميس الملقح، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، (2002م): 39.

⁴ - التقعيد النحوي بين السماع والقياس: 19، نقلاً عن: النحو العربي عماد اللغة و الدين، د. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 (1422هـ/2002م): 39.

⁵ - المرجع السابق: 39.

الفصل الأول

القواعد الصوتية

أولاً: تحقيق الهمزة وتسهيله.

ثانياً: الإظهار والإدغام.

ثالثاً: نقل الحركة وتركه.

رابعاً: الفتح والإمالة.

خامساً: فتح أصوات الحلق وإسكانها.

سادساً: الاختلاس.

من المعلوم أن علم اللغة الحديث قد استقرّ على أن المستوى الصوتي أولُ المستويات اللغوية التي يتناولها البحث والتحليل - (1)، وأنّ هذا العمل مهمّة علم الأصوات بفرعيه: علم الأصوات العامّ (phonetics) وعلم وظائف الأصوات أو التشكيل الصوتي (phonology)(2)، وهو بهذا من مجالات علم ال لغة الوصفي(3).

ومعلوم كذلك أن الفرع الأول من علم الأصوات يدرس العناصر الصوتية الإنسانية من حيث مخرجها وصفاتها وإنتاجها وانتقالها إلى أذن السامع وإدراكها لها، بينما يدرس الفرع الثاني سلوك الأصوات في مواقعها المختلفة ويصف قواعد هذا السلوك(4).

وقد نشأ هذا العلم عند علماء العرب في القرن الهجريّ الثاني، فقد كان الخليل الفراهيدي(ت175ه) أول الدارسين للأصوات العربية، الباحثين في قضاياها المختلفة بما فتح للدراسة اللغوية عند العرب آفاقاً جديدة(5).

1- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت، ط3(1406ه/1986م):166.

2- ينظر: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4(1999ه):7، ومناهج البحث في اللغة، د. تمام حسّان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة د ط (1990م): 57 و 59 و 111، وأسس علم اللغة، ماريو ياي، ترجمة وتعليق د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8 (1419هـ/ 1998م): 43.

3- علم اللغة العربية، د. معهود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، د ط (1973م):37-39.

4- مناهج البحث في اللغة:111، وأسس علم اللغة:46 و50.

5-الخليل بن أحمد الفراهيدي- أعماله
ومناهجه، د.مهدي المخزومي، دار
الرائد العربي، ط2(1406ه/1986م):261.

وظلّ هذا العلم - فيما يرى باحث معاصر - إلى عهد متأخّر جدّاً مفتقراً "إلى (إطار) معرفيّ مضبوط على الن لحو الذي حظيت به علوم عربيّة أخرى كالنحو والصرف و البلاغة والعروض" (1).

وابن خالويه قد تعامل في كتابه "الحجّة" مع نصوص لغوية منجزة في القراءات التي اختلف فيها القراء السبعة، فلم يكن من وكده أن يدرس الظواهر الصوتية - التي هي موضوع الفرع الأوّل - بل كان همّه معالجة الظواهر التشكيلية (2) وإن اتّخذ كثيراً من معطيات قسيمتها أساساً لتفسيرها. ويبتعرض الفصل أهمّ القواعد الصوتية التي اتّخذها ابن خالويه مصدراً يحتجّ به لكثير من القراءات، وكذلك وفق تقسيم تلك القواعد بحسب الظواهر التي تعبّر عنها.

إنّ مطالعة صفحات الكتاب تمكّن من الوقوف على قواعد كثيرة تتعلّق بالنواحي الصوتية أو العادات الكلامية في مخارج الأصوات وصفاتها وتعاملها، وهي التي جعلها ابن قتيبة (ت276ه) أحد "سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن" (3).

¹ - أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب (العين)، د. أحمد محمد قدّور، دار الفكر، دمشق ط2 (1424ه/2003م): 13، وإذا صحّ هذا القول أمكن أن يفسّر به وجود ظواهر صوتية لم يدرسها قدماء اللغويين دراسة واضحة مستوعبة كالتنغيم والنبر والمقطع. ينظر: مناهج البحث في اللغة: 164، و دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط4 (1427ه/2006م): 358.

² - يسمّيها الدكتور تمام حسّان الظواهر السياقية لأنها تحلّ مشاكل تطبيق النظام اللغوي في السياقات المختلفة؛ مثل الإدغام والوقف والمناسبة والإسكان والتخلّص. ينظر: اللغة العربية - معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط5 (1427هـ / 2007): 261-310.

³ - ينظر: ثوبيل مشكل القرآن، شرّحه و نشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ط2 (1401ه/1981م): 34.

وإنّما فسّر الأحرفَ بهذه الأوجه لاتّفاقها مع رأيه في أنّ الحكمةَ من هذا الاختلافِ تيسيرُ قراءة القرآن على الناس(1).

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّها التفسير الوحيد للأحرف السبعة التي وردتُ بها أحاديث صحيحة، من مثل اختلاف مخارج الأصوات، وتباين في صفاتها من جهر وهمس أو شدّة و رخاوة، أو تباين في مواضع النبر من الكلمة، أو مقاييس الحركات إلى غير ذلك ممّا يعرض له علم الأصوات اللغوية من موضوعات (2).

ومراعاة موقع النواحي الصوتية من الاختلافات اللهجية بين العرب - دفعت بأحد الباحثين المعاصرين إلى التأكيد على الاحتراس من تلحين أيّ منها دون تنبّه؛ "لأنّ هذه التبديلات الصوتية قد تكون معتادة على لسان قبائل عربية و بطون وعشائر بعينها، و لا يمكن الجزم بهذا إلّا بعد البحث في أسرار هذه الظواهر الصّوتية و فروقها و أسبابها"(3).

والضابط في الحكم - فضلاً عن الفصاحة - ألاّ يُحدِث التبديلُ تغييراً في دلالة اللفظ وإلّا فهو لحنٌ بعد انتشار الفتوحات الإسلامية(4).

وسيعرض للقواعد المتقابلة في محلّ واحد، ممّا يتمّ اختياره من هذه القواعد على نحو ما فعل ابن خالويه في الاحتجاج بها.

¹ - ينظر: لتؤيل مشكل القرآن: 35.

² - في اللهجات العربية: 50، هذا، ولأستاذي الأستاذ الدكتور عبد الجليل مرتاض نظر مختلف في المسألة فحواه أنّ المصطلح يشير إلى معجزة لسانية مضمونها انحصارُ الكلمات في سبعة أصناف أساسية في معظم اللغات الإنسانية. ينظر: دراسات سانتاكسية في اللهجات العربية، رسالة دكتوراه دولة (مخطوطة)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (1415هـ/1995م): 106-107.

³ - بوادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، أ.د. عبد الجليل مرتاض، مؤسسة الأشرف، بيروت، ط1 (1988م): 66، وينظر: دراسات سانتاكسية في اللهجات العربية: 86.

⁴ - ينظر: المولّد في العربية، د. حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت، ط2 (1405هـ/1985م): 245-247.

أولاً: تحقيق الهمزة وتسهيله:

صنّف اللغويون العرب القدماء الهمزة صوتاً حلقياً قصياً من حيث مخرجه، مجهوراً شديداً مستقلاً منفثاً من حيث صفاته (1)، بينما صنّفه المحدثون صوتاً حنجرياً من حيث المخرج؛ لأنه يحدث بلفسداد فتحة المزمار الواقعة بين الوترين الصوتيين وذلك بانطباقهما انطباقاً تاماً فلا يُسمَح بمرور الهواء من الحنجرة، فيضغط الهواء فيما دونها مؤدياً إلى انفراج الوترين ثم نفاذ الهواء من بينهما ممّا يُحدث صوتاً انفجاريّاً شديداً (2).

ويرى أحد المحقّقين أنّ "عدم ذكر الحنجرة في أثناء حديث الخليل وسيبويه ومَنْ تلاهما عن المخارج كان يؤدّي بقولهم: (أقصى الحلق) الذي نسبوا إليه صوتي الهمزة والهاء، وهما صوتان حنجريّان كما أثبتت الدراسات الحديثة" (3). أمّا صفات الهمزة عند هؤلاء فهم متفقون على أنّها صامت شديد ثم يختلّفون في الجهر والهمس، حيث يذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنّ هذا الصوت "لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ لأنّ فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلاّ حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائيّ الذي يُنتج الهمزة" (4).

¹ - ينظر: الكتاب: 433/4 و 436 و 101، وسرّ صناعة الإعراب، ابن جنّيّ، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1 (1985م): 1/69 و71، والنشر في القراءات العشر: 163/1 و65-66، الخليل بن أحمد الفراهيديّ - أعماله ومناهجه - 100 و115 و116.

² - ينظر: الأصوات اللغوية: 78، و علم اللّغة - مقدمة للقارئ العربي -، د. محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، د ت: 157، و دراسة الصوت اللغويّ: 115 و128، والمدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 (1417هـ/1997م): 27 و56.

³ - أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب (العين): 51.

⁴ - الأصوات اللغوية: 78، وينظر: في اللهجات العربية: 68.

وقد نقلَ الدكتور عبده الراجحي هذا الرأي دونما تعقيب عليه ممّا تشير إلى تبنّيه له(1). ويقابل هذا رأيّ آخر يصنّف القائلون به الهمزة صوتاً هموساً (2)؛ لأن الأوتار الصوتية معه، تُغلق تماماً فلا يحدث فيها ذلك الاهتزاز اللازم لصفة الجهر"(3).

وأياً كان الاتفاق والاختلاف في وصف الهمزة، فإنّ مواضع استعمالها قد كثرتُ جدّاً في القراءات القرآنية كما شاعت قبلُ في لسان العرب(4)، وشغلت لهذا حيّزاً كبيراً من احتجاجات اللغويين. ويعرض هذا المطلب أمثلةً ممّا وردَ من هذين الوجهين ووقع الاحتجاج به لعدّد من القراءات السبع في كتاب "الحجة".

أ- تحقيق الهمزة:

اختار كثير من القراء تحقيق الهمزة في مواضع عدّة ممّا تتواتر به النقل الصحيح لألفاظ القرآن فمن ذلك:

أ- قراءة تحقيق الهمزة المفردة الساكنة الواقعة فاءً (5)، واستثنى ورشٌ من الساكنة باب الإيواء نحو "تُووي" و"المأوى" و"أوى"(6).

¹ - اللهجات العربية في القراءات القرآنية، مطبعة المعارف، الرياض، ط1(1420هـ / 1999م):114.

² - ينظر: اللغة العربية- معناها ومبناها: 79.

³ - المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 56.

⁴ - ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 28.

⁵ - هي قراءة السبعة إلا أبو عمرو وورشاً. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، مكتبة العلم، القاهرة، ط1(1424هـ/2003م) : 26-27، وسراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، ابن القاصح البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ضبطه وصحّحه وخرّج آياته محمد عبد القادر شاهين، ط1(1419هـ/1999م):83،84.

⁶ - التيسير: 26-27، وينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، أ.محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة الح ديث، القاهرة، ط1(1417هـ/1996م):126.

وقد وقف ابن خالويه عند مواضع كثيرة موجّهًا عدّة قراءات بهذه القاعدة، فمن ذلك قوله - تعالى - : [الذين يؤمنون بالغيب] (1)، وقوله: (والذين يؤمنون بما أنزل إليك) (2).

قال ابن خالويه محتجًا لهذه القراءة: "فالحجّة لمن همز: أنه أتى بالكلمة على أصلها، وكمال لفظها، لأن الهمزة حرف صحيح معدود في حروف المعجم" (3). فابن خالويه يحتجّ لتحقيق صوت الهمزة بالقاعدة الأصلية الموجبة للنطق بهذا الصوت من مخرجه المعروف وبصفاته المحدّدة بالملاحظة والتجربة والاستنتاج العلمي الصحيح.

والاحتجاج لتحقيق وغيره بالقاعدة الأصلية مرتبط بنظرية من النظريّات التي حكمت الفكر العربيّ في دراسة اللغة العربية، ألا وهي نظرية الأصل و الفرع (4).

ب- قراءة تحقيق الهمزة في (ثلاً) حيث وقعت في القرآن (5)، ومن ذلك موضع سورة البقرة: (ثلاً يكون للناس على الله حجة بعد الرّسل) (6). عرض ابن خالويه لهذه القراءة فاحتجّ للمحقّقين بأنهم أتوا "باللفظ على الأصل، لأنها "أن" دخلت عليها اللام" (7).

¹ - سورة البقرة، الآية: 3.

² - سورة البقرة، الآية: 4.

³ - الحجّة: 64.

⁴ - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د.حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن، ط1 (2001م).

⁵ - هي قراءة السبعة إلاّ ورثاً من طريق الأزرق. السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة ، ط2 (1400هـ/1980م): 172، والسيحير: 27، والنشر: 1/ 316.

⁶ - سورة البقرة، الآية: 150.

⁷ - الحجّة: 90.

ومعنى العبارة أنّ أصل التركيب "أنّ" الناصبة للمضارع، وقد سبقتها لام التعليل ولحقتها لام النفي، ولما كانت الهمزة جزءاً من بنية الكلمة - "أن" - الثنائية وجب تحقيق النطق بالحرف الأول منها كتحقيق النطق بالثاني، وهو النون الساكنة.

ج- قراءة تحقيق الهمزتين (1) في قوله- تعالى-: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)(2).

قال ابن خالويه: "ومن حقّهما - أي الهمزتين - فالحجّة له: أنّه أتى بالكلام محقّقاً على واجبه، لأن الهمزة الأولى ألف التسوية بلفظ الاستفهام، والثانية ألف القطع، وكلّ واحدة منهما - داخلةً لمعنى" (3).

وفحوى هذا الاحتجاج أنّ النطق بكلتا الهمزتين في الكلام - فعلٌ لا غناء عنه؛ أمّا الأولى فحرف معنى دلّ على التسوية بين حالّي الكافرين من الإنذار وعدمه في بقائهم على الكفر (4)، وأمّا الأخرى فحرف مبنّى داخلٌ في لفظ الفعل الماضي "أنذر"، وإذا كانتا كذلك لزم أن يكون لكتبيهما صوت محقّق. ولكنّ هذا الوجه - مع أصالته - غير مختار عند الحجازيين لما فيه من استئصال الجمع بين همزتين وهو صعب على اللسان" (5).

¹ - هي قراءة حمزة والكسائي وعاصم - في رواية- . إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، دار إحياء التراث العربي، ط1 (1425هـ/2005م): 29، والتيسير: 24، وسراج القارئ المبتدئ: 69.

² - سورة البقرة: الآية 6، وسورة يس: الآية 10، ولفظها فيها: (و سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ).
³ - الحجّة: 66.

⁴ - ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، دراسة وتحقيق د. جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 (1428هـ/2007م): 62/1، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، صُحِّح بإشراف الشيخ خليل الميس، دار القلم، بيروت، د ط، د ت: 43-44.

⁵ - البيان في غريب إعراب القرآن: 63/1.

بل إنّ الأَخْفَشَ الأوسط(ت210ه) جزم بأنّ هذا الأداء " ليس من كلام العرب إلاّ شاذاً"⁽¹⁾.

وأما المحقّقون للهمزة فتكاد روايات اللغويين تُجمَع على أنّ هذه الظاهرة من خصائص اللهجة التميميّة ومجاوراتها، وعلى أساسها كان عزّوهم إليها⁽²⁾ ابتداءً. وأدّى بحثُ المسألة لدى اللغويين المعاصرين إلى النتيجة نفسها، فقال أحدهم: "نستطيع إذاً أن نرجّح تلك الروايات التي نسبت تحقيق الهمزة لتميم وغيرهم من قبائل وسط الجزيرة وشرقيّها"⁽³⁾، وأضاف أنّ الفصحى تضمّنت صفاتٍ قليلةً من غير بيئة الحجاز مثل "تحقيق الهمز الذي عُرِفَ به تميم، بل شاع عند أكثر البدو، فقد كانوا يحقّقون الهمز و يعتزّون بتحقيقه في نطقهم"⁽⁴⁾.

ويقول آخر: إنّ "البيئة البدوية - تميم و ما جاورها- هي وحدها التي تحقّق نطق الهمزة"⁽⁵⁾.

ويرى ثالث في سعة انتشار الظاهرة في العربية الفصحى مع تخلّص أكثر الحجازيين منها- يرى فيه دليلاً قاطعاً على أنّ هذه اللغة المشتركة لم تقم على لهجة قریش وحدها،... على ما ذهب إليه القدماء و المحدثون"⁽⁶⁾.

2- تسهيل الهمزة:

- ¹ - معاني القرآن، دراسة وتحقيق د. عبد الأمير محمد الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1(1424ه/2003م):168.
- ² - ينظر: اللئيب: 542، 284/3، و لسان العرب (المقدّمة)، و اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 125- 129.
- ³ - في اللهجات العربية: 67، وذكر الدكتور أحمد علم الدين الجندي من تلك القبائل - مع تميم - تميم الرباب و غنى و عُكّل و أسد و عقيل و قيس. ينظر: اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، دط (1398ه/1978م): 1/259..
- ⁴ - ينظر: في اللهجات العربية: 69.
- ⁵ - أدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي: 57-58، و ينظر: علم اللغة العربية: 225، و بحوث و مقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 (1415ه/1995م): 81-83 و 272-274.
- ⁶ - اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 129.

يوجد فريق آخر من القراء اختار قراءات تواترت بتسهيل النطق بهذا الصوت والتجوّز في تحقيق بعض صفاته؛ "أي أنّ إقفال الأوتار الصوتية قد لا يكون تاماً حين النطق به، بل يكون إقفالاً تقريبياً"⁽¹⁾، تجنّباً للمشقة الزائدة في أدائه الأصلي.

وقد ترتّب على هذا التعديل الصوتي الرمز إلى الهمزة المسهّلة بنقطة حمراء توضع على رأس الحروف التي تقرّب الهمزة منها- وهي ألف أو واو أو ياء لتدلّ بذلك على تليينها، ويتحقّق بإثبات الحركة و إسقاط النبرة أنّها في وزن المتحرّكة⁽²⁾.

وفي السطور التالية أمثلة لما جاء من هذا الأداء في قراءات السبعة:
أ- القراءة بتسهيل الهمزة الثانية⁽³⁾ في كلمة "أَنْذَرْتَهُمْ" في قوله- تعالى-: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)⁽⁴⁾.
قال ابن خالويه: "فالحجّة لمن قرأ بالهمز- أي تحقيق الهمزة الأولى- والتعويض: أنه كره الجمع بين همزتين متواليّتين، فخفّف الثانية وعوّض منها مدّة كما قالوا: آدَمَ وَأَزَرَ، وإن تفاضلوا في المدّ على قدر أصولهم"⁽⁵⁾.
يعلّل ابن خالويه تسهيل الهمزة الثانية باستئصال الجمع بين همزتين، وقد وجد في الكلام ما يقيس عليه هذا التسهيل، وذلك في كلمتي "آدم" و"آزر"⁽⁶⁾،

¹ - مناهج البحث في اللغة: 97.

² - ينظر: المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط2 (1407هـ): 91.

³ - هي قراءة نافع - في رواية قالون- وابن كثير وأبي عمرو من السبعة. السبعة في القراءات: 136، والتيسير: 24، وسراج القارئ المبتدئ: 69. وفي سورة يس: (وسواء عليهم أُنذِرْتَهُمُ) الآية: 10.

⁴ - سورة البقرة: الآية 6.

⁵ - الحجّة: 66، و ينظر: سرّ صناعة الإعراب: 71/1.

⁶ - ينظر: الحجّة: 66، و المنصف في شرح كتاب "التصريف"، ابن جنّي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1419هـ/1999م): 533 و 534.

فأصلهما- بمقتضى القياس- "أدم" و"أزر"- بهمزتين، فسُهّلت الثانية منهما تخفيفاً بأن جُعِلتا بين الهمزة وألف المدّ.

وأشار ابن خالويه إلى أنّ المسهّلين لهذا الصوت يتفاوتون في ذلك بقدر تفاوتهم في أصولهم ومذاهبهم في الهمز والمدّ.

ب- القراءة بتسهيل الهمزة الثانية⁽¹⁾، من قوله- تعالى-: (قال فرعون أأمنتُم بهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ)⁽²⁾، وقوله: (قال أأمنتُم لهُ أَنْ آذَنَ لَكُمْ)⁽³⁾.

والحجّة لمن اختار هذه القراءة أنّه "لین ألف القطع، فوصل مدّها بمدّ ألف الأصل"⁽⁴⁾.

يريد ابن خالويه من هذا أنّ القارئ لما اجتمع له ثلاث همزات متوالية: همزة الاستفهام و همزة القطع المزيدة و همزة الفعل الأصلية- تجنّب النقل في النطق بها كلّها محقّقةً بتسهيل الهمزة الثانية - وهي همزة مزيدة في الفعل "آمن"- فجعلها بين الهمزة والألف، فأشبهتْ حرف المدّ لتجانس فتحة الهمزة الأولى.

ج- القراءة بتسهيل الهمزة الثانية⁽⁵⁾ من قوله تعالى: (أرأيتَ الذي يكذّبُ بالدين)⁽⁶⁾.

¹- هذا من أصول القراءة عند نافع و ابن كثير و أبي عمرو و ابن عامر في رواية هشام، واختلف هؤلاء في إدخال الألف بين الهمزتين. ينظر: السبعة في القراءات: 136، و التيسير: 24.

²- سورة الأعراف: الآية 76.

³- سورة طه: الآية 71.

⁴- الحجّة: 161.

⁵- هي قراءة نافع في: إعراب ثلاثين سورة: 217.

⁶- سورة الماعون: الآية 1.

قال ابن خالويه: "والحجة لمن لَيِّنَ الثانيةَ أنه كره حذفها فأبقى دليلاً عليها"⁽¹⁾.

ويفسري تسهيل الهمزة هنا- مختلفٌ عنه في مواضع أخرى، إذ المسوِّغ هنا كراهيةُ حذف الهمزة وإخلاء الكلمة منها لاستئصال اجتماع الهمزتين. وقد نسبت روايات اللغويين القدماء التسهيلَ كذلك إلى الحجازيين ومجاورِيهم من القبائل النجدية مثل هذيل ابتداءً⁽²⁾، وأمّا قول أبي زيد الأنصاريّ (ت215هـ) - فيما نقله ابن منظور-: "وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا"⁽³⁾ - أي: حَقَّقُوا الهمز - فإمّا أن يُحمل على حال اصطناعهم للغة المشتركة التي اعتمدت التحقيق، أو يُحمل على تخصيص هذا الأداء عند الحجازيين بأوّل الكلمة⁽⁴⁾.

وإنّما قلت في نسبة هاتين الظاهرتين: إنّها وقعت إلى الطرفين المذكورين "ابتداءً"؛ لأنّ سيبويه- وهو المصدر الأول في هذه النسبة- عبّر عنها بأساليب مقيدة تجعل كلّاً منهما غير خالصة و لا مستغرقة لمن نسبت إليهم. فمن ذلك قوله: "واعلم أنّ الهمزة التي يحقّق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم و أهل الحجاز، وتُجعل في لغة أهل التخفيف بينَ بينَ - تُبدل مكانها الألف إذا

1- الحجة: 277.

2- ينظر: اللبيب: 542/3، ومعاني القرآن و إعرابه، أبو إسحاق الزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شليبي، دار الحديث، القاهرة، دط (1424هـ/2004م): 76 و72/1، والبرهان في علوم القرآن: 199/1، ولسان العرب (المقدمة)، وينظر: اللهجات العربية في التراث: 256/1.

3- لسان العرب: (المقدمة).

4- ينظر: في اللهجات العربية: 69 و70، و المخمل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 58.

كان ما قبلها مفتوحاً...⁽¹⁾، وقوله: "وقد بلغنا أنّ قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحقّقون: (نبيء) و(بريئة)، وذلك قليل رديء"⁽²⁾.

وهذه السّمة في عزو القدماء مع كون التخلّص من الهمزة ميلاً إلى سهولة النطق التي يحرص عليها المتحضّرون - جعلت أحد الباحثين المحدثين يتساءل عن السبب ثمّ يقرّر أنّ تسهيل الهمزة لم يكن شائعاً عند كلّ الحجازيين؛ فقد كان منهم من يؤثّر تحقيقها، مستدلاً بقراءة ابن كثير التي التزم فيها صاحبها هذا الأداء⁽³⁾.

وقرّر الدكتور رمضان عبد التواب أنّ البيئة الحجازية قريشاً و ما جاورها - كانت تسهّل الهمزة في غير أوّل الكلمة⁽⁴⁾، ولكنّه قيّد هذا الحكم بقوله: "يبدو أنّ بعض القبائل الحجازية كانت تحقّق الهمز كذلك"⁽⁵⁾ بناءً على النصّين السابقين لسيبويه.

ويأفّت الدكتور إبراهيم أنيس إلى قيمة أعمق يمكن فهم هذا الاختلاف في ضوءها فيقول: "فليست القوانين التي تخضع لها اللهجات كالقوانين الطبيعية في الكون، تلتزم حالة واحدة لا شذوذ فيها، بل يكتفي اللغويّ عادةً حين يحكم على صفات لهجة من اللهجات بالحكم على الكثرة الغالبة من صفاتها"⁽⁶⁾.

1- الكتاب: 3/553-554.

2 - المصدر نفسه: 3/555 .

3- في اللهجات العربية: 67.

4 - المخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 57-58، و ينظر: بحوث و مقالات في اللغة: 272-273.

5 - بحوث و مقالات في اللغة: 273 (الهامش: 3).

6 - في اللهجات العربية: 68.

وأياً كانت صحّة النسبة فإنّ كلا الوجهين يظلّ ظاهرة لهجيّة قبليّة
فصيحة معتمّدة في التراث الأدبيّ الراقي هي متفشية بين القوم في كلام
التواصل العادي⁽¹⁾.

ولابدّ من الإشارة إلى أنّ التحقيق والتسهيل قاعدتان من قواعد أداء
العرب في لهجاتهم، والقراء في قراءاتهم ل لهزمة إذّ العرب تتّسع في
لهزمة ما لا تتّسع في غيره * فتحقّق، وتُلبّن، وتبُدّل، وتطرّح، فهذه أربعة
أوجه، ووردَ القرآن بجميعها⁽²⁾.

وهذه الأمثلة المختارة من التحقيق و التسهيل - تكفي في هذا المقام عن
الوجهين الآخرَين - الإبدال والحذف - في إثبات مصدرية هذا الجانب من القواعد
الصوتية في الاحتجاج للقراءات.

ثانيًا: الإظهار والإدغام: لاحظ ابن خالويه أنّ كثيرًا من القراءات السبعيّة قد تضمّنت
ظاهريّين صوتيّين شائعَين في كلام العرب، ألا وهما: الإظهار
والإدغام⁽³⁾، وقد اهتمّ ابن خالويه بالكشف عن علل اختيار القراءة المرّويّة بإحدى
الظاهريّين.

1- الإظهار:

ويُسمّى الإظهارُ البيانَ والفكّ والتضعيف كذلك⁽⁴⁾، وحقّقته أنّ يُقَطَّع الحرف
الحرف الأول فيه من الحرف الثاني ويُفصل منه⁽¹⁾.

¹ - العربية بين الطبع و الطليح أ.د. عبد الجليل مرتاض، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط (1993م):98.

² - الحجّة:69-70، وقد ذكر سيّويه أنّ للهمزة ثلاثة أحوال: التحقيق والتخفيف و البديل، ثمّ جعل من التخفيف
البديل و الحذف و كون الهمزة بينَ بينَ . ينظر:الكتاب:3/541.

³ - ينظر: الصاحي في فقه اللغة:29، والمزهر في علوم اللغة و أنواعها:1/256.

⁴ - ينظر:الكتاب:4/438، والمنصف في شرح كتاب"التصريف": 441و436و525 و531 و529، وشذّا

العرف:180و181، والإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغويّ الحديث، د.عبد الله بوخلخال، ديوان
المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط (2000م):10و25 وغيرهما.

فهذه القاعدة إذن تعني النطق بالصوت دون تأثر بغيره ولا تعديل في أيّ من خصائصه الصوتية بسبب المجاورة التي قد تقتضي ذلك التأثير.

ومن القراءات التي حملت هذا الوجه الأدائي:

أ - القراءة بإظهار الهاء الأولى مكسورة⁽²⁾ من قوله - تعالى - : (فيه هُدًى لِلْمُتَّقِينَ)⁽³⁾.

وحجّة القارئ - عند ابن خالويه - " أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له، ووفاه حق لفظه، لأنّ الإظهار الأصل، والإدغام فرع عليه"⁽⁴⁾.

وفي هذا الاحتجاج تجلّ آخر لنظرية "الأصل والفرع" التي سبقت الإشارة

إليها في الاحتجاج لتحقيق الهمزة ، فقد حكم ابن خالويه وهو يحتج للإظهار بالأصلية، وللإدغام بالفرعية⁽⁵⁾.

فحقّ اللفظ في التركيب أن يُلفظ بهاءين ؛ الأولى ضمير غائب مذكّر عائد

على "الكتاب" متّصل بحرف الجرّ "في"، والأخرى حرف مَبْنِي من كلمة "هُدًى"، وتمام لفظ الهاء الأولى إنّما يكون بنطقها مستقلة عن غيرها.

يُضاف إلى الاستقلال الواجب في نطق هذه الهاء انفصالها بالواو الأصلية

فيها و قد قُلبت ياءً لتجانس ال طبع قبلها؛ فقد قال سيبويه بأصلية الضمّ في هاء

الضمير (هو)؛ "إلّا أن تُدركها هذه العلة... فالهاء تُكسر إذا كان قبلها ياءً أو كسرة؛

1- المحكم في نطق المصاحف: 77.

2- هي قراءة السبعة غير أبي عمرو. إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 (1413هـ/1992م): 55/1، والتيسير: 16.

3- سورة البقرة: الآية 2.

4- الحجّة: 63.

5- ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 18- 19.

لأنّها خفيّة كما أنّ الياء خفيّة؛ وهي من حروف الزيادة كما أنّ الياء من حروف الزيادة؛ وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء⁽¹⁾.

وقال الأخفش: "ولا تُكسّر هذه الهاء إلّا أن تكون قبلها ياء ساكنة، أو حرف مكسور. وإنما يكسرها بنو تميم. فأما أهل الحجاز فإنهم يضمّون..."⁽²⁾.
ب- القراءة بإظهار الدال⁽³⁾ في قوله - تعالى - : (إِنِّي عَذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ)⁽⁴⁾.

وسبب الإظهار أنّ الحرفين المتجاورين غي رُ متماثلين في المخرج والصفات⁽⁵⁾.

والاحتجاج للإظهار هنا لا يخرج عنه في المثال السابق، إلّا في كون الحرفين المتجاورين في هذا المثال متقاربين لا متماثلين - وهذا ما عبّر عنه ابن خالويه بالتجانس خلافاً للأشيع-، وكأنّ المحتجّ جعل تقارب الحرفين أضعف تسويغاً للإدغام - وهو كذلك- من التماثل الكامل؛ لأنّ الحاجة إلى الت خفيف بالإدغام

وغيره في حال التماثل أقوى منها في حال التقارب.

ج- القراءة بإظهار الدال الثانية قبل التاء⁽⁶⁾ من قوله - تعالى - : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)⁽⁷⁾.

¹ - الكتاب: 195/4.

² - معاني القرآن: 152.

³ - هي قراءة غير حمزة و الكسائي وخلف. التيسير: 18.

⁴ - سورة غافر: الآية 27 .

⁵ - الحجّة: 314.

⁶ - هي قراءة السبعة إلّا أبا عمرو . إعراب القراءات السبع وعللها: 257/1، التيسير: 20، ولكن حمزة وحفصاً قرآ "يزيغ" بالياء.

⁷ - سورة التوبة: الآية 117.

وصرّح ابن خالويه كذلك في هذا الموضوع بأنّ حجّة المظهر لصوت الدال هي "الإتيان به على الأصل"⁽¹⁾، ولكنه لم يذكر العلة الصوتية بالرغم من وضوح التجانس بين الدال والتاء في المخرج وهو "مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا"⁽²⁾، والتقارب في صفات الشدّة⁽³⁾ والانفتاح والاستفال. بالرغم من هذا كلّه اختار القارئ قراءة الإظهار لحركة الدال الفاصلة، وكون الحرفين غير متماثلين، ومن كلمتين لا واحدة، وهذه الثلاثة تقف بكلا الوجهين-الإظهار والإدغام- عند حدّ الجواز. ومن الغريب أن يستبعد أحد المعاصرين التاء من الأصوات التي تنغم فيها الدال⁽⁴⁾، وهما متحدتا المخرج ومشتركتان في صفات الشدّة والاستفال والانفتاح ولا تختلفان إلّا في همس الأولى وجهر الثانية⁽⁵⁾.

2- الإدغام⁽⁶⁾: هو في عُرف اللغويين وصلّ الحرف الساكن بحرف آخر متحرّك، من غير فصل بينهما بحركة أو وقوف فيصيران كالحرف الواحد فيوتقع اللسان عنهما ارتفاعه واحدة⁽⁷⁾.

1- الحجّة: 178.

2- الكتاب: 433/4.

3- ينظر في مفهوم الشدّة: الكتاب: 436/4، والنشر: 165/1، والأصوات اللغوية: 24، وعلم اللغة: 153.

4- ينظر: الأصوات اللغوية: 157-159.

5- ينظر: المرجع نفسه: 56.

6- هذا مصطلح الكوفيّين، والإدغام مصطلح البصريّين. ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 314، و يدلّ تنبُّع المعاني اللغوية للكلمة على الأصالة العربية لهذا المصطلح. ينظر: المصطلح، مجلة أكاديمية صدرها مخبر "تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية"، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - العدد (02)، فبراير 2003م: 254-256.

7- ينظر: الإدغام الكبير، أبو عمرو الداني، تحقيق د. عيد الرحمان حسن العارف، عالم الكتب، القاهرة،

ط1 (1424هـ/ 2003م): 23، وشدًا العرّف فنّ الصرف، الشيخ أحمد الخلاوي، ضبط وشرح وفهرسة د.

محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، دط (1424هـ / 2003م): 178.

والإدغام في عبارة أحد المعاصرين - "فناء الصوت الأول في الثاني، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني"⁽¹⁾.

وهدف الإدغام تخفيف الثقل المترتب على توالي الأصوات المتماثلة أو المتقاربة؛ قال سيبويه: "اعلم أنّ التضعيف يتقل على ألسنتهم وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد"⁽²⁾.

ويقول أبو الحسن الورّاق (ت 381هـ): "وإنما حملهم على الإدغام طلبُ الخفة؛ لأنّ الشيء إذا كان خفيفاً بقي على أصله، ولا بُدّ من إسكان الحرف المدغم لأنّ الحركة حائلة بين الحرفين المدغم والمدغم فيه"⁽³⁾.

ويقول ابن جنّي (ت 392هـ): "...ألا ترى أنّك في (قَطَعَ) ونحوه قد أخفيتَ - أي: أدغمتَ - الساكنَ الأوّل في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوةً واحدة، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأوّل لو لم تدغمه في الآخر؟ ألا ترى أنّك لو تكلفتَ تركَ إدغام الطاء الأولى لتجشمتَ لها وقفة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها؛ كقولك: (قَطَطَعَ) و(سُكَّرَ)، وهذا إنّما تحكّمه المشافهة به"⁽⁴⁾.

ويُدرج المحدّثون الإدغام في قضية صوتيّة أشمل هـ - ي الم - ائلة أو التأتّر بين الأصوات المتجاورة بعضها وبعض⁽⁵⁾؛ فهو - عندهم - "أقصى ما يصل إليه الصوت في تأثره بما يجاوره"⁽¹⁾، ويطلق عليه مصطلح "المماثلة الكاملة"⁽²⁾.

¹ - الأصوات اللغوية: 152.

² - الكتاب: 417/4.

³ - العلل في النحو، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت - و دار الفكر، دمشق، ط2 (1426هـ/2005م): 371.

⁴ - الخصائص، تحقيق د. عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2 (1424هـ/2003م): 495/1.

⁵ - الأصوات اللغوية: 148، ودراسة الصوت اللغوي: 378، وظاهرة الإبتاع في اللغة العربية (رسالة دكتوراة مخطوطة)، دة. فوزية محمد الحسن الإدريسي: 26-27، نقلاً عن ظاهرة الإبتاع في القراءات القرآنية، أ.د. محمد

وقد عني العلماء بالظاهرة قديماً وحديثاً، تبعاً لظواهر أخرى، أو في صورة مستقلة⁽³⁾.

ونقلَ القراءَ قراءاتٍ كثيرة تحمل ظاهرة الإدغام منها:

أ- القراءة بإدغام الهاء الأولى في الثانية⁽⁴⁾ من قوله- تعالى -:(فيه هدى للمتقين)⁽⁵⁾.

احتجَّ ابن خالويه للإدغام في الموضع بتماثل الحرفين، "وإنما وجب الإدغام في ذلك لأن النطق بالمتماثلين والمتقاربين ثقيل، فخفوه بالإدغام، إذ لم يمكن حذف أحد الحرفين"⁽⁶⁾.

فما يفسر هذا الإدغام عند أبي عمرو الأكثرِ اشتهاً به بين القراء⁽⁷⁾ -
التقاء صوتين متماثلين وإن كانتا من كلمتين؛ فقد امتزج الأول بالثاني بعد إزالة الحركية الفاصلة بينهما فصارا صوتاً واحداً مشدداً، لما تعذر حذف أحدهما.
وهذه حالة من الإدغام مستحسنة، فقد قال سيبويه: "وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين، وقبل الأول حرفٌ مدٌّ فإنَّ الإدغام حسن؛ لأنَّ

السيد علي بلاسي، مجلة "آفاق الثقافة و التراث"، مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث، الإمارات العربية المتحدة ، عدد:47، شعبان 1425هـ- أكتوبر2004م:8.

¹ - الأصوات اللغوية:148.

² - دراسة الصوت اللغوي:387، و ينظر:المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، د.نواز حسن أحمد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي- ليبيا، ط1(1996م):135، ويعرَى أول المدغمين من السكون ويوضع على الثاني علامة التشديد. ينظر: المحكم في نقط المصاحف:79

³ - ينظر - مثلاً:- الكتاب: 437/4 - 477، والخصائص:1/ 495 - 498، وإدغام القراء، أبو سعيد السيرافي ، دراسة وتحقيق د. محمد علي عبد الكريم الرديني ، دار الشهاب، باتنة- الجزائر، ط2(1985م)، و الإدغام الكبير، أبو عمرو الداني.

⁴ - هي قراءة أبي عمرو. إدغام القراء:60، و التيسير:16.

⁵ - سورة البقرة: الآية 2.

⁶ - الحجة: 63.

⁷ - قال أبو عمرو: "الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها و لا يُحسنون غيره". النشر:1/220.

حرف المدّ بمنزلة متحرّك في الإدغام" (1)، "وكلّما توالت الحركات أكثرَ كان الإدغام أحسن" (2).

وهذه القراءة من شواهد الإدغام الكبير الذي يكون "الأول من الحرفين فيه متحرّكاً سواء كانا مثلين أم جنسين أم متقاربين" (3).

ب- القراءة بإدغام الراء الساكنة في اللام (4) من قوله- تعالى- : (وقولوا حِطَّةً يُغْفَرْ لَكُمْ خطاياكم) (5).

وكان احتجاج ابن خالويه لهذه القراءة بالقياس على إدغام اللام في الراء في قراءات أخرى، إذ قال - بعد أن ذكر ضعف هذا الوجه عند البصريين - : "والحجّة له في ذلك: أنه لما كانت -أي اللام- تُدغم في الراء كقوله: (قُلْ رَبِّ) (6)، رَبِّ) (6)، كانت الراء بهذه المثابة تدغم في اللام" (7).

فابن خالويه جعل إدغام اللام في الراء مسوّغاً لإدغام الراء في اللام، وهو يفتقر إلى تعليل صوتي خلافاً للإدغام الثاني الذي قاسه، وذلك أنه عكس ما ذهب إليه اللغويون القدماء من المنع؛ لأنّ مقتضى الإدغام الثاني مفقود فيه (8).

1- الكتاب: 437/4.

2- المصدر نفسه: 437/4.

3- النشر: 220/1، وسُمّي كذلك لكثرة وقوعه فطرفة أكثر تردُّداً في الكلام من السكون، وقيل لإسكان المتحرّك فيه قبل إدغامه في الثاني وقيل لغير ذلك. ينظر: النشر: 220/1.

4- هي قراءة أبي عمرو. إدغام القراء: 39، و في التيسير: 33 بخلاف بين أهل العراق ، والنشر: 13/1.

5- سورة القرة: الآية 58.

6- سورة المؤمنون: الآية 93.

7- الحجّة: 80.

8- ينظر - مثلاً -: الكتاب: 448/4، ويعبّر ابن جنّي عن السبب قبيح منع إدغام الراء بأنّ "إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير". سرّ صناعة الإعراب: 193/1.

ويعلّل الإدغام بقرب المخرج واتّحاد الصفة؛ فكلاهما ينتج من اتّصال طرف اللسان باللثة، وكلاهما متوسط بين الشدّة والرخاوة وهما متقاربان في درجة الوضوح السمعي⁽¹⁾.

وهذه الصورة من الإدغام تمثّل التآثر الرجعيّ عند علماء الأصوات⁽²⁾؛ لأنّ لأنّ الصوت الأول - الراء - تأثّر بالثاني - اللام -.

ج - القراءة بإدغام الدال في التاء⁽³⁾ من قوله تعالى: (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَرِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ)⁽⁴⁾.

واحتجّ ابن خالويه لمن قرأ بالإدغام في هذا الحرف بتقارب الحرفين⁽⁵⁾ في الصفات من شدّة وترقيق⁽⁶⁾ وانفتاح واستفال، ولتقاربهما في المخرج ممّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا⁽⁷⁾.

وهذا التقارب بين الحرفين يُمليّ تعديلاً في أدائهما، وقد تحقّقت فيهما بإدغام الدال في التاء -، على سبيل التآثر الرجعيّ المُشار إليه في القراءة السابقة.

وتنطبق ملاحظة النسبيّة و الاشتراك المسجّلة بإزاء نسبة تحقيق الهمزة أو تسهيلها على الإظهار و الإدغام؛ فقد عُرِي الإدغام إلى تميم وأسد و تغلب و بكر

¹ - ينظر: الأصوات اللغوية: 160 و 58، ودراسة الصوت اللغوي: 317.

² - ينظر: المرجع نفسه: 146، وإيجاز التعريف بعلم التصريف، له أيضاً، تحقيق د. حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة - مكّة، ومؤسسة الريّان - بيروت، ط1 (1425هـ/2004م): 174.

³ - هي قراءة أبي عمرو من السبعة. التيسير: 20.

⁴ - سورة التوبة: الآية 117.

⁵ - الحجّة: 178.

⁶ - ينظر في مفهوم الترقيق: الأصوات اللغوية: 24، ودراسة الصوت اللغوي: 317.

⁷ - الحجّة: 178.

بن وائل وعبد القيس⁽¹⁾، بينما عُرِي الإظهار إلى قريش - رأس القبائل الحجازية - ومجاوريتها ثقيف وكنانة والأنصار و هذيل⁽²⁾.

وضابط هذه النسبة ميل المدغمين إلى الخفة في الكلام و السرعة في الأداء، و ميل المظهرين إلى التأنّي وتمييز بعض الأصوات من بعض⁽³⁾. ولكنّ سيبويه - بعد أن يقرّر الإدغام في الأفعال الثلاثية المتماثلة العين و اللام عند الحجازيين - يقول: "فإذا تحرك الحرف الآخر - يعني لام الفعل - فالعرب مجمعون على الإدغام"⁽⁴⁾.

وبهذا لفت سيبويه إلى وجود مواضع إجماع على الإدغام بين العرب بجانب مواضع اختلاف بينهم، وصحة هذه الملاحظة ممكنة في الإظهار والإدغام أيضاً بمقتضى مفهوم المخالفة بينهما.

ثالثاً: نقل الحركة وتركه:

اختلف القراء في أدائهم لألفاظ القرآن كما اختلف العرب في لهجاتهم الخاصة في الإبقاء على الحركة في محلّها من الكلمة أو نقلها إلى آخر⁽⁵⁾. وغالباً ما يكون هذا النقل لاستئصال الحركة على موضعها الأصليّ لعارض عرض للكلمة يترتب عليه النزوع نحو عدول في أداء صوت أو مقطع معيّن تخفيفاً للنقل الناشئ عن عدم النقل.

¹ - ينظر: الكتاب: 530/3 و533 و535 و437/4 و473 و482 والبرهان: 199/1، و في اللهجات العربية: 64.

² - ينظر: الكتاب: 530/3 و534 و440/4 و457 و473 و482، والبرهان: 199/1، و في اللهجات العربية: 64، و قراءة يحيى بن وثاب في ضوء علم التشكيل الصوتي، د. أحمد طه حسانين سلطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1 (1425هـ/2004م): 127.

³ - ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 160.

⁴ - ينظر: الكتاب: 530/3.

⁵ - على أن كثيراً من كتب القراءات - غير كتب الاحتجاج - قصرت تناول الظاهرة على الهمزة. ينظر: التيسير: 27-28، وسراج القارئ المبتدئ: 88-92، والنشر: 325/1-332 وغيرها.

وقد خصَّ علماء القراءات نقلَ حركة الهزمة بالتناول ضمن أصول القراءة ناصِّين على أنه "نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد"⁽¹⁾.

وهذه بعض القراءات التي نُقلَ فيها هذا الخلاف بين القراء.

1- نقل الحركة:

لايختلف هذا المفهوم الصوتي عن أصله الدلاليّ اللغويّ، وهو تحويل الشيء من موضع إلى آخر، فالحركة المنقولة "هي المحوِّلة من موضع إلى موضع ووفق ضوابط"⁽²⁾.

وقد قرَّر اللغويُّون أنّ بعض العرب يستقلون الحركة على الحرف في مواضع من الكلمة فينقلونها إلى السابق⁽³⁾، وخصَّص علماء القراءات حيِّزاً في مؤلِّفاتهم⁽⁴⁾.

أ- القراءة بنقل حركة الهزمة إلى الدال⁽⁵⁾ من قوله - تعالى -: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)⁽⁶⁾، ونقل حركتها إلى النون في (من) وإلى اللام في (الأرض) من قوله: قوله: (لَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)⁽⁷⁾.

وحجّة هذا النقل "أنّ الهزمة المتحرّكة أثقل من الساكنة، فإذا طُرِحَت الساكنة طلباً للتخفيف كانت المتحرّكة بالطرح أولى"⁽⁸⁾.

¹ - سراج القارئ المبتدئ: 88، والنشر: 325/1.

² - أدايات القراء- دراسة في مستويات التحليل اللغويّ-، د. أبو بكر حسيني، مكتبة الآداب، القاهرة، ط3 (1428هـ/2007م): 51.

³ - ينظر: الذئب: 545 و546، ومعاني الأخصش: 171، والخصائص: 363/2.

⁴ - ينظر- مثلاً -: التيسير: 27- 28، وسراج القارئ المبتدئ: 88- 92، والنشر: 325/1- 332 وغيرها.

⁵ - هي قراءة ورش عن نافع. التيسير: 27.

⁶ - سورة المؤمنون: الآية 1.

⁷ - سورة آل عمران: الآية 21.

⁸ - الحجّة: 65.

كان اللفظ الأصليّ أن تحرّك الهمزة من الفعل "أفلح" بالفتح وتسكن الدال من "قدّ" في الآية الأولى، وأن تحرّك الهمزة من الاسم "أحد" كذلك وتسكن النون من "من"، ولكنّ القارئ لما حذف الهمزة للتخفيف وبقيت حركتها دون حامل نقلها إلى الساكن قبلها، وهو الدال والنون⁽¹⁾.

وهذا الاحتجاج يوافق أحد المذهبين ذهبهما النحاة فيما يبدو بخصوص تحديد أول العملين وثانيهما: أهو حذف الهمزة أو نقل حركتها؟ فأول المذهبين أنّ الحذف أسبق؛ قال سيبويه: "واعلم أنّ كلّ همزة متحرّكة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفّف - حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها..."⁽²⁾.

والمذهب الثاني أنّ النقل أسبق؛ وهو ما عبّر عنه الأخفش بقوله: "وإن كانت همزة متحرّكة بعد حرف ساكن حرّكوا الساكن بحركة ما بعده وأذهبوا الهمزة يقولون في (في الأرض): (فَلَرُضْ)..."⁽³⁾.

وقد يبدو هذا الخلاف لفظياً لا حقيقياً؛ لأنه ليس في الواقع اللغويّ ما يدلّ على أنّ العربيّ يحذف تلك الهمزة أو لا ثمّ ينقل حركتها، أو أنّه ينقل الحركة ثمّ يحذف الهمزة، ولكنّ هذا الواقع يقول: إنّ الحركة تتطلّب حاملاً يحملها⁽⁴⁾ - وهو الهمزة في القراءتين - ممّا يستلزم القول بزوالها بعد زوال حاملها من محلّها في الكلمة.

¹ - أداءات القراء - دراسة في مستويات التحليل اللغويّ - 53 و56.

² - الكتاب: 545/3.

³ - معاني الأخفش: 171.

⁴ - يقول الزجاجي: "و الحركة لا تقوم بنفسها و لا توجد إلّا في حرف". الإيضاح في علل النحو: 93.

ب- القراءة بتشديد اللام ونقل حركة اللام الأولى إلى الزاي⁽¹⁾ من قوله- تعالى
-: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا)⁽²⁾.

ذلك أنّ القارئ اشتقّ الفعل من الزلّ ، فكان أصله: (أَزَلَّهُمَا)⁽³⁾ بسكون
الزاي وفتح اللام الأولى، " فنُقِلَتْ فتحة اللام إلى الزاي فسكّنت اللام فأدغمت
للمماثلة " (4).

فَنَقَلَ الحركة إلى الساكن وَقَعَ لإتمام غرض التخفيف بإدغام اللامين⁽⁵⁾،
و اللام لا الهمزة هي المحلّ الذي نُقِلَتْ إليه الحركة في هذه القراءة، وهذا يعني
عدم ارتباطه بالهمزة وحدها، بل بكلّ ساكن قبله متحرّك مستقلّ النطق.
ج- القراءة بكسر الراء في الفعل⁽⁶⁾ من قوله - تعالى-: (فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ
جَهْرَةً)⁽⁷⁾

و (وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا)⁽⁸⁾.

فالفعل "أرنا" أمرٌ من (أرى)، وإذا فقد كان أصل الأمر منه (أرِينَا)
بزينة (أفعلنَا)، وقد قاسه ابن خالويه على (أكرمْنَا)، ففي الفعلين "نُقِلَتْ كسرة الهمزة
إلى الراء، وحُذِفَت الهمزة تخفيفاً للكلمة، وسقطت الياء للأمر"⁽¹⁾.

¹ - هي قراءة السبعة إلا حمزة. التيسير: 53.

² - سورة البقرة: الآية 36.

³ - قال العكبري في معنى التشديد: "...أي: حَمَلَهُمَا على الزلّة". التبيان في إعراب القرآن، دار الفكر، بيروت، دط
(1421هـ/2001م): 49/1، والزلّة: الذنب من غير قصد. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 280.

⁴ - الحجّة: 74.

⁵ - ذكر اللغويون أنّ الإدغام قد يقتضي نقل الحركة من أول المثليين إلى الساكن قبله. ينظر: الخصائص: 363/2،
وإيجاز التعريف بعلم التصريف: 177.

⁶ - يتخرّج على هذا الوجه قراءتان عن السبعة، إحداهما اختلاس الكسرة لأبي عمرو عن البيهقي، والأخرى
إشباعها للباقيين. التيسير: 56.

⁷ - سورة النساء: الآية 153.

⁸ - سورة البقرة: الآية 128.

د- القراءة ببياء المضارعة وفتح الهاء وكسر الدال وتشديدها (2) "يهدي" من قوله - تعالى - : { أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَّا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي } (3).
فقد أخذ القارئ الفعل «يهدي» - كما يعرب ابن خالويه - من الماضي «اهتدى» وقياس مضارعه «يهتدي» ثم نقل فتحة التاء إلى الهاء، فبقيت التاء ساكنة فأدغمها في الدال للمقاربة فشدد ذلك (4).

ومن الواضح أن الفعل في هذه القراءة انقلب - من الوجهة التحليلية - من (يهتدي) إلى (يهتدي) ثم إلى (يهدي).
ه- القراءة بفتح الخاء وتشديد الطاء (5) من قوله - تعالى - : { فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ } (6).
أصل الفعل في هذا التركيب «تخطفه» فلما لقيت التاء الطاء وهي من مخرجها نقلت الفتحة إلى الخاء قبلها، ثم أدعت التاء في الطاء (7). وقد يكون في هذه القراءة وجه آخر، ألا وهو حذف إحدى التاءين من أوّل الفعل، ويكون من تخطف» لا من «اختطف» كما في قوله - تعالى - : [وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ] (8).

2- ترك نقل الحركة:

وردّ مقابل القراءات الثلاث لنقل الحركة قراءاتٌ غيرها بإثبات الحركة في موضعها الطبيعي من كلمتها وهي:

1- الحجّة: 78.

2- هي قراءة ابن كثير وورش - عن نافع - وابن عامر. التيسير: 92.

3- سورة يونس: الآية 35.

4- الحجّة: 181-182.

5- هي قراءة نافع. التيسير: 122.

6- سورة الحج: الآية 31.

7- الحجّة: 253.

8- سورة العنكبوت: الآية 67.

أ- القراءة بإثبات الفتحة على الهمزة وإسكان الدال⁽¹⁾ من قوله - تعالى - : (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)⁽²⁾، وإثبات فتحة الهمزة كذلك وإسكان النون من (لَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)⁽³⁾.

ولم يرد في كتاب "الحجّة" احتجاج لهذا الوجه عند هذا الموضع، اكتفاءً بما سبق من الاحتجاج لتحقيق الهمزة في (الذين يؤمنون) بأنّ القارئ "أتى بالكلمة على أصلها، وكمال لفظها، لأنّ الهمزة حرف صحيح معدود في حروف المعجم"⁽⁴⁾.

وما يبرر هذا الاكتفاء أنّ نقل الحركة مرتبط بحذف الحرف المحرّك بها أو بإدغامه⁽⁵⁾، فإنّ عدم هذا الشرط ظلّت الحركة في مكانها كما في هذه القراءة.

ب- القراءة بإسكان الراء في الفعل⁽⁶⁾ من قوله - تعالى - : (فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً)⁽⁷⁾ وقوله: (وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا)⁽⁸⁾.

وقعت الراء في الفعل (أرى) وهو مزيد الثلاثي (أرى) وقد صرّف في الأمر، وقياسه أن يكون على (أفعل) = (أرئي)، فالراء ساكنة في الأصل، فحذفت الهمزة مع حركتها و لم تنقل إلى الراء، كما حذفت الياء علامة للأمر⁽⁹⁾. وإذا كان نقل الحركة مرتبطاً بالإدغام و حذف الحرف الحامل للحركة، فإنّه يمكن عزوه إلى المدغمين والمسهّلين بالحذف وغيره.

¹ - هي قراءة السبعة إلّا ورشاً. ينظر: التيسير: 27.

² - سبق تخريجها في "نقل الحركة".

³ - سبق تخريجها في "نقل الحركة".

⁴ - الحجّة: 74.

⁵ - ينظر: الخصائص: 363/2.

⁶ - هي قراءة ابن كثير و أبي شعيب السوسي عن أبي عمرو. التيسير: 56.

⁷ - سورة النساء: الآية 153.

⁸ - سورة البقرة: الآية 128.

⁹ - ينظر: الحجّة: 78.

وكذلك ارتباط عدم النقل بالإظهار وإثبات حامل الحركة يُسبغ عزوه إلى
المُظهرين و المثبتين للحرف الحامل للحركة.

رابعاً: الفتح والإمالة.

هاتان القاعدتان من أبرز صور الاختلاف في اللهجات العربية والقراءات
القرآنية سواء بسواء، وتتعلقان بالصوائت، وبخاصة الثلاثة الطويلة منها.

1- الفتح: هو «فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف»⁽¹⁾، بمعنى نطقه دون تقريب من
الكسرة ولذا عبّر عن الفتح أحياناً بالنصب⁽²⁾ وأحياناً بالتفخيم⁽³⁾.

أمّا النصب فقد علّله الزّجاجي (ت 337هـ) في سياق شرحه لألقاب الإعراب
بأنّ المتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين
لِلناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه⁽⁴⁾.

والتفخيم عبارة عن "ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلاً في اتجاه الطبّق
اللّين وتحركه إلى الخلف قليلاً في اتجاه الحائط الخلفي للحلق"⁽⁵⁾، وهذه الصفة
ترتبط في الفصحى بالصوت، أمّا في العاميّات فترتبط بالموقع في سياق معيّن⁽⁶⁾.
معيّن⁽⁶⁾.

وقد جاءت بهذا الوجه قراءات سبعية كثيرة منها:

¹ - النشر: 26/2.

² - ينظر: الكتاب: 125/4 و127 و129 و131 وغيرها، وكذلك: الإمالة في القراءات واللهجات العربية، د. عبد
الفتاح إسماعيل شلي، دار الشروق، جدّة، ط3 (1403هـ/1983م): 48-49 و51-53.

³ - ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبّود، دار الأرقم للطباعة والنشر
والتوزيع، بيروت، ط1 (1420هـ/1999م): 279، والنشر: 26/2، ومواضع قراءات الفتح في كتب القراءات، وينظر
كذلك: الإمالة في القراءات واللهجات العربية: 48-52، و54.

⁴ - الإيضاح في علل النحو: 93، وينظر: المصطلح النحويّ، د. عوض حمد القوزي، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر، ط1 (1401هـ/1981م): 44.

⁵ - دراسة الصوت اللغويّ: 326، وينظر: مناهج البحث في اللغة: 90 و153-157.

⁶ - ينظر: مناهج البحث في اللغة: 153.

أ- قراءة فتح الألف⁽¹⁾ من قوله - تعالى - : {وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} (2).

والألف المرادة هي ألف الجمع في «أبصارهم»، فقد قرئت بالفتح أو التفتيح - وهو مرادف للفتح - وحجّة من فتح « أنه أتى بالكلام على أصله، ووجهه الذي كان له لأنّ الأصل التفتيح، ...» (3).

ووجه الفتح المشار إليه أن الألف من أصوات اللين التي لا يعترض مجرى الهواء عند النطق بها موانع فتضيّقه مع الأصوات الرخوة، وتسدّه تماماً مع الأصوات الشديدة (4)، وتوصف بالاتّساع لأن اللسان معها يبلغ أقصى درجات الهبوط في قاع الضم، فيكون الفراغ بينه وبين الحنك أوسع في هذا الموضع (5). وقد أثر بعضُ القراءِ الفتحَ حفاظاً على صفة الاتّساع في الألف.

ب- القراءة بتفتيح الألف (6) من «زاد» في قوله - تعالى - : {فزادهم الله مرضاً} (7).

قال ابن خالويه: «والحجة لمن فخم: أنّ ه أتى باللفظ على أصل ما يجب

للأفعال الثلاثية من فتح أوائلها إذا سمي فاعلوها، فإن زدت في أوائل هذه الأفعال

1 - هي قراءة السبعة إلّا حمزة وابن عامر. حجة القراءات، ابن زنجلة، تحقيق أ. سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1 (1419هـ/1979م): 88.

2 - سورة البقرة: الآية 7.

3 - الحجة: 66، وقد اختلف علماء القراءات قديماً في الحكم بالأصالة أو الفرعية على الفتح أو الإمالة، فقال بعضهم بأصالة الفتح وفرعية الإمالة، وقال غيرهم بالعكس. ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية: 85-101.

4 - الأصوات اللغوية: 26 و27 و28 و31.

5 - المرجع نفسه: 35.

6 - هي قراءة السبعة إلّا حمزة وابن عامر في رواية ابن ذكوان. ينظر: حجة القراءات: 88، والتيسير: 38.

7 - سورة البقرة: الآية: 10.

حرفاً من حروف المضارعة اتَّفَقُوا على التّفخيم، كقوله: {أَزَاغَ اللّٰهُ قُلُوبَهُمْ} (1) وقوله: {فَلْجَاءَهَا الْمَخَاضُ} (2) «(3).

وقد وقعت الإشارة بهذا الاحتجاج إلى أن أول الفعل الثلاثي المسند إلى فاعله - مفتوح، أو هو- بتعبير أدقّ- متبوع بصائت مفتوح، والإتيان بهذا الصائت على حقيقته الصوتية في الفعل "زاد" يقتضي عدم تغيير الصائت المفتوح الطويل بعده - وهو المنقلب عن ياء- عن طبيعته الصوتية الأصليّة. وفي الاحتجاج إشارة أخرى إلى أنه كلما كثرت الأصوات الصائتة قبل الصوت المحتمل للإمالة كالألف في «زاد» قويّ فيه التّفخيم وضعفت الإمالة، وذلك لتضافر تلك الصوائت في إبقاء المفخّم على أصلها.

على أن ما مثّل به ابن خالويه لأحرف المضارعة من الهمزتين- بعيد المأخذ، إلّا أن يكون قد اصطلح بها على غير الحروف التي تدخل على الفعل المضارع (4)، فكلتا الهمزتين مزيدة لإنشاء معنى غير المضارعة. ج- قراءة تفخيم الألف من «الهدى» (5) في قوله - تعالى-: {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى} (6).

والحجة للمفخّم «أنه أتى بالكلام على أصل ما وضع له» (7)، أي أن الاحتجاج للقراءة السابقة صالح لهذه أيضاً، مع فرق واحد في الصوت المفخّم، إذ

1 - سورة الصف: الآية 5.

2 - سورة مريم: الآية 23.

3 - الحجّة: 68.

4 - وهي المجموعة في (أنيت)، ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 34.

5- هي قراءة السبعة لإحمره و الكسائي. التيسير: 35.

6- سورة البقرة: الآية 16.

7 - ينظر: حجة القراءات: 129.

هو في القراءة السابقة ألف منقلب عن ياء في فعلٍ أصلُهُ « زَيْدٌ»، والألف المفخّم في هذه القراءة منقلب عن ياء متطرّفة في اسم، وهو (الهدى)، ولكنّ المستعمل هو الألف لا الياء.

د- القراءة بتفخيم الألف في «مرضات»⁽¹⁾ من قوله - تعالى - : { وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ }⁽²⁾.

وحجّة المفخمين «أن ألفتها منقلبة من واو، وأصلها (مرضوة) من (الرضوان) فقلبت الواو ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فكان التفخيم أولى من الإمالة»⁽³⁾.
فهذا الفريق من القراء رجّح النظر إلى أصل الألف، فلمّا وجدوها منقلبة عن واو تعاملوا معها وكأنها واو، ففخّموها لأن الإمالة في الألف أشيع وأشهر منها في الواو.

هـ- قراءة تفخيم الألف من «رؤياك»⁽⁴⁾ في قوله - تعالى - : { لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَىٰ إِخْوَتِكَ }⁽⁵⁾.

كان الكسائي قد قرأ في: { إن كنتم للرؤيا تعبرون }⁽⁶⁾ بخلاف ما قرأ في نظيرتها⁽⁷⁾؛ فقال ابن خالويه في هذا: «فإن كان فعل ذلك ليفرق بين النصب

1 - هي قراءة غير الكسائي من السبعة. التيسير: 36.

2 - سورة البقرة: الآية 207.

3 - الحجّة: 95.

4 - هي قراءة السبعة إلا أبا عمرو و ورشاً. التيسير: 37.

5 - سورة يوسف: الآية 5.

6 - سورة يوسف: الآية 43.

7 - الحجّة: 193.

والحفض فقد وَهَمَ وإن كان أراد الدلالة على جواز اللغتين فقد أصاب، لأنّ اللفظ بهما- للقصر الذي فيهما- واحدٌ في جميع وجوه الإعراب»⁽¹⁾.

أمّا التفخيم في الآية الأولى فقد تكرر الاحتجاجُ له بأنّ القارئ أتى بالكلام على وجهه الأصلي⁽²⁾، إلا أن الألف هنا للتأنيث خلافاً لما سبق من أمثلة التفخيم. و- القراءة بالتفخيم في «أصواف»⁽³⁾ من قوله - تعالى - { وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأُوبَارِهَا وَشُعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ }⁽⁴⁾.

فبالرغم من وجود الكسرة بعد الألف في (أصوافها) وهي سبب للإمالة- كما سيأتي- فخم أبو عمرو ألفها ليفرّق بينها وبين ذوات الراء، ورغبة العرب في إمالتها أقوى منها في إمالة غيرها، ولهذا قرأ بالإمالة «أوبارها وأشعارها» من الآية نفسها⁽⁵⁾.

ومن الأكيد أن الذي يقوِّي داعي الإمالة في ذوات الراء- ما في صوتها من ميزة بين باقي الأصوات ستذكر في موضعها .

ز- القراءة بتفخيم الألف في «هداي»⁽⁶⁾ من قوله - تعالى - : { فَمَنْ اتَّبَعَ هَدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ }⁽⁷⁾.

والحجّة للمفخمين أن الألف «وإن كانت في الأصل من ذوات الياء فقد انقلبت فيها بالإضافة إلى لفظ الألف، فاستعمال اللفظ أولى من الرجوع إلى

1- الحجّة: 193.

2- المصدر نفسه: 193.

3- هي قراءة أبي عمرو. الحجّة: 71، وإعراب القراءات السبع وعللها: 71/1.

4- سورة النحل: الآية 80.

5- ينظر: الحجّة: 71.

6- هي قراءة غير الكسائي من السبعة. التيسير: 37.

7- سورة البقرة: الآية 38.

الأصل»⁽¹⁾.

وفي هذا الاحتجاج اعتبار لظاهرة اللفظ، وتعامل مع واقعه الحي المنجز في تركيب بعينه، دونما التفات إلى ما يرى اللغويون أنه الأصل الذي تحول عنه الصوت في السياق النطقي الراهن، وهذا شبيه وقريب جداً مما يذهب إليه الدارسون المحدثون من التمسك بما أسموه «البنية السطحية» لا «البنية العميقة»⁽²⁾.
ح- قراءة تفخيم: «الجار»⁽³⁾ حيث ورد في القرآن⁽⁴⁾.

عدم لزوم الإمالة في هذا اللفظ من أمال (النار) ولما قلّ دور (الجار) في القرآن أبقوه على أصله.⁽⁵⁾

وهذا التفسير يتطابق أو يقرب مما يُعرف عند المحدثين بنظرية "الشيوع" التي تُقرّر أنّ العناصر اللغوية الأكثر استعمالاً تكون أكثر عرضة للتغيير والتطور من غيرها⁽⁶⁾.

ويُنسب الفتح إلى الحجازيين⁽⁷⁾ وسكان غربي الجزيرة العربية مثل قبائل تقيف وهوازن والأنصار وسعد بن بكر وكنانة⁽⁸⁾، ولكن قبائل غير هذه كانت تفتح تفتح أيضاً في بعض المواضع، وستذكر مع التعليل في محلّها من معالجة الإمالة.

1- الحجّة: 75-76.

2- ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 279.

3- هي قراءة السعة إلاّ الكسائي من غير رواية الدوري. التيسير: 37.

4- ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: 228.

5- الحجّة: 67.

6- ينظر: الأصوات اللغوية: 190.

7- ينظر: الكتاب: 117/4، و: في اللهجات العربية: 53.

8- ينظر: في اللهجات العربية: 53.

2-الإمالة: لم يرد عن سيبويه تعريف صريح بالإمالة، ولكنه شبهها بتقريب الصاد من الزاي في صفة الجهر في قول العرب:(صدر)، «فجعلوها بين الصاد و الزاي، فقرّبوها من الزاي التماس الخفة»⁽¹⁾.
ويعرّف السيرافي (ت368ه) الظاهرة بقوله: «اعلم أنّ معنى الإمالة أن تميل الألف نحو الياء فتكون بين الألف و الياء في اللفظ»⁽²⁾.

وهي - بعبارة ابن الجزري - «أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيراً - وهو المحض، ويقال له: الإضجاع، ويقال له: البطح، وربما قيل له: الكسر أيضاً-، قليلاً- وهو بين اللفظين، ويقال له أيضاً التقليل والتلطيف وبين بين»⁽³⁾.

وللمحدّثين اعتراض على هذا التعريف و أمثاله تتعلّق بذكر الصوائت الأربعة؛ فهو يُوهم بوجود اختلاف في الحقيقة الصوتية بين الفتحة والألف، وبين الكسرة والياء، ومثلها الضمة والواو، ممّا يترتب عليه القول بوجود صوائت قصيرة قبل مماثلاتها الطويلة في نحو(السوق) و(الفتى) و(العيد)، بل وقع ما يُشبهه التصريح بهذا في تعليل إمالة(ويّلتى) بأنّ القارئ «أوقع الإمالة على الألف فأمال - يعرّي فتحة التاء - لميل الألف»⁽⁴⁾.

1- الكتاب:117/4، وهذا التقريب يسمّيه المحدّثون الإجهار، و" معناه تحويل الصوت الساكن المهموس إلى قسمه الجهور". أسس علم اللغة:144، وينظر:المنهج الوصفي في كتاب سيبويه:149.

2- السيرافي النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق د.عبد المنعم فائز، دار الفكر،دمشق، ط1(1983م):306.

3- النشر: 26 / 2.

4 - الحجة:265.

بينما يقرّر علم الأصوات أنّ تلك الأصوات ثلاثة لا ستة؛ لأنّ لها ثلاثَ حقائق صوتية لاستتاً، ولا فرق بينها وبين مقابلاتها إلّا في الكميّة طولاً و قصرأً (1). وبناءً على هذه الحقيقة العلمية فإنّ الصوائت الطويلة لا تُسبق بصوائت قصيرة من جنسها في الأمثلة الثلاثة السابقة (2).

ومن الضروريّ التنبية على أنّ الإمالة تختصّ بالصوائت لا بالصوامت، خلافاً لما ذهبّت إليه الدكتورة فوزية محمد الإدريسيّ من تخصيصها بالصوامت (3).

ويجاد الباحث يجد لكلّ القراءات الواردة بالفتح قراءاتٍ مقابلةً بالإمالة، وهذه بعضها:

أ- القراءة بإمالة الألف في «زاد» (4) من قوله تعالى: {زادهم الله مرضاً} (5)، وما شاكل هذا الفعل المعتلّ العين نحو «شاء» و«خاف» (6) و«جاء» و«ضاق».. وسبب الإمالة في هذا النوع من الأفعال «كسر أوائل هذه الأفعال إذا أخبر بها المخبر عن نفسه، فقال: زدت، وخفت وما أشبه ذلك» (7).

1 - ينظر: الأصوات اللغوية: 27، وبعض مظاهر التطور اللغوي، د. التهامي الراحي الهاشمي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء- المغرب، دط، دت: 81.

2 - ينظر: الأصوات اللغوية: 28، وقد ذكر الدكتور حازم علي كمال الدين المثال الخاصّ بالفتحة فقط مستديلاً بالتحليل المقطعيّ الذي يحكم بوجود ثلاثة مقاطع في كلمة (الفتي) و رموزها: (ص+ح+ص) و(ص+ح) و(ص+ح+ح): الإمالة في اللغات السامية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 (1428هـ/2007م): 13-14.

3- ينظر: ظاهرة الإتيان في اللغة العربية، ضمن: مجلّة "آفاق الثقافة و التراث"، عدد 47: 26-27.

4- هي قراءة حمزة وابن عامر في رواية ابن ذكوان. كتاب الاستكمال، أبو الطيب بن غلبون، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، مطابع الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1 (1412هـ/1991م): 105، وحجة القراءات: 88، والتيسير: 38.

5- سورة البقرة: الآية 10.

6- ذكر سيبويه هذا الفعل مستشهداً بإمالاته في القراءات. ينظر: الكتاب: 121/4، وينظر: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، أ.د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، دط (2002م): 243.

7 - الحجة: 68، وينظر: السيرافي النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: 313.

أشار ابن خالويه بهذا إلى أحد أسباب الإمالة، ألا وهو كسر الفاء من الفعل الثلاثي الأجوف إذا أسند ه إلى المتكلم إلى نفسه مفرداً كان أو مثنيّاً أو جمعاً، ومذكراً كان مؤنثاً .

وإذا كان منطوق الاحتجاج قد اقتصر على ذكر المتكلم فإن القاعدة مطردة في المخاطب كذلك بحسب الأحوال العددية والنوعية المذكورة في قسمه.

وقد سبق سيبويه إلى هذا في سياق عرض الأصناف الممالة عند بعض العرب فقال: "ومما يميلون ألفه - كل شيء من بنات الياء والواو مماً هما فيه عين، إذا كان أول (فعلت) مكسوراً الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء....." (1).
ب- القراءة بإمالة الألف في «أبصارهم» (2) من قوله - تعالى - : { وعلى أبصارهم غشاوة } (3).

وقد احتج ابن خالويه لهذا بأن « للعرب في إمالة ما كانت الراء في آخره مكسورة - رغبةً ليست في غيرها من الحروف للتكرير الذي فيها، فلما كانت الكسرة للخفض في آخر الاسم، والألف قبلها مستعلية - أمال ما قبل الألف، لتسهيل له الإمالة، ويكون اللفظ من وجه واحد» (4). وقد صرح سيبويه بلق الألف السابقة للراء المكسورة تمال "كان أول الحرف وكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً، لأنها - الراء - كأنها حرفان مكسوران، فتَمِيلُهنا وذلك قولك: (من حمارك)، و(من

1 - الكتاب: 4/120.

4- هي قراءة أبي عمرو وحده في: إعراب القراءات السبع وعللها: 60/1، وقراءة أبي عمرو و الكسائي في رواية الدوري. حجة القراءات: 88، والتيسير: 38.

3 - سورة البقرة: الآية 7.

4 - الحجة: 66.

عَوَارِهِ، و(مِنَ الْمُعَارِ)، و(مِنَ الدُّوَارِ)، كَأَنَّكَ قَلْتَ (فُعَالِلِ)، و(فَعَالِلِ)، و(فِعَالِلِ)⁽¹⁾.
فالإمالة للراء المكسورة حالة أولوية لوجود صفة التكرير الفريدة في هذا الصوت ، وإن ذُكِرَتْ أحياناً بصفة مبدئية دونما تفسير معلَن⁽²⁾.
ج- القراءة بإمالة الألف⁽³⁾ وجعلها بين اللفظين⁽⁴⁾ من «الكافرين» في قوله-
تعالى-: { وَاللّٰهُ مَحِيْطٌ بِالْكَافِرِيْنَ }⁽⁵⁾.

وحجّة الممیل أنه «لَمَّا اجتمع في الكلمة أربع كسرات، كسرة الفاء والراء والياء، والراء يقوم مقام كسرتين حذبن الألف لكسوتها بقوتها فأملنها»⁽⁶⁾.
ومحصّل هذا أن اجتماع الكسرات قوّى سبب إيقاع الإمالة في الألف، إذ الواحدة منها كافية لهذا التغيير⁽⁷⁾، فإذا تعدّدت كانت الإمالة أولى.
قال المبرد: "و كلُّ ما كثُرَتْ فيه الياءات و الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النصب"⁽⁸⁾.

ثم إنَّ وصف الإمالة بالبَيْنِيَّة أو التوسُّط في القراءة الثانية-يلفت النظر إلى فرق مهمّ في معالجة الإمالة بين القراء والنحاة ، وهو أنّ الفريق الأول كان معنياً بدرجات الإمالة وتسمية كلٍّ منها دون الفريق الآخر⁽¹⁾.

1- الكتاب:4/136.

2- من أمثلة هذا ما فعله ابن الأنباري في إعرابه لهذه الآية. ينظر:الحيان:1/65.

3- هي قراءة أبي عمرو و الكسائي في رواية الدوري. كتاب الاستكمال:341، والتيسير:39.

4- هي قراءة ورش عن نافع. كتاب الاستكمال:342، والتيسير:39.

5- سورة البقرة: الآية 19.

6- الحجة: 73، وينظر:الكتاب:4/136.

7- وذلك في مثل "عالم" و"عابد" و"مساجد" وغيرها. ينظر:الكتاب:4/117، والمنصف في شرح كتاب "التصريف": 541.

8- المقتضب:3/42.

د- القراءة بالإمالة⁽²⁾ وبين اللفظين في «طغيانهم»⁽³⁾ من قوله - تعالى - : { اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ }⁽⁴⁾.

فكسرة النون أدت إلى تقريب الياء و الألف منها « وَسَهَّلَ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَنْ الطغيان ها هنا مصدرٌ كـ(الطغوى) في قوله تعالى: {كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا }⁽⁵⁾،»⁽⁶⁾.

وخالصة هذا التوجيه - أن انحصار الألف بين موجبين للإمالة، - وهما الياء والكسرة- أوجب من غيره للإمالة، وإذا كانت الألف في «الطغوى» قد أميلت لكونها تصير إلى ياء في بعض تصاريفها، و«الطغيان» أولى. وأما وجه اللفظ بين بين فهو العدل بين اللغتين، والأخذ بأحسن اللفظين⁽⁷⁾، والجزء الأول من هذا الاحتجاج يعني النطق بالألف وسطا بين الفتح والإمالة، أي نسبته من كليهما واحد، أما الجزء الثاني فهو إلى الذوق أقرب منه إلى القوانين الصوتية الدقيقة⁽⁸⁾، وإلا فإن من القراء من اختار الفتح الخالص، ومنهم من اختار الإمالة الخالصة، والاختيار هو النتيجة الطبيعية للاستحسان غالباً. ه- القراءة بإمالة الألف في «هداي»⁽⁹⁾ من قوله - تعالى - : { فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ }⁽¹⁾.

1 - ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية: 57.

2 - هي قراءة الكسائي في رواية الدوري. كتاب الاستكمال: 301، والتيسير: 37.

3 - هي قراءة ورش عن نافع. كتاب الاستكمال: 301، والتيسير: 37.

4 - سورة البقرة: الآية 15.

5 - سورة الشمس: الآية 11.

6 - الحجّة: 70.

7 - المصدر نفسه: 70.

8 - يقول د. تمام حسّان: "فقد تكون هناك قاعدة أصلية صوتية يرد عليها من المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق منافياً للذوق العربي". الأصول: 136.

9- هي قراءة أبي عمرو و الكسائي في رواية الدوري. كتاب الاستكمال: 352، والتيسير: 37.

واحتج ابن خالويه للقراءة أن الكلمة «من ذوات الياء لتثنيتهن إياها (هُدَيَان) كما تقول: فَنَيَان»⁽²⁾.

فالكسائي نَظَرَ إلى ما تَوَوَّل إليه الألف الممالة في بعض تصاريف كلمتها، لا إلى لفظها الظاهر؛ لأن ذلك النظر يكشف عن أصل الألف كما في تثنية كلمة «هُدَى» التي رَدَّتْهَا إلى أصلها اليائي⁽³⁾.
و- القراءة بإمالة الهمزة والراء⁽⁴⁾ وبإمالة الهمزة وحدها⁽⁵⁾ في «رَأَى» لمن قوله - تعالى: - { رَأَى كَوَكَبًا }⁽⁶⁾.

وقد ذكر ابن خالويه أن القارئ «أعملَ اللسانَ من وجه واحد طلباً للتخفيف، فأمال الياء في اللفظ ثم نحا بالكسرة إلى الهمزة، فأمالها للمجاورة، لا لأن الإمالة واجبة لها في الأصل كما كُسِرَتْ الميم في قوله - تعالى: - { وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى }⁽⁷⁾ والضاد من قوله: { وَقَضَى رَبُّكَ }⁽⁸⁾ لقربهما من الياء»⁽⁹⁾.

والواقع أن أساس الاحتجاج هنا هو النظر إلى أصل الألف الممالة، وهو الياء كأن في هذا التغيير في الأصل إشارةً إليه، كما أن إمالة الألف تعدت إلى الراء كما تعدت إلى الهمزة.

1 - سورة البقرة: الآية 38.

2- الحجة: 75.

3- ينظر: الكتاب: 118/4، والمقتضب: 43/3.

4- هي قراءة أبي بكر عن عاصم، وابن ذكوان عن ابن عامر، وحمزة والكسائي من السبعة، كتاب الاستكمال: 175، وحجة القراءات: 256.

5 - هي قراءة أبي عمرو من السبعة، كتاب الاستكمال: 175، وحجة القراءات: 256.

6 - سورة الأنعام: الآية 76.

7 - سورة الأنفال: الآية 17.

8- سورة الإسراء: الآية 23.

9- الحجة: 142.

ز- القراءة ما بين الفتح والإمالة في الآية السابقة في الفعل «رأى»⁽¹⁾.
و الصوت في هذه القراءة أخذ من الكسر بالنصيب الذي أخذ به من الفتح ،
سبقت الإشارة إليه في قراءة سابقة ، وهذا الأداء متوسط بين الفتح والكسر
الخالصين.

وحجّة المتوسط بينهما " أنه عدل بين اللفظين، وأخذ بأوسط اللغتين " ⁽²⁾.

ح- القراءة بإمالة الألف والتاء ⁽³⁾ من قوله - تعالى-: { يَا وَيَلَّتِي } ⁽⁴⁾.

وما ذكره ابن خالويه محتجا به من أن القارئ «أوقع الإمالة على الألف
فأمال أي فتحة التاء- لميل الألف» ⁽⁵⁾ خاص بإمالة التاء وحدها، أمّا إمالة الألف
فسببها وقوع الألف بعد ثالث الكلمة، وذلك أنّ هذا الموقع يجعل الألف أكثر تغييراً.
وإمالة التاء لإمالة الألف بعدها - من القبيل الذي سبقت الإشارة إليه في
قراءة سابقة، وهو غير أصيل وإنما وقع لمجاورة صوت ممال.

ط- القراءة بإمالة الفعل «أحيا» ⁽⁶⁾ من قوله - تعالى-: { كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ
وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ } ⁽⁷⁾.

أشار ابن خالويه إلى أنّ هذا الفعل يُقرأ بالإمالة كما يُقرأ بالتفخيم، وأحال
على ما سبق من احتجاجات ⁽⁸⁾، ثمّ استطرّد بالاحتجاج لمن قيّد إمالته بالعطف

1 - هي قراءة ورش عن نافع من السبعة. كتاب الاستكمال: 175، والتيسير: 78، وينظر: المعجم المفهرس لألفاظ
القرآن: 344-345.

2 - الحجّة: 142.

3 - هي قراءة حمزة و الكسائي من السبعة، وقرأها أبو عمرو بين اللفظين. كتاب الاستكمال: 391 والتيسير: 36.

4 - سورة الفرقان: الآية: 28. وهي في سورة المائدة: الآية 31، و في سورة هود: الآية 62.

5 - الحجّة: 265.

6 - هي قراءة الكسائي. كتاب الاستكمال: 251، والتيسير: 36.

7 - سورة البقرة: الآية 28.

8 - الحجّة: 73.

بالواو⁽¹⁾؛ لأنّ القارئ « فرّق بين المتّصل والمنفصل لخفة أحدهما وثقل الآخر، وعلّته في ذلك: أن الثقل واقع في اللفظ لا في الخطّ، واللفظ بهذين الحرفين واحد، فمن استعمل وجها مع أحدهما لزمه استعماله مع الآخر أيضاً»⁽²⁾.
وليس هذا أيضاً سبب الإمالة الأصليّ، وإنّما هو انقلاب الألف عن ياء، وأمّا إمالة هذا الفعل وأمثاله إذا اتصلت به واو، وفتحها إذا اتصلت به فاء، فلأنّ حمزة استخفّ الأول واستثقل الثاني، فخالف بينهما في الحكم.
وأما الثقل اللفظي ووحدة النطق بالفعل مع الواو والفاء فيبدو أنّه ما ليس قاصرين على حال اتصال الواو دون الأخرى، بل هـ ما متعدّيان إليها، فمُسوّيان بينهما في الحكم، ممّا يوضحه ابن خالويه في ختام تعليقه.
ي- القراءة في حال القف بإمالة فتحة الهميم في «رحمة»⁽³⁾ من قوله - تعالي-:
{ أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة }⁽⁴⁾.

هذا النوع من الإمالة يُعدّ من الأصول التي تفرّد بها الكسائيّ في قراءته، ولا يكاد يوجد مؤلّف في القراءات أخلّى كتابه من ذكره⁽⁵⁾.
وذكر ابن خالويه هذا الحكم معلّلاً له بتشبيه هاء التانيث بالألف في آخر بعض الكلمات كـ (قضى) و(هدى)⁽⁶⁾.

ويؤيّد البحث الحديث صحّة هذا الحكم بإمالة الفتحة نحو الكسرة قبل تاء التانيث وفقاً في مثل (جميلة) و(حلوة) و(علبة)، وبتفخيم الفتحة في (بطّة) و(خوخة) و(روضة) في لهجة فلسطين وبعض جهات القطر المصري⁽¹⁾.

1 - وهو حمزة من السبعة. ينظر: الحجّة: 73، وكتاب الاستكمال: 251.

2 - ينظر: الحجّة: 73.

3 - هي قراءة الكسائي. التيسير: 40.

4 - سورة الأعراف: الآية 49.

5 - ينظر: التيسير: 40، وسراج القارئ المبتدئ: 133-134، والنشر: 26/2-70.

6 - ينظر: الحجّة: 155، وينظر: البيان: 81/1، والإمالة في اللغات السامية: 140.

وينحو اللغويون المحدثون منحيّ تطوّرِيّاً في تفسير الإمالة يتلخّص في أنّ المُمالَ قسمان: 1- ما يكون فيه الصوت المُمال صوتَ لِينٍ منقلِباً عن أصلٍ وَاوِيٍّ مثل (قال) أو أصل يائيّ مثل (باع) و(رأى)، 2- ما لا يكون صوتُ اللّين فيه منقلِباً عن أصل مثل الفتحة قبل هاء التانيث في (رحمة) والألف في (عماد) و(عالم) (2).
فتفسير القسم الأول أنّ صوت اللين تطوّرَ من التصحيح إلى التسكين ثمّ إلى الإمالة ثمّ إلى الفتح الخالص؛ فمراحل الفعل (قال) - مثلاً - هي (قول) فـ (قول) ثمّ (إمالة الألف إلى الضمّة) ثمّ (قال)، ومثلها مراحل الفعلين (باع) و(رأى) إلّا أنّ الإمالة فيهما إلى الكسرة لا الضمّة (3)، وهذا يعني أنّ الإمالة في هذا القسم مرحلة سابقة يُسميها المحدثون "انكماش الأصوات المركّبة" (4)، وقد احتفظت بها اللغة المشتركة التي نزل القرآن بها.

وتفسير القسم الثاني أنّ المتكلّم أحدثَ نوعَ انسجامٍ بين صوتي اللين طلباً لسهولة النطق للجهد المبذول فيه؛ فالانتقال من الضمّة أو الكسرة إلى الفتح، أو منه إليهما "يتطلّب مجهوداً عضليّاً أكبر ممّا لو انسجمت أصوات اللين بعضها مع بعض" (5).

1 - ينظر: من أسرار اللغة: 42- 43.

1 - ينظر: في اللهجات العربية: 57- 59، وقد نقل الدكتور الراجحي هذا التفسير في كتابه: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 163.

2 - ينظر: في اللهجات العربية: 57- 59، والمحل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 291- 297، والإمالة في اللغات السامية: 115- 120.

3 - ينظر: بحوث و مقالات في اللغة: 63، والمحل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 295.

4 - ينظر: في اللهجات العربية: 59.

وقد عُرِيت الإمالة عُرِيت إلى التمييين⁽¹⁾ ومجاورهم البدويين من قبائل
غربيّ الجزيرة كأسد و قيس⁽²⁾.

وليس كلّ الحجازيين يُميلون كما أنه ليس كلّ التمييين يفتحون؛ فسيبويه
نفسه ذكر أنّ أصنافاً من الكلمات يميلها بعض هؤلاء و يفتحها آخرون
منهم، وأصنافاً يفتحها بعض أولئك و يُميلها آخرون منهم⁽³⁾.

و صرّح بهذا غيره من النحاة واللغويين كالأخفش الأوسط الذي قال: "فناس"
من العرب يُميلون ما كان من هذا النحو، وهم بعض أهل الحجاز....."⁽⁴⁾.

وأما القراء بهذا الوجه من السبعة فهم صنفان: مُكثّر ومُقلّ؛ فالمكثرون
الكسائيّ وحمزة وأبو عمرو، والمقلّون ابن عامر وعاصم ونافع⁽⁵⁾.

وإذا انعدم التلازم بين بعض الظواهر اللغوية كالإمالة وغيرها⁽⁶⁾، وبين
بعض العرب المنسوبة إليهم ممّا يتنافى و الوحدة اللسانية المفترضة لأيّ جماعة
بشريّة- فإنّ وجود ذلك بين القراءات وبين بيئات القراء- أقربُ تصوّراً بالنظر
إلى استناد القراءات - في الأساس- إلى السماع و الرواية.

خامساً: فتح أصوات الحلق وإسكانها.

تتعلّق هاتان القاعدتان بمسّة أصوات: والهاء والعين والحاء والغين والخاء
والهمزة - التي سبق أنّ المحدثين يصنّفونها صوتاً حنجريّاً-.

5 - ينظر: الكتاب: 4/120، ومعاني القرآن: 164، والنشر: 26/2- 27.

6 - ينظر: النشر: 26/2- 27، وفي اللهجات العربية: 53 و56، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 168.

1 - ينظر: الكتاب: 4/125.

4 - معاني القرآن: 164.

5 - ينظر: في اللهجات العربية: 54-56، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: 167.

6 - ينظر: العربية بين الطبع و التطبيع: 96.

وأما ذكر سيبويه للألف فيما يخرج من أقصى الحلق⁽¹⁾، فقد حملّه بعض المحدثين على أنّ سيبويه «ربّما أراد بكلمة (الألف) تفسير المقصود من كلمة (الهمزة) التي - فيما يبدو - كانت مصطلحاً صوتياً غير مألوف في أيامه، أو حديث العهد بين الدارسين، فأراد توضيحه بذكر مرادف له أكثر شهرة و ألفة، وهو كلمة الألف»⁽²⁾.

ولكنّ هذا التفسير لم يقنع بعض المعاصرين؛ ذلك أنّ سيبويه أراد (الألف) حين ذكره، فهو ليس إيضاحاً للهمزة. والدليل على ذلك أنه لو جعل (الألف) إيضاحاً لكان أصل حروف العربية عند سيبويه (ثمانية وعشرين)⁽³⁾. وقد جاءت القراءات المتواترة بفتح هذه الأصوات كما جاءت بإسكانها:

1- فتح أصوات الحلق:

من القراءات التي فتحت فيها أصوات هذه المجموعة:

أ- قراءة الفتح في "المعز"⁽⁴⁾ من قوله - تعالى -: { وَمِنَ الْمَعْرِزِ اثْنَيْنِ }⁽⁵⁾.

قال ابن خالويه: "وإنما جاز الفتح فيه، لمكان الحرف الحلقى"⁽⁶⁾.

والتعليل بوجود حرف حلقى لا يكفي، وذلك أن الأمر لا يتّضح إلّا بذكر ما تقتضيه حلقية الحرف المفتوح، إن كانت وحدها سبب الفتح، وربّما كان هذا مقصوداً للاختصار والاعتماد على شيوع المعارف اللغوية في عصر المؤلف.

وقد سبق سيبويه إلى تقرير هذا الحكم في مثل (يسأل) و (يذهب) و (يبعث)

وعلّل فتح العين فيها بأنّها "سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما

1 - ينظر: الكتاب: 433/4.

2 - الأصوات اللغوية: 95.

3 - المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 101، وينظر كذلك: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: 60.

4- هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. إعراب القراءات السبع: 172/1، والتيسير: 81.

5 - سورة الأنعام: الآية 143.

6 - الحجّة: 152، وكذلك: إعراب القراءات السبع: 172/1.

قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها و هو الألف، وإنما الحركات من الألف و الياء والواو⁽¹⁾.

ويتناسب هذا التعليل مع الربط بين الرخاوة الناتجة عن بعض الاتساع في مجراها⁽²⁾، وبين الدرجة القصوى لهذا الاتساع في مجرى الفتحة⁽³⁾؛ فقد أكدت التجارب الحديثة ارتباطاً وثيقاً بين النطق بحروف الحلق والفتحة، وذلك لأن الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعاً خاصاً للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه مع الفتحة⁽⁴⁾.

وهذا يؤدي إلى القول بخفة الفتح مع هذه الحروف⁽⁵⁾ قياساً إلى السكون فضلاً عن الحركات.

ب- قراءة الفتح في "دأبا"⁽⁶⁾ من قوله - تعالى -: { تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا }⁽⁷⁾. واحتج ابن خالويه للقارئ بـ "أنه أراد الاسم"⁽⁸⁾ ويريد: اسم المصدر، لأنه قابلُهُ بالمصدر في احتجاجه للإسكان، وكأنه يجعل الفتح مجرد علامة يُفَرِّقُ بها بين المصدر و اسمه.

1- الكتاب: 101/4، و ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر المجريطي، تحقيق د. عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، مطبعة حسّان، القاهرة، ط1 (1404هـ/1984م): 260.

2 - ينظر: الأصوات اللغوية: 76- 77.

3 - ينظر: المرجع نفسه: 35.

4- من أسرار اللغة: 42.

5 - ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 135.

6 - هي قراءة حفص عن عاصم. إعراب القراءات السبع: 1/172، والتيسير: 98.

7- سورة يوسف: الآية 47.

8 - الحجة: 195.

واحتجّ غيره للفتح باختلاف اللهجات، كما فعل أبو عثمان المازني (ت 247هـ) حين جعل الفتح والتسكين لغتين في مثل (قصصٌ وقصٌّ) و(معزّو معز) و(دأب ودأب)، وذهب إلى أنّ العرب "جاءوا بهما على أصولهما"⁽¹⁾. ووافق ابن جنّي في هذا نافعياً ارتباط الفتح بوقوع الصوت الحلقي ثانياً؛ لأنّ تلك الكلمات "قد سُمِعَت ساكنةً و متحرّكةً كما سُمِعَ غيرها ممّا لا حرفَ حلقٍ فيه ساكناً و متحرّكاً، ويحتاج من فصلَ بينهما إلى دليل" ⁽²⁾، ولأنّ صوت الحلق فيها لم يكن ساكناً ثمّ حرّك بالفتحة، ولكنّ التحريك أصلٌ فيه أيّاً كان نوعه ⁽³⁾. وأكّد ابن جنّي هذا الموقف في سياق آخر يتعلّق بضرورة التحفظ في قبول المنقولات اللغوية والتأمّل في موقع صاحبه من الفصاحة، وكان قد سمع الفتح المذكور مخالفاً لما عهدَه عن أكثر الفصحاء ⁽⁴⁾. وذهب أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) هذا المذهب؛ فبعدَ ذكره لعدد القراءات في "دأباً" قال: "أحدها: سكونُ الهمزة، والثاني: فتحُها، وهما لغتان،..." ⁽⁵⁾. وما دامت الهاء من أصوات الحلق فإنّ التفسير السابق الرابط بين وضعها و وضع الفتحة في النطق - صالح لتفسير هذه القراءة أيضاً. ج- القراءة بفتح الهاء في "الرّهَب" ⁽⁶⁾ من قوله تعالى: { وَاضْمُم إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهَبِ } ⁽⁷⁾.

1- المصنف: 526.

2- المصنف: 527.

3- ينظر: المصدر نفسه: 527.

4- ينظر: الخصائص: 396/1-397، والمدارس النحوية: 271.

5- إعراب القراءات الشواذ، تحقيق د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1 (1424هـ/ 2003م): 373/1.

6- هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. إعراب القراءات السبع: 173/2، والتيسير: 134.

7- سورة القصص: الآية 32.

واحتج ابن خالويه لهذا بأمرين على سبيل الاحتمال؛ فلأول أن فتح الهاء ظاهرة لهجية (1).

ويرى الدكتور عبده الراجحي أنه يمكن عزو الظاهرة إلى بني عقيل وبني بكر بن وائل (2).

وقال في الاحتمال الثاني: «وقيل: الرهب هاهنا الكم، تقول العرب: (أعطني ما في رهبتك)، فإن صحَّ ذلك فإسكانه غير واجب، لأن العرب تسكن المضموم والمكسور، ولا تسكن المفتوح...» (3).

ويمكن تفسير هذه الظاهرة الصوتية-مع غير الهمزة- بإحدى نتائج الدراسة المقارنة بين اللهجات السامية، وهي ملاحظة التشابه في وضع اللسان في حالتَي النطق بالحروف الحلقية والهمزة السابق نقلها في قراءة الفتح في "معز".

2- إسكان أصوات الحلق:

من القراءات التي أُسكنت فيها هذه الحروف:

أ- قراءة إسكان العين في "المعز" (4) من قوله تعالى: {ومن المعز اثنين} (5). واحتج ابن خالويه للإسكان بأنه لغة أخرى في الكلمة، وأنه الأصل (6)، وقد يكون وراء الحكم بأصلية السكون أنه أخف من الحركة (7).

1- الحجة: 277، والإسكان هنا مع ضمّ الراء، أو في لهجة أخرى مع فتحها.

2- وهذا اعتماداً على ما ذكره ابن جنّي في المحتسب: /30 و57، فقلّاً عن اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 135، وأبو حيّان الأندلسي في البحر المحیط، دار السعادة، القاهرة، ط1 (1328هـ): 246-247.

3- المصدر نفسه: 277.

4- هي قراءة السبعة إلّا حفصاً عن عاصم. إعراب القراءات السبع: 310/1، والتيسير: 98.

5- سبق تخريجهما في قراءة الفتح.

6- الحجة: 152.

7- ينظر: قراءة يحيى بن وثّاب في ضوء علم التشكيل الصوتي: 33.

ب- قراءة إسكان الهمزة في "دأب" (1) من قوله - تعالى - : {تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا} (2).

وعلة الإسكان أن القارئ أراد المصدر والتخفيف؛ لأن «العرب تستعمل ذلك فيما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق مثل (النهر) و(المعز)» (3).

ج- قراءة إسكان الهاء في (الرهب) (4) من قوله - تعالى - : { وَاضْمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنْ الرَّهْبِ } (5).

لم يَخْصُصْ ابن خالويه هذا الموضوعَ باحتجاج لقراءة الإسكان، إلا أن يدخل هذا الوجه في باب اختلاف اللهجات (6).

وأكد بعض اللغويين هذا التفسير، فذكر ابن فارس (ت395هـ) -مثلاً- أن من وجوه اختلاف لهجات العرب التحريك والتسكين في مثل (معكم) و(معكم) (7).

على أن من المحتجّين من جعله للمصدر (8)، مما يؤدي إلى استبعاد اختلاف اختلاف اللهجات في تفسير القراءتين.

ورأى المحدثون في الإسكان ظاهرةً تشكيليّةً هي "حذف الصائت القصير"، ومالوا إلى تقييده بالضمّة والكسرة لثقلهما (1)، وأمّا الفتحة فلا تحتاج إلى هذا التخفيف.

1 - هي قراءة نافع وعاصم وحمزة و الكسائي. إعراب القراءات السبع: 1/172، والتيسير: 81.

2 - سبق تخريجها في قراءة الفتح.

3 - الحجة: 195.

4 - هي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة و الكسائي. التيسير: 134.

5 - سبق تخريجها في قراءة الفتح.

6 - الحجة: 277.

7 - ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 28، واستشهد ابن فارس بيت من رواية الفراء، وهو:

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتابً وغاد

8 - ينظر - مثلاً-: معاني القرآن وإعرابه: 3/327.

سادساً: الاختلاس.

عقد سيبويه باباً للإشباع والاختلاس فقال: "وأما الذين لا يُشبعون فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك: (يضرّبها) و(من مأمّنك)، يسرعون اللفظ... و يدلُّك على أنّها متحرّكة قولهم: (من مأمّنك)، فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقّق النون" (2).
وتمثّل سيبويه بالمضموم والمكسور دون المفتوح (3) يدلّ على عدم الحاجة إلى تجزئته لخفته (4).

ووضّح أبو نصر المجريطي (ت401هـ) كلام سيبويه السابِق بقوله: "يعني أنّ النون الساكنة إذا كانت مع حروف الفم قبلها تليها كانت حقيقيّة مخرجها من الخياشيم نحو (من جاء)؟ أو (من كان)؟ ولا تظهر النون، فإذا كانت متحرّكة كانت بيّنة محقّقة" (5).

وقدّر بعض العلماء المنطوق من الحركة المختلّسة بثلثيها (6).
وبيّن أحد اللغويين هذه الظاهرة بأنّها تقصير لزمان النطق بالحركة بحيث تدرك في زمن أقلّ من زمن الحركة العادية فتكون أقصر الأنواع الثلاثة للحركات من حيث الزمن أو الكمية (7).

1 - ينظر: قراءة يحيى بن وثّاب في ضوء علم التشكيل الصوتي: 91-104، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: 221-229.

2- الكتاب: 4/202.

3- ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه 249، والجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: 198..

4- الكتاب: 4/115 و113.

5- شرح عيون كتاب سيبويه: 274.

6- ينظر: سراج القارئ المبتدئ: 174.

7- ينظر: من أسرار اللغة: 190.

ومن القراءات التي احتجّ لها بهذا الوجه ما رُقِلَ في حركة الهمزة (1) من كلمة "بارئكم" - مرتين - في قوله تعالى: (فَتُوبُوا إِلَى بَرَائِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَرَائِكُمْ) (2)، وأمثالها (3).

قال ابن خالويه في الاحتجاج للقراءة: إنَّ أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف فيرى من يختلس بسرعة أنه أسكن (4).

وهذه العبارة توهم نفي الإسكان عن أبي عمرو وهو قراءة ثابتة له بسند الرقيين؟ (5)، ومرجع هذا - إلى دقة الفرق بين الوجهين ثم إلى التمسك برواية سيبويه الاختلاس، مما أدى إلى وصف راوي الإسكان بالوهم وعدم الضبط في روايته (6).

وكان أبو عمرو الداني (ت 444هـ) ممن نبّه على أن اختزال الصوت في الحركة المختلّسة يؤدي إلى خفائها "على السامع حتى ربّما ظنّ أن الحرف المتحرّك عارٍ من الحركة وأنه مسكّن رأساً لسرعة النطق بالمختلّسة..." (7). وحدث هذا مع ابن جني وهو يتحدّث عن صور من التخفيف فذهب إلى أن الراوي "ادّعى أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة، والذي رواه صاحب (الكتاب) -

1 - هي قراءة أبي عمرو من طريق البغداديين. ينظر: السبعة: 155، والتيسير: 54، والحكم في نقط المصاحف: 45، وفي: سراج القارئ المبتدئ: 174 تخصيص القراءة برواية الدوري من طريق العراقيين، وفي: النشر: 162/2 - 163 تخصيصها برواية الدوري عند أكثر أهل الأداء، وتخصيصها برواية السوسي عند بعضهم.

2 سورة البقرة: الآية 54.

3 - أمثال "بارئكم": "يأمركم" و"يأمرهم" و"ينصرهم" و"يشعركم". ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: 94 و472 و796.

4 - الحجّة: 78.

5 - ينظر: التيسير: 54، ولعل صواب هذه الكلمة هو "العراقيين" لا "الرقيين" بدليل وجودها في غير "التيسير" مثل: سراج القارئ المبتدئ: 174، و النشر: 163 / 2.

6 - ينظر الحجّة: 78.

7 - الحكم في نقط المصاحف: 44.

اختلاسُ هذه الحركة، لا حذفها البتّة، وهو أَضْبَطُ لهذا الأمر من غيره من القراء الذين روَوْه ساكناً، ولم يُؤتَ القوم في ذلك من ضعف أمانة: لكن أُتوا من ضعف دراية"⁽¹⁾.

وهذا خطأٌ و مخالفٌ لما ثبت عن اليزيدي (²) في هذه القراءة، " لأنّ ما أسماه فيه وخفيّ عنه ولم يضبطه بزعم القائل وقول المتأوّل - قد حكاه بعينه وضبطه بنفسه فيما لا يتبعّضُ من الحركات لخفته وهو الفتح، فمحال أن يذهب عنه ويخفي عليه فيما يتبعّضُ مِنْهُنَّ لقوته وهو الرفع والخفض"⁽³⁾.
ومن الضروريّ التنبيهُ على أن بعض المحدثين من اللغويين عالجوا الاختلاس تحت عنوان "حذف الصوائت"⁽⁴⁾ أو "إسكان آخر المُعرَب المتحرّك"⁽⁵⁾، المتحرّك"⁽⁵⁾، وهذا قد يُوقع في الخلط المذكور بين الحذف الخالص وبين الاختلاس برغم أنهم ذكروا هذا المصطلح عند عرضهم للقراءة المعبر عنها به"⁽⁶⁾.

¹ - الخصائص: 117 / 1 - 118.

² - اليزيدي هو أبو محمد يحيى بن المبارك إمام في اللغة والأدب والقراءة، أخذ عن أبي عمرو والخليل وغيرهما، وقيل له "اليزيدي" لأنه أدب أولاد يزيد بن منصور الحميريّ. توفي سنة 202. ينظر: مراتب النحويّين : 76، والنشر: 113/1.

³ - النشر: 164 / 2.

⁴ - ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 182 و 183 و 187.

⁵ - ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د.محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د ط(2001م): 356.

⁶ - ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية 186، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: 357. وينظر في مشكلة المصطلح اللغويّ بخاصّة : المصطلح، مجلة أكاديمية يصدرها مخبر "تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية"، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - العدد(02).

هذه أهمّ القواعد الصوتية التي وقع الاحتجاج بها للقراءات في كتاب "الحجّة"، وقد كشف هذا الفصل عن تطابق بين أغلب تلك القواعد وبين القراءات المحتجّ لها ممّا يحمل دلالة واضحة على أنّ اللغويين الأوائل كانوا يصدّرون - من حيث المبدأ- عن النصوص الفصيحة الموثوقة النقل كنصوص القراءات. وكشّفَ الفصل عن غياب قواعد صوتية لم يدرسها قدماء اللغويين كاللتغيم و النبر والمقاطع دراسة واضحة مستوعبة، ممّا أمكن تفسيره بافتقاد الدرس الصوتي إلى الإطار المعرفيّ الجامع في عصر نشأته عند العرب. وكشّفَ الفصل أيضاً عن استيلاء النظرة المعيارية على كثير من النحاة وهم يعالجون الظواهر الصوتية بالرغم من وضوح الطابع الوصفيّ في كتب الاحتجاج للقراءات بوجه عامّ. وستعالج قواعد صوتية أخرى باعتبارها من النوع الثاني من حجج القراءات في الفصول اللاحقة من هذا البحث.

الفصل الثاني القواعد الصرفية

أولاً: التجريد و الزيادة.

ثانياً: الجمود والاشتقاق.

ثالثاً: المصدر.

رابعاً: الجمع

خامساً: الإبدال والإعلال.

سادساً: الإسناد إلى الضمائر.

سابعاً: القلب المكاني.

عالج الفصل الأول أكثر القواعد التي يبحثها علم الأصوات ممّا أتّخذهُ مؤلّف "الحجة" مصدراً في الاحتجاج للقراءات السبع المذكورة فيه، ويبحث هذا الفصل المستوى الثاني للقراءات في الكتاب، وهو القواعد الصرفية. وعلم الصرف أو التصريف هو الذي يبحث هذه القواعد أو الموضوعات، وقد أجملها النحاة العرب بأنّها "معرفة أنفس الكلم الثابتة" (1) خارج التركيب. وهذا الإجمال مقيدٌ بغيرِ الأسماء التي تشبه الحروف كالأسماء الموصولة سوى متناها (الذان) و(اللتان) وأسماء الشرط والاستفهام "أي"، كما هو مقيدٌ بغير الأفعال الجامدة مثل "نعم" و"بئس" و"ليس" و"حبذا" (2).

وبناءً على هذا التحديد يُعرّف ابن مالك (ت 672هـ) هذا العلم بأنّه "علم يتعلق ببينة الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة، وإعلال وشبه ذلك" (3). وأمّا أهميّة المعرفة الصرفيّة فقد بيّنها ابن فارس (ت 395هـ) بالربط بينها وبين أثرها في فهم دلالة اللفظ، قال: "وأما التصريف فإنّ من فاته علمه فاته المعظم؛ لأننا نقول: (وجَد) وهي كلمة مبهمة، فإذا صرفنا أفصحت فقلنا في المال: (وَجَدًا) وفي الضالّة: (وَجَدَانًا) وفي الغضب: (موجِدَةً) وفي الحزن: (وَجْدًا)..... إلى غير ذلك من الكلام الذي لا يُحصى" (4).

ويصطلح الغربيّون على هذا الفرع اللغويّ - بـ (morphology)، ويحدّدون موضوعه بالصيغ اللغوية المنفردة الدالّة وما يعرض لها من تغيّرات (5).

1- المنصف: 34.

2- ينظر: إيجاز التعريف بعلم التصريف: 3، وشذا العرف في فنّ الصرف: 24.

3- إيجاز التعريف بعلم التصريف: 3.

4- الصاحبي: 310-311.

5- ينظر: أسس علم اللغة: 53، ومناهج البحث في اللغة: 170.

وقد وقع الاحتجاج للقراءات السبع بكثير من هذه القواعد في كتاب (الحجة)

، منها:

أولاً: التجريد و الزيادة:

تعرف العربية نوعاً من الكلمات يُسمى مجرداً؛ لأنّ كلّ حروفها أصلية، و نوعاً آخر يُسمى مزيداً؛ لأنّ بعض حروفها غيبيّة أصلية⁽¹⁾، ولكلّ منهما أوزان معروفة⁽²⁾.

وتقع الزيادة بالتضعيف وبجروف حصرها اللغويون في عشرة: الهمزة والميم والألف والنون والواو والتاء والسين والهاء والياء واللام⁽³⁾، وهذه الحروف تُسمّى في الدرس الحديث لواصل التصريف، ويختلف موضع المزيد منها في الكلمة فقد يزداد أولاً أو وسطاً أو آخراً⁽⁴⁾.

وقد ورد في القراءات السبع ألفاظٌ من الضربين احتجّ لبعضها ابن خالويه.

1- التجريد و الزيادة في الأسماء.

أ- القراءة دون الألف من (دفع)⁽⁵⁾ من قوله - تعالى - { وَكَوْلَا دَفَعُ اللّٰهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ }⁽⁶⁾.

ووجهُ التجريد من الألف - أن القارئ أراد المصدر من الثلاثي المتعدّي

(دفع)⁽¹⁾، وقد جاء موافقاً للقياس في مصادر هذا النوع من الأفعال، أي الثلاثية المتعدّية⁽²⁾.

1- ينظر: إيجاز التعريف بعلم التصريف: 3.

2- ينظر: إيجاز التعريف بعلم التصريف: 4-16 و 19، و شذا العرف في فنّ الصرف: 75-77.

3- ينظر: الكتاب: 235/4-237، و المنصف في شرح التصريف: 115، و علم التصريف العربي، د. صالح سالم الفاخري، منشورات elga، مالطا، دط (1999م): 67-69.

4- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:، و المنهج الوصفيّ في كتاب سيوييه:

5- هي قراءة سائر السبعة إلا نافعاً. حجة القراءات: 140، و التيسير: 60.

6- سورة البقرة: الآية 251.

فالدال والفاء والعين هي الجذر المعجمي للمصدر، وهو ما يدعوهُ الدرس

الحديث نواة الكلمة؛ لأنها تلازمها في كلّ تصاريفها⁽³⁾.

ب- القراءة دون الألف في (قيم⁽⁴⁾) من قوله - تعالى -: {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ
الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا⁽⁵⁾}.
وعلة التجريد أن القارئ أراد جمع التكسير من لفظ (قيمة)؛ لأنّ الأموال قيّم

تعوّض الأشياء المتلف⁽⁶⁾.

والمراد أنّ القياس في جمع (قيمة) - وأصلها (قومة) من القيام - أي ما
مفرده على (فعل) - هو (فعل)⁽⁷⁾، وهي صيغة خالية من الزيادة، وقد سوّغ الجمع
أنّ المعنى يقبله وهو: أن الأموال قد جُعِلَتْ أثماناً للمتلفات وعضاً عنها.

ج- قراءة زيادة الألف⁽⁸⁾ في "دفاع" من قوله - تعالى -: {وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ
بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ⁽⁹⁾}.
وحجّة الزيادة أن "دفاع" مصدر من "دافع" المزيد بالألف، المفيد

للمشاركة⁽¹⁰⁾، والمراد أنه لولا مجاهدة المشركين لفسدت الأرض⁽¹¹⁾.

1 - الحجّة: 99.

2 - ينظر: إيجاز التعريف بعلم التصريف: 16، و شذا العرف في فنّ الصرف: 80.

3 - هي قراءة نافع وابن عامر. إعراب القراءات السبع: 129/1، والتيسير: 70.

4 - هي قراءة نافع وابن عامر. إعراب القراءات السبع: 129/1، والتيسير: 70.

5 - سورة النساء: الآية 5.

6 - ينظر: الحجّة: 119، و البيان: 220/1.

7 - ينظر: شذا العرف في فنّ الصرف: 117.

8 - هي قراءة نافع من السبعة. حجّة القراءات: 140، والتيسير: 60.

9 - سورة البقرة: الآية 251.

10 - ينظر: شذا العرف في فنّ الصرف: 83.

11 - ينظر: الحجّة: 99.

د- قراءة زيادة الألف في "قياماً"⁽¹⁾ من قوله- تعالى-: {وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم مِّنْكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا} (2).

وعلة إثبات الألف "أن الله جعل الأموال وسيلةً لقيام أمور المخلوقات"⁽³⁾، وهذا احتجاج بالمؤدّى الم عنوي للصيغة الصرفيّة؛ لأنّه لا يفسّر الزيادة تفسيراً صرفياً يتعلّق ببنية الكلمة ، ولذلك كان الأولى أن يقال: إن القارئ جعل الكلمة مصدراً للفعل "قام"، وأراد ما صرح به ابن خالويه من جعل الأموال سبباً في قيام أمور العباد وقضائها.

ه- قراءة زيادة الألف قبل الراء وبعدها في "أسرى"⁽⁴⁾ من قوله تعالى: {وإن يأتوكم يأتوكم أسارى تُفادوهم} (5).

وحجّة القراءة أنّ "أسارى" جمعٌ للجمع "أسرى" ووزنه "فعالي"؛ لأنّه مزيد بألفين إحداهما بعد العين والأخرى بعد اللام⁽⁶⁾.

و- قراءة زيادة الألف بعد الراء في أسرى "أسرى"⁽⁷⁾ من قوله - تعالى-: {وإن يأتوكم أسرى تُفادوهم} (8).

والحجة أنّ "أسرى" جمع "أسير" مثل "مريض ومرضى" (1) على وزن "فعلى" وهذا قياس الجمع فيما كان "من نعوت ذوي العاهات" - بتعبير ابن زنجلة- (2)، وكان على "فعليل" دالاً على هلاك أو توجّع أو شتات (3).

1 - هي قراءة السبعة إلا نافعاً وابن عامر. إعراب القراءات السبع: 1/129، والتيسير: 70.

2- سورة النساء: الآية 5.

3 - الحجّة: 119.

4 - هي قراءة حمزة من السبعة. التيسير: 55.

5 - سورة البقرة: الآية 85.

6- الحجّة: 119.

7- هي قراءة السبعة إلا حمزة، حجة القراءات: 104، والتيسير: 55.

8- سورة البقرة: الآية 85.

2- التجريد والزيادة في الأفعال:

مما جاء في كتاب «الحجّة» محتجاً له من الأفعال المجردة و
المزيدة في موضع واحد:
أ- قراءة إسقاط الألف⁽⁴⁾ وقراءة حذفها⁽⁵⁾ في " تفودهم" من قوله - تعالى-: { وإن
يأتوكم أسارى تفدوهم }⁽⁶⁾.

والحجّة لمن قرأ (فدى) دون ألف أنه استعمل الفعل الثلاثي "فدى"⁽⁷⁾، مجرداً
من أي زيادة على أصوله.

وأما من قرأه بالألف فأخذه من "قادي" المزيد بحرف واحد⁽⁸⁾ - الألف-
الواقع من اثنين " لأنّ الفداء أن تأخذ ما عنده، وتعطي ما عندك، فتفعل به كما
يفعل بك"⁽⁹⁾.

ب- الفعل «يلقى» في قوله - تعالى-: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا
يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾⁽¹⁰⁾.

قرئ بفتح الباء و سكون اللام و تخفيف القاف⁽¹¹⁾، كما
قرئ بضمّ الياء و ففتح اللام و تشديد القاف⁽¹⁾.

1- ينظر: الحجّة: 84، والبيان: 108/1.

2- حجة القراءات: 104.

3- ينظر: شذا العرف: 118.

4- هي قراءة نافع وعاصم والكسائي. التيسير: 55.

5- هي قراءة حمزة وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. التيسير: 55.

6- سورة البقرة: الآية 85.

7- ينظر: الحجّة: 84.

8- ينظر: شذا العرف: 49، و علم التصريف العربي: 180.

9- ينظر: الحجّة: 84.

10- سورة الإسراء: الآية 13.

11- هي قراءة السبعة إلا ابن عامر. التيسير: 107.

فالقارئ بالوجه الأول- أَسَدَ الفَعْلَ للكتاب وجَعَلَ الهاءَ ضميراً
للإنسان (2)؛ والقارئ بالثاني «جعل الفعل لما لم يُسمَّ فاعله و اسمه
مُسْتَتِرٌ فيه، و الهاء للكتاب» (3).

ومن الواضح أن الاحتجاج للوجهين كان بمؤدَّاهما المعنوي، لا
بصيغتيهما الصرفيتين: تجريد الفعل في الوجه الأول لأنه على وزن
«يَفْعَلُ»، وزيادته في الثاني بالتضعيف؛ لأنه على وزن «يُفَعِّلُ».
ج- الفعل «وعدنا» من قوله - تعالى- ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى
أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (4)، قُرِئَ بِألفٍ بعد الواو (5)، كما قرئ بغير
ألف (6).

فحجّة القراءة الأولى أن موسى - عليه السلام- لَمَّا قَبِلَ
وَعَدَ اللهُ «صار شريكاً فيه، فجاء الفعل بـ «فاعلت» لأنه بنية فعل
الاثنتين» (7).

وحاصل هذا التعليل أن الفعل «وعد»- اسْتَعْمِلَ مجرّداً
ليُذَلَّ على انفراد الله به ، وهذا ما يؤيِّده السياق القرآني الذي هو العمدة في
استشفاف المعنى المراد عند تعدد تصاريف الكلمة (8).

1 - هي قراءة ابن عامر. التيسير: 107.

2 - ينظر: الحجة: 214.

3 - المصدر نفسه: 214.

4 - سورة البقرة: الآية 51، و سورة الاعراف : الآية 142. و سورة طه : الآية 80.

5 - هي قراءة السبعة إلا أبا عمرو. حجة القراءات: 96، والتيسير: 54.

6 - هي قراءة أبي عمرو. حجة القراءات: 96، والتيسير: 54.

7 - الحجة: 77.

8 - ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: 38 و 58، وينظر في مفهوم السياق وأنواعه: اللغة العربية معناها و

مبناها: 336- 373، ومنهج السياق في فهم النص، د. عبد الرحمن بودرع، سلسلة كتاب الأمة، الدوحة، ط 1
(1427هـ/2006): 27- 31.

وحجّة القراءة الثانية «أنّ الله هو المنفرد بالوعد و الوعيد،
وإنما تكون المواعدة بين المخلوقين، فلما انفرد الله - تعالى -
بذلك كان (فعلت) فيه أولى من (فاعلت)»⁽¹⁾.

د- الفعل « يغشى » من قوله - تعالى - : ﴿إِذْ يَغْشَاكُمْ النُّعَاسُ أَمَنَةً
مِنْهُ﴾⁽²⁾. إذ قرئ بفتح الياء وسكون الغين وألف بعد الشين⁽³⁾،
وبضمّ الياء و سكون الغين وكسر الشين ونصب « النعاس »⁽⁴⁾،
وبضمّ الياء وفتح الغين وتشديد الشين وكسرها ونصب النعاس⁽⁵⁾.
النعاس⁽⁵⁾.

فحجّة القارئ بالألف ورفع « النعاس » أنه جعل النعاس
فعللاً، وأخذ الفعل من (غَشِيَ يَغْشَى) والكاف الميم في موضع نصبِ
المفعول، وحجّة من ضمّ الياء الأولى و أسكن الغين و نصبَ (النعاس)
أنّه جعله فعلاً لله - متعدّياً إلى مفعولين، واشتقّه من (أغشى
يُغْشِي)، وحجّة من شدّد الفعل أنه اشتقّه من (غشى يُغشى)⁽⁶⁾.
والفحوى أنّ الفعل «غشِيَ» في القراءة الأولى - ثلاثي مجرّد،
و في الثانية مزيد بهمزة القطع، و في الثالثة مزيد بالتضعيف في
الشين، أوزانه - على الترتيب «فَعِلَّ» و «أَفْعَلَّ» و «فَعَّلَّ».

1 - الحجّة: 77.

2 - سورة الانفال : الآية 11.

3 - هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. إعراب القراءات السبع: 222/1 حجة القراءات: 308، والتيسير: 88.

4 - هي قراءة نافع من السبعة. إعراب القراءات السبع: 222/1، و حجة القراءات: 309، والتيسير: 88.

5 - هي قراءة الكوفيّين وابن عامر. إعراب القراءات السبع: 222/1، و حجة القراءات: 308، والتيسير: 88.

6 - الحجّة : 170.

ه- الفعل «تَقَطَّعَ» من قوله - تعالى - ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾⁽¹⁾، إذ قرئ بفتح التاء⁽²⁾، كما قرئ بضمها⁽³⁾.

فقراءة الفتح تؤدي إلى أن قارئها «أراد (تقطع) فألقى إحدى التاءين تخفيفاً»⁽⁴⁾؛ ويتمُّ هذا أن وزن الفعل - في الماضي - «تَفَعَّلَ»، لأنه مزيد بتاء في أوله وبتضعيف عينه، وهي الطاء. وسبب التخفيف هنا - اجتماع مقطعين صوتيين⁽⁵⁾ متماثلين في الصيغة الأصلية للفعل (تقطعُ)، وهما (ت) و (ت)؛ فكلاهما مكوّن من تاء وفتحة، فهما من نوع المتحرّك المفتوح الذي يتكوّن من صوت صامت كالتاء، وآخر صائت قصير كالفتحة أو طويل كالألف⁽⁶⁾، وهما - من ناحية أخرى - من نوع المقطع القصير المفتوح - أي القابل للزيادة - لابتدائه بصامت مثلاً بصائت قصير⁽⁷⁾. وقد نزعت العربية الفصحى إلى التخلُّص من هذا التوالي بعدة وسائل، منها حذف أحد المقطعين المتماثلين⁽⁸⁾.

1 - سورة التوبة : الآية 110.

2 - هي قراءة ابن عامر وحفص وحمزة. إعراب القراءات السبع: 255/1، والتيسير: 91.

3 - هي قراءة السبعة إلا ابن عامر و حفصاً وحمزة. إعراب القراءات السبع: 255/1، والتيسير: 91.

4 - الحجة: 177-178؛ وفي تعيين التاء المحذوفة خلاف بين النحاة؛ فسيبويه يرى حذف الثانية - تاء المضارعة - والبصريون كذلك، والكوفيون على حذف الأولى. ينظر: الكتاب: 4/476، ومسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، حققه د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2 (1425هـ/2004م): 149-150.

5 - المقطع الصوتي " كميّة من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، و يمكن الابتداء بها و الوقوف عليها، من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة". المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي: 101.

6 - ينظر: الأصوات اللغوية: 131.

7 - ينظر: المدخل إلى علم اللغة: 102.

8 - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 298، وبحوث ومقالات في اللغة: 27-28 و 33.

وأما قراءة الضمّ فلم يحتجّ لها ابن خالويه أصلاً من ناحية الزيادة، ولكنّ محتواها يدلّ على أن الزيادة كانت بتضعيف العين فحسب، ووزن الفعل «قطّع» : «فَعَّل». و- الفعل «فجر» من قوله- تعالى-: ﴿حَتَّىٰ تَفْجَرَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾⁽¹⁾ إذ قرئ بفتح تاء المضارعة و إسكان الفاء و ضمّ الجيم⁽²⁾، و قرئ بضمّ التاء و فتح الفاء و كسر الجيم وتشديدها⁽³⁾. فمن قرأ بالأول أخذ الفعل من «فَجَرَ» أي: شقّ لأنهار أجرى الماء فيها ، ومن قرأ بالثاني أخذ الفعل من «فَجَّرَ»⁽⁴⁾، وكان من شواهد القرآنية: ﴿فَتَفَجَّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا﴾⁽⁵⁾. فالفعل مجردّ في الاستعمال الأول، ومَزِيد في الثاني بتضعيف عينه، وهي الجيم، طلباً لمعنى التكاثر⁽⁶⁾. ز- الفعل «تلقف» من قوله - تعالى-: ﴿وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفًا مَّا صَنَعُوا﴾⁽⁷⁾، قرئ بفتح اللام و تشديد القاف و الرفع⁽⁸⁾، بإسكان اللام و تخفيف القاف و الجزم⁽⁹⁾.

1 - سورة الإسراء: الآية 90.

2- هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. ينظر: حجة القراءات: 409، والتيسير: 109.

3 - هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. ينظر: حجة القراءات: 410، والتيسير: 109.

4 - الحجة: 220.

5 - سورة الإسراء: الآية 91.

6- وجه سيوييه على هذا قراءة الجمهور في قوله-تعالى-: ﴿وَفَجَّرْنَا لَأَرْضٍ عُيُونًا﴾ سورة

القمر: الآية 12. ينظر: الكتاب: 65/4، والبحر المحيط: 177/8، والشواهد القرآنية في كتاب سيوييه: 237.

7- سورة طه: الآية 69.

8- هي قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر. التيسير: 118.

9 - هي قراءة حفص عن عاصم. التيسير: 118.

فقارئ الوجه الأول «أراد: تتقف» فأسقط إحدى التاءين تخفيفاً⁽¹⁾.

فالفعل في هذا الوجه - مزيد بإحدى التاءين و تضعيف القاف ووزنه (تتفعل) دون حذف، و (تفعل) بحذف إحدى التاءين استنقلاً لتواليهما⁽²⁾.

وقارئ الوجه الآخر أخذ الفعل من (لقف يلقف) الثلاثي⁽³⁾، و على هذا يكون الفعل مجرداً من باب (فعل يفعل).

وهذه القاعدة من أوضح تجليات العلاقة بين المستويين: الصرفي والصوتي؛ إذ أدى استنقال توالي التاءين إلى التخلص من إحداهما طلباً للخفة واقتصاداً للجهد العضلي، وهذا غالباً في تفسير القضايا الصرفية⁽⁴⁾.

ح- الفعل «يخصمون» من قوله - تعالى -: ﴿وَهُمْ يَخْصِمُونَ﴾⁽⁵⁾، فقد قرئ بإسكان الخاء و تخفيف الصاد⁽⁶⁾، كما قرئ بتحريك الخاء و تشديد الصاد على وجوه عدة⁽⁷⁾.

ولم يحتجّ ابن خالويه للوجهين، وإنما أحال على موضع

آخر قائلاً: «و قد ذكرت علله مستقصاة في نظائره»⁽⁸⁾.

ونظائر (يخصمون) - الفعل (تلقف) الوارد في الصفحة التي أحال

1 - الحجّة: 244.

2 - ينظر ما قيل في القراءة (هـ) بهذا الحذف في الفعل (تتقطع) من آية (التوبة).

3 - الحجّة: 244.

4 - ينظر: القياس في النحو، د. منى إلياس، دار الفكر، دمشق، ط1 (1405هـ/1985م): 48 - 49.

5 - سورة يس: الآية 49.

6 - هي قراءة حمزة وقالون عن نافع. التيسير: 145.

7 - ينظر في القراءات الأخرى: التيسير: 145.

8 - الحجّة: 299.

عليها المحقق⁽¹⁾؛ إذ الأول مجرد في حال التخفيف (خصم
يخصم: فعل يفعل)، وهو مزيد بالتاء في حال التشديد
(يخصّمون: يختصمون: يفتعلون)، والثاني «تلقّف» مجرد في حال
تخفيف القاف (لقّف يلقّف) من باب (فعل يفعل)⁽²⁾، وهو مزيد في
حال تشديد القاف (تلقف يتلقف: تفعل يتفعل)⁽³⁾.

والأشبه بـ «يخصمون»: الفعل «تعدوا» من قوله - تعالى -

: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾⁽⁴⁾؛ فهو يقابل في قراءة فتح
العين و تشديد الدال⁽⁵⁾ «يخصّمون» في قراءة تشديد الصاد و يكون
أصله «تعدوا»، ويقابل في قراءة إسكان العين وتخفيف
الدال⁽⁶⁾ الفعل «يخصّمون»، ويكون أصله من العدوان⁽⁷⁾.

وحاصلُ هذا التناظر في الوزن بين الفعلين - أنّهما مجردان في
قراءة التخفيف (يخصّمون = يفتعلون/تعدّوا = تفتعلوا)، وهما مزيدان
بالتضعيف في قراءة التشديد (يخصّمون = يفتعلون/تعدّوا = تفتعلوا) -
بعد فكّ الإدغام وإرجاع المحذوف.

على أنّ في قراءة التشديد في «تعدّوا» وجهها آخر، وهو أن
يكون الفعل من «تعدّى»، وأن تجتمع تاءان في أول المضارع (تعدّوا):

¹ - ينظر: المصدر نفسه: 299.

² - ينظر: حجّة القراءات: 292.

³ - ينظر: المصدر نفسه: 292.

⁴ - سورة النساء: الآية 154.

⁵ - هي قراءة ورش عن نافع. حجّة القراءات: 218، والتيسير: 73.

⁶ - هي قراءات السبعة إلا نافعاً. حجّة القراءات: 218، والتيسير: 73.

⁷ - ينظر: الحجّة: 128، وحجّة القراءات: 218.

تتعدّوا) فتحذف إحداهما، ممّا يؤدي إلى القول بزيادة التاء قبل الفاء لا بعدها.

وممّا يتبيّنهُ الباحثُ في اختلافات السبعة أنّ أكثر حالات الزيادة في الفعل كانت بالتضعيف، ثمّ يليه الزيادة بالتاء بعد فاء الفعل و قبلها، ثمّ الزيادة بالألف، ثمّ الزيادة بهمزة القطع؛ و أمّا الزيادة بالسين و التاء فلم يَقعُ فيها اختلاف في كتاب «الحجة».

ثاني: الجمود والاشتقاق.

للکلمة في العربية قسمان باعتبار آخر، هو الجمود والاشتقاق؛ فللقسم الأول هو الجامد الذي "لم يُؤخذ من غيره" (1)، والقسم الثاني هو المشتقّ الذي "أُخذ من غيره" (2).

وبين علماء العربية شبه إجماع على وجود هذه الصورة المزدوجة فيها؛ قال ابن فارس: " أجمع أهل اللغة - إلّا من شدّ عنهم - أنّ لغة العرب قياساً، و أنّ العربَ تشقّ بعض الكلام من بعض" (3).

ويشكّل هذا القسمُ معظمَ الموضوعات الصرفية من أبواب الأفعال و الأسماء ، وكيفيات تصريفها، وطرق تأصيلها، و اشتقاقها (4).

وقد أُلّف في الاشتقاق لغويّون كثيرٌ، كالأصمعيّ وقطرب و الأخفش الأوسط والمبردّ وابن دُرَيْد و الزجّاج وابن السراج والرّمانيّ وابن خالويه (1).

1- شذا العرف: 78.

2- المرجع نفسه: 78، ولفكرة الجمود والاشتقاق في المستوى الصرفيّ علاقة واضحة بنظرية الأصل والفرع. ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 20.

3- الصاحبي: 57، و يعرف الاشتقاق بأنّه " نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى و تركيباً، ومغايرتها في الصيغة". التعريفات: 22.

4- ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: 61.

ولكنّ القراءات المتواترة السبعة بخاصرة لم يرد فيها اختلاف في استعمال أحد القسمين موضع الآخر، وإنما ورد في أصل بعض المشتقات أو تعيين أحدها عند التشابه، وذلك ما يجعل التمثيل هنا مقصوراً على الأسماء المشتقة.

1- اسم الفاعل: وهو مشتق يصاغ للدلالة على ال قائل بالفعل؛ واسم الفاعل- في اصطلاح الصرفيين « ما اشتق من (يفعل) لمن قام به الفعل بمعنى الحدث»⁽²⁾.

وقد وردت كلمات على بعض صيغ هذا المشتق في القراءات السبع، واختلف في أدائها لاختلاف أصل اشتقاقها منها:

أ- اختلف في «الصابئين» على قراءتين في قوله - تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ...﴾⁽³⁾.

القراءة الأولى بالهمزة بعد الباء⁽⁴⁾، والحجّة لقارئها « أنه مأخوذ من: (صبأ فلان) - إذا خرج من دين إلى دين»⁽⁵⁾.

والمراد أنه لما كان الفعل « صبأ» مهموز الآخر - ظهر أثر ذلك في اسم الفاعل المشتق منه كذلك، و في الموضع نفسه.

ووردت القراءة الأخرى بترك الهمز⁽¹⁾، واحتج لها بأمرين: الأول تليين الهمزة تخفيفاً، والثاني أن يكون القارئ أخذَهُ من « صَبَا يَصْبُو»: إذا مال⁽²⁾.

5- ينظر: الزهر: 351/1، وقد فعل المتقدمون هذا لأنهم لاحظوا ما بين مباحته و مباحث علم الصرف من الاختلاف. ينظر: خزانة العلوم في تصنيف الفنون الإسلامية: 66.

1- التعريفات: 21، وينظر: المشتقات العاملة في الدرس النحوي، د. عصام مصطفى آل عبد الماجد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1 (1427هـ/2006م): 51.

2- سورة البقرة: الآية 62.

3- هي قراءة السبعة إلّا نافعاً. حجّة القراءات: 100، والتيسير: 54.

4 - الحجّة: 81، و ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 354.

- أما حذف الياء في هذه القراءة فسببُه استتقال الكسرة عليها.
- ب- اختلف في «موص» من قوله- تعالى-: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا...﴾⁽³⁾، على قراءتين: الأولى بفتح الواو و تشديد الصاد⁽⁴⁾. واحتجَّ له بأنه مشتقُّ من (وصى) المضعَّف العين⁽⁵⁾، وقد ظهر أثرُ ذلك التضعيف في اسم الفاعل، و وزنه «مفعَل».
- و القراءة الأخرى وردت بإسكان الواو و تخفيف الصاد⁽⁶⁾، لأنَّ الفعل أخذَ من (أوصى)⁽⁷⁾ المزيد بهمزة القطع.
- ج- اختلف في تعيين «مستقر» من قوله- تعالى-: ﴿.....فَمُسْتَقَرًّا وَمُسْتَوْدَعًا﴾⁽⁸⁾ على وجهين، أحدهما جاءت به قراءة كسر القاف⁽⁹⁾. و فحواه أن اسم الفاعل مشتقُّ من قول العرب: «(قَرَّ الشيءُ)» فه و مستقرٌّ، ومعناه: مستقرٌّ في الأصلاب، ومستودع في الأرحام، و قيل: في الأحياء و في الأموات⁽¹⁰⁾.
- والأقربُ في التعبير - أن يقال: إنَّ شتقاق اسم الفاعل «مستقر» - مشتقُّ من «استقر» المزيد بالهمزة و السين و التاء و وزنه «مستفعل»، لا من

5 - هي قراءة نافع من السبعة. حجّة القراءات: 100، والتيسير: 54.

6 - الحجّة: 81، و قال الراغب الأصفهاني: "... و صبا فلان يصبو صبواً و صبوة: إذا نزعَ واشتاق، وفعل فعل الصبيان". مفردات ألفاظ القرآن: 353.

1- سورة البقرة: الآية 182.

2- هي قراءة حمزة و الكسائي و أبي بكر، حجّة القراءات : 124، والتيسير: 58.

3- الحجّة: 93.

4- هي قراءة السبعة إلا أبا بكر و حمزة و الكسائي. التيسير: 58.

5 - الحجّة: 93.

6 - سورة الأنعام: الآية 98.

7 - هي قراءة ابن كثير و أبي عمرو. التيسير: 79.

8 - الحجّة: 146، وينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 505.

«قَرَّ»، وذلك أن اسم الفاعل منه - «قارّ» على «فاعل» - دونما زيادة؛ لأنّ الفعل مجردّ غير مزيد.

ولعلّ ابن خالويه اختصّر فاكتفى بذكر الفعل المجردّ الذي جعل منه أصلاً لاشتقاق المزيد.

أمّا القراءة التي وردت بالوجه الآخر فهي فتح القاف⁽¹⁾، والوجه المراد أن الكلمة اسمُ مكان - كما سيأتي -.

2- **الصفة المشبّهة باسم الفاعل:** و هي "الصفة المصوغة لغير التفضيل؛ لإفادة نسبة الحدث على موصوفها دون إفادة الحدوث"⁽²⁾، أو "لفظ مصوغ من مصدر اللازم، للدلالة على الثبوت"⁽³⁾.

وشبيهاً هذا المشتقّ باسم الفاعل - من وجهين⁽⁴⁾: أحدهما صرفيّ وهو شبهه باسم الفاعل من حيث دلالتها على الموصوف بالحدث

على سبيل الفاعلية⁽⁵⁾؛ أو الأمر الآخر نحوي، وأنّ هذا المشتقّ يعمل بعمل فعله فيرفع الفاعل كما يرفعه الفعل.

بيد أنّ الصفة المشبّهة تفترق مع الفاعل من وجوه أوصلها بعض

النحاة إلى أحد عشر⁽¹⁾، ومن أهمّها: ارتباطها بالمفعول من جهة الوصف

1 - هي قراءة السبعة إلاّ ابن كثير وأبا عمرو. التيسير: 79.

2- ينظر: شرح قطر الزدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 11/1983م / 1963م: 277، و ينظر: المشتقات العاملة في الدرس النحويّ: 158.

3- شذنا العرف: 89.

4- ينظر: علم التصريف العربي: 205-206.

5- ينظر: الكتاب: 1/194.

بها لا- من جهة الحدث، وأنها لا تضاف إلى فاعلها إلا في المعنى (2)،
مثل: زيد شريف الحسب" و"فاطمة فاضلة الخلق".

وقد حملت القراءات السبع بعضاً من نماذج هذه الصيغة
الصرفية ممّا وقع الاختلاف في أصله.

أ- اختلف في «النبئين» من قوله تعالى -: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ
الْحَقِّ﴾ (3)، على قرائتين: الأولى بتحقيق الهمزة بعد الياء الأولى (4)؛
والثانية بياء مشدّدة قبل ياء الإعراب (5).

فالقارئ بالهمزة «أخذه» من قوله: (أنبأ بالحق) إذا أخبر به
ومنه: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ (6) «(7).

وقال الراغب الأصفهاني: «ولتضمّن النبأ معنى الخبر يقال: (أنبأته بكذا)،
كقولك: (أخبرته بكذا)،...» (8).

فلمّا كان الفعل مهموز الآخر هُمَزَ المشتق منه في الموضع
ذاته.

6- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، ومعه (السبك العجيب في نظم مغني اللبيب) لمولاي عبد
الحفيظ - سلطان المغرب -، تحقيق أ.د. صلاح عبد العزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة
القاهرة، ط1 (1424هـ/2004م): 603-601/2.

6 - ينظر: علم التصريف العربي: 205-206.

3 - سورة البقرة: الآية 61.

4 - هي قراءة نافع. حجّة القراءات: 97، والتيسير: 54.

5 - هي قراءة السبعة إلا نافعاً. حجّة القراءات: 98، والتيسير: 54.

6 - سورة البقرة: الآية: 31.

7 - الحجّة: 80.

8 - مفردات ألفاظ القرآن: 609.

والقارئ بالثانية احتجّ لذلك بثلاثة أوجه أحدها يتعلّق بأصل اشتقاق الكلمة وهو (النبوة)، «هي: ما ارتفع من الأرض وعلاً؛ لأنه أخبر عن العالم العلويّ، و أتى به عن الله - تعالى-»⁽¹⁾.

وهذا الاحتجاج يعني أن أصل «نبيّ» : «نبيّو» على وزن «فعليل»، فلما سبقتها ياء قلبت ياء لتجانسها، ثم أدغمت الأولى في الأخرى.

ب- قرئت «حرام» بفتح الحاء وإثبات الألف⁽²⁾ من قوله - تعالى- «و حرامٌ على قريةٍ أهلكناها أنَّهُم لا يرجعون»⁽³⁾. وحجّة القارئ «أنّه أراد ضدّ الحلال»⁽⁴⁾، واللفظ - بهذا المعنى - صفةً مشتقةً من «حَرْمَ»، و وزنها «فَعَال»⁽⁵⁾.

ج- قرئت «أعمى» الأولى بالإمالة⁽⁶⁾ من قوله - تعالى-: «وَمَنْ كَانَ فِي

هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى»⁽⁷⁾.

1 - الحجّة: 81، وينظر: مختار الصحاح: مادة (ن ب ا)، ومفردات ألفاظ القرآن: 610.

2 - هي قراءة حمزة و الكسائي و أبي بكر، حجّة القراءات: 470، والتيسير: 121.

3 - سورة الأنبياء: الآية 95.

4 - الحجّة: 251، و ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 160.

5 - ينظر: سنن العرف: 89، والمشتقات العاملة في الدرس النحوي: 181.

6 - هي قراءة أبي عمرو، وقراءة ورش في الحرفين. ينظر: حجّة القراءات: 408، والتيسير: 108.

7 - سورة الإسراء: الآية 72.

ووجّهت القراءة بأنّ الاسم المُمال صفة⁽¹⁾، وقد دلّ السياق أنّ المراد الصفةُ المشبّهة؛ لأنها قوبلت بمشتقّ آخر، وهو اسم التفضيل الذي وجّهت به قراءة التفضيم في اللفظ الثاني⁽²⁾.

كما دلّ على ذلك أنّ اللفظ المُمال على وزن من الأوزان الدالّة على العيوب الخلقية المعروفة لهذا المشتقّ عند الصرفيين⁽³⁾.

ويتبيّن في الاحتجاج للقراءتين وجّه آخر لارتباط المستوى الصوتيّ بالمستوى الصرفيّ؛ فالإمالة وضعت الاسم في خانة الصفة المشبّهة، و التفضيم وضعه في خانة (أفعل) التفضيل.

3- اسم المفعول: وهو المشتقّ من مصدر الفعل المبنيّ للمجهول، لم يقع عليه الفعل⁽⁴⁾ نحو: مَأْكُولٌ، و مُخْرَجٌ، و مَعِيشٌ، و مُسْتَحْسَنٌ. وممّا اختلف في اشتقاقه من هذا النوع في القراءات السبع أو تعيينه عند تعدّد الاحتمال هذه الأمثلة.

أ- كلمة «مؤصدة» من قوله - تعالى -: ﴿ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ ﴾⁽⁵⁾؛ فقد قرئت على وجهين؛ الأول بالهمزة بعد الميم⁽⁶⁾، و علته أن القارئ «أخذه من: (أَصَدْتُ النَّارَ) فهي مؤصدة»⁽⁷⁾ أي: مطبقة

¹ - ينظر: الحجّة: 219.

² - ينظر: المصدر نفسه: 219، والتفخيم قراءة قالون و ابن كثير و ابن عامر و حفص. ينظر: حجّة

القراءات: 408، والتيسير: 108.

³ - شذا العرف: 89، و المشتقات العاملة في الدرس النحوي: 181.

⁴ - شذا العرف: 87، و المشتقات العاملة في الدرس النحوي: 111.

⁵ - سورة البلد: الآية 20، و سورة الحمزة: الآية 8.

⁶ - هي قراءة أبي عمرو و حمزة و حفص عن عاصم. ينظر: حجّة القراءات: 766، والتيسير: 179.

⁷ - الحجّة: 372.

(1)؛ أيّ إنّ فاءَ الفعل همزة، و كذلك استعملت الفاء من اسم المفعول همزةً.

و الوجه الثاني بواو خالصة دون الهمزة (2)، و علته أنه أخذ من قولهم: «أوصدت النار فهي موصدة» (3)، و مؤداه أن فاء الفعل واو و لذلك ظهرت في اسم المفعول المشتق منه.
ب- اختلف في تعيين نوع «المخلصين» من بين المشتقات من قوله - تعالى -: ﴿ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾ (4)، تبعاً لاختلاف القراءتين، وما يؤدي إلى كون الكلمة اسم مفعول - هو قراءة فتح اللام (5) -؛ لأنه - كما شرح ابن خالويه - مشتق من (أخلصهم الله الله فهم مخلصون) (6).

واشتقاق هذه الصيغة - تحقق بإبدال همزة القطع ميماً

مضمومة، و بفتح ما قبل آخر الفعل، وهو اللام.

ج- اختلف في تعيين «المنشآت» من قوله - تعالى -: ﴿ وَ لَهُ الْجَوَارِ الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ ﴾ (7)؛ فقد قرئ بفتح الشين (8) على أنه اسم مفعول (9).

1 - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 679.

2 - هي قراءة السبعة إلا أبا عمرو وحمزة وحفصاً عن عاصم، وهي قراءة حمزة إذا وقف. ينظر: حجة القراءات : 766، والتيسير: 179.

3 - الحجّة: 372.

4 - سورة يوسف: الآية 24.

5 - هي قراءة نافع وعاصم وحمزة والكسائي. حجة القراءات: 359، والتيسير: 98.

6 - ينظر: الحجّة: 194.

7 - سورة الرحمن: الآية 24.

8 - هي قراءة السبعة إلا حمزة وأبا بكر. بخلاف عنه. التيسير: 164.

9 - ينظر: الحجّة: 339.

وصيغت الكلمة بإبدال همزة القطع ميماً مضمومةً و فتح ما قبل الآخر من الفعل «أنشأ».

د- اختلف في تعيين «مستنفرة» من قوله- تعالى-: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴾⁽¹⁾ على قراءتين إحداهما بفتح الفاء⁽²⁾، على أن الكلمة اسمٌ مفعول، و هو ما عبّر عنه ابن خالويه بقوله: «والحجّة لمن فتح: أنه جعلهنّ مفعولاً بهنّ لم يُسمّ فاعلهنّ»⁽³⁾.

و دَعَمَ هذا الاحتجاجَ بدليل نقليّ عن العرب، إذ روى أعرابيٌّ أنه سمع قارئاً يقرأ الآية بفتح الفاء، فقال الأعرابي: «طابها قسورة»، فلما سمع: ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾⁽⁴⁾ فقال: «مُسْتَنْفِرَةٌ إِنْ»⁽⁵⁾.

4- صيغة المبالغة:

هذا ضربٌ آخر من المشتقات له دلالة اسم الفاعل، ولكنه يزيد عليه التأكيد و الكثرة و المبالغة في الحدث، بوساطة صيغ مختلفة أشهرها خمسة: «فعلول» و «فعال» و «مفعال» و «فعل»⁽⁶⁾.

وقد وقع الاحتجاج بالقليل منها في كتاب "الحجّة".

أ- قرئت كلمة «رؤوف» من قوله- تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾⁽⁷⁾ على قرائتين إحداهما بإثبات الواو بعد الهمزة⁽⁸⁾.

¹ - سورة المدثر: الآية 50.

² - هي قراءة السبعة نافع وابن عامر. التيسير: 173.

³ - الحجّة: 356.

⁴ - سورة المدثر: الآية 51.

⁵ - الحجّة: 355.

⁶ - ينظر: الكتاب: 110/1، و شذا العرف: 85-86.

⁷ - سورة البقرة: الآية 143.

⁸ - هي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم. التيسير: 57.

وقد بين ابن خالويه حجّة هذا الوجه بأن صفات الله التي جاءت على هذا الوزن « فعول » مثل «غفور و شكور و ودود»- إنما اختير لها ذلك لأنه أفحَمُ وأبْلَغُ، و«لا يقال إلا لمن دام الفعل منه و ثبت له»⁽¹⁾.

والفحوى أنّ الله قد اتصف بالغفران والشكر والودّ على نحو من السعة و القوة لا يكون لغيره، فاشتقت له صفات من أفعالها المتعدّية بزينة « فعول » الدالة على ذلك⁽²⁾.

ب- قرئ « نكر » بضمّ الكاف⁽³⁾ من قوله - تعالى-: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِي إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ﴾⁽⁴⁾.

ولم يصرّح ابن خالويه بأنّ الكلمة- على هذا الوجه- صفة مشبّهة، و إنما علّل ضمّ الكاف بموافقة أواخر الآيات، و كون الضمّ الأصل⁽⁵⁾، ولكن القاعدة في صوغ هذا المشتقّ- وهي كونه على وزن فعل ثلاثي لازم بابّه «فَعْل»⁽⁶⁾ - تنطبق على كلمة «نُكْر» المشتقة من «نُكْر».

وقد وجّه ابن خالويه الكلمة التوجيه نفسه⁽⁷⁾ في موضعين آخرين من القرآن، وهما قوله- تعالى-: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْرًا﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿وَعَذَّبْنَا عَذَاباً نُكْرًا﴾⁽²⁾.

1 - الحجّة: 89.

2 - ينظر: شذا العرف: 86، وعلم التصريف: 200.

3 - هي قراءة السبعة إلا ابن كثير. التيسير: 164.

4 - سورة القمر: الآية 6.

5 - الحجّة: 337.

6 - شذا العرف: 89.

7 - ينظر: الحجّة: 228، وهي في الموضعين قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم، وابن ذكوان عن ابن كثير. التيسير: 112.

5- اسم التفضيل: وهو «ما اشتُقَّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره» (3) ، أو «المصوغ من المصدر للدلالة على أنّ شيئين اشتركا في صفة و زاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة» (4).
ومن البيّن أنّ التفضيلَ غير مقصور على شيئين - كما نصّ التعريف-، وإنّما هما أقلُّ ما يمكن وقوعه فيه ، كما أنه إحدى دلالات هذا المشتقّ التي نصّت عليه المظانّ المختصّة (5).
والكلمات التي عرض لها كتاب «الحجة» من هذا النوع قليلة جداً، وهي:

أ- قرئت كلمة «أعمى» الأولى بالإمالة و الثانية بالتفخيم (6) من - قوله تعالى : ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ (7).

وقد احتج للإمالة بأنّ الكلمة صفة مشبّهة - كما تقدّم - ، و احتجّ للتفخيم بأنّ الكلمة « بمنزلة: أَفَعَلَ مِنْكَ » (8) ، و اقترانها بـ «من» دليلٌ على أنّ المشتقّ اسم تفضيلٍ ذُكِرَ أم قُدِّرَ.

1 - سورة الكهف: الآية 74.

2 - سورة الطلاق: الآية 8.

3 - العرّيجلت: 20.

4 - شذا العرف: 91.

5- ينظر: المرجع نفسه: 94، وعلم التصريف العربي: 223-225، و من الدلالات الأخرى لأفعل التفضيل وجود أصل الصفة.

6- هي قراءة قالون عن نافع ، وقراءة أبي عمرو في الثاني ، وقراءة ابن عامر و حفص عن عاصم في الحرفين : ينظر: التيسير: 108.

3- سورة الإسراء: الآية 72.

8- الحجّة: 219.

ب- قرئ «أصغر» و«أكبر» بالفتح في إحدى القراءتين⁽¹⁾ من قوله - تعالى-: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَنَا فِي السَّمَاءِ نَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾⁽²⁾.

وجّه ابن خالويه هذا الإعراب بأن الكلمتين في م - حل جرّ بالعطف على قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ﴾⁽³⁾، و لم تُجرّأ تُجرّأ بالكسرة؛ لأنهما على وزن (أفعل) الذي يمنع الكلمة من الصرف سواءً أكانت معرفة أم نكرة⁽⁴⁾.

وواضح أن المقصودَ بعدم الانصراف منع الكلمتين من الجرّ بالكسرة و من التثوين ؛ لأنهما وردتا بصيغة اسم التفضيل «أفعل»، وهي تمنع الكلمة المعربة من ذلك ما لم يكن مضافاً أو معرفاً بـ «أل»⁽⁵⁾.

6- اسم الآلة:

وهو الاسم المصوغ « من مصدر الثلاثي، لما وقع الفعل بواسطته»⁽⁶⁾، والذي و صفه سيبويه بأنه «ما عالجت به»⁽⁷⁾، وقال الجرجاني: «هو ما يهالج به الفاعلُ المفعولُ بوصول الأثر إليه»⁽⁸⁾.

¹ - هي قراءة السبعة إلّ حمزة. التيسير: 93.

² - سورة يونس: الآية 61.

³ - السورة نفسها و الآية.

⁴ - ينظر: الحجة: 182.

⁵ - قال سيبويه: " وجميع ما لا ينصرف - إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف - انجرّ". الكتاب: 22/1-

، وينظر: أسرار العربية: 55.

⁶ - شذا العرف: 97.

⁷ - الكتاب: 95 / 4 و 94.

⁸ - العريظت: 20.

وله ثلاثة أوزان قياسية (مفعل) و(مفعال) و(مفعلة)⁽¹⁾، وقد خرج عنها ألفاظ ؛ مثل : (مُسْعَط) و(منصل) و(مُدُق)-على وزن (مُفْعَل)-، و(مكحلة) على وزن (مفعلة)- كما جاء اسم الآلة جامداً نحو (فأس) و(قدوم) و(سكين)- على وزن (فعل) و(فعول) و(فعليل)⁽²⁾.

وما وردت به القراءات السبع من أمثلة اسم الآلة لا يكاد يعدو الواحد أو الاثنين:

أ- اختلف في « منسأة» من قوله - تعالى-: ﴿مَا دَلَّهِمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾⁽³⁾ على وجهين من الأداء أحدهما بالهمز و الآخر بتركه⁽⁴⁾.

قال ابن خالويه عن وجه الهمز: « فالحجّة لمن همزه: أنه أتى باللفظ على أصل الاشتقاق ؛ لأنّ العصا سمّيت بذلك، لأن الراعي يُنسيئُ بها الإبلَ عن الحوض أي: يؤخّرها»⁽⁵⁾.

وعبارة «الراعي يُنسيئُ بها الإبل»- تصرّحُ بمعنى الآلية في كلمة «منسأة»، إذ هي الواسطة التي يتخذها الراعي لتأخير الإبل عن مورد الماء قبل حلول دولتها، وهذا مفهوم اسم الآلة.

¹ - ينظر: الكتاب: 94/4-95.

² - ينظر: المصدر نفسه: 4/ 273 ، و شذا العرف: 97.

³ - سورة سبأ: الآية 14.

⁴ - الهمزُ قراءة السبعة إلا نافعاً وأبا عمرو وحمة إذا لم يقف وهشاماً عن ابن عامر، وترك الهمزة قراءة الباقي-

ومنهم حمزة إذا وقف-. التيسير: 142.

⁵ - الحجّة: 293.

والاحتجاج المذكور ينطبق على الوجه الآخر؛ لأنّ وزن الكلمة واحد في الوجهين وهو «مفعلة»، وإن كان في ثانيهما تخفيفٌ بترك الهمز.

7- اسما الزمان و المكان:

وهما المشتقان من المضارع لإفادة زمان وقوع الفعل أو مكانه⁽¹⁾. وتحكم صياغة هذين النوعين قواعدٌ تختلف باختلاف الفعل المشتقّ منه، وهي مفصلة ومبيّنة في مظانها من كتب النحو والصرف⁽²⁾.

وقد وردت كلمات في القراءات السبع على إحدى صيغ ثلاث: «مَفْعَل» و «مَفْعِل» و «مُفَعَّل» أو إحداهما، واحتج ابن خالويه لكلّ وجه وردت القراءة به منها:

أ- كلمة «مهالك» من قوله - تعالى -: ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾⁽³⁾ التي قرئت بثلاثة أوجه⁽⁴⁾: أحدها يوجّه على هذين المشتقّين. وهذا الوجه هو كسر اللام وفتح الميم⁽⁵⁾، والحجّة للقارئ به «أنّه جعله وقتاً لهلاكهم، أو موضعاً لذلك، ودليله قوله - تعالى - ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ﴾⁽⁶⁾، أي: الموضع الذي تغرب فيه»⁽⁷⁾.

¹ - العريظت: 21، ومن التعريفات ما لا يذكر مصدر الاشتقاق أهو الفعل أم المصدر؟. ينظر: شذا العرف: 95.

² - ينظر - مثلاً -: الكتاب: 87/4-89 و 96، وكذا: شذا العرف: 95.

³ - سورة الكهف: الآية 59.

⁴ - ينظر في هذه القراءات: التيسير: 111.

⁵ - هي قراءة حفص عن عاصم. التيسير: 111.

⁶ - سورة الكهف: الآية 86.

⁷ - الحجّة: 227.

فقد ذكر ابن خالويه في الاحتجاج لهذه القراءة وجهين:

أحدهما أنّ اللفظ المراد اسمُ زمانٍ عبَّرَ عنه بالوقت، و الآخر أنّ اللفظ اسم مكان عبَّرَ عنه بالموضع.

ب- كلمة «مستقرّ» من قوله- تعالى-: ﴿فمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾⁽¹⁾ في قراءة فتح القاف⁽²⁾.

فالقارئ أراد موضع الفعل «استقرّ»، وعنى ما يعنيه العرب

من قولهم: «هذا مستقرّي»⁽³⁾، أي: موضع استقراري.

ج- كلمة «مقاماً» من قوله - تعالى - : ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَاماً وَأَحْسَنُ نَدِيّاً﴾⁽⁴⁾ في قراءة فتح الميم⁽⁵⁾.

وقد جعل القارئ «مقاماً» اسماً للمكان⁽⁶⁾، ووزنه «مَفْعَلٌ» لأنّ

ووزنه «مَفْعَلٌ» لأنّ أصل «مقام»: «مَقُومٌ» من (قام يقوم)، ولكنّ الواو قُلِبَتْ أَلْفاً بعد نقل فتحها إلى القاف ليكون انسجام صوتي بين الفتحة و بين ما بعدها.

د- كلمة «مطلع» من قوله- تعالى-: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾⁽⁷⁾ في قراءة كسر اللام⁽⁸⁾.

1 - سورة الانعام: الآية 98.

2 - هي قراءة السبعة إلا ابن كثير وأبا عمرو. التيسير: 79.

3 - الحجّة: 146.

4 - سورة مريم: الآية 73.

5 - هي قراءة السبعة إلا ابن كثير. التيسير: 117.

6 - الحجّة: 239.

7 - سورة القدر: الآية 5.

8 - هي قراءة الكسائي. التيسير: 179.

وقد وجّه ابن خالويه الكسرَ بأحد أ م رين: أحدهما اسمُ المصدر، وهو ما يُفهمُ من مقابلته له بالمصدر في توجيه الفتح (1)؛ والثاني اسمُ المكان أو الموضع (2).
وإذا كانت صيغُ المصدر الميميِّ واسمَي الزمان و المكان - في بعض أوزان الثلاثيِّ واحدةً لا يفرّق بينهما إلا بالقرائن (3)، فإنّ السياق هنا يرجّح التوجيهَ باسم الزمان ؛ لأنّه يصوّر مُدّة تنزّل السلام و الرحمة على الأرض في ليلة القدر.

ثالثاً المصدر:

المصدر أحد تصاريف ال كلمة في العربية، وقد أسماه سيويوه «أحداث الأسماء» و«اسم الحدثان» و«الحدث»، فضلاً عن «المصدر»، ولكنّه - مع هذا - لم يعرفه، وإنما وصّفه بأنّ الفعل «أخذ منه ؛ لأنّه إنّما يُذكر ليَدلّ على الحدث» (4).
ثمّ جاء من عرفه تعريفاً مباشراً؛ كما فعل ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) إذ قال: إنّهُ «الاسم الدالّ على الحدث، الجاري على الفعل، كالضرب و الإكرام» (5).

و للمصدر قواعدُ صياغةٍ و أنواعٌ مختلفةٌ سيشار إلى ما عرض له ابن خالويه منها في " الحجة"، ممّا وردت به بعض القراءات السبع .

1 - ينظر: الحجة: 374.

2 - ينظر: المصدر نفسه: 374.

3 - شذا العرف: 96.

4 - الكتاب: 1/34.

5 - شرح قطر الندى: 260.

أ قرئت كلمة (مدخل) من الآية: ﴿ وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا ﴾⁽¹⁾
و أمثاله
بضمّ الميم⁽²⁾.

والحجّة لهذا الاختيار أنّ القارئ « جعله مصدراً من: أَدْخَلَ
يُدْخِلُ)، ودليله قوله -تعالى-: ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مَدْخَلَ صِدْقٍ وَ
أَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صِدْقٍ ﴾⁽³⁾«⁽⁴⁾.

وإذا كان قياس المصدر من الثلاثي المزيد بهمزة القطع -
هو «إفعال»⁽⁵⁾، مثلما في «أَدْخَلَ»، فإن ابن خالويه يكون قد عنى في
هذا الاحتجاج للضمّ المصدر الميميّ للفعل «أَدْخَلَ» ؛ لأنه مبدوء
بميم⁽⁶⁾، فضمّ الميم إعلام بزيادة الهمزة في الفعل الثلاثي⁽⁷⁾.
ب- قرئت الكلمة نفسها بالفتح في الميم⁽⁸⁾، لأنها جعلت « مصدراً
من: (دخل يدخل مَدْخَلًا و دُخُولًا)، ودليله قوله - تعالى-: ﴿ حَتَّى
مَطَّعَ الْفَجْرَ ﴾⁽⁹⁾«⁽¹⁰⁾.

1 - سورة النساء: الآية 31.

2 - هي قراءة السبعة إلا نافعاً. التيسير: 71، وسراج القارئ المبتدي: 211.

3 - سورة الإسراء: الآية 80.

4 - الحجّة: 122.

5 - ينظر: إيجاز التعريف: 23.

6 - شذا العرف: 84.

7 - قال ابن الأنباري في توجيه الضمّ والفتح: "فالضمّ مصدرُ فعل رباعيّ، والفتح مصدر فعل
ثلاثي". الطيّن: 2/399.

8 - هي قراءة نافع من السبعة. التيسير: 71، وسراج القارئ المبتدي: 211.

9 - سورة القدر: الآية 5.

10 - الحجّة: 22، وقد ذكر سيبويه أنّ هذا لغة أهل الحجاز. ينظر: الكتاب: 4/90.

وهذا الاحتجاج يتضمّن التوجيه السابق نفسه، إذ بدئت الكلمة بميم لتدلّ على معنى «دخل» مجرداً عن الزمن، غير أنّ الميم فتحت إشارة إلى كون الفعل ثلاثياً⁽¹⁾ خلافاً للفعل «أدخل». ج- القراءة بضمّ الميم⁽²⁾ في «مجرى» من قوله- تعالى-: ﴿بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا﴾⁽³⁾.

وعُلِّلَ الضمّ هنا لإرادة معنى المصدر من الفعل «أجرى يُجْرِي مُجْرَى»⁽⁴⁾، و معلوم أنّ مصدر الثلاثي «جرى» هو بزنة «فعل»؛ وذلك أنه شذّ عن قياس نظرائه من مصادر الثلاثي⁽⁵⁾. د- كلمة «إيمان» من قوله- تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ لَا إِيْمَانَ لَهُمْ﴾⁽⁶⁾ بكسر الهمزة⁽⁷⁾؛ لأنّ القارئ أراد مصدر الفعل «آمن» و كسر الهمزة الهمزة لخفته⁽⁸⁾.

ومحصّل الاحتجاج أنّ «إيمان» - وردت مكسورة الهمزة لتؤدي معنى المصدر من «آمن» المزيد بهمزة، وهو على صورته القياسية «إفعال». وأمّا خفة المصدر فالأنّه مفرد، و المفرد عند النحاة - خفيفٌ بالقياس إلى الجمع لأنّه الأصل أو الحالة الأولى للفظ⁽¹⁾.

¹ - ينظر: الحجة: 122-123.

² - هي قراءة السبعة إلا حفصاً وحمزة والكسائي. السبعة في القراءات: 333، والتيسير: 95.

³ - سورة هود: الآية 41.

⁴ - الحجة: 187.

⁵ - ينظر في ذلك: شذا العرف: 80-81.

⁶ - سورة التوبة: الآية 12.

⁷ - هي قراءة ابن عامر من السبعة. التيسير: 89.

⁸ - الحجة: 174.

هـ- قرئت كلمة «دأب» من قوله - تعالى - ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾⁽²⁾ بإسكان الهمزة⁽³⁾.

فللقارئ بالسكون أراد المصدر من الفعل «دَأَبَ يَدَأِبُ»⁽⁴⁾، و وزن (فَعَل)

الذي تقتضيه القراءة- شاذٌّ في مصدر هذا الفعل و أمثاله ممّا كان لازماً، و ماضيه «فَعَلَ»، و كان مستوفياً لباقي شروط وزنه القياسي «فَعُول»⁽⁵⁾.

و- قرئت كلمة «نسي» من قوله - تعالى - ﴿وَكُنْتُ نَسِيًّا نَسِيًّا﴾⁽⁶⁾، بفتح النون⁽⁷⁾، وقد خرّج هذا على أنه مصدر من «نَسِيَ يَنْسِي»⁽⁸⁾.

وكذلك وزن المصدر في هذه القراءة- خارج عن قياس بابه «فعل» اللّازم، وذلك أن «فعل» لم يذكر في أي من حالات هذا الثلاثي في صيغه المصدرية⁽⁹⁾.

1 - ينظر: الكتاب: 22/1.

2 - سورة يوسف: الآية 47.

3 - هي قراءة السبعة إلّا حفصاً. السبعة في القراءات: 349، والتيسير: 98.

4 - ينظر: الحجّة: 195.

5 - ينظر: شذا العرف: 80.

6 - سورة مريم: الآية 23.

7 - هي قراءة حفص وحمزة من السبعة. التيسير: 115.

8 - الحجّة: 237.

9 - ينظر: شذا العرف: 80.

ز- قراءة كلمة «ملك» من قوله- تعالى-: «قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا»⁽¹⁾، بفتح الميم⁽²⁾.

ومؤدّى القراءة أنّ «ملك» وردت مصدراً على وزن «فعل»
للفعل «ملك يملك»⁽³⁾، و هو قياس المصدر من «فعل» المتعدي
غير الدالّ على حرفة⁽⁴⁾.

ح- كلمة «تتري» من قوله- تعالى-: «ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى»⁽⁵⁾
بتتوين الألف⁽⁶⁾.

فالقارئ الذي نوّن اللفظ - «جعله مصدراً من قولك: (وترَ يترُ
وتراً)⁽⁷⁾، ثم أبدل الواو تاءً، كما أبدلوها في (تراث) ودليل ذلك -
كتابتها في السواد بألف ، و كذلك الوقوف عليه بألف»⁽⁸⁾.

رابعاً: الجمع.

هو عند النحاة «صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على
الاثنين»⁽⁹⁾، أو «الاسم الموضوع للأحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة
تكرار الواحد بالعطف»⁽¹⁰⁾.

¹ - سورة طه: الآية 87.

² - هي قراءة نافع وعاصم من السبعة. السبعة في القراءات: 422، والتيسير: 119.

³ - الحجة: 246.

⁴ - ينظر: شذا العرف: 80.

⁵ - سورة المؤمنون: الآية 44.

⁶ - هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة. التيسير: 124.

⁷ - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 662.

⁸ - الحجة: 257.

⁹ - أسرار العربية: 62.

¹⁰ - شرح الحدود النحوية، جمال الدين الفاكهي، تحقيق د/ الطيب الإبراهيمي، دار النفائس؛ بيروت، ط 2

1417هـ/ 1996م، 89.

فالجمع وسيلة للاستغناء عن التكرار اللفظي للكلمة في صورة عطف النسق، وينقسم الجمع إلى قسمين: جمع سالم « لسلامة بناء واحده مع قطع النظر عن الزيادة في آخره»⁽¹⁾، نحو "عالمون" و "مسافرون" "مسافرون" و "محمّدون" ؛ و أما الثاني فهو « ما تغيّر فيه بناء واحده، بزيادة أو نقص أو تبديل لغير إعلال »⁽²⁾ ، نحو : " أقلام" و"رؤوس" و"كُتُب وأُسُد".

وقد ورد خلاف بين القراء السبعة في كلمات معدودة من حيث هيئة الجمع.

1- الجمع السالم:

وينقسم هذا الجمع قسمين: جمع مذكّر، وهو الدالّ « على أكثر من اثنين بزيادة آخره مع سلامة بناء واحده»⁽³⁾، نحو: (حامدون) و(مسافرون)، والزيادة المقصودة: واو ونون أو ياء أو نون⁽⁴⁾؛ بحسب الحالة الإعرابية.

وهذا الجمع خاصّ بالمذكّر العاقل المستوفي لعدد من الشروط المذكورة في كتب النحو و الصرف.

وقد وردَ كثيرٌ من الكلمات المجموعة على هذا الجمع في القرآن، ولكنّ القراء السبعة بخاصّة لم يختلفوا في أيّ منها.

¹ - المصدر نفسه: 92.

² - المصدر نفسه: 92.

³ - شرح الحدود النحوية: 92، و ينظر: شذا العرف: 107.

⁴ - ينظر: شذا العرف: 107.

و أمّا القسم الثاني لجمع السلامة أو التصحيح، فهو جمع المؤنث وهو «ما دلّ على أكثر من اثنتين بزيادة ألف و تاء على مفرده، كـ(فاطمات)، و(زينبات)»⁽¹⁾، و عائدات. و فكرة التأنيث والتأنيث في اللغة - غير مبنية على أساس منطقي ولا طبيعي؛ «لأننا حين نستعرض اللغات البشرية ونحاول أن نتبين مسلكها من الأسماء نراها طرائق شتى، ولا تكاد تثير⁽²⁾ وفق منهج عقلي منطقي»⁽³⁾. و يؤيد الدكتور محمود السعران هذه النظرة بأنّ الاصطلاح وحده مصدر تأنيث أسماء و تذكير أسماء أخرى، وأنّ علامات التأنيث غير محدّدة بدقة بدليل وجودها في أسماء مذكرة مثل (الهوى) و(معاوية) و(الهباء) و انعدامها في أسماء مؤنثة مثل (الأرض) و(الرأس)⁽⁴⁾.

و قد جاء من هذا القسم ما وقع الخلاف في توجيه المجموع على وزنه في قراءات السبعة، ومن ذلك: أ- كلمة «خطوات» من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾⁽⁵⁾ في قراءة ضمّ الطاء⁽⁶⁾، وقراءة تسكينها⁽⁷⁾. فأما القراءة الأولى فاحتجّ لقارئها بأنه «أتى بلفظ الجمع على حقيقة ما وجب له؛ لأنه جمع (خطوة) و دليله قوله: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾⁽¹⁾؛ لأنه جمع (غرفة)»⁽²⁾.

¹ - شذا العرف : 108.

² - يبدو أنّ هذه الكلمة طُبعت خطأً، وصوابها (تسير)، فيها يستقيم المعنى المراد.

³ - من أسرار اللغة: 134.

⁴ - ينظر: علم اللغة: 234 - 235.

⁵ - سورة البقرة: الآية 168.

⁶ - هي قراءة حفص و قبل و ابن عامر و الكسائي من السبعة. التيسير: 58.

⁷ - هي قراءة الباقيين من السبعة. التيسير: 58.

والقيلس أنّه إذا كان الاسم ثلاثياً صحيح العين ساكنها جاز في عين جمعه الفتح والإسكان وإتباعها الفاء، ما لم تكن الفاء مفتوحة، أو مضمومة في ما كانت لامه ياءً، أو مكسورة في ما لامه واو⁽³⁾.

وأما قراءة الإسكان فوجهت بأنّ (خطوة) ثقلت باجتماع ضمّتين متواليتين وواو في الجمع، «فلما كانوا يسكنون مثل ذلك مع غير الواو كان السكون مع الواو لثقلها - أولى»⁽⁴⁾. فتوالي الحركتين والواو - حمّل العرب على حذف الحركة الثانية منهما تخفيفاً لوزن الكلمة، وهذا أقوى سبباً من توالي غير الضمّتين لثقلهما وخفة الحركات الأخرى التي يقع الحذف عند تواليها أيضاً.

ب- كلمة «نحسات» من قوله - تعالى - : ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ﴾⁽⁵⁾ بسكون الحاء⁽⁶⁾، و بكسرها⁽⁷⁾.

فأما إسكان الحاء فقد احتجّ له بأنه جمع (نحس)، ومن شواهد القرآنية: ﴿فِي يَوْمٍ نَحَسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾⁽⁸⁾، في أحد الوجهين من الاحتجاج⁽⁹⁾.

1 - سورة سبأ: الآية 37.

2 - الحجّة: 91-92.

3 - شذا العرف: 111-112.

4 - الحجّة: 92.

5 - سورة فصلت: الآية 16.

6 - هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو من السبعة. التيسير: 152.

7 - هي قراءة عاصم وحمة و الكسائيّ ابن عامر من السبعة. التيسير: 152.

8 - سورة القمر: الآية 19.

9 - الحجّة: 316.

وأما الكسر فقد وُجِّه على أنه جمع للصفة (نحس)، «من قول العرب: هذا يوم نحس» بوزن: «هذا رجل هرم»⁽¹⁾.

2- جمع التفسير:

ولهذا القسم سبعة وعشرون وزناً ينقسم بمقتضاها إلى قسمين: جمع القلة: وهو ما دلّ على ثلاثة إلى عشرة، وله أربعة أوزان (أَفْعَل) و(أَفْعَلَة) و(فَعْلَة) و(أَفْعَال)⁽²⁾. وجمع الكثرة: وهو ما دلّ على أحد عشرة إلى ما لا نهاية له، ويكون - على هذا الرأي - متفقاً مع جمع القلة في المبدأ لا الغاية، وله ثلاثة وعشرون وزناً مثل: "فَعْل" و"فَعْل" و"فَعْلَى" و"فَعْلَة"⁽³⁾.

وقد وجه ابن خالويه بعض الكلمات المختلف في قراءتها بين السبعة على أحد هذين القسمين.

أ- القراءة في كلمة «أسرى» من قوله - تعالى -: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾⁽⁴⁾ بألف واحدة بعد الراء⁽⁵⁾.

وهذه القراءة تعني أنّ وزن الكلمة: «فَعْلَى»، وهو مُطَرِّد في جمع كلِّ وصفٍ على وزن «فَعِيل» دالٌّ على هلاك و توجُّع أو

¹ - المصدر نفسه: 316.

² - ينظر: شذا العرف: 113-114.

³ - ينظر: المرجع نفسه: 113-114.

⁴ - سورة الأنفال: الآية: 70.

⁵ - هي قراءة السبعة إلا أبا عمرو. التيسير: 89.

تشتت⁽¹⁾، وكلمة «أسرى» جمع لـ «أسير»، وهو الذي يكون في قبضة محاربه بعد المعركة⁽²⁾.

ب- كلمة «سلاسل» من قوله -تعالى-: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا﴾⁽³⁾ في قراءة ترك التثوين⁽⁴⁾.

واحتج لهذا بأن الكلمة «على وزن (فَعَالِل)، وهذا الوزن لا

ينصرف إلا في ضرورة شاعر، وليس في القرآن ضرورة...»⁽⁵⁾.

ولفظ «سلاسل» ممّا يطرد فيه وزن «فعالل»؛ لأنه رباعيّ

مجرد⁽⁶⁾، وهو «سلسلة»، ولهذا مُنِعَ هذا الجمع من الصرف حيث

لم يرد في موضع اضطرار لمخالفة هذا المقياس النحوي.

ج- قراءة «خشع» بضمّ الخاء و حذف الألف و تشديد الشين⁽⁷⁾-

الشين⁽⁷⁾- في قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكِرٍ خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ﴾⁽⁸⁾.

قال ابن خالويه: «فالحجّة لمن ضمّ الخاء و حذف الألف: أنه

أراد جمع التكسير على (خاشع) فقال: خُشَع - كما قال - تعالى - في

جمع راعع: ﴿الرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾⁽⁹⁾»⁽¹⁾.

1 - ينظر: شذا العرف : 118.

2 - الحجّة: 173.

3 - سورة الإنسان : الآية 4.

4 - هي قراءة ابن كثير وحفص وابن ذكوان وأبي عمرو وحمزة من السبعة. السبعة في القراءات: 663، و التيسير: 174.

5 - الحجّة : 358.

6 - شذا العرف: 124.

7 - هي قراءة نافع وابن كثير وعاصم وابن عامر من السبعة. السبعة في القراءات: 618، والتيسير: 164.

8 - سورة القمر: الآية 7.

9 - سورة البقرة: الآية 125، و سورة الحج: الآية 26.

وتركّ ابن خالويه التصريح بالوزن الذي صيغَ عليه الجمع ، وهو «فُعَل» المطرّد في كل وصف على زنة «فاعل» و«فاعلة» وكان صحيح اللام⁽²⁾، نحو «قائم» و «راكع» و«قاصر»، ومؤنّاتها «قائمة» و «راكعة» و«قاصرة».

د- قراءة «جدر» - بضمّ الجيم و الدال و حذف الألف⁽³⁾ - من قوله - تعالى -: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جَدْرٍ﴾⁽⁴⁾.

وقد وجّه ابن خالويه هذه القراءة على الجمع⁽⁵⁾، وإن لم يذكر وزنه، وهو «فُعَل» المطرّد في كل وصف على «فعول»، وكل اسم رباعيّ ثالثه حرف مدّ و رابعه صحيح⁽⁶⁾.

وأحال على موضع آخر علّ فيه قراءة أخرى بالجمع⁽⁷⁾ في كلمة «قبلاً» - بضمّتين⁽⁸⁾ من قوله - تعالى -: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبْلًا﴾⁽⁹⁾.

والكلمة المجموعة مفردتها «قبيل»⁽¹⁰⁾، وقد أشبهت «جُدر» في الجمع لأنها اسم رباعيّ ثالثه ياء مدّية و رابعه صحيح

1 - الحجّة : 337-338.

2 - شذا العرف 118.

3 - هي قراءة السبعة إلا ابن كثير وأبا عمرو. التيسير: 167.

4 - سورة الحشر: الآية 14.

5 - ينظر: الحجّة : 148.

6 - ينظر: شذا العرف : 116.

7 - ينظر: المصدر السابق: 148.

8 - هي قراءة السبعة إلا نافعاً وابن عامر. التيسير: 80.

9 - سورة الأنعام : الآية 111.

10 - القبيل: "الجماعة تكون من الثلاثة فصاعداً من قوم شتى مثل الروم و الزنج والعرب" مختار الصحاح: 241-242.

وهو اللام، وكذلك «جدار» رباعيّ ثالثه ألف، ورابعه صحيح، وهو الرّاء.

هـ- قراءة «عمد» بضمّتين⁽¹⁾، من قوله- تعالى-: ﴿ فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ ﴾⁽²⁾.

ومقتضى القراءة أن القارئ بهذا « أراد جمع (عماد) فقال: (عمُد)، ودليله (جدار، جدر) »⁽³⁾.

وقرّر ابن خالويه أنّ لفظ الجمع يتفق في هذا الصنف من الكلمات « و إن كانت أبنية الواحد مختلفةً لاتّفاق حروف المدّ واللين في موضع واحد »⁽⁴⁾.

و الاختلاف المراد هنا- في حرف اللين والمدّ، فهو- مثلاً- في (جدار): ألف، و في: (سرير): ياء، و في (عمود): واو.

و- القراءة بألف بعد الطاء وبعد الياء دون همزة في «خطايا»⁽⁵⁾ من قوله- قوله- تعالى-: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾⁽⁶⁾ على جمع التفسير⁽⁷⁾.

و أورد ابن خالويه قول أبي عمرو تأييداً لقراءته: «إنّ قوماً كفروا ألف سنة لم يكن لهم إلا خطيئاتٌ بل خطايا»⁽⁸⁾.

¹ - هي قراءة السبعة أبي بكر وحمزة و الكسائي. السبعة في القراءات: 496، والتيسير: 180.

² - سورة الهمزة: الآية 9.

³ - الحجّة : 376.

⁴ - المصدر نفسه: 376.

⁵ - هي قراءة أبي عمرو من السبعة. التيسير: 172.

⁶ - سورة نوح: الآية 25.

⁷ - الحجّة: 353.

⁸ - المصدر نفسه: 353.

و مراد أبي عمرو أن جمع «خطيّات» أو «خطيّات» يدلّ على القلّة لأنّه جمع سلامة، أمّا «خطايا» فجمع يدلّ على الكثرة؛ لأنّه جمع تكسير على وزن «فعائل» المطرّد في الرباعيّ المؤنث المديّ الثالث⁽¹⁾.

وذلك ابن خالويه من قبل أن أصل «خطايا»: «خطايء»، وفصل خطوات التحوّل عن هذه الصورة إلى الصورة المستعملة «خطايا» بإعلال القلب⁽²⁾.

خامساً: الإبدال والإعلال.

تتعلّق هاتان الظاهرتان بقواعد الأسماء والأفعال، ولكنّ الإبدال أوسع استعمالاً من الإعلال على ما يتّضح من مفهوم كلّ منهما ومن الحروف التي يقع فيها.

1- الإبدال.

يقول الشريف الجرجانيّ في التعريف بالإبدال: "هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر، لدفع الثقل"⁽³⁾. فالإبدال تغيير لنفس الحرف دون تغيير لمكانه في الكلمة، كما يحدث في القلب المكانيّ.

ولا يعني الإبدال وقوع هذا التغيير قصداً بعد النطق بالأصل؛ لأنّه لا يقابل استعمالاً متروكاً بل يقابل قاعدة صوتية يقرّها النظام اللغويّ يترتب على تطبيقها مشكلةٌ نطقيةٌ يستدعي حلّها هذا العدول⁽⁴⁾.

1 - شذا العرف: 122.

2 - المصدر السابق: 79-80.

3 - التعريفات: 11.

4 - ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: 275.

والإبدال من السنن الكلامية المشهورة عند العرب، ولذا أُلّف فيه أمثال ابن السكّيت وأبي الطيّب اللغوي⁽¹⁾.

وقد جاءت القراءات المختلفة بكثير من الاستعمالات التي اتخذت الإبدال وسيلةً لتلبية مطالب السياق؛ فمن القراءات المختلف فيها من حيث الإبدال: قراءة "الصراط" بالصاد⁽²⁾ من قوله - تعالى - ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾⁽³⁾.

فقد أبدلت الصاد من السين لتؤاخي السين في الهمس و الصفير، وتؤاخي الطاء في الإطباق؛ لأنّ السين مهموسة والطاء مجهورة⁽⁴⁾.

وذكر الهمس والصفير زائد على تعليل الإبدال؛ لأنهما مشتركتان بين الصوتين، و أمّا الإطباق والجهر فهما متعلق الإبدال.

2- الإعلال.

هذه القاعدة تختص بحروف العلة الثلاثة الألف والواو والياء، إذ هي "تغييرُ حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه"⁽⁵⁾.

وهذه القاعدة قريبة من قاعدة الإبدال الذي يكون بين الأصوات الصامتة ؛ فقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: "وكما أنهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخفّ

¹ - ينظر: المزهري: 460/1.

² - هي قراءة نافع و البرّي عن ابن كثير وأبي عمرو و ابن عامر والكسائي: التيسير: 15، وينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: 115.

³ - سورة الفاتحة: الآية 5.

⁴ - الحجّة: 62، وينظر: البيان: 51/1.

⁵ - شذا العرف: 160، وينظر التعريفات: 23- 24.

عليهم نحو قولهم: "ازدان" و"اصطبر"، فهذه قصة الواو والياء" (1)، وقد ألقوا
بالثلاثة الهمزة لشبهها بها في كثرة التغير (2).

و للإعلال مساحة واسعة في القراءات السبع، ومن نماذجه:

أ- قراءة كسر القاف في " قيل" (3) من قوله - تعالى - : { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي
الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ } (4).

فَعِلَّةُ الكسر في أول الفعل (قيل) أَنَّ القارئ « استنقلَ الكسرَ على الواو التي

كانت عينَ الفعل في الأصل، فنقلها إلى فاء الفعل بعد أن أزال حركة

الفاء، فانقلبت الواو ياءً قبلها كما قالوا: (میزان) و(میعاد)» (5)، وإن كان قياس (قيل)
على (میزان) و(میعاد) - إنما ينطبق على قلب الواو منهما ومن (قيل) - ياءً، دون
نقل الحركة؛ لأنه مفقود في الكلمتين، فالكسرة فيهما أصلية في مكانها.

ب- قراءة إثبات الألف وإسكان الواو في "مولاها" (6) من قوله - تعالى - : { ولكل
وجهة هو مولاها } (7) أَنَّ "مولى" اسم مفعول أصله "مُولِي" على "مُفْعَل"، فلمَّا تحرَّكت
الياء بالضمّ وانفتحت قبلها انقلبت الياء ألفاً لتجانسَ الفتحة (8).

ولم يذكر ابن خالويه انفتاح اللام في احتجاجه لإعلال الياء، وربما كان

وراء هذا اكتفائه بالإشارة إلى صيغة الكلمة التي تقتضي كون اللام مفتوحة.

ج- قراءة بالهمزة في أول "أقنت" (1) من قوله تعالى: { وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِنَّتْ } (2).

1 - الكتاب: 4/458.

2 - ينظر: المصدر نفسه: 4/458.

3 - هي قراءة السبعة غير الكسائي وهشام عن ابن عامر. ينظر: التيسير: 53، و حجّة القراءات: 90. وهشام هو
أبو الوليد بن عمّار بن نصير السلميّ الدمشقيّ توفّي بها سنة 245هـ. ينظر: التيسير: 6.

4 - سورة البقرة: الآية 11.

5 - الحجّة: 69، وينظر: الكتاب: 4/238.

6 - هي قراءة ابن عامر . حجّة القراءات: 117، والتيسير: 57.

7 - سورة البقرة: الآية 148.

8 - ينظر: الحجّة: 90.

فالقارئ استنقل ضمة الواو فقلبها همزة، كما تستنقل العرب كسرهما فيقلبونها همزة، كما يفعلون في "وشاح" فيقولون: "إشاح" ؛ وذلك أن القلب مذهب شائع في كلامهم (3).

وذكرَ الورَّاقُ الإعلالَ في (أُقْتَبَ) و(أَرَّخَ) و نحوهما معللاً بها عدم زيادتها في أول المضارع (4)، وأضاف أن العرب "إذا كانوا يفرِّون منها - أي الهمزة - إذا كانت أصلية وجب ألا يزيدوا ما يفرِّون منه" (5).

د- القراءة بالجزم في "تكتل" (6) من قوله تعالى: { فَأَرْسِلْ مَعَنَا أَخَانًا نَكْتَلُ وَإِنَّ لَهُ لَحَافِظُونَ } (7)، واختلفوا في حرف المضارعة (8).

لم يذكر ابن خالويه احتجاجاً للجزم ؛ لأنه موضع إجماع بين القراء السبعة من جهة، ولأنه واضح العلة من أنه جواب لفعل الأمر "أرسل" من جهة أخرى.

ولكن ابن خالويه ذكرَ سبب حذف الألف، إذ قال: "وأصله: (نفتل) فاستنقلوا الكسرة على الياء - أي أصل فاء الفعل - فحذفت، فانقلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين" (9) ، فحدث في "تكتل" إعلان: قلب وحذف.

1 - هي قراءة السبعة إلا أبا عمرو. حجة القراءات: 743، والتيسير: 175.

2 - سورة المرسلات: الآية 11.

3 - ينظر: الحجة: 360، وينظر: الكتاب: 237/4، وأوردَ الدكتور النيرباني هذه القراءة في معالجته لظاهرة الإبدال، ولعلّ ملاحظة العموم فيها مقابل الخصوص في الإعلال - رجّحت عنده هذا الاختيار. ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: 118.

4 - ينظر: العلل في النحو: 63-64.

5 - العلل في النحو: 64.

6- هي قراءة السبعة. ينظر: حجة القراءات: 361، والتيسير: 99.

7- سورة يوسف: الآية 63.

8- قواً بالنون السبعة إلا حمزة والكسائي وقرأ حمزة والكسائي بالياء. ينظر: حجة القراءات: 361، والتيسير: 99.

9- الحجة: 196.

والخلاصة أنّ الفعل "نكتل" تحوّل إلى " نكتال" ثمّ إلى "نكتل" لئلاّ يلتقي الساكنان: الألف واللام الساكنة للجزم بجواب الأمر.

سادساً: الإسناد إلى الضمائر.

الإسناد في عرف النحاة « ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة»⁽¹⁾؛ والمراد هنا إسناد الفعل إلى الضمائر بخاصّة ممّا قد يترتب عليه تغييرات في الفعل المسند تبعاً لطبيعته و زمنه و نوع الضمير المسند إليه⁽²⁾. ونعرض فيما يلي إلى الاختلافات بين القراء السبعة، في إسناد بعض الأفعال، على تقسيم تلك الاختلافات بحسب الأقسام التي قسّم الصرفيون الفعل إليها.

1- الفعل الصحيح:

و هو ما كانت كلّ حروفه صحيحة⁽³⁾ مثل "خرج" و"قرأ" و "زلزل"، وله ثلاثة أقسام:

(أ) - السالم: وهو ما خلا من الهمزة والتضعيف⁽⁴⁾، نحو: "خرج" و "بعثر".

قد كثرت القراءات التي أسند فيها هذا القسم إلى الضمير، و منها:

¹ - التعريفات: 21.

² - ينظر: علم التصريف العربي: 135.

³ - ينظر: شذا العرف: 35، و علم التصريف العربي: 100.

⁴ - ينظر، علم التصريف العربي: 100.

أ- الفعل «أعلم» من قوله- تعالى- : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمَ أَنْ
اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾⁽¹⁾ - قرئ بهمزة القطع وضمّ الميم
⁽²⁾، كما قرئ بهمزة الوصل و سكون الميم⁽³⁾.

و احتجّ للقراءة الأولى بأنها إخبار من المتكلم عن نفسه و
للتأنيّة بأن القارئ جعل الفعل أمراً من الله للمخاطب⁽⁴⁾.

وهذا الاحتجاج يؤدي إلى القول بأن الفعل- في القراءة
الأولى- أُسند بصيغة المضارع إلى ضمير المتكلم المفرد، و هو
عُزَيْر⁽⁵⁾.

و في القراءة الثانية أُسند الفعل بصيغة الأمر إلى ضمير
المخاطب المفرد المذكّر، و هو عائِد على عُزَيْر أيضاً.
و حيث إنّ الفعل «عَلِمَ» صحيح سالم فإنه لم يحدث فيه أيُّ
تغيير بإسناده إلى الضميرين المذكورين وفقاً للمقرّر في علم
الصرف⁽⁶⁾.

ب- القراءة بتاء المضارعة⁽¹⁾، والقراءة بياء المضارعة⁽²⁾ في
الفعلين «غاب وحشر» من قوله- تعالى- : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سِتُّغْلَبُونَ وَ
تُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ﴾⁽³⁾.

¹ - سورة البقرة: الآية 259.

² - هي قراءة السبعة لإحمزة والكسائي. حجّة القراءات: 145، والتيسير: 61.

³ - هي قراءة حمزة والكسائي. حجّة القراءات: 144، والتيسير: 61.

⁴ - ينظر: الحجّة: 100، و كذلك: أدايات القراء: 108.

⁵ - ورد ذكره في قوله- تعالى- : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ سورة التوبة: الآية 30؛ وهو عزيز بن جروة
، وقيل: ابن سورك، وقيل غيرهما، ينظر: قصص الأنبياء، ابن كثير، حققه وخرّج أحاديثه لجنة التحقيق و النشر في دار
الفيحاء، قدّم له و نظّر في أحاديثه عبد القادر الأرنؤوط، دار الفيحاء، دمشق، ط1 (1421هـ/2001م) : 504 .

⁶ - ينظر: شذا العرف: 68، و علم التصريف العربي: 135_136.

فحجّة من قرأ بالتاء أن الله قـ ال لنبيه: قُلْ لَهُمْ: «ستغلبون»،
وحجّة من قرأ بالياء- أن الله خاطب نبيّه- صلى الله عليه و سلم- و
الكفّارُ المَعْنِيُّونَ بالقول غائبون «فكانت الياء أولى لمكان الغيبة»⁽⁴⁾.
والمراد من الوجهة الصرفية- أنّ القارئ بالأول أسند الفعل
إلى ضمير الجمع المذكّر - واو الجماعة-، ولكنه لما أراد المخاطب و
كان الفعل مضارعاً ألحقه التاء في أوله، والقارئ بالثاني أسند
الفعل إلى الضمير نفسه، غير أنه ألحق الفعل ياءً لتوافق ما قصد
إليه من معنى الغياب في الضمير.

وما عُدِمَ من التغيير في الفعل «عَلِمَ»-ينطبق على الفعلين «غلب
وحشر» لأنهما صحيحان سَلِيمَانِ مثله،و ما كان كذلك من الأفعال «لا
يدخله تغيير عند اتصال الضمائر و نحوها به»⁽⁵⁾.

ج- الفعل «رتع» من قوله- تعالى-: ﴿ أَرْسَلْنَاهُ مَعَا غَدًا يَرْتَعُ وَ
يَلْعَبُ ﴾⁽⁶⁾ قرئ بنون المضارعة و الجزم⁽⁷⁾ كما قرئ بيائها و
الجزم⁽⁸⁾.

فالقارئ بالنون أخبر عن إخوة يوسف- عليه السلام- بأنهم
قالوا ذلك، و القارئ بالياء أخبر عن يوسف وحده⁽¹⁾.

¹ _ هي قراءة السبعة إلا حمزة والكسائي. حجّة القراءات: 154، والتيسير: 64.

² _ هي قراءة حمزة والكسائي. حجّة القراءات: 153، والتيسير: 64.

³ _ سورة آل عمران: الآية 12.

⁴ _ الحجّة: 106.

⁵ _ شذا العرف: 68، و ينظر: علم التصريف العربي: 135_136.

⁶ _ سورة يوسف: الآية 12.

⁷ _ هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. حجّة القراءات: 355، والتيسير: 97.

⁸ _ هي قراءة السبعة غير ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. حجّة القراءات: 356، والتيسير: 97.

فالفعل - على هذا التوجيه- مسند إلى «نا» المتكلمين المستترة في قراءة النون، وهو مسند إلى ضمير الغائب المفرد المذكر المستتر في الفعل الذي سلم من التغيير لصحّته و خلوه من الهمز و التضعيف في قراءة الياء .

د- الفعل « بلغ » من قوله - تعالى - : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهِمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ ﴾ (2) - قرئ بنون مشدّدة مفتوحة بعد الغين (3)، كما قرئ بألف بعد الغين و نون مشدّدة مكسورة (4).

فالقارئ بالنون دون الألف أسند الفعل إلى اسم ظاهر هو «أحد» ، و أتى بالنون لتأكيد الفعل ، و القارئ بالنون و الألف أسنده إلى ضمير الاثنين ، و هو تلك الألف (5).
ولم يدخل الفعل « بلغ » تغيير في هذا الموضع كذلك لوجود علّة الأفعال «علم» و «غلب» و «حشر» و «رتع» فيه.
ب- المهموز:

وهو قسم آخر من الفعل الصحيح، و هو دخلت الهمزة في بنائه (6)، نحو : " قرأ" و"سأل" و"أفل" ، و لم يختلف السبعة إلّا في فعل واحد من هذا النوع ، و هو « سأل » في الأمر، و ذلك في

¹ _ ينظر: الحجّة: 193.

² _ سورة الإسراء : الآية 23.

³ _ هي قراءة السبعة إلّا حمزة والكسائي. حجّة القراءات :399، والتيسير:107.

⁴ _ هي قراءة حمزة والكسائي. حجّة القراءات :399، والتيسير:107.

⁵ _ ينظر: الحجّة: 216.

⁶ _ ينظر: شذا العرف:68، و علم التصريف العربي:136.

قوله- تعالى-: ﴿وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾⁽¹⁾، إذ قرئ الفعل بهمزة بعد السين⁽²⁾، كما قرئ بدونها⁽³⁾.

فكثرة جريان الأمر من «سأل» في لسان العرب - سببٌ لحذف الهمزة من الفعل في الأمر، ما لم تسبقه كلمة، وإلا ثبت كما وقع في القراءة الأولى.

وإجماعٌ على حذف الهمزة و موافقةً رسم المصحف له سَوَّغًا هذا الأداء⁽⁴⁾ في قوله- تعالى-: ﴿سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةِ بَيِّنَةٍ﴾⁽⁵⁾.

ج - المضعف:

وهو الفعل الصحيح الذي تكون عينه ولامه من جنس واحد نحو مد وامتد، أو تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو "زلزل" و"عسعس"⁽⁶⁾.

وقد اختلف السبعة في قليل من هذه الأفعال فيها أشار إليه ابن خالويه واحتجّ له، وهذا بيانه.

أ - الفعل "يرتدّ" من قوله - تعالى - : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ }⁽⁷⁾ قرئ بإدغام الدالّين والفتح⁽¹⁾ كما قرئ بالإظهار والسكون للجزم⁽²⁾.

¹ - سورة النساء : الآية 32.

² - هي قراءة السبعة إلا حمزة والكسائي. حجّة القراءات : 154، والتيسير: 64.

³ - هي قراءة ابن كثير و الكسائي. حجّة القراءات : 200، والتيسير: 71.

⁴ - ينظر: الحجّة: 123.

⁵ - سورة البقرة: الآية 211.

⁶ - ينظر: شذا العرف: 35، وعلم التصريف العربي: 138.

⁷ - سورة المائدة: الآية 54.

فالحجّة للمُدغم أنّ الإدغام لغة الحجازيين الذين يدغمون في الأفعال لتقلها
ويُظهِرون في الأسماء لخفتها، ليُفرِّقوا بينهما⁽³⁾.

وهذا عند الصرفيين جائز؛ لأنّ الفعل مضارع مجزوم بالسكون، ولم يُسند
إلى ضمير رفع متحرّك⁽⁴⁾.

وأما من قرأ بالإظهار فقد أتى بالكلام على الأصل⁽⁵⁾، وهو النطق بكل
حرف على ما يجب له من التحقيق وعدم التغيير، وهذا الوجه كذلك جائز جواز
الإدغام للسبب المذكور نفسه.

ب- الفعل (تضار) من قوله - تعالى -: { لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ
بِوَالِدِهِ }⁽⁶⁾ - قرئ بالرفع⁽⁷⁾، كما قرئ بالنصب⁽⁸⁾.

فعلّة الرفع أنّ القارئ به أخبر بنفي المضارّة عن الوالدين بـ (لا) فعطف
على قوله: { لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا }⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾.

وعلّة النصب أن الفعل "مجزوم بحرف النهي والأصل فيه: لا تُضارَرُ: فأدغم
الراء في الراء وفتح الأولى لالتقاء الساكنين⁽¹¹⁾.

¹ - قراءة غير نافع وابن عامر من السبعة. حجّة القراءات: 30.

² - هي قراءة نافع وابن عامر. حجّة القراءات: 230، والتيسير: 75.

³ - الحجّة: 132، وينظر ما سبق ذكره في نسبة الإدغام: مطلب الإدغام في الفصل الأول (القواعد الصوتية).

⁴ - ينظر: شذا العرف: 68.

⁵ - الحجّة: 132.

⁶ - سورة البقرة: الآية: 233.

⁷ - هي قراءة ابن كثير أبي عمرو. حجّة القراءات: 136، والتيسير: 60.

⁸ - هي قراءة باقي السبعة. حجّة القراءات: 136، والتيسير: 60.

⁹ - سورة البقرة: الآية 233.

¹⁰ - ينظر: الحجّة: 97.

¹¹ - ينظر: المصدر نفسه: 97.

وإذا كان رفع المضارع ونصبه قضيتين نحويتين فإن له علاقــــــــــــــــةً سببيةً بإحداهما - وهي فتح آخر الفعل -؛ وذلك أن علامة الجزم سكون الآخر الصحيح أو حذف الآخر المعتلّ، والفتحة إنّما دخلتُ الفعل "يضار" لأمرين: إدغام الراء الأولى في الثانية، وهو ما يقتضيه الجزم لتجنب التقاء الساكنين، وتعذر تحريك آخر الفعل بالضمّة أو الكسرة.

والإدغام في المضارع المضعّف - جائزٌ إذا أُسْنِدَ إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر⁽¹⁾، وهو ما وردت قراءة النصب، أما الإظهار فلم تردّ به قراءة متواترة، وتقديره: "تضارر".

سابعاً: القلب المكاني.

القلب المكاني تغييرٌ في ترتيب حروف الكلمة تقديماً وتأخيراً⁽²⁾، وهو ظاهرةٌ "منشؤها ميلُ العرب إلى التخفّف ممّا يتقل على ألسنتهم، وأكثرُ ما تكون هذه الظاهرةُ في المهموزات"⁽³⁾.

وللحكم بوجود القلب خمسةٌ مقاييس: النظر في شريك الاشتقاق، والتصحيح مع وجود الموجب، وندرة الاستعمال، وترتّب وجود همزتين في الطرف على عدم القلب، و ترتّب منع الصرف دون موجب على عدم القلب⁽⁴⁾.

وقد حمل المحتجّون ألفاظاً عديدة في القراءات على هذه القاعدة، فمنها:

أ- الفعل "نأى" في قوله - تعالى -: { أَعْرَضَ وَ نَأَى بِجَانِبِهِ }⁽⁵⁾ في قراءة تأخير الهمزة على الألف⁽¹⁾.

¹ - ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 68.

² - ينظر: إيجاز التعريف: ، والخليل بن أحمد الفراهيدي: 135.

³ - ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: 135.

⁴ - ينظر: شذا العرف في فن الصرف: 28- 30.

⁵ - سورة الإسراء: الآية 83، وسورة فصلت: الآية 51.

فللفعل " نأى " في هذه القراءة من أمثلة الاحتجاج بالقلب المكاني ؛ إذ إنَّ القارئ أراد معنى (ناء ينوء)- إذا نهض بثقل مطيقاً لحمله-، و أصله (نَوَأَ) فلِقَلَّبَتْ الواو ألفاً لتحركها و انفتاح ما قلبها ثُمَّ مَدَّتْ تمكيناً للهمزة (2).

ولكنَّ بعض المصادر نقلت عن اللغويين أنَّ كلتا الصيغتين أصل له معنى؛ فالفعل (ناء) معناه (نهض)، والفعل (نأى بجانبه) معناه (أعرَض) و (ابتعد) (3).

ب- الفعل " رأى " في قوله - تعالى-: { أَنْ رَأَهُ اسْتَعْنَى } (4).

ذَكَرَ ابن خالويه (5) روايةً في أداء الفعل " رأى " بفتح الراء و الهمزة معاً دون ألف (6)، و قال- بعد أن نقلَ عن ابن مجاهد أنه لا وجه للقصر- قال: " و قال بعض أهل النظر: أحسن أحوال ابن كثير- أن يكون قرأ هذا الحرف بتقديم الألف التي بعد الهمزة، و تأخير الهمزة إلي موضع الألف، ثمَّ خَفَّفَ الهمزة، فحذَف الألف، لالتقاء الساكنين فَبَقِيَ (راءُ) بألف ساكنة غير مهموزة،..." (7).

و صرَّح بعد هذا بأنَّ القلب المكانيَّ لهجة عربية مشهورة يقول أصحابها في (راعني)، و (راعني)، و في (سآني)، و (ساعني) (8).

1- هي قراءة ابن عامر في رواية ذكوان. ينظر: التيسير: 108.

2 - الحجة: 220، وينظر: الجوانب الصوتية في الاحتجاج للقراءات: 133.

3 - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 697.

4 - سورة العلق: الآية 7.

5 - ينظر: الحجة: 373.

6 - هي رواية قنبل عن ابن كثير. ينظر: التيسير: 179.

7 - الحجة: 373-374.

4- ينظر: المصدر نفسه: 374، و ينظر : الكتاب : 467/3، و الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: 133، و يبدو أنَّ في هاتين الكلمتين - (سَأَا) و (رَاءَ) - خطأً طباعياً أدَّى إليه التشابه في الحرفين الأخيرين منهما مع مثليهما في الكلمتين الأوليين ، لأنَّ (سَأَا) هو مقلوب (سَاءَ)، و (رَاءَ) مقلوب (رَأَى) لا العكس.

ج- الفعل "استيأسوا" في قوله - تعالى-: { فَلَمَّا اسْتِيَأْسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا }⁽¹⁾.
قارئ الفعل الأول بتقديم الهمزة على الياء⁽²⁾، وذلك أن القارئ الذي جعل الهمزة فاءَ الفعلِ و الياءَ عينه - أخذَه من (أيس يَأيس إياساً)⁽³⁾.
وقد قاس ابن خالويه القلبَ في هذه الآية على مثله في آية أخرى من السورة نفسها، وهي قوله- تعالى-: ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتِيَأْسَ الرَّسُلُ وَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذَّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾⁽⁴⁾.

وفي ختام هذا الفصل يمكن تقرير نتيجتين مهمتين:

أ- أن معظم القواعد الصرفية كان مصدراً مهماً للاحتجاج للقراءات في كتاب (الحجة)، وهذا ما دلَّ عليه استغراق تلك القواعد لأغلب أبوابها الصرفية، كما يبدو من التسلسل المتتابع أثناء عرض القواعد الصرفية وتحليلها في هذا الفصل.
ب- أن الاحتجاج بالقواعد الصرفية خلا من قاعدتين صرفيتين، وهما: التصغير، والنسب، وهذا لخلو هذه القراءات من التصغير، ولندرة النسب و عدم الاختلاف فيه.

¹ - سورة يوسف: الآية 80.

² - هي قراءة شبل عن ابن كثير، إعراب القراءات السبع: 1/314.

³ - ينظر: الحجة: 197.

⁴ - الآية 110.

الفصل الثالث

القواعد النحوية

أولاً : قضايا الإسناد.

ثانياً : قضايا التخصيص.

ثالثاً: قضايا الإضافة.

رابعاً: قضايا التبعية.

خامساً: قضايا أخرى.

إذا كان الفصل الأول قد عقد للقواعد الصوتية، والثاني قد عقد

للقواعد الصرفية التي احتج بها ابن خالويه لاختلافات القراء السبعة- فإن هذا الفصل سيخصص للقواعد النحوية التي كانت حججاً للاختلافات بين هؤلاء القراء أنفسهم.

وهذه القواعد هي التي تدرس الكلمات المؤلفة بعضها مع بعض أو «بناء الجملة»⁽¹⁾، وقد عالجها أوائل اللغويين العرب مع قسيميّتها الصوتية و الصرفية بأحد اسمين: «النحو» الذي غلب استعماله على المشاركة، و «علم العربية» الذي غلب استعماله على الأندلسيين والمغاربة، كما استظهر ذلك بعض المعاصرين⁽²⁾.

وإذا كان موضوع الدراسة النحوية- قد أثار اختلافاً بين النحاة العرب قديماً⁽³⁾، ونقاشاً بين الدارسين حديثاً⁽⁴⁾، فإن البحث سيتجاوز هذا الأمر بأن يعرض لمسائل متفق على انتمائها إلى هذا الفرع من

¹ - ينظر: علم اللغة العربية: 31، و مدرسة الكوفة: 164، و التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : 141.

² - ينظر: علم اللغة العربية : 60-65.

³ - المراد بهذا ما ثار حول تحديد مفهوم مصطلحي (الكلام) و (الجملة) . ينظر: الخصائص: 72/1، و مغني اللبيب: 505/2.

⁴ - ينظر: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان ط 1 (1422هـ/

2002م) : 11 - 12، و الجملة العربية- مكوناتها - أنواعها - تحليلها، د .محمد إبراهيم عباد، مكتبة

الأداب، القاهرة، دط (1426 م / 2006م) : 18- 23.

الدرس اللغوي العربي عندهم ، وهو "النظام النحوي" (1) مما كان محلّ اختلاف بين القراءات السبع.

ومن المناسب أن يكون عرض تلك المسائل النحوية وفق محورين:

أ- قرائن التعليق المعنوية واللفظية (2)، وهي أحد عناصر النظام النحوي.

ب- ظواهر نحوية تنتمي لأبواب مختلفة كالمنع من الصرف، والحمل على اللفظ أو المعنى أو المحلّ.

أولاً: قضايا الإسناد.

قرينة الإسناد قرينة معنوية تجسّد "العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه" (3).

وقد ارتبط النحو العربي بهذه الفكرة منذ نشأته ؛ وذلك لكونها

العلاقة الأساسية في بناء الجملة العربية ومحور كل العلاقات الأخرى فيها (4).

ونظراً إلى هذه المنزلة فإنّ كثيراً من القضايا الإسنادية - قد تناولها

المحتجّون للقراءات السبع؛ فمنها ما يتعلّق بالإسناد في ال مركّب الاسميّ، و منها ما يتعلّق به في المركّب الفعليّ.

1- قضايا الإسناد في المركّب الاسميّ:

يُطلق مصطلح "المركّب الاسميّ" على الهيئة التركيبية المبدوءة أصلاً باسم

غير مشتقّ و لا مصدرٍ عاملين عمل فعلهما و لا مضافاً (1).

1- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 36-37.

2- قرائن التعليق هي العلاقات التي تربط بين المعاني النحوية الخاصة كالفاعلية و المفعولية والحالية. ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 188-240.

3- اللغة العربية معناها ومبناها: 191-192.

4- ينظر: الجملة العربية (عبادة): 29، و الوظائف الدلالية للجملة العربية-دراسة لعلاقات العمل النحوي-، د. محمد رزق شُعبير، تقديم أ.د. عبده الراجحي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 (1428هـ/2007م): 36-37.

وتتعلق بهذا النوع من المركبات قضايا مختلفة وجّهت بها قراءات عدة في كتاب "الحجة" منها:

أ- الاختيار في توثيق المسند و المسند إليه:

من المتفق عليه في علم اللغة أنّ كلّ اللغات تخضع "لنظام معيّن في ترتيب كلماتها، ويُلْتزَم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختلف هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو الإفهام" (2).

والأصل في طرفي الإسناد تعيين الرتبة لكلّ منهما؛ إذ إنّ المبتدأ مقدّم لأنّه متحدّث عنه، والخبر مؤخّر متحدّث به عن المبتدأ، ولذا سماهما سيبويه - على الترتيب - "الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه" (3).

ولكن الاستعمال العربيّ قد يخرج عن هذا الأصل، فيخير المتكلم بين تقديم المبتدأ و تقديم الخبر؛ لأنّ رتبتهما غير محفوظة في النحو العربيّ (4).

ومنه ما احتجّ به ابن خالويه لقراءة نصب "البر"، في قوله - تعالى -: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (5)، قال: إنّ "ليس" وأخواتها إذا أتى بعدهنّ معرفتان كنت مخيراً فيهما" (6)؛ أي في جعل أيّ منهما اسماً أو خبراً لها، وهي ليست إلّا ناسخة للابتداء.

1 - ينظر: الجملة العربية - مكوناتها - أنواعها - تحليلها: 55.

2 - من أسرار اللغة: 251.

3 - الكتاب: 23/1، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النّمس، مطبعة المدني، القاهرة، ط1 (1408هـ/1987م): 24/2 و28، والأبعاد المغموية في الوظائف النحوية، أسامة كامل جردات، دار الفرقان، عمّان - الأردن، دط (2004م): 80.

4 - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 207.

5 - سورة البقرة: الآية 177.

6 - الحجة: 92.

وضابط هذا الحكم استواء المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير مع انعدام القرينة اللفظية أو الحالية المميّزة بينهما⁽¹⁾.

ب- حذف المبتدأ:

يحذف المبتدأ في الجملة الاسمية لمسوغاتٍ ذَكَرَهَا النحاة، و منها أن يتقدّمه ما يدلّ عليه⁽²⁾.

وقد جاء في القراءات المختلفة شواهد غير قليلة لهذه المسوغات؛ فقد رأى ابنُ خالويه في قراءة رفع "متاع"⁽³⁾ من قوله - تعالى - ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾⁽⁴⁾ - رأى في أحد الوجهين اللذين احتجَّ بهما⁽⁵⁾، جوداً لهذا المسوغ؛ وذلك بأنّ (المتاع) هو (البغي) المذكور المذكور قبله، فيكون المتاع مرفوعاً على أنه خبر لضمير عائِد على (البغي)، ويكون التقدير: (هي النار)⁽⁶⁾.

وهذا الحذف من وسائل التحويل التي عرفها النحو العربيّ قديماً فشكّلت أحد الأسس في تحليله للتراكيب⁽⁷⁾، وهو كذلك من القواعد التي يعتمدُها أصحاب المنهج الوصفي التحويليّ الحديث في إجراء تعديل على البنية العميقة للجملة⁽⁸⁾.

ج- تقديم الخبر على المبتدأ النكرة:

1 - ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية: 59.

2 - ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 29، و شرح قطر الندى: 125، ومغني اللبيب: 790/2، و الجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1 (1428هـ/2007م): 59.

3 - هي قراءة السبعة إلا حفصاً عن عاصم، حجة القراءات: 330، و التيسير: 92.

4 - سورة يونس: الآية 23.

5 - الوجه الآخر للرفع أن يكون "متاع" خيراً للمبتدأ "بغيتكم". ينظر: الحجّة: 181، و حجّة القراءات: 330.

6 - ينظر: الحجّة: 181؛ و قد ساق ابن هشام قراءة النصب شاهداً على جواز توسط الخبر الناسخ بينه و بين اسمه. ينظر: شرح قطر الندى: 129-130.

7 - ينظر: الكتاب: 24/1 و 70 و 273 و 220/2 وغيرها، وكذلك: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 295.

8 - ينظر: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 293.

قرّر النحاة منع الابتداء بالانكسرة ووجوب تأخير المبتدأ النكرة على خبره ما لم يوجد مسوِّغ لمخالفة هذا النمط التركيبي⁽¹⁾.

ومن الوجوه القرائية التي توجّه على هذا ما ورد من رفع "غشاوة"⁽²⁾ في في - قوله تعالى - : ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾⁽³⁾؛ الوجه في رفع (غشاوة) استئناف

كلام جديد، وتقديم الخبر، و تأخير المبتدأ، فلأصل في هذا التركيب:(وغشاوة على أبصارهم)⁽⁴⁾، وبعد انقضاء الحديث عن صفتين للكفار استأنف القرآن ذلك بهذه بهذه
الصفة.

وحقاً أن ابن خالويه لم يصرّح بسببية تقديم الخبر على المبتدأ، ولكنه صرّح بتغيير الترتيب الأصلي في التركيب، و ذلك هو أثر التكرير في المبتدأ، كما أنه لا يوجد سبب أو مسوِّغ آخر من مسوِّغات هذا التغيير في التركيب المحتج له.

د- حذف الخبر:

يحذف الخبر- وهو المسند في التركيب الاسمي- كما يحذف المبتدأ لمسوِّغات و موجبات متعددة⁽⁵⁾.

¹ - ينظر- في هذه المسوِّغات-: شرح قطر الندى:117-118، و الجملة الاسمية:57.

² - هي قراءة السبعة إلا عاصما في رواية المفضل، ينظر: إعراب القراءات السبع:60/1.

³ - سورة البقرة: الآية 7.

⁴ - ينظر: الحجّة: 67، والبيان في إعراب غريب القرآن:65/1.

⁵ - ينظر: شرح قطر الندى:125-126. و قد اجتمع حذفهما في قوله - تعالى -: ﴿ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ

منكرون ﴾ (سورة الذاريات: الآية 25)، ف (سلام): مبتدأ، و خبره محذوف مقدر بـ (عليكم)، و (

قوم) خبر، و مبتدأه محذوف مقدر بـ (أتم).

وقد قُرئَ بوجوه تُحْمَلُ على حذف الخبر، منها قراءة الرفع في لفظ (رب⁽¹⁾) من قوله - تعالى -: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽²⁾، ومثله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽³⁾.
فقد وجّه ابن خالويه الرفع ثلاثة أوجه أحدها أن يكون (رب⁽¹⁾) مبتدأً لخبر محذوف دون أن يقدر الخبر⁽⁴⁾.

والأقرب في هذا أن يقدر الخبر بضمير رفع عائد على ما قبل المبتدأ وهو "السميع العليم"، ويكون المقصود: ربّ السموات والأرض هو .

2- قضايا الإسناد في المركب الفعلي:

يُذَلُّ مصطلح "المركب الفعلي" على الهيئة التركيبية المبتدأة في الأصل بفعل تامّ دون تفريق بين بنائه للمعلوم وبنائه للمجهول، ولا بين تعدّيه و لزومه⁽⁵⁾.
وتتعلّق بهذا النمط التركيبي قواعد كثيرة تخرّجت عليها جملة من القراءات السبعة، فمن أبرزها:

أ- عدم المطابقة بين الفعل و الفاعل:

المطابقة إحدى القرائن اللفظية المهمّة في تحليل التركيب العربي وفهمه، والمراد بها أن يتمثّل طرفا الإسناد الفعليّ في الجنس و العدد و الشخص والعلامة الإعرابية والتعيين (التعريف والتكثير)⁽⁶⁾.

¹ - هي قراءة ابن عامر و نافع و ابن كثير و أبي عمرو. ينظر: حجّة القراءات: 656، و التيسير: 157.

² - سورة الدخان: الآية 6 و 7.

³ - سورة المزمل: الآية: 9.

⁴ - ينظر: الحجّة: 324، و جعل ابن زنجلة جملة "لا إله إلا هو" هي الخبر. ينظر: حجّة القراءات: 656 - 657.

⁵ - ينظر: الجملة العربية (عبادة): 41.

⁶ - ينظر: اللغة العربية معناها و مبناها: 211-213.

وقد يتجاوز الاستعمالُ مراعاةَ هذه القرينة في بعض جوانبها الخمسة لاعتبارات تجعل الكلام غنيّاً عن التزامها.

ومن هذا التجاوز ما وَرَدَتْ به القراءة (1) من تذكير الفعل مع

المؤنث في قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً ﴾ (2)؛ فلم يلتزم النصّ المطابقة بين في الجنس أو النوع بين الفعل والفاعل.

وقد علّله ابن خالويه بثلاث علل: أنّ الفصل بين الفعل و بين الاسم عَوَضَ عن تأنيثه، وأنّ تأنيث الشفاعة مجازيٌّ، وقول عبد الله بن مسعود: "إذا اختلفتم في التاء و الياء فاجعلوه بالياء" (3).

ويظهر أنّ العلة الأولى مقطوعة العلاقة بالواقع اللغويّ وأقرب ما تكون إلى التفكير المنطقيّ؛ فليس تذكير الفعل نقصاً في بنيته أو بنية التركيب فيتطلب عوضاً منه.

أمّا قول ابن مسعود فيعلق باللهجة التي كتبت القرآن وفقاً لها في حال اختلافها مع سائر اللهجات العربية، الأمر الذي يتناسب بيانه مع سياق الاحتجاج للقراءات بالنصوص في الباب الثاني.

أمّا القول بمجازية التأنيث في الشفاعة فتقبله اللغة؛ لأنّ الكلمة مصدر دالّ على فعل لا يتصوّر فيه تصنيف مقطوع به، فضلاً عن وجود مصدر شقيق آخر هو (شَفَع) غير المؤنث لفظاً ولا معنىً.

ب- حذف الفعل و الفاعل:

1 - هي قراءة السبعة إلا ابن كثير و أبا عمرو. ينظر: حجّة القراءات : 95، و التيسير: 45.

2 - سورة البقرة : الآية 48.

3 - الحجّة : 76.

ومن القراءات التي تضمّنت هذا التصرفُ بحذف الفعل - نصبُ "العفو" (1) في قوله - تعالى - ﴿يسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ (2). قال ابن خالويه: "والحجة لمن نصب: أنه جعل (ماذا) كلمة واحدة، ونصب: (العفو) بقوله: (ينفقون)، كأنه قال: (قل: ينفقون العفو)" (3).

والمحذوف المقدّر - هنا - من الأقسام الثلاثة للمحذوفات عند ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، إذ قال في الأول من: إنه "لا يثمّ الكلام إلا به، حذف لِعِلْمِ المخاطب به، كقولك لمن رأيتَه يُعطي الناس: (زيداً). أي: (أعط زيداً). فتحذفه وهو مراد، وإن أظهرَ تمّ الكلام به" (4)، ثمّ ذكرَ هذه الآيةَ بين شواهد (5).

ومما يلفت النظر في هذا الاحتجاج المزج بين مسألتين إحداهما صرفية - وهي القول ببساطة (ماذا) -، والأخرى نحوية تركيبية - وهي حذف الفعل والفاعل لتقدّم ذكرهما في السؤال - و هذا من شواهد التداخل بين مستويات اللغة نفسها، وفي عمليات تحليلها.

ج - رفع الاسم بـ (كان) التامة:

تستعمل "كان" في لسان العرب على وجوه فتؤدّي دلالات مختلفة، ومن أشهرها أن تفيد الوقوع أو الحدث فيرتفع الاسم بعدها على الفاعلية، وتُعرف "كان" في هذا الموقع بالحدَثِيَّة (6).

1 - هي قراءة السبعة إلا أبا عمرو. ينظر: حجة القراءات: 133، و التيسير: 59.

2 - سورة البقرة: الآية: 219.

3 - الحجة: 96، و ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 1/ 147.

4 - الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، دراسة وتحقيق أ.د. محمد إبراهيم البنا، ضمن (دراسات ونصوص لغوية)، المكتبة المكيّة - مكّة المكرمة، دار ابن حزم - بيروت، ط1 (1427هـ/2006م): 69.

5 - ينظر: المصدر نفسه: 70.

6 - ينظر: الخصائص: 2/ 495.

احتجّ ابن خالويه- فيما احتجّ- لرفع الاسم بعد كان (¹) في قوله - تعالى-: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (²) بَكُونَ الفعل تامّاً لا ناقصاً، أي إنّهُ لا يفتقر إلى خبر يتمّ به معنى الجملة، قال ابن خالويه في الوجه الثاني للرفع: "والثاني: أن يجعل (كان) بمعنى: (حدث) و(وقع)، فلا يحتاج إلى خبر، كقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ (³) (⁴). فلمّا تضمّنت "كان" في هذين التركيبين معنى الوقوع والحدوث، ارفع الاسم بعدها على الفاعليّة .

د- نصب المضارع بعد الفاء جواباً للأمر في قوله - تعالى-: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ في ستّة مواضع من القرآن (⁵) بنصب المضارع (⁶).

ووجّه ابن خالويه النصب على جواب الأمر بالفاء، ثمّ قال: "وليس هذا من مواضع الجواب؛ لأنّ الفاء لا تنصب إلّا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله: ﴿لا تفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب﴾ (⁷). ومعناه: فإن تفتروا يسحتكم. وهذا لا يجوز في قوله - تعالى-: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾، لأنّ الله- تعالى- أوجدَ بهذه اللفظة شيئاً معدوماً. ودليله حسنُ الماضي في موضعه، إذا قلت: (كن فكان)....." (⁸).

¹ - هي قراءة السبعة إلا عاصماً. ينظر: حجّة القراءات : 151، و التيسير: 63.

² - سورة البقرة: الآية 282.

³ - سورة البقرة : الآية 280.

⁴ - الحجّة : 103، و الوجه الأول للرفع أن تكون (تجارة) اسماً ل (كان) الناسخة، و تكون جملة (تديرونها) خبراً لها .

⁵ - هي: سورة البقرة: الآية 117، سورة آل عمران: الآيتان 47 و 59، وسورة الأنعام: الآية 73، وسورة النحل: الآية 40، وسورة غافر: الآية 68، وسورة يس: الآية 82 .

⁶ - هي قراءة ابن عامر في كلّ المواضع، وقراءة الكسائيّ في موضعيّ "النحل" و"يس". ينظر: التيسير: 56، والنشر: 169/2.

⁷ - سورة طه: 61.

⁸ - الحجّة: 88.

وعبرَ عن هذا في موضع آخر بأوضح من هذا قائلاً: "وجملة القول فيه أن الماضي إذا صلح لفظه بعد الجواب بالفاء لم يَجْز فيه إلاّ الرفع لأنه واجب،..."⁽¹⁾.

فابن خالويه منع النصب في هذا التركيب، كما فعل نحاة قبله وآخرون بعده (2) مستندين إلى الحجة نفسها في كلّ المواضع، أو بللعطف على (نقول) و (يقول) في مواضع "البقرة" و "النحل" و "يس"⁽³⁾.

ومن المانعين للنصب على الجواب من أجازته على العطف على الفعل (نقول) المنصوب بـ (أن) في "النحل"⁽⁴⁾، وعلى الفعل (يقول) المنصوب بـ (أن) في "يس"⁽⁵⁾.

هـ - عمل اسم الفاعل مجموعاً:

اسم الفاعل هو «الوصف الدالّ على الفاعل، الجاري على حركات المضارع وسكناته»⁽⁶⁾ وإذا كانت شواهد النحاة لم تشمل على اسم فاعل قد عمل وهو جمع التكسير فإنّ القراءات قد تضمنت ذلك.

فقد جاء في القراءات المتواترة ما يُثبت هذا الوجه، ومنه قراءة الجمع (7). من قوله - تعالى - ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَّكُرٍ خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ ﴾⁽¹⁾.

¹ - المصدر نفسه: 110.

² - ينظر: الكتاب: 38/3-39، ومعاني الفراء: 74/1-75، والبيان: 1/، والتبيان في إعراب القرآن: 92/1-93.

³ - كما ذهب الفراء إلى ذلك ونقله عن الكسائي. ينظر: المعاني: 75/1، ومثله الأخفش في موضع البقرة.

ينظر: المعاني: 280، وكذلك: أبحاث في اللغة والنحو والقراءات: 237.

⁴ - ينظر: معاني الأخفش: 280، ومعاني الفراء: 75/1.

⁵ - ينظر: معاني الفراء: 75/1.

⁶ - شرح قطر الندى: 270، وينظر: شرح الحدود النحوية: 141.

⁷ - هي قراءة عاصم ونافع وابن كثير ابن عامر. ينظر: حجة القراءات: 688، والتيسير: 164.

فالقارئ بجمع «خشع» «أراد التكسير على (خاشع) فقال: (خشع) كما قال -
تعالى- في جمع (راكع): ﴿وَالرُّكْعُ السُّجُودُ﴾⁽²⁾»⁽³⁾.
وبعد أن ذكر وجه القراءة الأخرى⁽⁴⁾ - وهو الإفراد في لفظ (خاشع)⁽⁵⁾ -
أشار إلى أن في الكلمة - على الوجهين - معنى الفعل «للمضارعة التي بينهما، لأنّ
ما بعده مرتفع به»⁽⁶⁾.

والمرتفع في القراءتين واحد، وهو "أبصارهم"، والرافع كذلك واحد في
القراءتين، وهذا يستلزم القول بأن "خشع" قد عملَ في "أبصارهم" الرفع، وهو جمعُ
اسم الفاعل "خاشع" الذي وردت به القراءة الأخرى.
ثانيًا: قضايا التخصيص (أو المنصوبات).

وهي قرينة معنوية كبرى تتفرّع عنها قرائن هي "قيود على علاقة
الإسناد"⁽⁷⁾، ومن فروعها: التعدية، والغائية، والمعية، والظرفية، والملابسة،
والتفسير⁽⁸⁾.

وهذه القرينة هي نفسها فكرةُ الفُضلة القائمةُ على أساس أن ما لم يكن
طرفاً في الإسناد فهو زائد على أساس التركيب⁽⁹⁾، كالمفعول والحال

¹ - سورة القمر: الآيتان 6 و 7.

² - سورة البقرة: الآية 125، وسورة الحج: الآية 2.

³ - الحجّة: 337-338.

⁴ - وهو (خاشعاً) - على الإفراد- وهي قراءة باقي السبعة. ينظر: حجة القراءات: 688، والتيسير: 164.

⁵ - الحجّة: 337.

⁶ - المصدر نفسه: 338.

⁷ - المراد بالتعدية (المفعول به)، و بالغائية (المفعول لأجله)، و بلعية (المفعول معه)، و بلظرفية (المفعول فيه)، و بللابسة (الحال)، و بلتفسير (التمييز). ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 194-195.

⁸ - ينظر: المرجع نفسه: 194.

⁹ - الجملة العربية (السامرائي) : 17، و الجملة العربية: (عبادة) : 34، و الوظائف الدلالية للجملة العربية:

108-106.

والتمييز، وقد يكون في منزلة العمدة إذا توقَّفَ تحصيل أساس المعنى على ذكره (1).

وقد كُثرت قضايا الفضلة أو التخصيص التي احتجَّ بها للقراءات في الكتاب المختار؛ فمنها:

1- تقديم المفعول على الفعل:

هذه القضية كما تتعلَّق بقريئة التخصيص تتعلَّق بقريئة الرتبة، وهي "قريئة لفظية وعلاقة بين جزأين مرَّبين من أجزاء السياق يدلُّ موقع كلِّ منهما من الآخر على معناه" (2).

ومن مواضع الاختلاف بين القراءات السبع في هذه الـ قرينة تغييرُ رتبة المفعول به؛ فقد ورد قوله - تعالى -: ﴿وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (3) بالنصب في (كل) (4)، واحتجَّ له ابن خالويه بأنَّ القارئ أعمل فيه (وعد) مؤخراً كما يعملُه مقدِّماً (5).

فأصلُ الترتيب في الجملة الفعلية العربية أن تبدأ بالفعل فالفاعل ثمَّ المفعول - إن كان -، ولكنَّ اللغة تمنح أبناءها مجموعة من الخيارات، فيتغيَّر الجملة عن شكلها التوليدي و لا سيَّما في

1 - من الفضلة التي تكون كذلك الحال التي تُسَدُّ مَسَدَّ الخبر في مثل: «ضربي العبد مسيئاً» - ينظر: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية: 173.

2 - اللغة العربية معناها ومبناها: 209.

3 - سورة الحديد: الآية 10.

4 - هي قراءة السبعة إلا ابن عامر. ينظر: حجة القراءات: 698، و التيسير: 166.

5 - الحجة: 342.

المفعول به الذي يجوز أن يتقدّم أو يتأخّر وفقاً لنوع رتبته ، و هي الرتبة المتقلّبة⁽¹⁾.

2- حذف المفعول به:

ظَهَرَ هذا الحذف في التركيب الفعليّ في قراءات كثيرة عَرَضَ لبعضها ابنُ خالويه في الاحتجاج؛ مثل قراءة حذف الهاء من الفعل⁽²⁾ في قوله - تعالى-: ﴿وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾⁽³⁾، فقد وَجَّهها بأنّ مسوِّغ الحذف الضمير اجتماعُ فعل وفاعل ومفعول في الصلة، فخَفَّتْ الكلمة بحذف المفعول؛ لأنه فضلة في الكلام⁽⁴⁾. 3 - وقوع الحال جملةً فعليةً: الأصل في الحال (5) أن تكون لفظاً مفرداً، ولكنّ اللسان العربي يُجيز أن تقع الجملة موقّعة اسميةً كانت أو فعليةً.

وفي القراءات القرآنية شواهد كثيرة لكلا النوعين من الحال؛ فمنها ما ورد من قراءة الرفع⁽⁶⁾ في الفعل (يُصَدِّقُنِي) من قوله - تعالى-: ﴿فَأَرْسِلْهُ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْأً يُصَدِّقُنِي﴾⁽⁷⁾.

فقد احتجّ ابن خالويه للقراءة بأنّ للقارئ به وجهين: أحدهما أنّه جعله صلةً للنكرة (رداً)، والثاني أنّه جعله حالاً من الهاء المتصلة بالفعل⁽¹⁾.

¹ - ينظر: الصراع بين التراكيب النحوية - دراسة في كتاب سيبويه-، د. عبد الله محمد طالب الكناعنة، دار الكتاب الثقافي، إربد- الأردن، ط1 (1427هـ/2007م):58.

² - هي قراءة حمزة و الكسائي و شعبة عن عاصم: ينظر: حجة القراءات:598، و التيسير:145.

³ - سورة يس: الآية 35.

⁴ - الحجّة:298.

⁵ - مفهوم الحال (وصفٌ فضلةٌ يقع في جواب "كيف"؟). شرح قطر الندى: 234.

⁶ - هي قراءة عاصم وحمزة، و قرأ باقي السبعة بالجزم. حجّة القراءات:545، و التيسير: 134، و كذلك اختلفوا في (رداً) فقرأها نافع بغير همز، و الباقيون بالهمز.

⁷ - سورة القصص: الآية 34.

أمّا الوجه الأول - وهو الصفة التي عبّر عنها بالصّلّة⁽²⁾ - فلا علاقة له بالحال؛ وأمّا الوجه الثاني فهو الحال، هذا يعني أن الفعل (يصدّقني) يكون في محلّ نصب على الحاليّة، وصاحب الحال ومرجعه هاء الضمير الواقع مفعولاً به للأمر (أرسل).
وقد أحال ابن خالويه على قراءة أخرى مماثلة في قوله - تعالى -
: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾⁽³⁾ برفع المضارع على الصفة⁽⁴⁾، ورأى صحّة تعليل هذا الإعراب بجلول الفعل محلّ اسم الفاعل⁽⁵⁾.

4- تقديم الحال على صاحبها المعرفة:

يمكن أن تتقدّم الحال صاحبها المعرفة خلافاً للأصل النحويّ الذي يقيده بالانكسرة وحدها⁽⁶⁾، وقد احتجّ ابن خالويه عليه بقراءة النصب و التنوين⁽⁷⁾ في قوله - تعالى - : ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾⁽¹⁾،

1 - الحجّة: 278.

2- المشهور أن الصلّة" مصطلح للقراء على الزيادة، بينما هو من مصطلحات سيبويه على صلة الموصول. ينظر: المصطلح النحويّ 178 و138.

3 - سورة مريم : الآية 6.

4 - هي قراءة السبعة إلّا أبا عمرو و الكسائي. ينظر: حجّة القراءات : 438، و التيسير: 114.

5 - الحجّة: 235.

6 - المعروف كذلك أن جمهور النحاة يمتنعون تعريف الحال نفسها إلّا يونساً و البغداديّين. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : 337/2 - 338، و الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة ، ط1 (1428هـ/2007م): 259 - 260.

7 - هي قراءة حمزة و الكسائي و عاصم في رواية حفص. ينظر: حجّة القراءات : 430، و أضاف ابن الجزري يعقوب الحضرمي و خلفاً من العشرة. ينظر: النشر: 240/2.

قال: "فالحجّة لمن قرأه بالنصب، أنه أراد به وضع المصدر موضع الحال، كأنه قال: (فله الجنة مجزياً بها جزاءً)"⁽²⁾.

فصاحبُ الحال في الآية هو (الحسنى)، و قد تقدّمته الحال (جزاء) الذي هو مصدرٌ توسّع في استعماله فوقَ حالاً.
5- تقديم التمييز على المميّز⁽³⁾:

احتجّ ابن خالويه بالقراءة نفسها في الآية السابقة على إمكان تقديم التمييز على صاحبه، فقال- بعد أن ذكر الوجه الأول-: "و له وجه آخر: أنه ينصبه على التمييز"⁽⁴⁾.

ويكون التقدير على هذا الوجه: (و له من الجزاء الحسنى)، فبَيِّن (الجزاء) ما قد يكتنف (الحسنى) من الإبهام في فهم المتلقي.

ثالثاً: قضايا الإضافة (أو المجرورات).

تندرج هذه القضايا تحت قريــــنة من إحدى القرائ المعنويّة الشهيرة ، وهي النسبة.

والنسبة " قيد عامّ على قرينة الإسناد أو ما وقع في نطاقها يجعل علاقة الإسناد نسبيّة"⁽⁵⁾، وتشمل معاني الحروف ومعها معنى الإضافة"⁽⁶⁾.

¹ - سورة الكهف : الآية 88.

² - الحجّة : 230.

³ - و يسمّى التمييز تفسيراً و تبييناً، ينظر: توجيه اللمع (شرح اللمع لابن جنّي)، ابن الحُبّاز، دراسة و تحقيق أ.د.فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، القاهرة ، ط1(1423هـ/2002م): 208.

⁴ - الحجّة: 230؛ على أن ابن خالويه ضعّف هذا الوجه تبعاً لرأي جمهور النحاة ، كما أشار إلى من جوّزه منهم ، و قد رأى د. إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي الأخذ به لورود نصوص كثيرة تدعّمه . ينظر: جهود ابن خالويه النحوية، دار الكتب ، مصر، ط1(1408هـ/1988م): 50.

⁵ - اللغة العربية معناها ومبناها: 201، وينظر: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية : 136.

⁶ - ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 203.

احتوت الاختلافات القرائية كثيراً من القضايا المندرجة تحت علاقة الإضافة، وقد احتج ابن خالويه لعدد منها في (الحجّة).

أ- إضافة المضاف إلى ذاته:

تدلّ الإضافة على تعالق بين لفظين مختلفين دلاليّاً، ولو من وجه مثل شمول أحدهما للآخر والعكس، أو سببيّة أحدهما و العكس صحيح أيضاً.

بيد أنّ النظام النحويّ العربيّ يتيح لمستخدميه أن يكون مدلولُ كلِّ من اللفظين المتضايقين واحداً، ممّا يولّد عدولاً عن مألوف الاستعمال و القواعد المستتبطة⁽¹⁾، وهو ما وردت به قراءة الإضافة⁽²⁾ في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾⁽³⁾، فحذفُ التّووين من (خالصة) وإضافتها إلى (ذكرى) وقعَ لاختلاف لفظيّهما⁽⁴⁾.

فهذا الاختلاف اللفظيّ - جوّز الإضافة بين الكلمتين وإن اتّفقت دلالتهم؛ لأنّ الخالصة هي ذكرى الدار⁽⁵⁾.

ب- الفصل بين المتضايقين:

المتضايقان في عُرْف النحاة كلمتان تربط بينهما علاقة الإضافة، ويُسمّى أوّلهما مضافاً، والثاني مضافاً إليه.

¹ - في المسألة خلاف بين النحاة. ينظر: الإنصاف: 436-438 (المسألة: 61).

² - هي قراءة نافع وهشام. حجّة القراءات: 613، و التيسير: 148.

³ - سورة ص: الآية 46.

⁴ - ينظر: الحجّة: 306.

⁵ - تقدير هذا التركيب: "إنا أخلصناهم بذكرى الدار". البيان: 634/2.

للمضاف والمضاف إليه حكمُ اللفظ الواحد الذي يتعذرُ فصلُ بعض حروفه بعض⁽¹⁾، ومن ثمَّ منع جمهور النحاة وقوع هذا الفصل بين اللفظين المتضايقين⁽²⁾، إلّا أن يكون بالظروف المتعلقة بالمضاف ، ومثلها الجارّ والمجرور⁽³⁾. ولكن وردت إحدى القراءات بهذا الفصل⁽⁴⁾ في - قوله تعالى -: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾⁽⁵⁾ قال ابن خالويه في توضيح القراءة وتوجيهها: «والحجة لمن قرأه بضم الزاي: أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم تُسمَّ فاعله، ورفع به (القتل) ، وأضافه إلى (شركائهم) فخفضهم، ونصب (أولادهم) بوقوع (القتل) عليهم، وحال - أي: فصل - بهم - أي: الأولاد - بين المضاف والمضاف إليه»⁽⁶⁾.

ج- إضمار حرف الجرّ و المجرور:

حروف الجرّ من العوامل اللفظية المختصة بالأسماء، لأنه لا جرّ في

الأفعال كما لا جزم في الأسماء⁽⁷⁾.

- 1 - ينظر: الكتاب: 268/2 و المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 259.
- 2 - ينظر: الكتاب: 268/2، ومعاني القرآن، أبو زكريّا الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت، ط2(1980م): 81/2 و 82/2، والإنصاف: 428-436(م60) .
- 3 - ينظر: الإنصاف: 428-436(م60)، و شواهد التوضيح والنصحح لمشكلات الجامع الصحيح "ابن مالك ، حقّقه وعلّق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دط ، دت: 167، وصحّح أبو حيان الفصل بالمفعول به. ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 535/2.
- 4 - هي قراءة ابن عامر. ينظر: حجة القراءات: 273، والتيسير: 81.
- 5 - سورة الأنعام: الآية: 137.
- 6 - الحجة: 150-151، و في هذه القاعدة التركيبية تفاصيلُ مذكورة في كتاب: في اختلاف النحويين رحمةً للمتأدّبين ، الدكتور عزّام عمر الشجراوي ، دار البشير، عمّان - الأردن، ط1(1426هـ/2005م): 85-89.
- 7 - ينظر: الكتاب: 14/1 و 19.

وتعمل هذه الحروف ظاهرة في مدخولها من اسم أو ضمير، كما تعمل مضمرة، كما يظهر من الأمثلة القرآنية الآتية.

ومن شواهد هذا الحذف قراءة التخفيف⁽¹⁾ في الفعل "كذَّب" من - قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾⁽²⁾.

قال ابن خالويه: إن القارئ بالتخفيف «أراد: بما كانوا يكذبون عليك بأنك ساحر، وأنت مجنون، فأضمر حرف الجرّ لأنّ (كذَّب) - بالتشديد - يتعدّى بلفظه، و(كذَّب) - بالتخفيف لا يتعدّى إلّا بحرف الجرّ، لأنّ من كذَّبَ بما جاء به النبي - صلى الله عليه وسلم - فقد كذب»⁽³⁾.

فتقدير الكلام - على هذا التفسير - : "بما كانوا يكذبون عليك"، فحذف الحرف، فوصل الفعل إلى الضمير فنصبه مفعولاً به، ثمّ حذف المفعول مراعاةً لتناسُب الفواصل⁽⁴⁾ - فيما يبدو - .

وقد يكون وراء هذا الحذف غرض معنوي صرف، وهو تصوير شمول كذب المنافقين واتّساعه لأمر كثيرة بإخلائه من كلّ قيد لفظي.

وقد رأى الدكتور أحمد أسعد محمد في توجيه هذا الحذف عند فواصل الآيات أنه «لا منافاة - من الوجهة البلاغيّة - بين توجيه الخروج عن الأصل بمراعاة تناسب الفواصل، حيثما حلّ في مواضعه التي يقتضيها التنزيل، وأن يلتبس له وجه آخر من المعنى...»⁽⁵⁾.

وعلى هذا التحليل يكون الحذف هنا قد شملّ الجارّ والمجرور.

¹ - هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. ينظر: حجة القراءات: 88، والتيسير: 53.

² - سورة البقرة: الآية 10.

³ - الحجة: 68.

⁴ - الفواصل في علم القراءات: - بوجه عام - آخر حرف من الآية. ينظر: مبحث "الفواصل ورؤوس الآي" من الباب الثاني.

⁵ - التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: 511.

د- حذف حرف الجرّ:

ومما حُمِلَ عليه قراءة الجرّ (1) في قوله- تعالى- ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (2).

نسب ابن خالويه إلى الكوفيين أنهم «احتجّوا للقارئ بأنه أضمر الخافض، واستدلّوا بأنّ العجاج (3) - كان - إذا قيل له: كيف تجدك؟ - يقول: خير عافاك الله، يريد: بخير» (4).

والمفهوم من إثبات ردّ البصريين للجرّ في "الأرحام" (5) - أنّ المحمل المشهور عن الكوفيين للقراءة - غير هذا المحمل، وسيثبت في موضعه من قضايا التبعية.

أمّا أصل التركيب - على - إضمار الجار السابق الذكر - فهو: "تساءلون به وبالأرحام"، وهذا يعني أنّ تقدّم الجارّ هو مسوّغ هذا الإضمار (6).
وأورد ابن خالويه تقديراً آخر للكلام هو: "واتقوه في الأرحام أن تقطعوها" (7).

فالحرف المضمّر في هذا التقدير هو: "في"، وهذا التركيب يستلزم أن يكون المصدر المؤول فيه بدل اشمال من "الأرحام" لأنّ معناه: "خافوا الله في قطعكم الأرحام".

1 - هي قراءة حمزة - السبعة في القراءات: 226، وإعراب القراءات السبع وعللها: 227/1، وحجة القراءات: 188، والتبسيط: 70.

2 - سورة النساء: الآية 2.

3 - هو عبد الله بن رؤية العجاج، من سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم، أحد الرجاز المشهورين الكثيرين طبقات فحول الشعراء: 571.

4 - الحجة: 119، وينظر الخصائص: 372/2.

5 - ينظر: المصدر نفسه: 118.

6 - وهذا ما صرّح به ابن جنّي في توجيه القراءة. ينظر: الخصائص: 293/1.

7 - المصدر نفسه: 119، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 5/2.

رابعاً: قضايا التبعية.

قرينة التبعية" قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال" (1).

ونصّ ابن خالويه في موضع من "الحجّة" على هذه الفكرة فقال: «و الوصف تابع للموصوف كالبديل، والتوكيد، وعطف البيان» (2).

ومما يلاحظ في هذا النص أنه خلا من ذكر عطف النسق، وهو قسيم عطف البيان في مفهوم العطف (3).

والاقتصار على أحد القسمين غير معروف عند النحاة لأنه نقص في حصر التوابع، وإنما المعروف عندهم الاكتفاء بذكر العطف (4) لما فيه من الإطلاق الشامل لقسيمه، ولهذا فالأقرب في تفسير هذا الاقتصار أن ابن خالويه غفل عنه هنا.

1- النعت:

يُطلق النعت أو الوصف أو الصفة على «التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه» (5).

أ- النعت بـ "غير":

والأصل في "غير": الدلالة على الاستثناء ولكنها قد تستعمل لغير هذا المعنى كالوصف بالمخالفة (6).

1 - اللغة العربية معناها ومبناها: 203.

2 - الحجّة: 340.

3 - ينظر: شرح قطر الندى: 283، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية: 153.

4 - ينظر: شرح قطر الندى: 283.

5 - المصدر نفسه: 283.

6 - ينظر: المصدر نفسه: 283.

ومما فسّر بالوصف بهذه الكلمة من اختلافات القراء السبعة قراءة الرفع⁽¹⁾ في لفظ "غير" من قوله - تعالى - ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽²⁾.
فمن اختار الرفع في (غير) «جعلهُ من وصف (القاعدين)، والوصف تابع للموصوف»⁽³⁾.

ومعنى قراءة الرفع: لا يستوى القاعدون غيرُ العاجزين عن الخروج إلى القتال مع المجاهدين في الأجر⁽⁴⁾.

ب- حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه:

يسمح النظام اللغوي العربي بتجاوز ذكر النعت اكتفاء بالمنعوت، وبخاصة إذا تعلق بالمعنى حتى يعود الاستغناء عن المنعوت فناً من فنون القول⁽⁵⁾.

ووردَ في القراءات كثيرٌ من الكلمات التي قدّرت لها موصوفات لم يجر لها ذكر لارتباط المقصود بصفاتِها ؛ ومن هذا لفظ "حسنًا" بفتح الحاء و السرين⁽⁶⁾

من قوله - تعالى - ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾⁽⁷⁾.

فقد ذكر ابن خالوية أن «الحجة لمن فتح: أنه أراد (قولاً حسنًا) فأقام الصفة مقام الموصوف»⁽⁸⁾.

¹ - هي قراءة ابن كثير وعاصم وأبي عمر وحمزة، ينظر: حجة القراءات: 210، والتيسير: 72.

² - سورة النساء: الآية 95.

³ - الحجة: 126.

⁴ - ينظر: معاني الأخصش: 379، وحجة القراءات: 210.

⁵ - ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: 280-283.

⁶ - هي قراءة حمزة والكسائي، ينظر: حجة القراءات: 103، والتيسير: 55.

⁷ - سورة البقرة: الآية 83.

⁸ - الحجة: 84.

ومن الغريب اللافت للنظر أنّ ابن خالويه جعل القراءة الأخرى بضمّ الحاء وإسكان السين⁽¹⁾ أصوبَ من قراءة الفتح - وهي تعني إرادة الاسم (الحُسنى) لا المصدرِ -، وعللَ رأيه بافتقار الموصوف إلى الصفة كافتقار الأفعال إلى الأسماء⁽²⁾.

ومحلّ الغرابة في هذا الرأي - ما يؤدّي إليه من إسقاط وجه حذف الموصوف من البنية التركيبية للعربية، وهو من أهمّ خصائصها.

ج- العطف: وهو مصطلح نحويّ يشمل - كما سبقت الإشارة - قسمين: أوّ لهما عطفُ البيان، وهو «تابع موضح أو مخصّص جامد غير مؤوّل»⁽³⁾، والثاني عطفُ النسق وهو «تابع يتوسّطُ بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف»⁽⁴⁾.

ونظراً إلى أنّ العطف ينصرف عند إطلاقه إلى عطف النسق⁽⁵⁾، وإلى ما بين عطف البيان من شديد التداخل مع البديل⁽⁶⁾، فإنّ اتّجاه البحث يرجّح تأخيرَ تناول عطف البيان إلى مكان البديل والاقتصار هنا على التمثيل لقضايا من عطف النسق.

أ- عطف الاسم على الاسم:

اختلفت قراءات عدة في وجوه من الإعراب، وقد أمكن حملها على عطف أسماء على أسماء بحروف معيّنة كالواو والفاء و"ثم"⁽⁷⁾.

¹ - هي قراءة السبعة إلا حمزة والكسائي، ينظر: حجة القراءات: 103 واليسير: 55.

² - ينظر: الحجّة: 84.

³ - شرح الحدود النحوية: 179-180، وينظر: شرح قطر الندى: 297.

⁴ - شرح الحدود النحوية: 192، وينظر: شرح قطر الندى: 301.

⁵ - ينظر: مثلاً: أسرار العربية: 219.

⁶ - ينظر: أسرار العربية: 216، وشرح الحدود النحوية: 180.

⁷ - ينظر: شرح قطر الندى: 301-308.

ومن تلك القراءات نصبُ "الكُفَّار" (1) من قوله - تعالى - ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ ﴾ (2).

رأى ابن خالويه أن النصب يمكن أن يحمل على وجهين من العطف: أحدهما عطف "الكفار" على لفظ "الذين" «لأن معنى الألف واللام في (الكفار) بمعنى (الذي)» (3).

وهذا الوجه يندرج في ظاهرة العطف على اللفظ (4)؛ لأن اللفظ المعطوف (الكفار) أعطي إعراب المعطوف عليه (الذين اتخذوا...)، وهو النصب، وإذا كان العطف بالواو يفيد الاشتراك بين المتعاطفين في الحكم (5) فإن هذا مما يقوّي إرادة النهي عن موالاتة المستهزئين بالدين الإسلامي من أهل الكتاب ومن الكفار معاً (6).

ويرجّح هـ ذا المعنى أيضاً ما في المعطوف (ال كفّار) من معنى الموصول الذي في المعطوف عليه لتصديره بالموصول الحرفي (أل) (7)، فكان في معنى "الذين كفروا" ليعطف على "الذين أوتوا".

1 - هي قراءة السبعة إلا أبا عمرو والكسائي. ينظر: حجة القراءات : 230، والتيسير: 75.

2 - سورة المائدة: الآية: 57.

3 - الحجة: 132.

4 - معناه أن يعطف على الكلمة على الكلمة بما يقتضيه الإعراب من أثر لفظي، ولذا كان من شرطه "إمكان توجه العامل إلى المعطوف" الموجود في سياقه. مغني اللبيب: 618/2.

5 - ينظر: معاني الحروف: 59، و شرح قطر الندى: 301-102، و شرح الحدود النحوية: 192، والأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم: 58.

6 - ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية: 341 و 342.

7 - الموصول الحرفي هو الحرف الذي يمكن تأويله مع مدخوله بمصدر، وهو ستة ألفاظ: أن وأن وما وكي وما والذي. ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 243-244، ولكن "أل" قد تكون موصولاً حرفياً إذا

وأما الوجه الثاني للقراءة فلا يختلف عن الأول إلا في كونه عطفاً على محلّ المعطوف عليه، أي إنَّ لفظ (الكفار) معطوف «على موضع (من) في قوله (من الذين)، لأنَّ موضعه نصب فيكون كقول الشاعر⁽¹⁾:

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ⁽²⁾

فعطف (الحديد) على موضع الباء والجبال، لأنَّ موضعها نصبٌ بخبر (ليس) «⁽³⁾. فمعنى الاشتراك ثابت في الوجهين، وإنما الاختلاف في ظاهر الإعراب الذي لم يغيّر المعنى عن أصله⁽⁴⁾.

ب- العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:

المشهور من مواقف النحاة في هذه المسألة - أنَّ جمهورهم يمنع العطف على الضمير المجرور إذا لم يكسرَّ الجار مع المعطوف⁽⁵⁾، وأنَّ الكوفيّين ويونس وقطرب والأخفش الأوسط من البصريّين أجازوه⁽¹⁾.

دخلت على وصف صريح كاسم الفاعل والمفعول فيكون بمعنى "الذي" أو إحدى أحوالهما. ينظر: شرح قطر الندى: 102.

1 - الأشهر أنه عقيبة بن هبيرة الأسدي، وهناك من نسبه إلى عبد الله بن الزبير، وإلى فضالة بن شريك، وإلى الكميت بن زيد، كما يروى البيت بجرّ الروي (الحديد). ينظر: أبحاث في اللغة والنحو والقراءات، د. محمود حسني مغالسة، دار البشير، عمّان، ط1 (1423هـ/2002م): 41، أصول النحو - دراسة في فكر الأنباري - د. محمد سالم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 (1427هـ/2006م): 491-492، ولعلماء العربية منهج في التعامل مع اختلاف الشواهد اللغوية. ينظر: اختلاف الرواية في الشاهد النحوي الشعري، د. موسى بن مصطفى العبيدان، ضمن: مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السنة 39، العدد 134، (سنة 1427هـ): 351-361.

2 - ذكر سيويه البيت في باب "ما يجري على الموضوع لا على الاسم الذي قبله". الكتاب: 66/1-67.

3 - الحجة: 132.

4 - إنما قلت: (لم يغيّر المعنى عن أصله) لأنَّ التثني الذي أفاده جرُّ الجبال "لفظاً قد أفاده نصب "الحديد" محلاً، ولكنَّ الجرّ بالباء أكد معنى النبي .

5 - ينظر: الكتاب: 381/2، ومعاني الأخفش: 361-362، ومعاني القرآن وإعرابه: 6/2، والخصائص: 406/1، والبيان في غريب إعراب القرآن: 218/1، والإنصاف: 463/م (65)، و ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 658/2.

ومن أشهر النصوص المنقولة⁽²⁾ (شاهداً لهذا الوجه - قراءة جرّ
"الأرحام"⁽³⁾) من قوله - تعالى-: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽⁴⁾.
فقد أشار ابن خالويه إلى هذا الوجه النحوي ناقلاً عن البصريين
أنهم «أنكروا الخفض-أي الجرّ-، ولحنوا القارئ به وأبطلوه من وجوه»⁽⁵⁾، ذكر
ثلاثة منها⁽⁶⁾.

ولكن ابن خالويه لم ينسب إلى الكوفيّين توجيه العطف بل توجيه إضمار
حرف الجرّ-كما سبق الذكر-، وقال: إنهم «مع إجازتهم ذلك، واحتجاجهم للقارئ به
-يختارون النصب في القراءة»⁽⁷⁾.

ج- عطف الفعل على الفعل:

يُعطف الفعل على مثله كما يُعطف الاسم على مثله ، وقد تضمّنت
القراءات من عطف الأفعال كثيراً، فكان منه مواضع اتفاق و مواضع اختلاف بين
القراء.

¹ - ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 218/1، والإنصاف: 463-474 (م 65)، وقد يرد على هذا الإطلاق
قولُ القراء في جرّ (الأرحام): "وفيه قبح، لأنّ العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُنّي عنه، وإنّما يجوز
هذا في الشعر لضيقه" معاني القرآن: 252/1-253.

² - ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين بن مالك، تحقيق و تعليق محمد فؤاد
عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت: 53-57.

³ - سبق أهما قراءة حمزة في مسألة إضمار الجارّ.

⁴ - سورة النساء: الآية 01.

⁵ - الحجّة: 118.

⁶ - ينظر: المصدر نفسه: 118.

⁷ - المصدر نفسه: 119، وإذا كان المراد بمن يختار النصب- القراء فإنّه يجب استثناء حمزة - على الأقلّ- لأنّه قرأ "الأرحام" بالجرّ.

ومما اختلف من هذا العطف قراءةُ الفعل " أكون " من قوله- تعالى-: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (1).
فقد قرئ الفعل بالنصب (2) فكان وجهه أن مختار القراءة به - كما قال ابن خالويه- «رَدَّةٌ - أي: عَطَفَهُ- على قوله (أَصْدَقَ) لأنَّ معنى (لولا) ها هنا - معنى: (هَلَا) وهي للاستفهام والتحضيض، والجواب في ذلك بالفاء منصوب وفيما شاكلة من الأمر والنهي، والتمني، والجحد، والعرض، فعطف لفظاً، ليكون الكلام فيه من وجه واحد...» (3).

وهذا العطف يفيد أن البخيل بالإنفاق والصدقة يدعي عند احتضاره أنه لو أنسى له في أجله وأعيد إلى الحياة فسيكون منه تصدق وصلاح.
واحتجَّ ابن زنجلة للنصب بما يتطابق مع احتجاج ابن خالويه أو يكاد، ثم أضاف: «وكان الحمل على اللفظ أولى لظهوره في اللفظ وقربه مما لا لفظ له في الحال» (4).

والظاهر من عبارة " لا لفظ له في الحال " أن المراد هو الطبيعة الإنشائية للكلام الذي ورد فيه الفعل " أكون"، إذ هو سياق طلبيّ استخدم حرفُ العرض " لولا " لاصطناعه، وأدخلت الفاء في جوابه وهو الفعل "أصدق" ثم عطف عليه الفعل "أكون"؛ فهذا كله طلبٌ من البخيل المحتضّر الذي يتمنى الإجابة إليه، وليس واقعاً حال التلطف به.

3- التوكيد:

1 - سورة المنافقون: الآية 10.

2 - هي قراءة أبي عمرو. ينظر: حجة القراءات: 710، والتيسير: 168.

3 - الحجة: 347.

4 - حجة القراءات: 711.

معنى التوكيد عند النحاة «تمكين المعنى في النفس بذكر لفظه ثانياً أو مثله دلالةً عليه»⁽¹⁾، والغرض منه «رفع اللبس وإزالة الاتساع»⁽²⁾.

فالتابع المؤكّد يُزيل الإبهام الذي قد يحيط بالمراد، كما ينفي احتمال مجازية التعبير، ويُخلصه للحقيقة⁽³⁾، وقد نزعت لغة القرآن إلى توظيف هذا الأسلوب في كثير من الآيات على اختلاف في الكيفيات الموظفة؛ فمن ذلك:

أ- التوكيد بـ "كلّ":

تؤكد العرب الأسماء بأخرى مثل "كلّ" ⁽⁴⁾، وقد جاء هذا في قراءة النصب⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ﴾⁽⁶⁾؛ فالقارئ به «جعله تأكيداً للأمر، و(الله): الخبر»⁽⁷⁾.

فإتباع "الأمر" لفظ "كلّ" أكد انحصارَ تصريفِ الأمر في الذات الإلهية،

ونفى أيّ احتمالٍ مجازيٍّ في دلالة الأمر.

ب- التوكيد بـ "اثنتين":

يؤكد المثني بلفظ "اثنتين" أو اثنتين، وذلك أن الزيادة اللاحقة بالاسم المثني - وهي الألف أو الياء والنون - هي التي تُحقّق به هذا الوصف، فيكون ذلك اللفظ المصرّح بالثنائية بعد المثني مؤكداً للوصف لا منشئاً له.

¹ - توجيه اللّمع شرح كتاب اللّمع لابن جني: 267.

² - اللّمع في النّحو: 266، وينظر: أسرار العربية: 208.

³ - هذا شاهدٌ آخر من عناية قدامى النحاة بالجوانب الدلالية للتراكيب اللغوية في الفصحى. ينظر: الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية: 95، و الوظائف الدلالية للجملة العربية: 218-225.

⁴ - وكذلك: "نفس" و"عين" و"أجمع" و"أجمعون" و"جمعاء" و"جمع" و"كلّنا"، ينظر: اللّمع في النّحو: 266.

⁵ - هي قراءة السبعة إلا أبا عمرو، ينظر: حجة القراءات: 177، والتسير: 67.

⁶ - سورة آل عمران: الآية 154.

⁷ - الحجة: 115.

ومن هذا التوكيد ما تستلزمه قراءة التنوين (1) في "كلّ" من قوله - تعالى -
﴿قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (2).

ولكنّ ابن خالويه حملَ على هذا قراءة الإضافة (3) فقال: «الحجة لمن أضاف أنه أراد أن يجعل الزوجين محمولين... وأكّد بقوله: ﴿اثْنَيْنِ﴾ كما قال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (4) فأكّد من غير لبس» (5).

وكلّ متأمل في هذا التشبيه يدرك أنه أقرب إلى أن يكون بين قراءة التنوين وآية «النحل» من أن يكون بين قراءة الإضافة وبين الآية؛ ففي كليتهما مفعول مذكور مؤكّد بلفظ "اثنين".

ومن هذا يتبيّن أنّ في هذا التوجيه إبعاداً أو مفارقةً جديدةً بمزيد من التفسير في مكانٍ أنسب من هذا البحث.

4- البدل وعطف البيان:

أمّا البدل فهو «تابع، مقصود بالحكم، بلا واسطة» (6)، وأمّا عطف البيان فهو «تابع، موضح أو مُخصّص، جامد، غير مؤوّل» (7).

وقد عرض النحاة لما بينهما من الشبه في كونهما للبيان والإيضاح (8)

1 - هي قراءة حفص عن عاصم. ينظر: حجّة القراءات: 339، والتيسير: 94.

2 - سورة هود: الآية 40.

3 - هي قراءة السبعة إلا حفصا عن عاصم. ينظر: حجّة القراءات: 339، والتيسير: 94.

4 - سورة النحل: الآية 51.

5 - الحجّة: 186.

6 - شرح قطر الندى: 308، وينظر: شرح الحدود النحوية: 185.

7 - شرح قطر الندى: 397، وينظر: شرح الحدود النحوية: 179-180.

8 - ينظر: شرح الحدود النحوية: 180.

وكونهما جامدَيْن⁽¹⁾، وهذا الذي انتهى بهم إلى جواز إعراب عطف البيان إعراب بدل كلّ من كلّ إذا لم يمتنع حُلُول عطف البيان محلّ متبوعه⁽²⁾.

وأما ما ورد في احتجاجات لبعض وجوه الاختلاف بين القراءات المتواترة في كتاب "الحجّة"- فيكاد يكون كلّه ممّا ينطبق عليه توصيفُ كلا هذين التابعين، على ما يظهر من النماذج الآتية.

أ- بدل المطابق:

تكون الكلمة المبدلة من التبوع مطابقة له في المعنى فتسمى «بدلاً مطابقاً» أو « بدل كلّ من كلّ»⁽³⁾، وذلك مثل ما ورد في قراءة التنوين⁽⁴⁾ من قوله - تعالى:- ﴿أَوْ كَفَّارَةَ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾⁽⁵⁾؛ إذ جعل القارئ بها لفظ (الطعام) «بدلاً من من الكفّارة لأنه هي في المعنى. وهذا بَدَلُ الشيء من الشيء، وهو هو»⁽⁶⁾.
فالكفّارة المطلوبة مقابل القتل المتعمّد لصيد الحرم - هي إطعام مسكين واحد أو أكثر، فتبيّن بذكر الطعام - وقد جعل مكان الإطعام إقامةً للاسم مقام المصدر⁽⁷⁾- تبيّن المراد بالكفّارة - وهي المُبدل منه-.

ولقراءة التنوين وجه آخر، وهو أن يكون «طعام» مضافاً إليه والمضاف محذوفاً، وتقديره: «تقديم» أو نحوه، فأقيم المضاف إليه مقام المضاف.

ب- بدل المعرفة من النكرة:

¹ - ينظر: أسرار العربية: 216.

² - شرح قطر الندى: 298-299، وينظر: شرح الحدود النحوية: 180.

³ - شرح قطر الندى: 308-309، شرح الحدود النحوية: 186-187.

⁴ - هي قراءة السبعة إلا نافعاً وابن عامر. ينظر: حجّة القراءات: 237، والتيسير: 75.

⁵ - سورة المائدة: الآية 95.

⁶ - الحجّة: 134.

⁷ - احتجّ ابن خالويه بهذا الوجه لقراءة الإضافة. ينظر: المصدر نفسه: 134-135، وإضافة "كفّارة" إلى "طعام"-

قراءة نافع وابن عامر. ينظر: حجّة القراءات: 237، والتيسير: 75.

قد يسبق ذكر النكرة فتفتقر إلى بيانها فيؤتى بالمعرفة لذلك، وفي القراءات أمثلة عدّة لهذا الضرب من البديل.

فمن ذلك قراءة التنوين (1) في قوله - تعالى - ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزَيْنَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ (2)، إذ وجهها ابن خالويه بأنّ قارئها «أبدل (الكواكب) من الزينة؛ لأنها هي الزينة وهذا بدل الشيء من الشيء، وهو هو في المعنى» (3).

ولم يصرّح ابن خالويه بالمبدل منه وتعريف البديل لوضوحهما، وإنما صرّح بعلاقة البدلية الجامعة بينهما وما أنتجت من تطابق معنويّ بين طرفيّها.

ج- بدل بعض من كل:

تكون الكلمة المبدلة بعضاً من مدلول الكلمة المبدل منها أو جزءاً منه (4)، ومن ذلك ما تضمّنته قراءة إثبات الألف في الفعل (5) من قوله - تعالى - ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (6)، فقد جعل ابن خالويه أوّل الأوجه فيها أنّ (أحدهما) «يرتفع بدلاً من الألف التي في الفعل» (7).

ف «أحدهما» بدلٌ بعضٍ من كلٍّ لأنّه أُبدلَ من ألف الاثنين المُكَنَّى بها عن الوالدين بعد أن سبق ذكرهما، كما أنّ هذا البديل بدّل معرفة من معرفة ؛ لأنّ «أحد» مضاف إلى معرفة - وهي ضمير الاثنين-، والألف معرفة لأنّه ضمير.

1 - هي قراءة حمزة وحفص عن عاصم. ينظر: حجّة القراءات: 604، والتيسير: 147.

2 - سورة الصافات: الآية 06.

3 - الحجّة: 301.

4 - ينظر: الوظائف الدلالية للجملة العربية: 239.

5 - هي قراءة حمزة و الكسائي. ينظر: حجّة القراءات: 399، والتيسير: 107.

6 - سورة الإسراء: الآية 23. ئ

7 - الحجّة: 216.

واجتماع هذين النوعين في تركيب واحد - لا يدلّ على أيّ تناقض بينهما ؛ لأنّ اعتباريّ التنويع مختلفان فيهما؛ فبدلُ بعض من كلّ اعتبرت فيه علاقةُ البعضية أو الجزئية في البدل كما اعتبرت في البدل المطابق علاقةُ المطابقة أو الترادف بينه وبين المبدل منه ، وبدلُ المعرفة من المعرفة اعتبرت فيه صفةُ التعريف أو التعيين.

خامساً: قضايا متنوعة.

يتناول هذا المبحث مسائل نحوية مشتركة بين الأنواع السابقة من هذا الفصل، ولعلّ في جمعها في محلّ واحد وجهاً منهجياً مقبولاً.

1- الاستئناف:

جاء في أحد المعاجم النحوية أنّ مفهوم الاستئناف «الكلام الذي ذكر ابتداءً أو مواصلةً إثر انقطاع»⁽¹⁾.

وهذا التحديد يسوّي بين الجملة الاستئنافية وبين الجملة الابتدائية ، ولذلك فرّق بينهما النحاة بتخصيص الاستئنافية بانقطاع الكلام فيها قبله لابتداء كلام جديد⁽²⁾.

ومن التراكيب النحوية القرآنية التي احتجّ لها بالاستئناف :

أ- قراءة الرفع في الفعل "تذكر" (3) من قوله - تعالى - ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ﴾⁽⁴⁾.

1 - معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 14، وينظر: الجملة العربية (السامرائي): 187-188.

2 - ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 14

3 - هي قراءة حمزة الذي كسر همزة "إن" على معنى الشرط ينظر: حجة القراءات: 150، والتيسير: 63.

4 - سورة البقرة: الآية 282.

فمن رفع الفعل بعد الفاء استأنف به كلاماً جديداً⁽¹⁾، فالجملة الفعلية «تذكر إحداهما الأخرى» - جملة استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

ومن المعروف عند النحاة أنّ الفاء قد تكون حرف استئناف، أي إنّ الكلام يُستأنف بها بعد أن يَتِمَّ فينشأ كلام جديد⁽²⁾.

ب- «تلقف» من قوله - تعالى -: ﴿وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا

صَنَعُوا﴾⁽³⁾، قرئ بفتح اللام و تشديد القاف و الرفع⁽⁴⁾.

فالرفع يوجّه توجيهين أحدهما الاستئناف «فكأنه قال: ألق ما في

يمينك فإنها تلقف»⁽⁵⁾.

ج- ويكون الاستئناف بالأسماء كذلك، أي إنّ الجملة المستأنفة تكون اسمية كما تكون فعلية، كما في قراءة الرفع في "البحر"⁽⁶⁾ من قوله - تعالى -: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي

فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ - الآية -⁽⁷⁾.

فَرَفَعَ الْقَارِئُ لَفْظَ "البحر" لأنه «استأنفه بالواو كما قال: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ

وَطَائِفَةٌ﴾⁽⁸⁾»⁽⁹⁾.

¹ - ينظر: الحجّة: 104، و حجّة القراءات: 150.

² - ينظر: معاني الحروف، أبو الحسن الرّماني، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شليبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكّة المكرمة، ط2 (1407هـ/1986م): 43 و45، والأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم: 66، وابن هشام يخالف في هذا فيقول - بعد ذكر شواهد للاستئناف - : «والتحقيق أنّ الفاء في ذلك كلّ للعطف، وأنّ المعتمد بالعطف الجملة، لا الفعل، "معني اللبيب": 230/1.

³ - سورة طه: الآية 69.

⁴ - هي قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر. التيسير: 118.

⁵ - المصدر نفسه: 244.

⁶ - هي قراءة السبعة إلا أبا عمرو. ينظر: حجّة القراءات: 566، والتيسير: 139.

⁷ - سورة لقمان: الآية 27.

⁸ - سورة آل عمران: الآية 154.

⁹ - الحجّة: 286، و من النحاة من جعل "طائفة" مبتدأً بعد واو الحال. ينظر - مثلاً -: التبيان في إعراب القرآن: 239/1.

ومن الضروريّ لنتمिम هذا التوجيه أن يُلفتَ النظر إلى أنه لا موقعَ للجُملة المستأنفة «والبحر يمدّه من بعده سبعة أبحر» في الجملة الكبرى - وهي شرطية- ، لأنها اعترضت بين جملة الشرط «ولو أنما في الأرض... أقلام» وبين الجواب «ما نفذت كلمات الله».

أمّا الجملة المقيس عليها من الآية الأخرى فهي: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾⁽¹⁾.

د- من التراكيب الموجّهة على الاستئناف في القراءات السبع- قراءة كسر "إن" في قوله- تعالى- : ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁾.

فجعلَ الكلام تاماً عند قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ وابتدئَ كلامَ جديد بقوله: ﴿إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فكسر "إن"⁽³⁾.

وقال الأزهرى (ت370ه): "من قرأ (إنها) بالكسر فهو استئناف، المعنى: قل إنما الآيات عند الله و ما يشعركم؟ أي: ما يُدريكُم؟ ثم استأنف فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون، يعني الآيات"⁽⁴⁾.

على أنه يمكن توجيه هذه الجملة والجملة المقيسة عليها «والبحر يمدّه» وجوهاً أخرى صرّح بها نحاة آخرون، وفيها: أن تكون الواو للحال، وأن تكون بمعنى «إذ» الظرفية، وأن تكون ابتدائية⁽⁵⁾.

¹ - سورة آل عمران: الآية 154.

² - سورة الأنعام، الآية: 109.

³ - ينظر: الحجة: 147.

⁴ - معاني القراءات: 165، وينظر: التبيان: 395/1-396.

⁵ - ينظر: إعراب النحاس: 189/1، ومعاني الحروف: 60-61، والبيان في غريب إعراب القرآن: 206/1، و

مغني اللبيب: 487/2.

وغير بعيد أن يكون ابن خالويه قد عبّر عن الابتداء بالاستئناف ؛ لأنّ شدة الشبّه بينهما كانت سبب التسوية بينهما في رأي بعض النحاة.

2- المنع من الصرف:

يعبّر النحاة بهذا المصطلح عن منع الاسم المتمكّن المعرب بالحركات من الإعراب بالكسرة ومن التنوين إذا دخلته علّتان أو علّة تقوم مقامهما من علل تسع⁽¹⁾:

أ- منع الصرف للوصف ووزن الفعل:

من الكلمات الممنوعة من الصرف ما جمّع بين الوصفية⁽²⁾ ووزن الفعل، مثل "أحمد" و"يزيد"؛ ومن مواضعه في القرآن: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾⁽³⁾.

ومن القراءات الواردة في هذا- قراءة الإفراد⁽⁴⁾ في "آخر" من قوله - تعالى:- ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجًا﴾⁽⁵⁾؛ «لأنّ (آخر) وزنه (أفعل) ففيه علّتان: الصفة علّتان: الصفة ومثال الفعل»⁽⁶⁾.

فأمّا معنى الصفة في (آخر) فهو مخالفة غيره، وأمّا مثال الفعل فهو (أفعل) الذي يطابق صيغة الفعل الثلاثي المزيد بهمزة القطع نحو "أخرج" و "أفّح".

¹ - هي: وزن الفعل، والتركيب المزجيّ غير المختوم بـ«ويّه»، و العجمة، والعلمية، والعدل، والوصف الأصليّ غير القابل لئاء التأنيث، والجمع بصيغة منتهى الجموع، وزيادة الألف والنون، والتأنيث بالألف. ينظر: شرح قطر الندى: 311-320.

² - المراد بالوصف هنا المشتقّ العامل عمل الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول.

³ - سورة الصف: الآية 06.

⁴ - هي قراءة السبعة إلاّ أبا عمرو. ينظر: الحجّة: 306، حجّة القراءات " 615، والتيسير: 148.

⁵ - سورة ص: الآية 58.

⁶ - الحجّة: 306، وينظر: اللع في النحو: 421، وتوجيه اللع: 423.

ب- منع الصرف للوصف والعدل:

ومما يمن صرف الاسم إذا اجتمع مع غيره -العدّل: وهو «أن تَلْفِظَ ببناء وأنت تريد بناء آخر نحو (عُمَرَ) وأنت تريد (عامراً)، و (زُفَرَ) وأنت تريد (زافراً)»⁽¹⁾.

ومن هذا النوع كلمة "آخر" في الآية السابقة، إذ قرئت بصيغة الجمع⁽²⁾ على «فعل» لـ «أخرى»؛ فكان فيه عِلَّتَان - كما قال ابن خالويه - الجمع والعدل، «ووجهُ عدله: أن أصله أن يعرّف باللف واللام، فلما عُرِّفَ بغيرها تركوا صرّفه. ومثله (سَحَرَ) إذا أَرَدْتَ به سَحَرَ يومك بعينه لم تصرفه، لأنه معدول عن مثل ذلك»⁽³⁾.

واحتجاج ابن خالويه لمنع الصرف في "آخر" بالجمع مضافاً إلى العدل - مخالف لما ذكره غيره في هذا الباب⁽⁴⁾، لأنّ الجمع المراد فيه «صيغة منتهى الجموع»⁽⁵⁾ كوزن "مفاعل" في نحو "مدارس" و"مرافق"، ووزن "مفاعيل" في نحو: "مصاييح" و"فوانيس".

وأما المانع للصرف في "أخر" مع العدل فهو الوصف، لأنه جمع "أخرى" أنثى "آخر"، ثم عدلت العرب عن استعمال هذا المفرد المؤنث وجمعه إلا بالألف واللام أو بالإضافة فقالوا: "أخر"، كما عدلوا "السحر" إلى "سحر" إذا كان من يوم بعينه⁽⁶⁾.

¹ - اللع في النحو: 421.

² - هي قراءة أبي عمرو. ينظر: حجّة القراءات: 615، والتيسير: 148.

³ - الحجّة: 306.

⁴ - ينظر: اللع في النحو: 421، والبيان في غريب إعراب القرآن: 178/1، وشرح قطر الندى: 316-317.

⁵ - ينظر: شرح قطر الندى: 318، وشرح الحدود النحوية: 98.

⁶ - ينظر: شرح قطر الندى: 317-318، والعلل في النحو: 299.

وقد سبق الاحتجاج بالوصف مع وزن الفعل مانعاً من الصرف في قراءة الأفراد.

ج- منع الصرف للجمع:

الجمع المانع للصرف إحدى العلتين المستقلتين بهذا التأثير اللفظي في الأسماء المعرّبة⁽¹⁾.

وقد أثبت هذا الحكم كثيرٌ من التراكيب القرآنية المتواترة من مثل قوله - تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْشَاءً﴾⁽²⁾ في قراءة حذف التنوين⁽³⁾. فقد وُضِعَت كلمة "سلاسل" في لسان العرب «على وزن (فَعَالِل) ، وهذا الوزن لا ينصرف إلا في ضرورة شاعر، وليس في القرآن ضرورة...»⁽⁴⁾. والموقف الذي ينسجم مع نفي الضرورة في القرآن - إطلاق المنع من الصرف من قيد الضرورة الشعرية، ويقوّي هذا أنّ «من العرب من يقول: رأيت عمراً، فَيَقِفُ على ما لا ينصرف بالألف»⁽⁵⁾.

وينطبق الاحتجاج لمنع "سلاسل" من الصرف في عمومها على مثله الذي قرئ به⁽⁶⁾ في قوله - تعالى: ﴿وَيَطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ كَانَتْ

¹ - والعلة الأخرى: التأنيث بالألفين المقصورة والممدودة، ينظر: شرح قطر الندى: 318.

² - سورة الإنسان: الآية 04.

³ - هي قراءة السبعة إلا نافعاً والكسائي وأبا بكر عن عاصم. ينظر: حجة القراءات: 737، التيسير: 174، وفيه أنّ هشاماً روى التنوين عن ابن عامر.

⁴ - الحجة: 358.

⁵ - المصدر نفسه: 359.

⁶ - هي قراءة السبعة إلا نافعاً والكسائي وأبا بكر عن عاصم، ولكن ابن كثير منع "قوارير" الثانية فقط، ينظر: حجة القراءات: 738-739، والتيسير: 174.

فَوَارِيرًا فَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا⁽¹⁾.

قال ابن خالويه في ترك التنوين: «والحجة لمن ترك التنوين: أنه أتى بمحض قياس العربية؛ لأنه على وزن (فَوَاعِيل). وهذا الوزن نهايةُ الجمع المخالف لبناء الواحد، فهذا ثَقَل، وهو - مع ذلك - جَمَعُ والجمعُ فيه ثَقَلُ ثانٍ، فلما اجتمع ثَقَلان منعاه من الصرف»⁽²⁾.

ومفهوم التعليل أن منتهى الجموع بمثابة جَمَعَيْنِ لدلالته على أقصى الجمع، فتنزّل منزلة العلتين فقوي على المنع من الصرف منفرداً.

د - الحكاية.

حدّ مفهوم هذا المصطلح بعدة عبارات، لعلّ أشملها أن الحكاية إتيان اللفظ على ما كان عليه من قبل⁽³⁾.

وهذا يعني نقلها من موضع إلى آخر بلا تغيير حركة ولا تبديل صيغة⁽⁴⁾، فتدخل فيه الكلمة والتركيب والجملة.

وفي القراءات عبارات حُمِلت على هذا منها قراءة كسر همزة "أن"⁽⁵⁾ من قوله - تعالى -: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْحَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽⁶⁾.

¹ - سورة الإنسان، الآية: 15 و16.

² - الحجة: 359.

³ - التعريفات: 56.

⁴ - المصدر نفسه: 56.

⁵ - هي قراءة ابن كثير و أبي عمرو وهمزة و الكسائي. ينظر: التيسير: 77.

⁶ - سورة الأنعام: الآية 54.

ذكر ابن خالويه أنّه "يجوز أن يحكي ما كتبت، كما يحكي ما قال، ولا يُعمل (كتب) في ذلك، كما قال الشاعر⁽¹⁾:"

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقَّ الْخَيْلِ بِالرِّكْضِ الْمُعَارُ

فحكى ما وجد ولم يُعمل الفعل في ذلك"⁽²⁾.

ومفهوم هذا أنّ جملة "أحقّ الخيل بالركض المعار" - حُكيت كما كُتبت أولاً،... أي وجدنا في كتب وصاياهم هذا الكلام"⁽³⁾.

وشاهد الحكاية في القراءة - كسر "إن" في جملة ﴿إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بجهالةٍ ثُمَّ تَابَ﴾ وعدمُ إعمال الفعل "كتب" فيها، وهو ما قال عنه العكبري في أحد التوجيهين⁽⁴⁾: "والثاني: أنّه حمل (كتب) على (قال) فكسرت (إن) بعده"⁽⁵⁾.

ويمكن القول في آخر هذا الفصل: إنّ الاحتجاجات في كتاب "الحجّة" وافقت في أغلبها مشهور القواعد النحوية التي استنبطها أوائل النحويين، وخالف القليل منها كالفصل بين المتضايقين والعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار

¹ - البيت غير منسوب في الكتاب: 327/3، والموشح مأخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر، المرزباني، تحقيق عليّ محمّد الجاوي، نهضة مصر، القاهرة، دط، 232، و ذكر الدكتور رمضان عبد التواب أنّه منسوب إلى بشر بن أبي خازم في عدّة مصادر مثل "المفضّليات" و"شرح أبيات الكتاب" لابن السيرافي، ومنسوب في غيرهما إلى الطرمّاح. ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: 105، والأرجح - في تقديري - أن يكون البيت لبشر من قصيدة له مطلعها:

ألا بان الخليطُ و لم يُزاروا فقلّبك في الطعائن مُستطارُ

ينظر: منتهى الطلب من أشعار العرب، أبو غالب محمد بن المبارك البغدادي، اعتنى به محمد مصطفى محمود زهران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 (1429هـ/2008م): 144-146.

² - الحجّة: 139.

³ - الكتاب: 327/3 (الهامش: 1).

⁴ - التوجيه الأول الاستئناف. ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 372/1.

⁵ - المصدر نفسه: 372/1.

الاحتجاج اللغوي للقراءات المتواترة في كتاب "الحجّة للقراءات السبع" لابن خالويه

مما يدلّ على أنّ في تلك القواعد ما يخالف النصوص الفصيحة الثابتة تتقدّمها
القراءات المتواترة.

الباب الثاني

المصادر الثانوية للاحتجاج في كتاب (الحجّة)

الفصل الأوّل: المصادر النقلية

الفصل الثاني: المصادر العقلية

الفصل الثالث: المصادر المعرفية

تقدّم في صدر الباب الأول من البحث أن ما خلا القواعد اللغوية في كتاب (الحجة) ممّا علّلت به الوجوه القرآنية- يعدّ ثانويّاً ، وقد علّل هذا التقدير بعكس ما علّل به كون تلك القواعد مصادرَ أساسية من عدم تصريح ابن خالويه باعتماده غيرها في الاحتجاج، ومن خلوّ كثير من صفحات الكتاب ممّا سواها. وإنّ تتبّع هذا النوع في الكتاب يؤدي إلى وجود مصادر نقلية، و أخرى عقلية ، و ثالثة معرفيّة، و هذا الباب يُوّجّه لبيان مدى الاستناد إليها في الاحتجاج للقراءات المختلفة في الأنموذج التطبيقي للبحث.

الفصل الأول

المصادر النقليّة

أولاً: إجماع القراء.

ثانياً: القراءات الشاذّة.

ثالثاً: الأحاديث والآثار.

رابعاً: كلام العرب.

لم يكن مستغرباً من أيّ محتجٍّ للقراءات القرآنية أن يستند في هذا العمل إلى نظائر لها من النصوص العربية الفصيحة الموثوقة النقل، بل إن بدايات هذه الاحتجاجات - فيما يقدر الباحثون - كان معتمداً عليها غالب على حمل القراءة على نظيرتها من القراءات الأخرى⁽¹⁾ في اللفظ أو الصيغة أو التركيب أو المعنى⁽²⁾، ثمّ لازمتها هذه السمة حتى نضجها وازدهارها مع شموله مختلف النصوص اللغوية⁽³⁾.

والنصوص المحتجّ بها للقراءات في كتاب "الحجة" - تتدرج في ثلاثة أضرب كلامية: القراءات القرآنية الشاذة، والحديث و ما يلحق به من آثار، وكلام العرب شعراً ونثراً، فضلاً عن نقول الإجماع على بعض القراءات.

وستنق مباحث هذا الفصل عند جملة من الأمثلة التي احتجّ بها من كلّ ضرب من الثلاثة لوجوه قرائية سبعة في كتاب "الحجة" ومن إجماعات القراء من أجل بيان وجه التناسب بين الوجه المحتجّ له و بين النصّ المحتجّ به.

¹ - ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية : 24، والقراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 205.

² - ينظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 205.

³ - أُطلق على هذه النصوص مصطلح "الشواهد النحوية"؛ لأنها تشهد بصحة القواعد اللغوية المستنبطة. ينظر: النحو العربي - أصوله وأسسها... - : 23.

أولاً: إجماع القراء.

استند المحتجّون للقراءات إلى اتفاق القراء في عدد منها - على نحو ما انتهت إليه بحوث سابقة - (1)، وإذا كان اللغويّون والنحاة يحتجّون بإجماعهم على أحكام استنبطوها من النصوص باجتهادهم (2) فلأنّ يستأنسوا بإجماع القراء في بيان وجه قراءة - أولى، فمما جاء من هذا في كتاب "الحجّة".

1- ضمّ الميم الزائدة في المصدر.

كان من القواعد الصرفية المحتجّ بها لبعض القراءات - ضمّ الميم المزيدة لإفادة المصدرية (3)، وقد دُعِمَ هذا الاحتجاج بما وقع من إجماع على القراءة بهذا الوجه في آيات مختلفة، منها قوله - تعالى - : ﴿بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَ مُرْسَاهَا﴾ (4)، فإذا كان القراء قد اختلفوا في حركة الميم من (مجرأها) (5)، فإنهم أجمعوا على ضمّها في (مُرساها) (6).

2- إسكان الحلقِيّ الوسط:

تقدّم بحثُ اختلاف العرب في تحريك الأصوات الحلقية أو إسكانها وتوجيه كلّ من الأداعين صوتياً ولغويّاً (7)، ومن النماذج المعروضة قراءة إسكان الهمزة (8) من قوله - تعالى - : ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾ (9).

1- ينظر : الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات : 29-30 .

2- ينظر : الاقتراح: 146-148، والنحو العربي عماد اللغة و الدين: 53.

3- ينظر : الفصل الأول "القواعد الصرفية".

4- سورة هود: الآية 41.

5- قوا حفص وحمزة الكسائي بالفتح، وقرأ الباقر بالضمّ. التيسير: 95.

6- ينظر: الحجّة: 187، والبيان: 399/2.

7- ينظر : الفصل الأول "القواعد الصوتية".

8- سبق تخريجها في الموضوع نفسه.

9- سبق تخريجها في الموضوع نفسه.

وكان الوجه الوحيد للإسكان أن "دأبا" مصدر، و قد اختاره بعض القراء لإجماعهم عليه⁽¹⁾، في قوله - تعالى -: ﴿كَذَّابٍ آلِ فِرْعَوْنَ﴾⁽²⁾.
فهذا الإجماع شكّل عند هؤلاء دليلاً آخر مؤيداً لقراء الإسكان، فالتزموه في أداء هذا اللفظ .

2- نصب المفعول بفعل مضمّر في أسلوب الاشتغال⁽³⁾:

قرأ أربعة من السبعة⁽⁴⁾ بنصب لفظ "القمر في قوله - جلّ وعزّ - : ﴿الْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾⁽⁵⁾، ومن قرأ به "أضمر فعلاً فسره ما بعده فكأنه في التقدير: وقدّرنا القمر قدرناه"⁽⁶⁾.

وأصل هذا التوجيه منقول عن سيبويه، فقد قال بعد فراغه من توجيه الرفع في أمثال هذا التركيب: "وإن شئت قلت: (زيداً ضربته)، وإنما نصبه على إضمار فعلٍ هذا يفسره، كأنك قلت: (ضربتُ زيداً ضربته)، إلّا أنهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره. فالاسمُ هاهنا مبنيٌّ على هذا المضمّر"⁽⁷⁾.

وذكر ابن خالويه على سبيل الاستطراد إنه إذا تقدّم الاسمُ أحدُ حروف المعاني مثل النهي والاستفهام، وتأخّر الفعلُ بعد الاسمِ تعيّن النصبُ، واحتجّ لهذا

¹ - ينظر: الحجة: 195.

² - سورة آل عمران: الآية 11.

³ - عبّر النحاة بهذا المصطلح -"الاشتغال" - على تأخّر الفعل عن معموله وعمَلِ الفعل في ضمير معموله. ينظر: شرح قطر الندى: 192.

⁴ - وهم عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر، التيسير: 145.

⁵ - سورة يس: الآية : 39.

⁶ - الحجة: 298

⁷ - الكتاب: 81/1، وينظر: الصراع بين التراكيب النحوية: 89.

بإجماع القراء عليه (1) في قوله - تعالى - ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ (2). فالظاهر أن ابن خالويه قاس النصب في "القمر" على النصب في "بشراً" التي أُجمِعَ فيها على القراءة به، فصار هذا الإجماع كأنه مرجح للزوم القراءة به، على الرغم من أن النصب في "القمر" مرجوح (3)، بينما هو في "بشراً" راجح (4). راجح (4).

وتقدير الفعل - ومثله مذكور - في هذين التركيبين وأشباههما - يندرج يقيناً فيما ينبغي حذفه من عناصر التحليل النحوي؛ وذلك أن المحذوف أو المضمّر المقدّر فيهما "لا حاجة بالقول إليه: بل هو تامّ دونه، وإن أظهرَ كان عيياً" (5) - كما قال ابن مضاء - "ولا يدعو إلى هذا التكلّف إلا وضع: أن كلّ منصوب فلا بُدَّ له من ناصب ... (6)".

فبعض القواعد اللغوية الموضوعية تلجئ إلى هذا التكلّف في التقدير الذي يذهب بجمال الأسلوب ويفقده بهاءه، كما يؤدّي إلى التكرار (7) دونما حاجة سوى المحافظة على المقاييس المستنبطة من استقراء ناقص للنصوص.

ثانياً: القراءات الشاذة.

1- ينظر الحجة: 298.

2- سورة القمر: الآية 34.

3- ينظر: شرح قطر الندى: 196.

4- ينظر: المصدر نفسه: 194.

5- الردّ على النحاة: 70.

6 المصدر نفسه: 70.

7 التكرار المراد ما يقع من تقدير فعل مطابق للمذكور في هذا التركيب وما يشابهه. ينظر: الاحتجاج النحوي بالقرآن في "الكتاب": 135.

احتجّ ابن خالويه بقراءات متواترة كثيرة⁽¹⁾، و لكنها لم تكن وحدها المحتجّ بها لنظيراتها في "الحجة"، وإنما شفعها قراءات شاذة كثيرة بالنسبة إلى المتواترة - كما سجّله الدكتور النيرباني -⁽²⁾.
ولئن انتهت الجهود في تحقيق مفهوم الشاذ من القراءات ببعض المعاصرين إلى تقسيمها أكثر من قسم⁽³⁾، فإن ما سيجري عليه البحث هو رأي ابن الجزري خاتمة المحققين في علم القراءات حيال ذلك المفهوم، إذ قال: "كلّ قراءة وافقت العربية و لو بوجه، و وافقت أحد المصاحف العثمانية و لو احتمالاً، و صحّ سندها - فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن و وجب على الناس قبولها،....."⁽⁴⁾.

وانتهى إلى أنّ اختلال ركن من هذه الأركان يُلحق بالقراءة وصف الضعف أو الشذوذ أو البطلان، وأنّ هذا هو المذهب الصحيح عند أئمة التحقيق سلفاً وخلفاً⁽⁵⁾.
وقد تحققت هذه الشروط في القراءات السبع والثلاثة المتممة⁽¹⁾ للعشر دون دون غيره، فحكّم العلماء لها بصفة التواتر؛ قال ابن الجزري: "والذي جمع في

¹ - ينظر الحجة : 68 و 79 و 80 و 84 و 91 و 92 و 93 و 96 و 98 و 101 و 102 و 103 و 113.

² - ينظر : الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات : 25-26.

³ - من هؤلاء الدكتور عبد الحليم قابة الذي قسمّ القراءات الشاذة أربعة: أحدها: ما وافق الرسم و العربية و لكنه لم يصح في النقل بشكل يفيد القطع، و الثاني : ما وافق الرسم و صح نقله و خالف العربية؛ و الثالث : ما صح نقله و وافق العربية و خالف الرسم؛ و الرابع ما وافق الرسم و العربية و لم ينقل البتّة، ينظر: القراءات القرآنية : 202-203.

⁴ - النشر: 19/1.

⁵ - المصدر نفسه: 19/1، وينظر: القراءات القرآنية: 202.

زماننا هذه الأركان - هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقّيها بالقبول...⁽²⁾.

وتشذيرُ القراءات الأخرى يعني نفي قرآنيّتها⁽³⁾ لا نفي الأهميّة العلميّة واللغويّة عنها، فقد اعتمدها العلماء في تفسير القرآن واستنباط الأحكام الشرعيّة على خلاف⁽⁴⁾، وفي الاحتجاج للقواعد اللغويّة⁽⁵⁾.
يقول السيوطي في الاحتجاج بها في الميدان الثاني: "أمّا القرآن فكلّ ما ورد أنّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً، أمّ آحاداً، أمّ شاذّاً"⁽⁶⁾.
ولابن خالويه جهود متعدّدة وواضحة في القراءات الشاذّة، فقد خصّها بتأليف كتاب (البديع في شواذ القرآن) ثمّ اختصره في (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع)، كما تعامل مع كثير منها في غيرهما من كتبه، وبخاصّة (إعراب القراءات السبع) و(إعراب ثلاثين سورة).

¹ - سبق ذكر أصحاب هذه القراءات في مدخل البحث.

² - منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 44، وقد ذهب قليل من العلماء إلى عدم تواتر الثلاثة بخاصّة، بل وجد من قال بهذا في ما كان من قبيل الأداء كالإدغام والإمالة والمدّ في السبع نفسها. ينظر: مقدّمة ابن خلدون: 385، والقراءات القرآنية: 182-185.

³ - من الغريب الذي يطالع الباحث في المسألة أنّ باحثاً معاصراً يجزم بخلاف المقرّر المجمع عليه فيقول: "...إنّ موقف معظم العلماء الذين يُحتجُّ بكلامهم أنّها - القراءات الشاذّة - من القرآن الكريم". موقف اللغويين من القراءات القرآنيّة الشاذّة، محمّد السيّد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط1 (1422هـ/2001م): 34.

⁴ - قال السيوطي عن الاحتجاج بالقراءات الشاذّة للقواعد اللغويّة: "إنّه لا يعلم" فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه". الاقتراح: 97، وينظر: القراءات القرآنية: 211-217.

⁵ - أمّا الاحتجاج بالقراءات الشاذّة للقواعد اللغويّة فهو - كالاحتجاج بالقراءات المتواترة - مبنوث في أغلب كتب اللغة والنحو والقراءات.

⁶ - الاقتراح: 96.

وفي ما يأتي عرضٌ لبعض القراءات الشاذة التي وقع الاحتجاج بها للقراءات السبع المتواترة في كتاب "الحجة"، وهي كثيرة - كما سبق القول - .

أ- قراءة عبد الله بن مسعود: (و لن يأمركم) ⁽¹⁾:

وقد احتجّ بها ابن خالويه لقراءة ابن كثير و نافع و الكسائي (²) بالرفع في قوله - تعالى - : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾ ⁽³⁾ ، قال: " و الحجة لمن رفع: أنه استأنف مبتدئاً ، و دليبه: أنه في قراءة عبد الله: (و لن يأمركم)، فلما فقد الناصب عاد إلى إعراب ما وجب له بالمضارعة" ⁽⁴⁾ .

وأساس هذا الاحتجاج - ما بين القراءتين من مناسبة معنوية؛ فقد اشتركتا في نفي الأمر بالشرك والكفر عن أي نبي بعثه الله لأن الأنبياء والرسول بعثوا جميعاً بالتوحيد: ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا يوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ﴾ ⁽⁵⁾ .

فالمعنى - على القراءتين - «ما كان لبشر أن يُستنبتَهُ اللهُ وَيُنصِبَهُ للدعاء إلى اختصاص الله بالعبادة وترك الأنداد ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له» ⁽⁶⁾ .
فللنصب في القراءة الشاذة - إذاً - لا يعارض أصل الدلالة المشتركة بينه وبين الرفع الذي يزيد عليه في الزمن، إذ إنه يستوعب الحاضر والمستقبل لعدم

¹ - ينظر: إعراب القراءات السبع: 1/116، والكشاف: 1/440.

² - هي قراءة ابن كثير و نافع و الكسائي، ينظر: حجة القراءات: 168، و التيسير: 66.

³ - سورة آل عمران: الآية 80.

⁴ - الحجة: 111.

⁵ - سورة الأنبياء: الآية 25، وهذه قراءة نافع وابن كثير وعاصم وأبي عمرو وقرأ باقي السبعة (توحي). ينظر: حجة

القراءات: 466، والتيسير: 120، وفيه أن حفصاً وحده قرأ بالوجه الثاني عن عاصم دون أبي بكر.

⁶ الكشاف: 1/440.

وجود قرينة تخصّصه بأحدهما، بينما تقتصر دلالة النصب على نفي المستقبل لأنّ "لنّ" الناصبة تختصّ به⁽¹⁾.

ب- قراءة عبد الله بن مسعود: «وختَمَ النَّبِيِّينَ»⁽²⁾:

احتجّ ابن خالويه بهذه القراءة لكسر التاء⁽³⁾ في "خاتم" من قوله - تعالى -:
﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾⁽⁴⁾، فقال: «فالحجّة لمن كَسَرَ: أنه أراد اسمَ
الفاعل من قوله: (خَتَمَ النَّبِيِّينَ فهو خَاتِمُهُمْ)»، ودليله قراءة عبد الله: (خَتَمَ
النَّبِيِّينَ)⁽⁵⁾.

فالكسر الذي في القراءة المتواترة - بدلالته على الفاعل - ليس إلاّ أثراً عن
بناء الفعل "ختم" لما سُمِّيَ فاعله، وهذا الذي صرّحت به القراءة الشاذة فقوّت
الأولى وأكّدت معناها.

ج- قراءة عبد الله بن مسعود: «سلام على إدراسين»⁽⁶⁾:

فُرئ قوله - تعالى -: ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽⁷⁾ بكسر الهمزة وإسكان اللام⁽⁸⁾،
اللام⁽⁸⁾، وقد بيّن ابن خالويه وجه القراءة بأن قارئها «أراد: (إلياس) فزاد في آخره
الياء والنون، ليُساويَ به ما قبله من رؤوس الآي، ودليله ما قرأه ابن
مسعود:.... ييد: إدريس»⁽⁹⁾.

¹ - ينظر: معاني الحروف: 100، والأدوات النحوية: 189-190.

² - هي قراءة ابن مسعود، ينظر: إعراب القراءات السبع: 250/2 وإعراب القراءات الشواذ: 153.

³ - هي قراءة السبعة إلا عاصماً. ينظر: حجّة القراءات: 578، والتيسير: 141.

⁴ - سورة الأحزاب، الآية: 40.

⁵ - الحجّة: 290.

⁶ - ينظر: إعراب القراءات السبع: 250/2،

⁷ - سورة الصافات: الآية 130.

⁸ - هي قراءة السبعة إلا نافعاً وابن عامر، ينظر: حجّة القراءات: 611 والتيسير: 147.

⁹ - الحجّة: 303.

مفهوم هذا الاحتجاج أن "إلياسين" كلمة بسيطة غير مركبة، وإنما زيدت بالياء والنون لتشاكل الفواصل السابقة لها واللاحقة، وهذا ينطبق على لفظ "إدراسين" في القراءة الشاذة من جهة البساطة وزيادة الياء والنون لا من جهة قصد تشاكل الفواصل؛ لأنّ موقع الكلمة الثانية لا يتطلبه. وهذا ممّا يتجلّى فيه تعاضد الناحية الصرفية والناحية النظمية في الاحتجاج للقراءات؛ فأمدته الأولى ببساطة الكلمة، وأمدته الأخرى بالمشاكل بين الفواصل.

د- قراءة ابن مسعود: «ولن تسأل»⁽¹⁾:

احتجّ ابن خالويه بهذه القراءة لقراءة الرفع⁽²⁾ في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾⁽³⁾؛ لأنّ في الرفع دلالة الإخبلو بعدم وقوع السؤال وجعل (لا) نافية بمعنى (ليس) ⁽⁴⁾.

والجامع بين القراءتين هو الخبرية إضافة إلى عموم النفي الذي تضمّنناه، على حين تختلفان في الزمن بعض الاختلاف؛ فالمتواترة أطول زمنًا لاحتمالها المستقبل مع الحاضر، والشاذة أقصر زمنًا لانحصارها في المستقبل.

هـ- قراءة أبيّ بن كعب: «اللّهُ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ»⁽⁵⁾:

وجّه ابن خالويه قراءة كسر «إن»⁽⁶⁾ من قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾⁽¹⁾. بالاستئناف لوجود الواو، وأكد هذا الوجه بالقراءة الشاذة بكسر «إن» من واو⁽²⁾.

¹ - ينظر: حجة القراءات: 112 والكشاف: 308/1.

² - هي قراءة السعة إلا نافعاً. ينظر: حجة القراءات: 111-112، والتيسير: 56.

³ - سورة البقرة: 119.

⁴ - الحجة: 87، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: 176/1.

⁵ - ينظر: إعراب القراءات السبع: 19/2.

⁶ - هي قراءة عاصم وابن عامر والكسائي وحمزة. ينظر: إعراب القراءات السبع: 19/2، وحجة القراءات:

444، والتيسير: 115.

ذلك أن فتح «أن»⁽³⁾ يقتضي تبعيّة جملتها إلى ما قبلها، وقد وجّهت القراءة به توجيهات توافق ذلك.

فابن خالويه - مثلاً - وجّه القراءة إلى العطف⁽⁴⁾ على قوله - تعالى - : ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾⁽⁵⁾؛ أي: أوصا ربي بالصلاة وبالزكاة و﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾.

وذكر ابن خالويه وجهاً آخر تستقلّ به الجملة، ألا وهو إضمار فعل هو «قضى»، على تقدير «وقضى أن الله ربي وربكم»⁽⁶⁾.
و- قراءة: «وسيعلم الذين كفروا»⁽⁷⁾:

ذكر ابن خالويه أن من قرأ بالجمع⁽⁸⁾ قوله - تعالى - : ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقِبِيَ الدَّارِ﴾⁽⁹⁾ - «أراد كل الكفار، ودليله أنه في حرف (أبي): (وسيعلم الذين كفروا) وفي حرف عبد الله: (وسيعلم الذين كفروا)...»⁽¹⁰⁾.

على أن ابن خالويه نسب إلى عبد الله بن مسعود قراءة أخرى وهي «وسيعلم الكافرون» في كتاب آخر له⁽¹⁾، وأيُّ كان فإنهما متفقتان في المعنى، المعنى، وإن اختلفتا في المبنى.

1 - سورة مريم، الآية: 36.

2 - ينظر: الحجّة: 238.

3 - هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. ينظر حجّة القراءات: 444، والتيسير: 115.

4 - ينظر: الحجّة: 238، والبيان في غريب إعراب القرآن: 484/2، وعزّا ابن زنجلة هذا التوجيه إلى البيهقي راوي أبي عمرو. ينظر: حجّة القراءات: 444.

5 - سورة مريم، الآية: 31.

6 - ينظر: إعراب القراءات السبع: 19/2.

7 - ينظر: أبي بن كعب وابن مسعود: الحجّة: 202.

8 - هي قراءة عاصم وحمة والكسائي وابن عامر، ينظر: حجّة القراءات: 375، والتيسير: 102.

9 - سورة الرعد، الآية: 42.

10 - الحجّة: 202.

ز- قراءة ابن مسعود: «إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ»⁽²⁾:

قرأ حمزة «شيء» بإشباع فتحة الشين⁽³⁾ من قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾⁽⁴⁾، وقال ابن خالويه: «وكذلك كان يفعل بكلّ حرف سكن قبل الهمزة، والحجّة له في ذلك أنه أراد صحّة اللفظ بالهمزة، وتحقيقها على أصلها، فجعلها كالمبتدأ، وسهّل ذلك عليه أنها في حرف عبد الله مكتوبة في السواد: (شايء) بألف»⁽⁵⁾.

ح- قراءة أبي: «هناك الولاية الحقّ لله»⁽⁶⁾:

ساق ابن خالويه هذه القراءة دليلاً على أن «الحق» وصفٌ لـ «الولاية»⁽⁷⁾ وعلى هذا تكون القراءة بالرفع⁽⁸⁾ قد فصلت بين الموصوف «الولاية» وصفتها «الحق» بالجارّ والمجرور «لله» في قوله - تعالى -: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾⁽⁹⁾.

فالقراءة الشاذّة على أصل التركيب في وصل الموصوف بصفته، والقراءة المتواترة تصرّفت في التركيب الوصفي بالمرونة التي أتاحتها ظهور حركات الإعراب واختلافها في هذا الموضع بعينه.

¹ - ينظر: إعراب القراءات السبع: 332/1.

² - ينظر: الحجّة: 72، وإعراب القراءات السبع: 73/1.

³ - ينظر: إعراب القراءات السبع: 73/1، والتيسير: 53، وفيه أن حمزة يقف على الياء فقط.

⁴ - سورة البقرة، الآية: 20.

⁵ - الحجّة: 72.

⁶ - ينظر: إعراب القراءات السبع: 396/1.

⁷ - ينظر: الحجّة: 224-225.

⁸ - هي قراءة أبي عمرو والكسائي، ينظر: حجّة القراءات: 419، والتيسير: 111.

⁹ - سورة الكهف، الآية: 44.

ط- قراءة: «لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون»⁽¹⁾:

احتجّ ابن خالويه بهذه القراءة لمجيء الناسخ «أنّ» بمعنى «لعلّ»⁽²⁾ في قراءة فتح الهمزة⁽³⁾ من قوله - تعالى -: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁴⁾.

وأصل هذا الاحتجاج رأي الخليل في معنى هذا الحرف في هذا السياق؛ قال سيبويه: "وأهل المدينة يقولون: (أنّها). فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: (أنت السوق أنك تشتري لنا شيئاً) أي: لعلك، فكأنه قال: لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون"⁽⁵⁾. وتناقل اللغويون هذا في احتجاجهم لفتح "أنّ"⁽⁶⁾، بل إن ابن خالويه نفسه ذكر هذا في غير "الحجة" فقال بعد عزو القراءة: "فقال الخليل تقديره: (وما يُشْعِرُكُمْ لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون) و(أنّ) المفتوحة بمعنى (لعلّ)"⁽⁷⁾. على أنّ من الناقلين لرأي الخليل هذا من أورد غير معنى "لعلّ" معه، كما يجده الباحث عند الأنباري⁽⁸⁾ وابن هشام⁽⁹⁾، وأبي حيان⁽¹⁰⁾.

¹ - ينظر: الحجة: 147، ونسبها الزمخشري إلى أبي. ينظر: الكشاف: 44/2، والشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: 174.

² - ينظر: الحجة: 147.

³ - هي قراءة نافع وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم، ينظر: حجة القراءات: 265، والتيسير: 80.

⁴ - سورة الأنعام، الآية: 109.

* - مراد سيبويه - فيما يبدو - الذين اختاروا هذه القراءة من أهل المدينة، على أنّ نافعاً ممن قرأ بها لا على أنّه انفراد بها، بل قرأ بها الكوفيان حمزة و الكسائي - كما سبق في الهامش رقم (2) -.

⁵ - الكتاب: 3 / 123.

⁶ - ينظر: معاني الأخفش: 421، و معاني القرآن وإعرابه: 228/2، و معاني الحروف: 112، و البيان: 1 / 304، و مُعْنَى اللَّيْب: 341/1.

⁷ - إعراب القراءات السبع: 167 / 1.

⁸ - ينظر: البيان: 304 / 1.

⁹ - ينظر: مُعْنَى اللَّيْب: 341/1 - 142.

¹⁰ - ينظر: البحر المحيط: 1 / 4.

وقد أغفل ابن خالويه هنا وجهاً أظهرَ من تضمّن «أن» معنى «لعل» وهو أنّ الجملة الاسمية المنسوخة في محلّ نصب لأنها مفعول لـ «يُشعِرُكم»، والمعنى: «وما يُعلِّمُكم عدمَ إيمانهم بالآيات إذا جاءتهم». ويمكن القول بعد هذا العرض: إنّ هذه القراءات وغيرها تؤكد أنّ المحتجّين للقراءات المختلفة قد نهجوا منهاجاً لغوياً يقوم على نظائرها في الأصوات والصيغ والإعراب (1) وغيرها.

وإذا كان أحد الباحثين قد لخصّ موقف ابن خالويه من هذا النوع من القراءات في توّجّها والاستشهاد بها ورفض بعضها وردّ بعض التوجيهات اللغوية لها (2)، فإنّ القراءات المعروضة قد جلتّ موقف الاستشهاد بها لنظائرها من القراءات المتواترة أكثر من المواقف الأخرى.

ثالثاً: الأحاديث والآثار:

الحديث في مصطلح المحدثين ما أضيف إلى النبيّ -p، قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة خلقية أو خلقية (3).
وقريب من مصطلح "الحديث" في المفهوم: مصطلح "الأثر" الذي يُطلقه بعض المحدثين على نوعين من الحديث الضعيف، وهما: المرفوع والموقوف (4).

1 - أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية: 68.

2 - ينظر: موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة: 17.

3 - ينظر: قواعد أصول الحديث، د. أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي بيروت، دط (1404هـ/1984م) 23، والرواية بالمعنى في الحديث وأثرها في الفقه الإسلامي، د. عبد المجيد بيرم، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ودار العلوم والحكم، دمشق، ط1 (1424هـ/2004م): 17.

4 - ينظر: قواعد أصول الحديث: 24، والحديث المرفوع " ما أضيف إلى النبيّ -p، قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، وحذف من أوّل إسناده راوٍ أو أكثر على التوالي"، وعلى هذا فقد يكون قولاً لصحابيٍّ - مثلاً -: (أمرنا بكذا) أو "نهينا عن كذا"، والحديث الموقوف "ما أضيف إلى الصحابيِّ قولاً كان أو فعلاً أو تقريراً...."، كقول عمّار بن ياسر: (من صام يوم الشكِّ فقد عصى أبا القاسم). ينظر: قواعد أصول الحديث: 138 و139.

وكان الواجب في المنطق العلمي أن يُرتب هذا المصدر بعد القرآن والقراءات في إثبات اللغة أصواتاً وصيغاً وتراكيب ودلالات، لأنه يتلوه في درجة البيان والموثوقية، وهذه المنزلة المرجعية مقررة في أكثر من كتاب في أصول النحو⁽¹⁾.

ولكن آثار أغلب النحاة كشفت عن مخالفة لهذا المبدأ بحجة جواز روايته بالمعنى ووجود أعاجم بين رواته، وقد أدّى المسألة إلى رفض هذا المسلك المنهجي في درس اللغوي لأطراحه رافداً خطيراً من روافده⁽²⁾.

ولم يعرف تاريخ درس اللغوي عند العرب نحوياً أنصف هذا المصدر اللغوي مثلما أنصفه ابن مالك، إذ أفرد أحد مصنفاته⁽³⁾ لتخريج الأحاديث المشكّلة الواردة في صحيح البخاري على المسائل النحوية والصرفية و الصوتية إثباتاً لاتساقها مع لسان العرب.

وقد وجد ابن خالويه في بعض الأحاديث والآثار ما يعزّز احتجاجاته لبعض الوجوه القرآنية فأوردتها في سياقها، وفي المختار منها هنا إيضاح لذلك وتدليل عليه.

أ- حديث: «لَيْتَ شِعْرِي مَا فَعَلَ أَبُوَايَ؟»⁽⁴⁾:

¹ - ينظر: لمع الأدلة في علم أصول النحو: 83، والاقتراح في علم أصول النحو: 96 و106، وكذلك: في أصول النحو - دراسة في فكر الأنباري - :235.

² - ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 106-112، وخزانة الأدب: 5/1، وكذلك: مدرسة الكوفة: 58-61، والمدرسة النحوية في مصر والشام: 235-241، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 344-345، و الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث، د. محمد حسين آل ياسين، مكتبة الحياة، بيروت، ط1 (1980م): 151، وأبحاث في اللغة والنحو والقراءات: 14-15.

³ - هو كتابه المسمى " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " ، كما أن هناك أعمالاً معاصرة أُجزّت دعماً لهذا الاتجاه مثل كتاب "القضايا النحوية في مخطوطات و كتب إعراب الحديث النبوي" ، د . سلمان محمد القضاة ، دار الكتاب الثقافي، إربد- الأردن ، دط(1426هـ/2006م).

⁴ - الحديث في صحيح مسلم: 3/79 نقلاً عن: الحجة: 87.

قرأ نافع بفتح التاء والجزم (1) قوله - تعالى-: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾⁽²⁾، وهو على النهي بـ«لا».

وقد ساق ابن خالويه الحديث تصحيحاً لهذا الوجه، فقال: «ودليله ما روي أن النبي - p - قال يوماً: «ليت شعري ما فعل أبواي»؟ فأُنزل الله - تعالى-: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ فَإِنَّا لَا نُوَاخِذُكَ بِهِمْ، وَ الزَّمَّ دِينَكَ»⁽³⁾.

وقال ابن زنجلة بعد أن نسب القراءة محتجاً لها بالحديث نفسه: «..... فنهاه -يعني النبي- الله عن المسألة، قيل: إنه ما ذكرهما حتى توفاه الله»⁽⁴⁾.

فالمناسبة بين قراءة الجزم وبين الحديث - تتمثل في تلازم السؤال والنهي عنه: السؤال عن مصير وال سدي الرسول الذي ورد به الحديث ، والنهـي الذي وردت به القراءة.

ب- حديث: «محا الإسلام ما قبله»⁽⁵⁾:

أورد ابن خالويه قراءة الأفراد (1) من قوله - تعالى-: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾⁽²⁾ فاحتج لها بأن القارئ بها «أراد: ثقل ما اجترموه

1 - ينظر: حجة القراءات: 11، والتيسير: 56، والنشر: 169/2.

2 - سورة البقرة، الآية: 119.

3 - الحجة: 87.

4 - حجة القراءات: 111.

5 - الحديث في: صحيح مسلم: 1- كتاب الإيمان، 45- باب كون الإسلام يهدم ما قبله، وكذا الهجرة والحج ، حديث رقم 59، بلفظ "أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله ؟ و أن الهجرة تهدم ما كان قبلها ؟ و أن الحج

يهدم ما كان قبله ؟"، وفتح الباري - شرح صحيح البخاري-، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت ، دط(1379هـ): 196/7، و583/11، و266/12، ومواضع أخرى، النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات

المبارك بن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، دط

(1399هـ/1979م): 70/2.

في الجاهلية» ثم ذَكَرَ الحديث⁽³⁾.

وقد وقع الاحتجاج بما يتناسب وإفراد اللفظ «إصْر» وهو الاسم «ثَقْل» الذي تَضَمَّنَ الحديثُ معناه؛ لأنَّ المَمْحُوَّ بعد الإسلام أو التوبة من الذنب - الإثم المترتب على الحال الماضية⁽⁴⁾، فالاحتجاج هنا للمعنى قبل أن يكون للفظ .
ج- حديث: «إِنَّمَا أُنْسِيَ لَأْسُنَّ لَكُمْ»⁽⁵⁾:

قرأ ابنُ عامر الفعل "ينسي" بالتشديد⁽⁶⁾ في قوله - تعالى -: «وَأِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ»⁽⁷⁾.

وكان توجيه هذا الاختيار بالتفريق بين نسيان الإنسان من نفسه وبين تنسية غيره له، وقد احتج ابن خالويه لهذا بالحديث المذكور⁽⁸⁾.

وليس بين هذ ه القراءة و القراءة الأخرى⁽⁹⁾ فرق في هذا التوجيه؛ ولذا قال ابن خالويه فيهما: «هما لُعْجَانُ تُسْتَعْمَلُ إِحْدَاهُمَا مَكَانَ الأخرى»⁽¹⁰⁾، وإنما الفرق في الصيغة، فالأول من «نَسَى» المضعف، والثاني من «أَنَسَى» المزيد بهمزة القطع.

1 - هي قراءة السبعة إلا ابن عامر. ينظر: حجّة القراءات: 298، والتيسير: 6.

2 - سورة الأعراف، الآية: 157.

3 - الحجّة: 165.

4 - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 42-43، و النهاية في غريب الحديث والأثر: 70/2.

5 - الحديث في: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: 51/5، نقلاً عن: الحجّة: 142.

6 - ينظر: التيسير: 78.

7 - سورة الأنعام، الآية: 68.

8 - ينظر: الحجّة: 142.

9 - هي قراءة السبعة إلا ابن عامر. ينظر: حجّة القراءات: 256، والتيسير: 78.

10 - الحجّة: 142.

د- حديث: «عجب ربكم من ألكم وقنوطكم»⁽¹⁾:

رئى قوله - تعالى - : ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾⁽²⁾ بتاء المتكلم المبنية على الضم⁽³⁾، فكان «من إخبار الله - تعالى - عن نفسه»⁽⁴⁾.
وقوى ابن خالويه هذا الوجه بالحديث الذي ذكره غيره بزيادة: «وسرعة إجابته إياكم»⁽⁵⁾.

فالحديث يصرح بإسناد العجب إلى الله من سخرية الكفار من القرآن ومن الرسول، وإنكار لما جاء به من الآيات والإخبار بال بعث وغيره⁽⁶⁾، وهذا متسق مع القراءة بضمير المتكلم.

وقد اضطرَّ ابن خالويه إلى التفريق بين العجب من الله وبين العجب من المخلوقين، بأنَّ الأول إنكار لأفعال المخلوقين السيئة وهو واقع بمقتضى سابق العلم الإلهي، وأنَّ عجب المخلوق لا يقع «إلا عند نظره إلى ما لم يكن في علمه، ولا جرت العادة بمثله فبهره ما رأى فيتعجب من ذلك»⁽⁷⁾.
والاحتجاج للقراءة هنا كذلك أعلق بالمعنى منه باللفظ؛ لأنَّ الحديث صرح بمن وقع العجب منه للأسباب المذكورة.

ه- حديث: «لا تماروا بالقرآن فإنَّ مرآء فيه كفر»⁽⁸⁾:

اختلّف في قوله - تعالى - : ﴿أَفْتَمَارُونَهُ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ﴾⁽¹⁾ بين السبعة فقُرئَ

¹ - الحديث في: النهاية في غريب الحديث والأثر: 668/1، والأل: رفع الصوت بالدعاء، وأصله اللمعان. ينظر:

مفردات ألفاظ القرآن: 45، والقنوط: "اليأس من الخير". مفردات ألفاظ القرآن: 524.

² - سورة الصافات، الآية: 12.

³ - هي قراءة حمزة و الكسائي. ينظر: حجة القراءات: 606، والتيسير 147.

⁴ - الحجة: 301.

⁵ - ينظر: - مثلاً-: حجة القراءات: 607، والكشاف: 337/3.

⁶ - ينظر: الحجة: 301، والكشاف: 337/3، والبيان: 623/2.

⁷ - ينظر: الحجة: 301.

⁸ - الحديث في النهاية في غريب الحديث: 322/4 نقلاً عن: الحجة: 165.

بضمّ التاء وبألف بعد الميم⁽²⁾؛ لأنّه قُصد به معنى المُمارة والمجادلة، وهو مايدلّ عليه الحديث الناهي عن المجادلة بالباطل واتباع الهوى في تفسير آيات القرآن⁽³⁾.

و- حديث: «لَسْتُ نَبِيَّ اللهُ»⁽⁴⁾:

علل ابن خالويه ترك الهمز⁽⁵⁾ من قوله - تعالى -: «وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ»⁽⁶⁾ بثلاث عِلل⁽⁷⁾، منها «أنّ الهمز مستثقل في كلامهم، والدليل عليه - قوله - p: «لَسْتُ نَبِيَّ اللهُ» كأنه كره الهمزة لأنّ قريشاً لا تهمز»⁽⁸⁾.

ويبدو أنّ ابن خالويه قد اختزل الحديث، وذلك أنّ غير واحد من المُعربين والموجّهين للقراءات ذكر أنّ النبيّ قد قيل له: «يا نبيّ الله» فقال: «لست نبيّ الله ولكنّي نبيّ الله»⁽⁹⁾ أو: «إنّما أنا نبيّ الله»⁽¹⁰⁾.

وجود الهمز في الحديث - مع كونه خارجاً عن لغة المتكلّم به - غير مسلمّ في المنطق اللغوي؛ فمن البعيد الأشبه بالمستحيل أن يتحدّث الإنسان لغة لم يتعوّد استعمالها؛ لأنّه لا يكتسبها بالتواضع المتعمّد بل بالعادة وطول الممارسة⁽¹¹⁾.

1 - سورة النجم، الآية: 12.

2 - هي قراءة السبعة لإحزمة والكسائي، ينظر: حجّة القراءات: 685، والتيسير: 163.

3 - ينظر: الحجّة: 335.

4 - الحديث في: الفائق في غريب الحديث للزمخشري: 62/3 نقلاً عن: الحجّة: 80.

5 - سبق تخريج القراءة في مبحث "تحقيق الهمزة وتسهيلها" من الباب الأول.

6 - سورة البقرة، الآية: 61.

7 - ينظر: الحجّة: 80-81.

8 - الحجّة: 80-81، وينظر: حجّة القراءات: 100، والبيان في غريب إعراب القرآن: 95/1.

9 - ينظر - مثلاً - : حجّة القراءات: 99-100.

10 - ينظر: -مثلاً-: البيان في غريب إعراب القرآن: 95/1.

11 - ينظر: في اللهجات العربية: 60.

ولكنّ لغويين محدّثين فسّروا هذه المخالفة للسلوك اللغويّ القوميّ بأنّه حالة استثنائية تملّي محاكاة سلوك لغويّ آخر⁽¹⁾، واعتمدوا في هذا قول عيسى بن عمر: "...وأهل الحجاز إذا اضطرُّوا نبروا"⁽²⁾.
ز - حديث: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ»⁽³⁾:

احتجّ ابن خالويه بهذا الحديث على القراءة بكسر الواو وفتح الطاء وألف بعدها⁽⁴⁾ في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْءًا وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾⁽⁵⁾ لكون الكلمة مصدراً قياسياً على وزن «فَعَالٌ» للفعل «وَاطَأَ»، والمعنى هنا موا فوّة السمع للقلب في التفاعل مع القراءة؛ «لأنّ صلاة الليل أثقل من صلاة النهار، لما يغشى الإنسان من النعاس..»⁽⁶⁾.

وهذا لا يوجّه صيغة المصدر في القراءة كما وجّهتها القاعدة المُشار إليها، وإنما يقارب معنى القراءة لتضمّنه اشريكاً للفظه في الاشتقاق، وهو المصدر «وَطْأَةٌ».

على أنّ تعليل المواطأة بثقل صلاة الليل المترتب على غشيان النعاس الإنسان - غير مسلم؛ لأنّ هذه المواطأة تتطلب باعثاً لا معوقاً، ولذا كان أنسب منه

¹ - ينظر: في اللهجات العربية: 70، وبحوث و مقالات في اللغة: 274.

² - لسان العرب (المقدمة).

³ - الحديث في: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - ﷺ - وسننه و أيامه، محمد بن إسماعيل البخاريّ، ترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم العلامة أحمد محمد شاكر، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط1 (1425هـ/2004م): 80 - كتاب الدعوات، 58 - باب الدعاء على المشركين، حديث رقم 6393، ومختصر صحيح مسلم: 5 - كتاب المساجد و مواضع الصلاة، 44 - باب "استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة"، حديث رقم 274.

⁴ - هي قراءة أبي عمرو وابن عامر، ينظر: حجّة القراءات: 730، والتيسير: 173.

⁵ - سورة المزمل، الآية: 06.

⁶ - الحجّة: 354.

تعليلُ ابن زنجلة من «أنّ الليل تنقطع فيه الأشغال وتهدأ فيه الأصوات والحركات»⁽¹⁾.

ح- أثر: «إذا اختلفتم في التاء والياء فاجعلوه بالياء»⁽²⁾:

احتجّ ابن خالويه لقراءة المخالفة بين الفعل والفاعل⁽³⁾ في قوله- تعالى-
:﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾⁽⁴⁾ بثلاث حُجَج، منها هذا الأثر الذي نسبه لابن مسعود⁽⁵⁾.

فهذا الأثر يقرّر في ظاهره إحدى القواعد التي ألزم بها كتاب النصّ القرآني في خلافة عثمان⁽⁶⁾، وكان ابن خالويه يريد من نقله هنا أن يبيّن التزام الكتاب بما اتفق عليه من تلك القواعد الخاصة بكتابة الألفاظ القرآنية، ومنهّا تعيّن الياء عند تردّد السياق بين التذكير والتأنيث في الفعل المضارع.

على أنّ هذا الأثر غير صريح في الكتابة بسبب الإجمال في الفعل "اجعلوا"، ولهذا أورده بعض العلماء في مسألة تردّد القارئ بين التذكير والتأنيث في القراءة⁽⁷⁾، ولكنّ السياق المقاميّ يؤيدّ حملّه على الكتابة.

والمنقول الصريح في الكتابة - قول عثمان لكتاب الوحي: "إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل

1 - حجة القراءات: 730.

2- الأثر في: مصنف عبد الرزاق الصنعاني برقم: 5979 نقلاً عن: الإتيان، للسيوطي، بتحقيق أحمد بن عليّ، دار الحديث، القاهرة، دط (1427 هـ/ 2006 م): 318/1. وصيغته هنا: «إذا اختلفتم في ياء وتاء فاجعلوها ياءً، ذكروا القرآن».

3 - سبق نخرجها في مبحث "الإسناد" من فصل "القواعد النحويّة".

4 - سورة البقرة، الآية: 48.

5 - ينظر: الحجة: 76.

6 - المشهور في هذا- قول عثمان للرهط القرشيين الثلاثة من كتاب الوحي، وهو مذكور في الفقرة اللاحقة.

7 - ينظر: الإتيان (بتحقيق أحمد بن عليّ): 317/1- 318.

بلسانهم⁽¹⁾، وحيث إنّ التذكير والتأنيث من دواعي اختلاف الكتابة فإنّهما يدخلان في عموم هذا التوجيه.

ط- حديث: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ»⁽²⁾:

قُرئ «يورث» بالتضعيف⁽³⁾ في قوله - تعالى -: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾⁽⁴⁾، ممّا يعني «تكرير الميراث لقرن بعد قرن»⁽⁵⁾. وهذا التوجيه م خالف لمذهبين آخرين: أحدهما يرى أنّ التضعيف والتخفيف لغتان مترادفتا المعنى، والآخر يرى الأوّل نصّاً في النكوي والثاني محتمل له⁽⁶⁾. ودلّ ابن خالويه على وجود المعنى في الآية بهذا الحديث الذي استعمل الكلمة ذاتها⁽⁷⁾، وإن كان التوريث المقصود إليه في الحديث - معنوياً لتعلّقه بوراثة بوراثة العلم.

ي- حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ - p - مَرَّ بِصَدْفٍ مَائِلٍ فَأَسْرَعَ»⁽⁸⁾.

قُرئت الآية: ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا﴾⁽⁹⁾ بفتح الصاد

¹ - ينظر: صحيح البخاري: 66- كتاب فضائل القرآن، 3- باب جمع القرآن، من حديث رقم: 4987، والثلاثة هم عبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص و عبد الرحمان بن الحارث بن هشام.

² - الحديث في: كتر الحقائق للمناوي: 119 نقلاً عن: الحجّة: 162.

³ - لم أجد لهذا القراءة نسبة فيما بين يديّ من كتب القراءات كحجّة القراءات و التيسير والنشر.

⁴ - سورة الأعراف، الآية: 128.

⁵ - الحجّة: 162.

⁶ - ينظر: التوجيه البلاغيّ للقراءات القرآنيّة: 47.

⁷ - ينظر: الحجّة: 162.

⁸ - الحديث في النهاية في غريب الحديث: 17/3، نقلاً عن: الحجّة: 232.

⁹ - سورة الكهف، الآية: 96.

والدال معاً⁽¹⁾ لما في الفتح من خفة⁽²⁾ قياساً إلى الكسر والضم⁽³⁾.

وقد استند ابن خالويه في ملاحظة خفة الفتح في القراءة إلى استعمالها في الحديث مؤكداً أن «الرواية بالفتح»⁽⁴⁾، فتكون الكلمة اسماً على وزن «فَعَلٌ»⁽⁵⁾ مثل «حَجَرَ» و«طَلَّ» و«سَفَرَ».

إنَّ إيراد هذه الأحاديث و الآثار القليلة في الكتاب- يجسّد اعترافاً ضمناً بالحاجة إليها في البحث اللغويّ - والاحتجاج للقراءات من صورهِ -، وإن ك ان الاحتجاج ببعضها أشدّ اتّصالاً بللناحية الدلاليّة للقراءة، كما يشير إلى إمكان تأثيره في هذه الزاوية المنهجية من الدراسات النحوية بعد القرن الرابع الذي أُلّف فيه كتاب "الحجة"⁽⁶⁾.

رابعاً: كلام العرب:

من الطبيعيّ أن يجد الباحث في مصادر الاحتجاج للقراءات كثيراً من نظائرها المنقولة عن العرب، إذ كانت القراءات تمثلاً واضحاً لهذه المنقولات، ولذا وُصِف الكتاب المؤدّي بوجوهها المختلفة- بالإبانة والإحكام⁽⁷⁾.

¹ - هي قراءة نافع وحزمة والكسائي وحفص عن عاصم، ينظر حجة القراءات: 434، والتيسير: 113.

² - ينظر: الحجة: 232.

³ - الكتاب: 188/4.

⁴ - المصدر نفسه: 232.

⁵ - الصدف - هنا- جانب الجبل. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 356.

⁶ - لا يعني هذا أكثر من أن الاحتجاج بالحديث في هذا القرن صار أوضح وأكثر، وإلا فإن دراسات عدّة أثبتت أن هذا المبدأ كان قائماً، وأن تطبيقه بدأ في القرن الهجري الثاني. ينظر: القضايا النحوية في مخطوطات و كتب أعراب الحديث النبوي: 354.

⁷ - وذلك في مثل قوله- تعالى:- ﴿ وَ هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ سورة النحل، الآية 103، وقوله- تعالى:- ﴿ أَلرَّ طَلُّ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾ سورة يونس، الآية 1.

وقد تضافرت المصادر القديمة⁽¹⁾، و الدراسات اللغوية الحديثة⁽²⁾، على أن كلام العرب أخذ المصادر الرئيسية في الدرس اللغوي . ولم يكن الأخذ بهذا المصدر مطلقاً، بل انتظمت ضوابط وأوصاف أهمها: الفصاحة والنقل الصحيح وكثرة الاستعمال، وقد جمعها ابن الأنباري^(ت 577هـ) في قوله: "النقل هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة"⁽³⁾.

وقد سبق الاحتجاج بكلام العرب حركةً دائبة لجمعه من مصادره المقبولة، ابتداءً من أواخر القرن الهجريّ، وكان في طليعة القائمين بهذا العمل: عيسى بن عمر^(ت 149هـ) وأبو عمرو بن العلاء^(ت 154هـ) وحماد الراوية^(ت 156هـ)، والخليل بن أحمد^(ت 175هـ) و خلف الأحمر^(ت 180هـ) ويونس بن حبيب^(ت 182هـ) وغيرهم⁽⁴⁾.

وانتقل الدرس اللغويّ من طور الاحتجاج بالنصوص للقواعد اللغوية إلى طور الاحتجاج بالقواعد لما كان مُشكلاً أو نادرَ النظير من النصوص، وأوضح ما يكون هذا الانتقال في كتب الاحتجاج للقراءات بمختلف أنواعها، ومنها كتاب "الحجة".

1- الشعر:

احتلّ الشعر مكانةً لافتةً في البحث اللغويّ انسجاماً مع ما كان له من تأثير بالغ في حياة العرب تفعيلاً وتسجيلاً قبل نشأة ذلك البحث عندهم؛ فهو ديوانهم

¹ - ينظر: مع الأدلة في أصول النحو: 81، والاقتراح: 96 و112، وخزانة الأدب: 5/1.

² - ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة: 95، و: الخليل بن أحمد: 79، و الدراسات اللغوية عند العرب حتى نهاية القرن الثالث: 66، والقياس في النحو العربيّ (نشأته وتطوّره): 117-133.

³ - مع الأدلة في أصول النحو: 81.

⁴ - ينظر: العصر الإسلامي، د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 5 (2004م): 148-156، و المدارس النحويّة: 28 و46، و الدراسات اللغوية عند العرب: 66.

الذي حُفِظَتْ به أنسابهم، وعُرِفَتْ مآثرهم، ومنه تُعَلِّمَتْ لغتهم، وهو الحجة فيما أشكل من غريب القرآن، وغريب الحديث، وغريب كلام الصحابة و التابعين⁽¹⁾.

ولم يمنع الإقرار بهذه المكانة-التي أدت إلى تقديمه على المصادر الأخرى- من اعتباره مأخذاً على قدماء النحويين بصفة خاصة؛ وذلك لما اكتنف رواية بعضه من الانتحال والتزييد والتغيير واللحن⁽²⁾، فضلاً عما تستدعيه مقتضيات نظمه من كثرة الخروج عن مألوف أنماط الخطاب السائدة في لسان العرب⁽³⁾.

وقد يكون تقسيم الشعراء إلى طبقات في القرن الثالث⁽⁴⁾ - استدرாகاً على بعض تطبيقات النحاة لموقفهم من هذه المدونة اللسانية؛ فقد وجدوا - مع عيوب الرواية- فروقاً بين الشعراء في الكثرة والجودة وتنوع الأغراض. وكتاب "الحجة" من أوضح الأمثلة على صحة هذه الملاحظة؛ إذ بلغت الشواهد الشعرية فيه واحداً وثمانين شاهداً، منها سبعون بيتاً كاملاً⁽⁵⁾ وأحد عشر من أنصاف الأبيات⁽⁶⁾، وقد شمل الاحتجاج بالشعر المستويات اللغوية الثلاثة - كما كما سيتبين من الأمثلة التالية.

¹ - ينظر: الصراحبي: 467، وكتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، حققه و ضبط نصّه الدكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2(1309ه/1989): 156.

² - ينظر - في هذا-: طبقات فحول الشعراء، ابن سلّام الجمحي، تحقيق وشرح أحمد محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دط (1394ه/1974م): 1/5 و26 و48، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 337-344، و العصر الإسلامي: 161-175.

³ - ينظر: في أصول النحو: 59.

⁴ - أول من عُرف عنه ذلك - ابن سلّام الجمحي في كتابه "طبقات فحول الشعراء"، وينظر - في الأحكام على الشعراء-: خزانة الأدب: 1/5-7، وللباحثين المحدثين آراء ناقدة لبعض تلك الأحكام. ينظر- مثلاً-: المولّد في العربية: 172-177.

⁵ - ينظر: فهرس الشعر: 409-412.

⁶ - ينظر: فهرس أنصاف الأبيات: 413.

أ- قول عبد الله بن الزبّعى⁽¹⁾:

ورأيتُ زَوْجَكَ فِي الوغَى مُتَقَلِّدًا سِيفًا ورُمَحًا⁽²⁾

وَرَدَ الاحتجاج بالبيت على إضمار الفعل الذي وُجِّهَتْ به قراءة النصب⁽³⁾ في قوله- تعالى-: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾⁽⁴⁾، فقد قال ابن خالويه: إنَّ القارئ به «أضمر مع الواو فعلاً عطفه على قوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾⁽⁵⁾ وجعل على على أبصارهم غشاوة، وإضمار الفعل- إذا كان عليه دليل- كثيرٌ مستعمل في كلام العرب» ثم ذكر البيت⁽⁶⁾.

والفعل المضمَر في البيت هو الذي نصب "رمحاً"، وتقديره "ويحمل رمحاً"، ولكن ابن خالويه قدّر للمفعول اسمَ فاعل وهو "حاملاً"⁽⁷⁾، وذلك إجراءً للكلام على نسق واحد، وهو التعبير باسم الفاعل مع "رمحاً" المعطوف على "سيفاً" الذي عمل فيه اسم الفعل "متقلِّداً"، ولاستحضار الشبه بين الفعل واسم الفاعل، وهو الذي أدّى إلى قياسه على الفعل في العمل.

وربّما قصد المحتجّ إلى استعمال مصطلح الكوفيّين على اسم الفاعل، ألا

وهو "الفعل الدائم"⁽⁸⁾.

ب- قول امرئ القيس:

¹ - هو شاعر مخضرم

² - للبيت راووليت أخرى منها رواية الأخفش وابن جنّيّ و الأنباري: يا ليتَ زوجك قد غدا. ينظر: معاني القرآن: 391، والخصائص: 197/2، والإنصاف: 612، ولكن محلّ الاختلاف فيها لا يؤثّر في الاحتجاج بها للقراءة لتغيّر موضعهما- كما هو ظاهر-.

³ - هي قراءة عاصم في رواية المفضل الضبيّ، ينظر: السبعة في القراءات: 140، وإعراب القراءات السبع: 61/1.

⁴ - سورة البقرة، الآية: 7.

⁵ - سورة البقرة، الآية: 7.

⁶ - ينظر: الحجة: 67، وينظر: البيان: 65/1.

⁷ - ينظر: الحجة: 67.

⁸ - ينظر: المدارس النحوية: 166 و 197، ومدرسة الكوفة: 238-241.

فاليوم أَشْرَبَ غير مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا من الله ولا واغِل⁽¹⁾

احتجّ ابن خالويه بالبيت على اختلاس الكسرة⁽²⁾ في قوله - تعالى -

:﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ﴾⁽³⁾، فقال بعد إيراد البيت: «أراد: (أشرب) فأسكن الباء تخفيفاً»⁽⁴⁾.

والإسكان تجوُّزٌ في التعبير «لأنَّ أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف فيرى من سَمِعَهُ يختلس أنه أُسْكِنَ»⁽⁵⁾.

ولكنّ هذا لا يعني نفي الإسكان الذي ثبتَ عن القارئ بالاختلاس في

الموضع نفسه⁽⁶⁾ و قد استدلّ سيبويه للإسكان ببيت امرئ القيس⁽⁷⁾.

ولا يكاد المحدثون يخرجون عن هذا التفسير للاختلاس، ولا يختلفون إلّا في بعض التفاصيل؛ فمنهم من يرى أنه تخفيف الثقل الناتج عن توالي الصوائت، حتى وإن كان للمختلس وظيفة إعرابية⁽⁸⁾، وعدّه آخرون ضرباً من الترخّص في النطق بالعلامة الإعرابية، تلبيةً لحاجة أسلوبية أو موقعية محدّدة⁽⁹⁾.

على أنّ من المهمّ التنبيه على أنّ هذا الاحتجاج بالبيت مقيدٌ بهذه الرواية؛

¹ - ينظر: الكتاب: 204/4، والموشح: 126، والصاحبي: 20، والمستحقّب: المتكسّب، وأصله حملُ الشيء في الحقيية، ينظر: لسان العرب: مادة (ح ق ب)، و الواغل: الداخِل على القوم في شراهم دون أن يُدعى . ينظر: مختار الصحاح: مادة (و غ ل).

² - سبق أنّها قراءة أبي عمرو في مبحث "الاختلاس" من فصل "القواعد الصوتية".

³ - سبق تحريجها في مبحث "الاختلاس" من فصل "القواعد الصوتية".

⁴ - الحجة: 78.

⁵ - المصدر نفسه: 78.

⁶ - ينظر: مبحث "الاختلاس".

⁷ - ينظر: الكتاب: 204/4.

⁸ - ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 187.

⁹ - ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: 333 و 356 - 358.

وذلك أنه رُوِيَ بلفظ (أُسْقَى) بدل (أَشْرَب)، ولكنّ العلماء رجّحوا الأولى⁽¹⁾.
ج- قول الشاعر⁽²⁾:

شكا إليّ جملي السرى صبراً جميلاً فكلّنا مُبتلى⁽³⁾.

هذا البيت من شواهد قراءة النصب في "وصيّة"⁽⁴⁾ من قوله - تعالى -
:﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ
إِخْرَاجٍ﴾⁽⁵⁾.

لفظ (وصية) من صوب؛ لأنّه الإعراب ا لمختار في المصادر إذا وقّعت في
سياق الأمر⁽⁶⁾.

وقد وقع هذا المصدر - "وصيّة" - في سياق الأمر بإنفاذ ما يجب على المرأة
الأرملة من العدة، وما يحقّ لها من المتاع والبقاء في بيت الزوجيّة - كما ثبت في
أول التشريع - ⁽⁷⁾.

ولمّا ذُكِرَ المصدرُ لإنشاء الأمر في هذا السياق، ناسبه النصب الذي يقتضيه
العملُ في المصدر⁽⁸⁾، وهذا ما يقال عن المصدر (صبراً) الوارد في البيت منصوباً

¹ - ينظر: التنبيهات على أغاليط الوواة، علي بن حمزة البصري: 116، نقلاً عن: اختلاف الرواية في الشاهد
النحوي: 345.

² - البيت مجهول القائل، وهو في الكتاب: 321/1، وينظر: بحوث و مقالات في اللغة: 128.

³ - السرى: السير ليلاً. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 300، ومختار الصحاح: مادة (س ر ا).

⁴ - هي قراءة ابن عامر وأبي عمرو وحمزة، ينظر: السبعة: 184، والتيسير: 60.

⁵ - سورة البقرة، الآية: 240.

⁶ - الحجّة: 98.

⁷ - هذه الآية منسوخة بآية أخرى، وهي: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
وَعَشْرًا﴾ سورة البقرة، الآية: 234. ينظر: إعراب النحاس: 124/1، والبيان: 154/1، وقد ذكر الواحدي سبب
نزول المنسوخة فقط. ينظر: أسباب النزول، أبو الحسن الواحدي النيسابوري، دار الفكر، بيروت، دط) 1425 -
1426/2005م: 44.

⁸ - يُقدِّره الأَخفش «أَوْصُوا لَهُنَّ وَصِيَّةً». ينظر: المعاني: 315، ويقدِّره النَّحَّاسُ «يُوصُونَ وَصِيَّةً». ينظر: إعراب
القرآن: 124/1، وقدره ابن الأنباري مثله، ينظر: البيان: 154/1.

للوجه المعنويّ المذكور للقراءة، وهو ما يقال - قبل هذا- عن المصدر "ضرب" الوارد في الآية.

د- قول عنتره بن شدّاد:

حَلَّتْ بِأَرْضِ الزَّائِرِينَ فَأَصْبَحَتْ عَسِيراً عَلَيَّ طِلَابُكَ ابْنَةَ مَخْرَمٍ (1)

أورد ابن خالويه هذا البيت شاهداً على الالتفات (2) في قراءة الإسناد إلى ضمير المتكلمين (3) من قوله - تعالى-: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (4) فقال: «والحجّة لمن قرأهما (5) بالنون أنّ العرب ترجع من الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب كقوله- تعالى-: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ (6) ولم يقل: بكم.....» (7).

فالفعل «ندخله» أُسْنِدَ إِلَى الضمير «نحن» بعد أن سبق إعمال فعل الشرط في الاسم الظاهر «الله»، وهذا من باب الالتفات من الغيبة إلى الحضور (8).

وابن خالويه لم يصرّح بهذا النوع من الالتفات الذي ينطبق على القراءة ، وإنما ذكر نوعين آخرين، استشهد لأوليهما بالآية وللثاني ببيت عنتره الذي بدأه

1 - البيت من معلّقة عنتره برقم 6. ينظر: شرح المعلّقات السبع ، أبو عبد الله الزوزنيّ ، تحقيق محمد الفاضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت، ط3 (1421هـ/2000م): 198.

2 - الالتفات مصطلح بلاغيّ مفاده رجوع المتكلم إلى معنى بعد فراغه منه ، أو قبل فراغه منه كأن شكاً يعترض المتكلم بوجود ردّ لقوله أو سؤال حوله. ينظر: كتاب الصناعتين: 438-439.

3 - هي قراءة نافع وابن عامر. ينظر: التيسير: 70، والنشر: 190/2.

4 - سورة النساء، الآية: 13.

5 - المراد هنا الفعل «ندخله» المذكور والفعل «ندخله» من الآية التالية مَوْضِعِ الاحتجاج وهي قوله- تعالى-: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ لَفُجِحْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ سورة النساء، الآية: 14.

6 - سورة يونس، الآية: 22.

7 - الحجّة: 120.

8 - اكتفى ابن مالك في التمثيل للحضور بأحد قسميه- وهو المخاطب- فقال:

وما لذي غيبة أو حضور كـ«أنت» و«هو» سمّ بالضمير.

بضمير الغيبة المضمرة «هي» في الفعلين، وختمه بضمير الخطاب المتصل -الكاف المكسورة - وبنداء عيلة نداء المائل أمامه.

وقد استشهد الزوزني (ت 486هـ) بالآية على ما تضمنته البيت مما أسماه إضراباً عن الخبر في الظاهر إلى الخطاب⁽¹⁾.
هـ- قول ذي الرمة⁽²⁾:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَنْقَاضُ الْفَرَارِيحِ⁽³⁾

سبق أن جمهور النحاة وصفوا الفصل بين المتضايقين ب القبح⁽⁴⁾، وهو الوجه الذي وردت به إحدى القراءات⁽⁵⁾.

فكما فصل في القراءة بين "قتل" وبين "شركائهم" بـ "أولادهم"⁽⁶⁾، فصل في البيت بين "أصوات" وبين "أواخر" بشبه الجملة "من إيغالهن".

ويمكن بيان هذا النمط التركيبي بهذا الشكل:

1- قتل شركائهم أولادهم = قتل (أولادهم) شركائهم.

2- أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أنقاض الفراريج = أصوات (من إيغالهن بنا) أواخر الميس أنقاض الفراريج.

فالنمط الأول في كل من التركيبين يحمل الاتصال بي ن المتضايقي ن، وهو

المركب الإضافي (قتل شركائهم) و (أصوات أواخر الميس)، والنمط الثاني يحمل

¹ - ينظر: شرح المعلقات السبع: 199.

² - هو أبو الحارث غيلان بن عقبة، أحد الشعراء الإسلاميين الفحول، قضى أكثر حياته في البادية. توفي سنة

117هـ. ينظر في أخباره: الموشح: 223-240.

³ - الإيغال: الإبعاد، الميس: شجر تتخذ منه الرجال، الإنقاض: صوت مثل التقر، الفراريج: جمع فرّوج، وهو صغير

الدجاج، ينظر: مختار الصحاح: المواد (ب ع د) و(م ي س) و(ن ق ض) و(ف ر ج) - على الترتيب -.

⁴ - ينظر: فصل "القواعد النحوية".

⁵ - سبق تخريج القراءة في الفصل نفسه.

⁶ - و ذلك في قوله- تعالى-: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾.

الفصل بينهما بللعنصر المُقَحَّم بين مكوّنَي المركّب الإضافي، و ه و (أولادهم) و (من إيغالهنّ بنا) الموضوعان بين قوسين.

ومما يلاحظه المتأمل إزاء هذا التركيب أنّ تعيّر جهة إسناد الفعل أثر في طبيعة العلامة الإعرابية؛ فالفعل (زَيْن) - حين أُسْنِدَ إلى الفاعل - عملَ الرفع في (الشركاء) والنصب في (قَتْل)، فلما تحوّل الإسناد إلى المفعول رُفِعَ المنصوب (قَتْل) وأضيف الفاعل (الشركاء) إليه، ثمّ عملَ المصدر (قتل) النصب في (الأولاد) ⁽¹⁾، وهذا ما أدّى إلى الفصل بين المتضايقين (قتل أولادهم).

و- قول الشاعر ⁽²⁾:

يا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمَنَى لَا تَنْفَعُ هَلْ أَعْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ ⁽³⁾.

استدلّ ابن خالويه بالبيت لقراءة قطع الهمزة ⁽⁴⁾ من قوله - تعالى - : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ ⁽⁵⁾، فقال: إن القارئ به أخذ الفعل «من قولهم: أجمعت الأمر: إذا أحكمته، وعزمت عليه» ⁽⁶⁾ فأنشد البيت.

احتجاج ابن خالويه بلفظ «مجمع» - احتجاج بلازم كون الهمزة قطعياً في

الفعل المستعمل في القراءة، وذلك أنّ المستعمل في البيت اسم المفعول لا الفعل نفسه، وما يسوّغ هذا التوسّع في الاحتجاج أنّ في اسم المفعول أثراً لهمزة القطع، وهو ضمة الميم في أوّله.

¹ - ينظر: أداءات القراء: 140 و 142.

² - البيت مجهول القائل. ينظر: الخصائص: 491/1، و معني اللبيب: 521/2.

³ - المُرَيُّ: جمع مُنَيٍّ، وهي الرجاء دون سَعْيٍ، ينظر: لسان العرب: مادة (م ن ي).

⁴ - هي قراءة نافع. ينظر: السريعة في القراءات: 328، وإعراب القراءات السبع: 270/1.

⁵ - سورة يونس، الآية: 71.

⁶ - الحجّة: 183.

ز- قول قيس بن زهير⁽¹⁾:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي بِمَا لَأَقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ⁽²⁾

انفرد ابن كثير في رواية قنبل⁽³⁾ بإثبات الياء في آخر المضارع من قوله

تعالى:- ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽⁴⁾.

وقال ابن خالويه في الوجه الأول للقراءة: إن «من العرب من يُجْري الفعل

المعتلّ مُجرى الصحيح فيقول: (لم يأتي زيد)⁽⁵⁾، وأنشد:

أَلَمْ يَأْتِيكَ.....(البيت)

والاختيار في مثل هذا - حذف الياء للجازم، لأنّ دخول الجازم على

الأفعال يحذف الحركات الدالة على الرفع إذا وجدها⁽⁶⁾.

ثمّ يقول عن الياء: «وإنّما يجوز إثباتها مع الجازم في ضرورة الشاعر»⁽⁷⁾.

الشاعر⁽⁷⁾.

ففي هذه الرواية لهيت العبسيّ أثبتت الياء في المضارع «يأتي»⁽⁸⁾ المسبوق

بـ «لم» الجازمة، كما أثبتت في الفعل «يتقي» المسبوق بـ «من» الشرطية

1 - هو قيس بن زهير بن جديمة العبسي.

2 - البيت في: الكتاب: 32/1 و 516/3، والموشح: 126، وكتاب الصناعتين: 168، و مغني اللبيب: 148/1، ونمّ ي الخير: أسنده و نسبه. ينظر: مختار الصحاح: مادة (ن م ي)، و اللّيون: ذات اللب من الشّاء والإبل. ينظر: مختار الصحاح: مادة (ل ب ن).

3 - ينظر: السريعة في القراءات: 351، وإعراب القراءات السبع: 316/1.

4 - سورة يوسف، الآية: 90.

5 - هذا أحد الأوجه الأربعة التي وجّه بها ابن مالك إثبات حرف العلة في آخر الفعل المجزوم. ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: 17-20، ويدخل هذا في إجراء الشيء مجرى نقيضه. ينظر: الخصائص: 163/2 - 164.

6 - الحجّة: 198.

7 - المصدر نفسه: 199، و ينظر: كتاب الصناعتين: 168.

8 - للبيت رواية أخرى بحذف الياء من (يأتي). ينظر: اختلاف الرواية في الشاهد النحوي الشعري: 327.

الجازمة، وقد ظهر أثرها في المضارع الثاني «يصبر» المعطوف على «يتقي» فأُسْكِنَ آخره.

ح- قول عمرو بن معد يكرب⁽¹⁾:

رأته كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتِي⁽²⁾.

أورد ابن خالويه البيت احتجاجاً لقراءة تخفيف النون وكسرها⁽³⁾ في قوله

- تعالى: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾⁽⁴⁾.

وحجة القراءة أنه لما اجتمع في الفعل نونان- نون الرفع ونون الوقاية - حذف إحداهما تخفيفاً لِثَقَلِ المِثْلَيْنِ واستغنى بكسرة النون الباقية عن ياء المتكلم، وقد أكد البيت هذا الوجه في القراءة بما وردَ عليه الفعل (فَلَيْتِي)⁽⁵⁾.

وكان سببويه قد قرّر أنّ العرب يحذفون أحد المثلين أو الأمثال؛ لأنهم

استنقلوا اجتماعها، مستشهداً بالقراءة المحتج لها و البيت المحتج به⁽⁶⁾.

فالفعل «تُبَشِّرُونَ» أصله: «تُبَشِّرُونِي»، فأصبح بعد الحذف «تُبَشِّرُونِي» وكسرت

النون الباقية بتأثير ياء المتكلم ثم حذفت هذه الياء اكتفاءً بالكسرة الدالة عليها، و

هذه التغيرات وقعت في المقطعين الأخيرين من الكلمة: (ن) و(ني).

¹ - هو عمرو بن معد يكرب. ينظر: الكتاب: 520/3، والمنصف: 551، والبيان: 642/2، و خزانة الأدب: 297/7.

² - الثغام: نبات يبيض إذا يبس، و العَلُّ: الشرب الثاني، و الفَلْيُ: تدبُّر الشيء واستخراج ما فيه. مختار الصحاح: الموادّ (ث غ م) و(ع ل ل) و(ف ل ي).

³ - هي قراءة نافع، ينظر: السبعة في القراءات: 367، والتيسير: 104، والنشر: 230/2.

⁴ - سورة الحجر، الآية: 54.

⁵ - ينظر: الحجة: 206.

⁶ - ينظر: الكتاب: 319/3، والشواهد القرآنية في كتاب سببويه: 224، وقد عبّر سببويه عن الاجتماع أو التكرير بالتضعيف. ينظر: شرح عيون كتاب سببويه: 247.

أمّا التغيير الأول فهو حذف إمّا للمقطع الأول(ن) وإمّا للصامت (ن) من المقطع الثاني⁽¹⁾، و أمّا التغيير الثاني فهو حذف الصائت الطويل (ي) من المقطع

الثاني⁽²⁾، ويوضح الشكل التالي هذين التغييرين:

أ- تبشرونني - (ن) أو (ن) = تبشرونني.

ب- تبشرونني - (ي) = تبشرون.

وينطبق التغيير الأول على الفعل «فَلَيْئِي» في البيت، مع الإشارة إلى أنّ نونه الأولى علامة لجماعة الإناث خلافاً للنون في الفعل «تبشرون» التي هي لرفع المضارع المسند إلى واو الجماعة.
ط- قول الشاعر⁽³⁾:

إِنَّ أَبَاهَا وَ أَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا⁽⁴⁾

قرأ بعض السبعة بتشديد نون «إن» ولإثبات الألف بعد الذال من «هذان»⁽⁵⁾ في قوله - تعالى - : ﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ ﴾⁽¹⁾، وقد جاء هذا البيت بثبات الألف في لفظ (غاياتها)، وهو منصوب، فسأقه ابن خالويه حجّة للقراءة⁽²⁾.

¹ - في تعيين النون المحذوفة خلاف بين النحاة؛ فسيبويه يرى أنّها الأولى. ينظر: الكتاب: 319/3، و صحّحه ابن هشام. ينظر: مغني اللبيب: 466/2، وابن جني يرى أنّها الثانية. ينظر: المنصف: 552، ونقل ابن الأنباري تعليلاً للرأيين، قال: «فمنهم من قال: تحذف نون الوقاية؛ لأنّ نون الإعراب إنّما تُحذف لتأصب أو جازم، و منهم من قال: حُذِفَتْ نون الإعراب؛ لأنّ نون الوقاية دخلت لتقيّ الفعل من الكسر.....». البيان: 442/2.

² - يبدو أنّ باحثة معاصرة أغفلت ذكر هذا التغيير في هذه القراءة للآية (54) من سورة الحجر بالرغم من ذكرها آيتين أخريين من هذه السورة. ينظر: بإءات الإضافة الزوائد و المحذوفة في القراءات السبع: 94 و 124.

³ - ينسب البيت إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، كما نسب إلى رؤ بن العجاج. ينظر: الإنصاف: 18/1 (الهامش)، وشطره الثاني في المغني: 54/1.

⁴ - البيت في الإنصاف: 18/1.

⁵ - هي قراءة نافع وابن عامر وحزمة والكسائي وأبي بكر عن عاصم، ينظر: السبعة في القراءات: 419، ولتيسير: 118.

وإلزام المثني الألف يعني أنه مبني على هذه الصورة، وأن العلامة الإعرابية فيه مقدّرة بما يناسب كل إعرابٍ من الثلاثة الممكنة في الأسماء من رفع

ونصب وجرّ، شس < ويُعرَف هذا عند النحاة بلغة القصر (3).

وإلزام المثني الألف م طلقاً - كما ورد في القراءة و البيت - لغةً تنسب إلى قبيلة بلحارث بن كعب (4)، وموقع المثني في القراءة اسم (إن)، وموقعه في البيت مفعولٌ به، والعلامة في كليهما فتحةً مقدّرةً على الألف. ي - قول الشاعر (5):

ثلاثٌ كلهنّ قتلتُ عمداً فأخزى الله رابعةً تعودُ.

أورد ابن خالويه البيت شاهداً لقراءة رفع «كل» (6) من قوله - تعالى -
:﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ (7)، وأوضح ذلك بأنّ القارئ جعل «كل» مبتدأً «والفعل بعده خبراً عنه، وعدّاه إلى الضمير بعده، يريد: وكلّ وعدّه الله الحسنى، ثمّ خزل الهاء تخفيفاً لأنها كناية عن مفعول، وهو فضلة في الكلام» (8).

1 - سورة طه، الآية: 63.

2 - ينظر: الحجّة: 242.

3 - ينظر: الإنصاف: 18/1 (الهامش).

4 - ينظر: معاني الأحفش: 333، والبيان: 498/2، وشواهد التوضيح والتصحيح: 97، وقبيلة بلحارث هم بنو بلحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مذحج، ومنهم بنو الأوبر، وهم ثلاثة أقسام: بنو الاوس و بنو شعيب و آل موسى. ينظر: معجم قبائل العرب ، عمر رضا كحالة ، دار العلم

للملايين، بيروت، ط2 (1388هـ/1968م): 103/1.

5 - قائل البيت مجهول ، و البيت في الكتاب: 86/1، لا يُعرَف له سابق ولا لاحق - كما قال البغدادي - . ينظر: خزانة الأدب: 177/1، و بحوث و مقالات في اللغة: 131.

6 - هي قراءة ابن عامر، ينظر: السبعة في القراءات: 625، و التيسير: 166، و النشر: 292/2.

7 - سورة الحديد، الآية: 10.

8 - الحجّة: 342.

فكما ابتدأ الشاعر «ثلاث» وجعل الفعل «قتل» خبراً عنها، وحذف فاء الضمير التي كنى بها عن ثلاث المقطولات، ابتدأ القارئ نظير ما ابتدأه الشاعر وجعل «وعد» خبر «كل» وحذف ضمير المفعول العائد على المبتدأ.
ك- قول الشاعر⁽¹⁾:

فَأَبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأُسْتَدْرَجُ نَوِيًّا⁽²⁾.

قرئ الفعل «أكن» مجزوماً⁽³⁾ من قوله - تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽⁴⁾؛ لأن القارئ «ردّه على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل، لأن الأصل كان (لولا أخرتني أتصدق وأكن)...»⁽⁵⁾، كما عطف الشاعر الفعل «استدرج» على محل «أصالحكم» - وهو الجزم على جواب الأمر - قبل أن دخول «لعل» عليه، معناه: «فأبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ أَصَالِحُكُمْ»⁽⁶⁾.

وفي القراءة عطف القارئ - الفعل «أكن» على محل الفاء ومدخولها «أصدق»، ولما كان هذا المحل -جواب «لولا» المتضمنة معنى الشرط كان إعرابه الجزم فعطف عليه بمثل إعرابه
ل- قول الشاعر⁽⁷⁾:

عُدْتُ بِمَا عَادَ بِهِ إِبْرَاهِمُ

¹ -نسبه ابن جني إلى أبي داود الإيادي، وهو شاعر إسلامي. ينظر: الخصائص: 203/1، وهو غير منسوب في: البيان: 344/1، و مغي اللبيب: 560/2.

² - أبلى - هنا - أعطى، والبليّة: العطيّة، ونويًا: أصله: نوايا، قلبت الألف ياء على لغة هذيل ينظر: الخصائص: 203/1.

³ - هي قراءة السبعة إلا أبا عمرو. ينظر: السبعة في القراءات: 637، والتيسير: 168، والنشر: 294/2.

⁴ - سورة المنافقون، الآية: 10.

⁵ - الحجة: 346.

⁶ - المصدر نفسه: 347.

⁷ - نسبه ابن خالويه لزيد بن عمرو. ينظر: إعراب ثلاثين سورة: 17.

وقول الشاعر⁽¹⁾:

نَحْنُ آلُ اللَّهِ قِيَمٌ بِبَلَّتِهِ لَمْ يَزَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ إِبْرَاهِمَ⁽²⁾.

وفي هذين الشعرين دليلٌ على « اتّساع العرب في الأسماء الأعجميّة إذا عَرَبَتْهَا »⁽³⁾، وقد جاءت إحدى القراءات بهذا الاتّساع في اسم « لإبراهيم » إذ قرئ بألف مكان الياء⁽⁴⁾ من قوله - تعالى - : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾⁽⁵⁾.

وقد ذكر ابن خالويه أنّ في تعريب «إبراهيم» أربع لغات: إبراهيم، وإبراهم، وإبراهم، وإبرهم⁽⁶⁾، فعلى اللغة الثانية جاءت القراءة، وعلى الثالثة جاء شطر البيت، وعلى الرابعة ورد البيت وُصِلت فيه همزة «إبرهم».

م - قول الشاعر⁽⁷⁾:

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ اسْمٌ⁽⁸⁾

تضمّن هذا الشعر حذف اسم الإشارة «ذا» من بعد «ها» التّثنية، وهو يشهد لقراءة إثبات الألف بعد الهاء⁽¹⁾ في قوله - تعالى - : ﴿وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾⁽²⁾.

¹ - البيت مجهول القائل.

² - يُرَوَى البيت «في كَعْبَتِهِ» مكان «في قِبْلَتِهِ»، ينظر: إعراب ثلاثين سورة: 17.

³ - الحجّة: 89.

⁴ - هي قراءة ابن عامر في رواية هشام، وفي رواية ابن ذكّوان، ينظر: السبعة في القراءات: 170، والتيسير: 56 و 57، والنشر: 170/2.

⁵ - سورة البقرة، الآية: 126.

⁶ - ينظر: الحجّة: 89.

⁷ - البيت مجهول القائل.

⁸ - الدارس: من قولهم: (دَرَسَ الرَّسْمُ): إذا عفا من شدّة القِدَمِ، وبقي منه الأثر. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 226، ومختار الصحاح: مادّة (درس).

فمن قرأ بإثبات الألف كان أصل العبارة عنده «أَيْهَذَا» فحذف «ذا»، و«بقيت الهاء التي للتنبيه، فإثبات اللف فيها واجب»⁽³⁾.

ن- قول الشاعر⁽⁴⁾:

نُؤِيَّ أَقَامَ خِلافَ الحَيِّ أَوْ وَتَدُّ⁽⁵⁾.

ورد هذا الشطر على إحدى اللغتين فيما يدلّ على الوراثة⁽⁶⁾، وهي التي تتخرّج عليها القراءة بكسر الخاء وإثبات الألف بعد اللام⁽⁷⁾ في قوله - تعالى -
:﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽⁸⁾.

فظرفُ المكان في الآية دالٌّ على الوراثة⁽⁹⁾، وكذلك الظرف في شطر البيت؛ فهو يتحدّث عمّا يمتنع وصول الماء من حفير أو وتد إلى المسكن تجنباً للإضرار به.

2- النشر:

ليست الشواهد النثرية في كتاب (الحجة) - أو أغلبها - بالضرورة نصوصاً عربية منقولة عن العرب، ممّا يصنّف في فنّ أو آخر من الفنون النثرية المعروفة من مثل القصص الخطابة أو الرسائل أو الوصايا أو الأمثال أو الحكم⁽¹⁰⁾، ولكن تلك الشواهد نماذج لقوالب لسانية مشهورة في الكلام العربيّ، محقّقة الانتماء إليه.

1 - هي قراءة أبي عمرو والكسائي من السبعة، ينظر: التيسير: 126، والنشر: 108/2.

2 - سورة النور، الآية: 31.

3 - الحجة: 261.

4 - البيت مجهول القائل.

5 - النُّؤِي: "حفيرة حول الخباء تباعد الماء عنه". ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 644.

6 - في مختار الصحاح: مادة (خ ل ف): أنّ الحِلاف هو المخالفة، وقيل: الخلف، أي: الوراثة.

7 - هي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم، ينظر: التيسير: 108.

8 - سورة الإسراء، الآية: 76.

9 - ينظر: الحجة: 220.

10 - ينظر: العصر الإسلامي: 398-423.

وإذا كان كثير من الشواهد الشعرية في "الحجة" غير منسوب إلى قائل معين، فإنّ الشواهد النثرية تكاد تكون كلّها كذلك، ولهذا فالمُتاح هنا استعراضُ أمثلةٍ منسوبة إلى العرب بعامة ما لم يُسجّل استثناء يقتضي تخصيصَ النسبة.

أ- قول العرب: «النَّبُوءَةُ»⁽¹⁾:

سبق⁽²⁾ أنّ قوله - تعالى -: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ قرئ دون

همز⁽³⁾، وأنّ ابن خالويه قد احتجّ لهذه القراءة بثلاث حجج، وأنّ منها حديث: «لَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ».

والحجة المهمة هنا أنّ أصل اشتقاق «النبي» غير مهموز عند العرب؛ لأنّه «مأخوذ من النبوة وهي ما ارتفع من الأرض وعلا، لأنّه أخبر عن العالم العلويّ، وأتى به عن الله - تعالى -»⁽⁴⁾.

وإذا سلّم الباحث بهذا التأسيس للفظ «النبي» استلزم القول بأنّ إعلالاً بالقلب وقع في لام الكلمة التي هي واو لصياغتها على وزن «فعليل»، ثمّ دخلها الإدغام، فكان أصل «النبي» «نَبِيو» فلما سبقت الياء الواو قُلبت الواو ياء لتجانس الياء الأولى، ثمّ أُدغمت ياء «فعليل» في الياء المنقلبة عن الواو.

ب- قول العرب: «هَيَّاكَ أَرَدْتُ»⁽⁵⁾:

يتفق هذا التركيب مع قراءة مدّ «ها» التنبيه وتحقيق الهمزة بعدها⁽⁶⁾ في قوله - تعالى -: ﴿هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِبْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ

¹ - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 610.

² - ينظر: مبحث "تحقيق الهمزة وتسهيلها" من الباب الأول ومبحث "الأحاديث والآثار" من هذا الفصل.

³ - سبق تخريج القراءة في مبحث القراءات الشاذة.

⁴ - الحجة: 81.

⁵ - ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 660.

⁶ - هي قراءة السبعة إلا نافعاً وأبا عمرو، ينظر: التيسير: 65.

بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»⁽¹⁾، والحجّة للقارئ أنه جعل «ها» كلّها للتنبيه وأتى بعد بضمير المخاطب من الذكور على طريق الإخبار لا الاستفهام، ومَدَّ حَرْفَ هَاءٍ لوجود الهمزة بعدها⁽²⁾.

وإذا أُريدَ الاستفهام فالحجّة أنّ القارئ فرّق بين الهمزتين لاستئصال اجتماعهما بمدّة، وقَلَبَ الأولى منهما هاءً، على نحو استعمال العرب لهذا في قولهم: «هَيَّاكَ أَرَدْتُ»⁽³⁾.

وعرَضَ ابن الأنباري لهذه القراءة في إعراب سورة الفاتحة فقال: «و من العرب من يُبدِل الهمزة في (إِيَّاكَ) هاءً؛ فيقول: هَيَّاكَ...»⁽⁴⁾.

ج- قول العرب: «فَجَرَ يَفْجُرُ»⁽⁵⁾:

قُرئ بالتخفيف⁽⁶⁾ في قوله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾⁽⁷⁾؛ لأنّ الفعل في هذه القراءة مأخوذ من الثلاثي (فَجَرَ يَفْجُرُ) «إذا شقّ الأنهار، وأجرى الماء فيها»⁽⁸⁾.

وهذا المعنى مشترك بين هذه القراءة التشديد⁽⁹⁾، بيد أن هذه تزيد على الأولى صفة التكرار والكثرة، وهي المعنى الأشهر في صيغة «فَعَلَّ». د- قول العرب: «أبدلت الشيء من الشيء»⁽¹⁰⁾:

1 - سورة آل عمران، الآية: 66.

2 - ينظر: الحجّة: 110.

3 - ينظر: المصدر نفسه: 110.

4 - البيان: 49/1.

5 - في مختار الصحاح: مادة (ف ج ر): «فَجَرَ الماءَ فأنفجر، أي: بجسه فانبجس، و بابه (نَصَرَ)».

6 - هي قراءة عاصم وحمزة والكسائي. ينظر: التيسير: 109.

7 - سورة الإسراء، الآية: 90.

8 - ينظر: الحجّة: 220.

9 - ينظر: الفصل الثاني من الباب الأول (القواعد الصرفية).

10 - ينظر: مختار الصحاح: مادة (ب د ل).

قُرئ بالتخفيف وإسكان الياء من الف - عل⁽¹⁾ في قوله - تعالى -
﴿فَارْدَنَ - أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾⁽²⁾. وذلك أن
الفعل أخذ من «أبدل» المزيد بهمزة القطع، ويعني إزالة الأول وجعل غيره
موضعه، «فكذلك الولد الذي أراد الله - تعالى - إبدال أبويه به غير الأول...»⁽³⁾.
وأضاف ابن خالويه: «فأما إذا قالوا: أبدلتُ غلامي جاريةً وفرسي ناقةً - لم
يقولوه إلا بالألف - فاعرف فرّق ما بين اللفظين فإنه لطيف»⁽⁴⁾.
هـ - قول قبيلة عبد القيس⁽⁵⁾: «اسل»⁽⁶⁾:
انفرد حمزة بتشديد الطاء⁽⁷⁾ في قوله - تعالى - ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ
يَظْهَرُوهُ﴾⁽⁸⁾، «وقد عيبَ بذلك لجمعه بين الساكنين، ليس بينهما حرف مدّ، ولين،
وليس في ذلك عيب عليه، لأنّ القراء قد قرأوا بالتشديد»⁽⁹⁾ في عدة آيات.

1 - هي قراءة ابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، ينظر: التيسير: 112.

2 - سورة الكهف، الآية: 81.

3 - الحجة: 229.

4 - المصدر نفسه: 229.

5 - عبد القيس قبيلة عظيمة تنتسب إلى عبد القيس بن أفضى بن دهمى بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معدّ بن عدنان، من بطونها اللبوء، وكانت مواطنهم الأولى بتهامة ثم خرجوا إلى البحرين فوجدوا بها جمعاً كثيراً من بكر بن وائل وتميم فزاحمهم في ديارهم، وكان من قراهم جار و قمادى وجبله وبيضاء والقليعه والنحوه ودييرة، وقد اتصل بنو عبد القيس بأمراء اللخميين كعمرو بن هند والنعمان بن المنذر. ينظر: معجم قبائل العرب: 726/2.

6 - قال: "قولهم: (اسل زيدا) - لغة عبد القيس، حكاه أبو زيد، والفراء، يريدون (اسل زيدا) فنقلوا الهمزة إلى السين، وأسقطوا الهمزة". ليس في كلام العرب: 29.

7 - ينظر: التيسير: 1..

8 - سورة الكهف، الآية: 97.

9 - الحجة: 232-233، والآيات التي قرئت بسكون فتشديد- هي: ﴿لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ﴾ النساء آية 154، و﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي﴾ يونس، الآية: 35، و﴿نِعْمًا يَعِظُكُمْ﴾ النساء، الآية: 58. وينظر في تخريجها: السبعة في القراءات: 240، وإعراب القراءات السبع: 139/1، والتيسير: 73 و92.

ثمّ أضاف ابن خالويه أن العرب تتوهم السكون في المتحرّك كما تتوهم الحركة في الساكن، واحتجّ للوجّه الأول - لأنه ينطبق على قراءة التشديد- بقول قبيصة عبد القيس: «اسل»، حيث أدخلوا ألف الوصل على الفعل و أوله متحرّك⁽¹⁾.

فلما كان منهج بعض العرب معاملة المتحرّك كمعاملة الساكن في نحو فعل الأمر «اسل»، جاءت قراءة الفعل «اسطاعو» بما يوافق هذه الخاصّة الصوتيّة. ولا بدّ من التنبيه على أنّ مرجع بعض القواعد الباقية أو النادرة أو المندثرة إلى لهجات عربية بعينها - ممّا تضمّنته القراءات - يجعل للقرآن أهميّة فريدة في البحث التطوّريّ للغة العربية وكتابة تاريخ علمي لها⁽²⁾.
و- قول العرب: «هذا الشيء لقيّ ونسي»⁽³⁾:

احتجّ ابن خالويه بهذا القول لقراءة كسر النون من كلمة " نسي" في قوله: «وكنْتُ نَسِيًا مَنَسِيًا»⁽⁴⁾؛ لأنّ القارئ أراد شيئاً أُلقيَ فنسي⁽⁵⁾.

¹ - ينظر: الحجة: 233، وليس في كلام العرب: 29 و111.

² - ينظر: اللهجات العربية في التراث: 113/1.

³ - في مختار الصحاح: 275 «اللقى... الشيء الملقى لهوانه» مادة (ل ق ي) و...و«النسي ما نسي وما سقط في منازل المرحّلين» مادة (ن س ي).

⁴ - سورة مريم: الآية 23.

⁵ - الحجة: 237؛ وأكّد المؤلّف هذا الاحتجاج بقول الشنفرى:

كأنّ لها في الأرض نسيّاً تُقصُّه إذا ما غَدَت ، وإنّ تحدّثك تَبَلَّت

وقال: " يريد: كأنها تطلب شيئاً ألقته لتعرف خبره. ومعنى تبت: تُقصُّ وتصدّق".

وتسبّ ابن منظور البيت إلى الشنفرى وروى شطره الثاني:

..... على أمّها وإن تخاطبك تَبَلَّت

ينظر: لسان العرب: مادة (ن س ا)، ورواه أبو غالب البغداديّ على هذا النحو:

كأنّ لها في الأرض نسيّاً تُقصُّه على أمّها، وإنّ تحدّثك تَبَلَّت

في كتابه: منتهى الطلب من أشعار العرب: 589.

فالكلمة- بهذا- م شتقة من الفعل "نسي" على وزن (فعل) وهو من أوزان الصفات مثل (شبه) و(حجر) و(حرم)⁽¹⁾.
وهذه الصفة - (نسي)- تفيد معنى المفعول، وعلى هذا يكون لفظ (منسي) صفة مؤكدة للأولى؛ لأنها تحمل معناها.

ز- قول العرب في المثل: «وُلِدَكَ مِنْ دَمِّي عَقَبِيكَ»⁽²⁾.
سبق هذا المثل حجة⁽³⁾ لقراءة ضمّ الواو وإسكان اللام في لفظ (ولده)⁽⁴⁾ من قوله- تعالى-: ﴿وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوْلْدُهُ إِلَّا خَسَارًا﴾⁽⁵⁾.
فهذا الأداء يحتمل الجمع قياساً على مثل (أسد) في (أسد)⁽⁶⁾، كما يحتمل اختلافاً لهجياً في المفرد «كما قالوا: (عَدَم) و(عُدْم) ومنه المثل: (وُلْدَكَ... أي من وُلْدَتِهِ»⁽⁷⁾.

والاحتجاج بهذا المثل محتمل في الوجه المروي في قراءة فتح الواو

واللام⁽⁸⁾؛ لأنّ مَوْرِدَ المثل يقطع بإرادة المفرد⁽⁹⁾.

¹ - ينظر: المنصف: 46، والحجر- هنا - : المنوع.

² - المثل يُضْرَبُ في من يدعي ما ليس له من ولد أو نحوه، ويُروى: "ابنك" - بدل "ولدك" - ، وله قصة ذكرها الميداني. ينظر: مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، دط، دت: 363/2.

³ - ينظر: الحجة : 353.

⁴ - هي قراءة ابن كثير وحزمة وأبي عمرو والكسائي . السبعة في القراءات: 656، وإعراب القراءات السبع: 395/2، والتيسير : 172.

⁵ - سورة نوح : الآية 21.

⁶ - ينظر: الحجة : 353 .

⁷ - المصدر نفسه : 353، وأضاف ابن الأنباري "تحل" و"تحل" و"حزن"

و"حزن" و"سقم" و"سقم". ينظر: البيان: 746/2.

⁸ - هي قراءة الباقيين من السبعة. السبعة في القراءات: 653، وإعراب القراءات السبع: 395/2، والتيسير : 172.

⁹ - ذكرَ الميداني المثلَ بالإفراد كما سبقت الإحالة في هامش سابق.

إنّ هذه الأمثلة الكثيرة والمتنوعة من النصوص - واضحة الدلالة وقوية التعبير على تضافرهما - غالباً - مع القواعد اللغوية المستنبطة في عملية الاحتجاج للقراءات والكشف عن وجوها في كتاب (الحجّة) على الرغم من أنّ المصدر الأساس بهذا الإزاء - القواعد اللغوية العلميّة لا النصوص المنقولة .

وأقوى التفسيرات لهذا السرك - أنّ المؤلف قصد إلى بيان مطابقة القواعد المحتجّ بها للنصوص المنقولة؛ لذا كان الغالب في الاحتجاج بها أن يلحق الاحتجاج بالقواعد، و الاحتجاج للقراءات يتخذ بذلك مساراً دائرياً يبدأ من النصّ ثمّ يعود إليه.

الفصل الثاني

المصادر العقلية

أولاً: القياس.

ثانياً: استصحاب الحال.

ثالثاً: ثالثاً: قواعد التوجيه.

إنّ تأسيس الدراسة اللغوية على النصوص وحدها - لم يكن ليقي بكلّ أبعاده
وغاياته، وهذا ما تطلّب من اللغويين العرب اعتمادَ مصادر أخرى غير نصيّة
لاستكمال البناء المعرفيّ لهذه الدراسة.
وقد تحقّق هذا المطلب باهتمام قرائح اللغويين الأوائل إلى الإفادة من وسائل
معمّدها القويّ على إعمال العقل من مثل "القياس" و "الاستصحاب" و "السبر
والتقسيم" (1) و "الاستحسان" (2).
وقد ظهر أثر هذه الإفادة من هذا النوع من مصادر الاحتجاج
في "الحجة" واضحاً وقويّاً، ممّا ستجليه مباحث هذا الفصل.

1- السير والتقسيم: استعراض الأقسام المحتمل تعلّق الحكم بها ثمّ فحصها لإبقاء الصالح منها و إبطال الفاسد. ينظر: لمع الأدلّة في أصول النحو: 127-128، وأصول التفكير النحوي: 221، وأصول النحو-دراسة في فكر الأنباري- 400.

2- اختلف النحاة في مفهوم الاستحسان. ينظر: الخصائص: 169/1، ولمع الأدلّة في أصول النحو: 133-134، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 187-188.

أولاً: القياس.

يدلّ القياس في لغة العرب على التقدير (1)، أمّا في الاصطلاح العلميّ فيدلّ على إلحاق الفرع بالأصل في الحكم إذا شاركه في الجامع المقتضي للحكم (2). وقد نشأ القياس النحويّ نشأةً بسيطةً فطريّةً خاليةً من الحدود والتقسيمات، ثمّ تأثر في هذه الجوانب بالقياس الفقهيّ الذي سبقه في النشأة والتطور والاستقرار (3).

وأما دواعي النشأة فأهمّها أمران: أحدهما مبدئيّ، وهو أنّ الدراسة اللغوية دون اعتماده-تكون ناقصة، «فلو لم يجرّ القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدّى ذلك إلى ألاّ يفي ما نخصّ بما لا نخصّ، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها...» (4).

والأمر الآخر تعليميّ وهو «أنّ كثرة بالغة من طلاب اللغة لم يكونوا من العرب، فكانت مسألة القياس ووضع اللغة تحت كليات عامة- أسهل بكثير من محاولة الإحاطة باللغة وحصر ما يمكن حصره منها عن طريق السماع» (5). وتطور مدلول القياس من وضع القواعد اللغويّة للمرويّ المطرّد (6) عن العرب الفصحاء في القرنين الهجريّين الأول والثاني، إلى استنباط ألفاظ

1 - يُنظر: مختار الصحاح: مادة (ق ي س)، ولسان العرب: مادة (ق ي س).

2 - يُنظر: لمع الأدلة في أصول النحو: 93، أصول التفكير النحويّ: 13، والحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 151، وأصول النحو - دراسة في فكر الأنباري- : 306.

3 - ينظر: القياس في النحو العربي: 12-15، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: 92.

4 - لمع الأدلة: 99.

5 - رواية اللغة: 319.

6 - المطرّد عند النحاة هو المستفيض في الاستعمال، ويقابله الشاذّ وهو النادر في الاستعمال. ينظر: ر: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق أ.د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، دط (1408هـ/1987م): 56/1.

و تراكيب جديدة، ثم إلى عَقْدٍ مشابهات بين القواعد المستنبطة في القرن الرابع⁽¹⁾. وقد أفاد الموجهون للقراءات من هذه الآلية كثيراً، ويبدو المعنى الثالث أكثر تلك المعاني استعمالاً في كتاب "الحجة"، وهذا ما تجلّيه الأمثلة اللاحقة:

أ- قياس الرباعي اليائي على الرباعي الواوي في الإمالة:

أمال جماعة من القراء⁽²⁾ الألف من كلمة «أعمى» في قوله - تعالى -: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾⁽³⁾ للدلالة على أن أصلها ياء، وذلك أن العرب «يُميلون الرباعي وإن كان من ذوات الواو، فذوات الياء بذلك أولى»⁽⁴⁾.

ويُسمّى هذا النوع من القياس باعتبار الجامع⁽⁵⁾ بين طرفيه - قياس علة⁽⁶⁾

وهي - كما ذكرها ابن خالويه - كون الكلمة رباعية طرفها ألف.

وأما باعتبار قوة العلة فيسمى قياس أولى⁽⁷⁾؛ لأنّ علة الإمالة في الكلمة المقيسة المقيسة أقوى منها في الكلمات المقيس عليها، وهي ذوات الواو، وذلك أنّ العلة في إمالة «أعمى» - فضلاً عن رباعيتها - أنّها يائيّة الأصل، أمّا العلة في ذوات

¹ - ينظر: من أسرار اللغة: 18- 19، و أصول التفكير النحوي: 13.

² - هي قراءة أبي بكر و حمزة و الكسائي ،وهي قراءة أبي عمرو في الأولى، وقرأهما ورش بين بين. ينظر: التيسير: 108، والنشر: 30/2 و 36.

³ - سورة الإسراء: الآية 72.

⁴ - الحجة: 219.

⁵ - الجامع مصطلح يشمل كل وصف مشترك بين طرفي القياس من علة أو شبه أو طرد. ينظر: أصول التفكير النحوي: 111.

⁶ - قياس العلة «أن يُحمَل الفرع على الأصل، بالعلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، نحو... حمل ما لم يُسمِّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد». لمع الأدلة: 105.

⁷ - قياس الأولى «حمل أصل على فرع». الاقتراح: 101، وتكون العلة في هذا النوع أقوى في الفرع منها في الأصل.

الواو فهي رباعيتها وتطرّف الألف فيها.

ب- قياس «هم» على «هما» في الإشباع:

الإشباع زيادة في طول الصوت (1) كما يفهم من جم ع سيبويه بينه وبين الاختلاس في باب واحد فقال: "فأما الذين يُشبعون فيمطّون، وعلامتها واوٌ وياء، وهذا تحكّمه لك المشافهة. وذلك قولك: يضربها، و من مأمّنك" (2).

ويريد سيبويه بالمثاليين أنّ الضمّة تطول فتحوّل واواً في (يضربها) فتتطّق (يضربوها)، والكسرة تطول فتحوّل ياءً في (مأمّنك) فتتطّق (مأمّنك). وهذا يدلّ على اختصاص الإشباع بالاصوائ، لقابليتها لذلك (3)، وأنّه ليس عامّاً عامّاً في كلّ الأصوات (4).

وكثُر الإشباع في أداءات القراء، وبخاصّة في الضمائر المتّصلة بغيرها؛ فمن هذا قراءة ضمّ الميم وإشباعها (5) في قوله - تعالى - ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (6)، ووجه القراءة إنّ إشباع ضمّة الميم جعلَ علامة على الجمع، كما جعلَ إشباع فتحة الميم علامة على المثني (7) في «هما» و«أنتما» وكاف المثني المخاطب في نحو: «رأيتكما» وسائر ضمائر المثني.

1 - وهو يرادف المدّ الذي يعرفه القدماء بأنّه "زيادة مطّ في صوت المدّ على المدّ الطبيعيّ". النشر: 250/1، وينظر: التيسير: 23، وطول الصوت هو المدة الزمنية التي يستغرقها النطق بالصوت. ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 126.

2 - الكتاب: 202/4.

3 - الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: 205.

4 - في بعض العبارات إطلاق لمفهوم الإشباع وإنّ ظهر التقييد في الأمثلة مثل قول الدكتور تمام: "تقوية النطق بالصوت". اللغة العربية معناها ومبناها: 202.

5 - هي قراءة ابن كثير وقالون عن نافع. ينظر: التيسير: 15.

6 - سورة الفاتحة: الآية 7.

7 - ينظر: الحجّة: 63.

ونصّ سيبويه على الإشباع أداء هذه الضمائر أيّاً كانت حركتها، فقال: "وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار: إن شئت حذفته، وإن شئت أثبت... فالإثبات (عليكم)، و(أنتمو) ذاهبون، و(لديهي) مال، فلأثبتوا كما تثبت الألف في التثنية إذا قلت: (عليكما)، و(أنتما)، و(لديهما)"⁽¹⁾.

وأما ابن خالويه فقد نسب الإشباع إلى الحجازيين في كتاب آخر فقال: «وأما أهل المدينة ومكة فيصّلون الميم بواو في اللفظ؛ فيقولون: (عليهمو). قالوا: وعلامة الجمع الواو؛ كما كانت الألف في «عليهما» علامة للتثنية»⁽²⁾.

و من الراجح أن يريد بالحجازيين من قرأ بهذا الوجه من القراء مثل ابن كثير المكيّ ونافع المدنيّ وفقاً لما نقلته مصادر القراءات.

ج- قياس «النبّي» على ألفاظ مهموزة في ترك الهمز.

قاس ابن خالويه ترك الهمزة في لفظ «النبّي» على تركها في هذه الكلمات الأربع احتجاجاً للقراءة بهذا الوجه في الآية: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾⁽³⁾، فقال: «إنّ العرب تدع الهمزة من (النبّي) وهو من (أنبأت)، ومن (الخابية)⁽⁴⁾ وهي من: خبأت، ومن (البريّة)⁽⁵⁾ وهي من: برأ الله الخلق، ومن (الذريّة) وهي من ذرأهم⁽⁶⁾، ومن (الرويّة): وهي من: روأت في الأمر⁽⁷⁾»⁽⁸⁾.

1 - الكتاب: 191/4.

2 - إعراب ثلاثين سورة: 48.

3 - سبق تخريج الآية ونسبة القراءة غير مرّة.

4 - ينظر: الصحاح: مادة (خ ب أ)، ومفردات ألفاظ القرآن: 196.

5 - قال الأصفهاني: "البريّة: الخلق، قيل: أصله الهمز فترك، وقيل: بل ذلك من قولهم: برئت العود... من البرى، أي: التراب". ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 76.

6 - قال الأصفهاني: "... يقال: ذرأ الله الخلق، أي: أوجد أشخاصهم". ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: 238.

7 - "الرويّة و التروية: التفكير في الشيء، والإمالة بين خواطر النفس في تحصيل الرأي". مفردات ألفاظ القرآن: 76.

8 - الحجة: 80.

وعلة القياس وقوع الهمزة متطرفةً بعد ياء، والأطراف معرضة للتغيير، وقد أشبهت كلمة «النبى» في هذا الوصف فدخلها من التغيير ما دخل الكلمات الأربع.

د- قياس جمع غير العاقل على جمع العاقل المؤنث.

ذَكَرَ ابن خالويه حجّتين (1) لقراءة الفعل بالياء (2) من قوله - تعالى - : ﴿يُغْفَرُ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾ (3)، فكانت إحداهما أنّ (خطايا) جمعٌ لغير العاقل المشبه لجمع النساء، والنساء، و كما ذكر الفعل في قوله: ﴿وقال نسوة﴾ (4) ذَكَرَ في قوله: ﴿يُغْفَرُ﴾، لأنّه فعل للخطايا (5).

فتذكير اللفظ في الجمعين سوّغَ العدول عن مطابقة التأنيث في معناهما إلى مطابقة اللفظ فيهما تغليباً له.

هـ- قياس «درّي» على «سكّيت» في وزن المبالغة:

قرئ قوله - تعالى - : ﴿الزجاجة كأنّها كوكبٌ درّي﴾ (6) بكسر الدال وهمزة بعد الياء (7)؛ لأنّ الكلمة مأخوذة «من (الدرّ) وهو الدفع في الانقضاض وشدة الضوء. الضوء. وكسّر أوله تشبيهاً بقولهم: (سكّيت): أي كثير السكوت» (8).

والعلة الظاهرة في هذا القياس الحاجة إلى التعبير عن الشدة والمبالغة في انبعاث الضوء من الكوكب المشبه به الزجاجة، ولمّا كانت صيغة «فَعِيل» موضوعة لهذا الأداء أُجريت صفة الكوكب عليها.

1 - ينظر: الحجّة: 79.

2 - سبق تخريجها في مسألة المطابقة بين الفعل والفاعل (الفصل الثالث: القواعد النحوية).

3 - سبق تخريجها في الموضوع نفسه.

4 - سورة يوسف: الآية 30.

5 - ينظر: الحجّة: 79.

6 - سورة النور: الآية 35.

7 - هي قراءة أبي عمرو والكسائي. ينظر: التيسير: 127.

8 - الحجّة: 262، وينظر: مختار الصحاح: مادة (د ر ر).

وقد عرض سيبويه من قبل لهذه الكلمة في سياق الحديث عن أبنية الألفاظ فقال: "ويكون على (فَعِيل) فيهما. فالاسم نحو: السكّين والبطيخ. والصفة نحو (الشريّب) والفسّيق" (1).

وصيغة «فَعِيل» غيرت في صفة الكوكب المذكور من مجرد النسبة إلى الزيادة و المبالغة فيها، ولذا كانت خفيفة في المعنى الأول (داريّ)، ومشدّدة في المعنى الثاني (درّيء).

أمّا الهمزة التي هي لام الكلمة فأقرب تفسير لوجودها في هذا الموضع أنها مبدلة من الرّاء مخالفةً بين المثلين، إذ كان أصل الكلمة «دريّر» ثم صارت «درّيء» - كما وردت القراءة -.

ووجود معنى الدفع في «درأ» (2) يُقوّي هذا التفسير.

و- قياس الهمزة المتحرّكة على الهمزة الساكنة:

عرض ابن خالويه لمذاهب القراء في معاملتهم للهمزة (3) في قوله - تعالى -
﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ (4)، فقال - فيما قال - : «ومنهم أيضاً: من (5) يحذف يحذف الهمزات ساكنها، أو متحرّكها، وينقل الحركة إلى الساكن قبلها فيقرأ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (6)، ﴿مَلَأَ الْأَرْضَ﴾ (7).

1 - الكتاب: 268/4.

2 - قال الرازي: «الدَّرءُ: الدفع، ودرأ: طَلَع مفاجأة، وبأبه (حَضَع)، ومنه: كوكبُ درّيءٍ لشدة توقُّده وتلألؤه» مختار الصحاح: مادة (درأ). كما ذكر مؤلّف "الحجّة" أنّ هذا المعنى جاء عن العرب بعد عرضه للقراءات في لفظ (درّي) في كتابه " ليس في كلام العرب": 80.

3 - ينظر: الحجّة: 64.

4 - سورة البقرة: الآية 3.

5 - تقدّم في فصل "القواعد الصوتية" أنّه ورش.

6 - سورة المؤمنون: الآية 1.

7 - سورة آل عمران: الآية 91.

والحجة له في ذلك أنّ الهمزة المتحركة أثقل من الساكنة، فإذا طُرِحَتْ لساكنة طلباً خفيف كانت المتحركة بالطرح أولى»⁽¹⁾.

جرى القياس في هذا الاحتجاج على الأضعف علةً واستحقاقاً للحذف، وهو الهمزة الساكنة، وذلك أنّها أضعف ثقلاً من المتحركة في مثل الآيتين، وأمّا الساكنة فهي أخفّ لضعفها بالسكون فلما حُذِفَتْ مع ضعفها في (ئمنون) و نحوه قَوِيَ وجهُ حذفها مع قوتها بالحركة التي قوّت ثقلها.

ز- قياس العطف على اسم «إنّ» على العطف على المفعول في الإعراب:

قرئ قوله - تعالى-: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسُ الْبَالِغِينَ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾⁽²⁾ بالنصب في الأسماء الخمسة بعد الواو⁽³⁾، كما قرئ بالنصب في الأربعة الأولى وبالرفع في الخامس «الجروح»⁽⁴⁾.

وقد فسّر النصب بأنّ «أنّ» مشبّهة بالفعل لما ضري في بناء الآخر على الفتح، وفي اتصال الضمير المنصوب بهما، وقد أدّى هذا الشبه إلى نصب الاسم بعد اسم «أنّ» عطفاً عليه، كما ينصب الاسم بعد المفعول عطفاً عليه⁽⁵⁾.
وأما رَفَعُ «الجروح» فَلِأَنَّ جَمَلَتَهَا لَمْ تَأْتِ عَلَى نَسْقِ سَابِقَاتِهَا «فَكَانَ الرِّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ أَوْلَى»⁽⁶⁾ بها.

ح- قياس هاء ضمير الغائب على لام الأمر في الإسكان:

1 - الحجة: 64-65.

2 - سورة المائدة: الآية 45.

3 - هي قراءة نافع و حمزة وعاصم. ينظر: التيسير: 74.

4 - هي قراءة ابن كثير و ابن عامر و أبي عمرو. ينظر: التيسير: 74.

5 - ينظر: الحجة: 131.

6 - المصدر نفسه: 131.

رُوي في المتواتر قراءة الضمير «هو» بالإسكان⁽¹⁾ في قوله - تعالى - : ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾؛ لأنّ الهاء - لما اتّصلت بالواو والفاء و«ثمّ» ولام - «أُسْكِنَتْ تخفيفاً كما أُسْكِنَتْ لام الأمر ففي قوله - تعالى - : ﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا﴾⁽³⁾»⁽⁴⁾.
فدخول الحروف على هذا الضمير - أحدث ثقلاً في لفظه، لأنّ تلك الحروف زادت حركة ثالثة إلى حركتي الضمير، فتوالت حركات كثيرة، ممّا أوجب تخفيف الثقل الناتج عنه بالإسكان كما وقع في لام الأمر المسبوقة بالواو في الآية للعلّة نفسها.

ط - قياس (يومئذ) على العدد المركّب في البناء:

قُرئَ قوله - تعالى - : ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾⁽⁵⁾ بترك التتوين في "خزي" وإضافته إلى "يوم" ⁽⁶⁾، وممّا علّل به هذا الوجه أنّ كلمة (يوم) رُكِّبَتْ مع (إذ) فصارتا بمنزلة اسم واحد فُبْنِيَتْ الأولى على الفتح كما بُنِيَتْ الأعداد المركّبة على فتح جزأيها نحو خمسة عشر⁽⁷⁾.

والأعداد المركّبة هي الصيغ العددية الواقعة بين أحد عشر وتسعة عشر بنوعيهما المذكور والمؤنث، والأصل فيها عطف الثاني (عشر) على الأول، فلمّا حُذِفَ حرفُ العطف - وهو الواو - ضُمْنَا معناه فوجب بناؤُهُما، وبُنِيَ على الحركة؛

¹ - هي قراءة قالون وأبي عمرو والكسائي في «هو» و«هي» كذلك إذا سبقهما الواو أو الفاء أو لام الابتداء، وهي قراءة الكسائي مع «ثمّ». ينظر: التيسير: 53.

² - سورة البقرة: الآية 29.

³ - سورة النور: الآية 22.

⁴ - الحجة: 73.

⁵ - سورة هود: الآية 66.

⁶ - هي قراءة السبعة إلّا نافعاً والكسائي. التيسير: 95.

⁷ - ينظر: الحجة: 188.

لأنهما كانا على حالة تمكّن قبل البناء، وكان ت الفتح ة أولى بهما؛ لأنه أخف الحركات⁽¹⁾.

ثانياً: الاستصحاب.

ليس هذا الدليل النحوي بمنقطع الصلة عن القياس، فإذا كان النحاة يقيسون أحكاماً مجهولة على أخرى معلومة فإنهم كذلك يُثبتون الحكم السابق للمسألة المشابهة لمسألته إذا لم يغيرها دليل لاحق؛ ولذا أطلق ابن جني عليه «إقرار الألفاظ على أحوالها الأول ما لم يدع داعٍ إلى التغيير والتحوّل»⁽²⁾.

يقول ابن الأنباري: «وأما استصحاب الحال فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»⁽³⁾.

ويضرب مثلاً ببناء فعل الأمر، ويعلله بليق «الأصل في الأفعال البناء وإن ما يُعرب منها - لشبه الاسم»⁽⁴⁾.

ويبين المراد بمثالين: الإعراب في الأسماء، والبناء في الأفعال؛ فهما أصلان فيهما «حتى يوجد في الأسماء ما يُوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب»⁽⁵⁾، وإن كان مفهوم الأصل يتسع لكل حالة أولية يكون عليها اللفظ اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً، على ما سيتبين من أمثلة.

وهذا المفهوم لاستصحاب الحال - يستلزم وجود حكم سابق ومسألة مشكوك في حكمها وإعطائها الحكم السابق⁽⁶⁾.

¹ - ينظر: أسرار العربية: 168.

² - الخصائص: 219/2.

³ - الإعراب في جدل الإعراب: 46، وينظر: الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 154.

⁴ - الإعراب في جدل الإعراب: 46، وينظر: الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري: 154.

⁵ - لمع الأدلة: 141.

⁶ - ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: 83.

واعتبار النحاة لهذا المفهوم كان مصحوباً بتضعيفهم لدرجته قياساً إلى الأدلة النحوية الأخرى، وبهذا صرح ابن الأنباري في أكثر من كتاب له⁽¹⁾. وقد كان استصحاب الحال مستنداً لكثير من الاحتجاجات للقراءات في كتاب «الحجة»، وسيكون هذا المبحث معرضاً مبيناً عن عدد منها.

أ- تفخيم الواوي الزائد على الثلاثة:

أمال غير الكسائي من السبعة «مرضاة»⁽²⁾ من قوله - تعالى - : ﴿ابتغاء مرضات الله﴾⁽³⁾ استصحاباً للأصل الواوي في ألفه، قال ابن خالويه: «والحجة لهم: أن ألفها منقلبة من واو، وأصلها : (مَرَضَوَة) من الرضوان فقلبت الواو ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فكان التفخيم أولى بها من الإمالة»⁽⁴⁾. فانقلاب الواو ألفاً للسببين المذكورين - لم يمنع من الإبقاء على ما كانت تستحقه قبل تغييرها من التفخيم، وربما يكون المقصد من ذلك تنبيه الدارس على أصل الألف؛ مثلما قرره النحاة وغيرهم - في تفسير إمالة الألف في نحو: «هُدَى» و«بكى» اليائبي الأصل.

وقد نسب سيبويه هذا النوع من الإمالة إلى بعض قبيلة طيء⁽⁵⁾.

ب - المخالفة في الهاء من ضمير الغائب «هم».

قرئ قوله - تعالى - : ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁶⁾ بضمّ الهاء في ضمير

¹ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 300 و396، ولمع الأدلة: 142.

² - ينظر: النشر: 174/2.

³ - سورة البقرة: الآية 207.

⁴ - الحجة: 63.

⁵ - ينظر: الكتاب: 181/4.

⁶ - سورة الفاتحة: الآية 7.

الغائبين⁽¹⁾؛ لأنّ «القارئ أتى بها على أصل ما كانت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها»⁽²⁾.

فالضمير «هم» مضموم الهاء، وقد احتفظت بهذه الحركة بعد دخول حرف الجرّ «على» عليها وسبقها بياء منقلبة عن الألف، خلافاً لما يقتضي قانون المماثلة الصوتية⁽³⁾ من كسر الهاء مجانسةً الياء قبلها، وهي منقلبة عن الألف في «على». ج- إثبات العائد المنصوب من صلة الموصول⁽⁴⁾ في قوله - تعالى: ﴿وما عمّلتهم أيديهم﴾⁽⁵⁾.

فهذا التركيب أو المركّب الموصول⁽⁶⁾ تضمّن اسماً موصولاً هو (ما) وصلة له هي الجملة الفعلية بعده، وقد اشتملت على عائد منصوب، وهو الهاء المتصلة بالفعل، فأثبتت في إحدى القراءتين إبقاءً للكلام على أصل ما وجب؛ لأنّ الهاء عائدة على (ما) في صلتها، لأنّها من أسماء النواقص التي تحتاج إلى صلة وعائد⁽⁷⁾.

ووصفُ النقص - هنا- تعبير عن انقثار الأسماء الموصولة لما ذكر من الصلة والعائد، لا عن النقص الذي يوصف به الاسم المختوم بياء بعد كسرة، أو الفعل المعتل الآخر.

وما دام الفعل (عمل) يتطلّب مفعولاً- كما يشهد الواقع اللغوي -
بهذا- فإنّ

¹ - هي من أصول القراءة عند ورش و حمزة و الكسائي ، وبينهم خلاف في الميم بعدها. ينظر: التيسير: 15.

² - الحجّة: 63، وينظر: البيان: 51/1.

³ - ينظر: في مفهوم هذا القانون: دراسة الصوت اللغوي: 378-383.

⁴ - هي قراءة شعبة عن عاصم، وقراءة حمزة الكسائي. التيسير: 145.

⁵ - سورة يس: الآية 35.

⁶ - ينظر - في مفهوم المركّب الموصوليّ و أقسامه وخصائصه وأحكامه- : الجملة العربية (عبادة): 100-117.

⁷ - الحجّة: 298.

ظهوره في التركيب لا بديل عنه، ولكنّ نصوصاً لغويّة عدلت عن مبدأ الظهور و
تصرّفت فيه بحذف هذا الجزء من صلة الموصول.

د- قصر حرف المدّ المنفصل⁽¹⁾ في قوله - تعالى - ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ
إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾⁽²⁾ وأمثاله.

قال الداني - بعد ذكره حكم المدّ في كلمة واحدة: "فإذا كانت الهمزة أوّل كلمة
وحرف المدّ آخر كلمة أخرى فإنهم يختلفون في زيادة التمكين لحرف المدّ
هناك، فابن كثير وقالون - بخلاف عنه - وأبو شعيب⁽³⁾ وغيره عن اليزيدي⁽⁴⁾
يَقْصُرُونَ حَرْفَ الْمَدِّ فَلَا يَزِيدُونَهُ تَمْكِينًا عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْمَدِّ الَّذِي لَا يُوَصِّلُ إِلَيْهِ
إِلَّا بِهِ..."⁽⁵⁾.

وعُلّل اختيار هؤلاء القراء القصر بأنّ الكلام أتى "على أصله، لأنّ الحرفين من
كلمتَيْنِ، فكانّ الوقف منويّ عند تمام الحرف"⁽⁶⁾.

فأصل أداء الألف في (ما) - في الموضعين - أن يكون مقداره حركتين
قصيرتين - وهما فتحتان -، لأنها منفصلة بكلمتها عن الهمزة المسوغة لزيادة مدّ
الألف تسويغاً دون درجة الوجوب لعدم تلازم النطق بالحرفين، ومن آثارها هذا
الانفصال - ثبوت حكم الوقف على آخر كلمة الألف - التي هي تمامها - جوازاً
سواء لحقتها كلمة الهمزة أم لا.

¹ - هي قراءة ابن كثير، وقالون بخلاف عن أبي شعيب. التيسير: 23.

² - سورة البقرة: الآية 4.

³ - أبو شعيب: هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل الرستي ألسوسي أحد راويي أبي عمرو. توفي سنة
(261هـ) ينظر: التيسير: 6، والنشر: 1/113.

⁴ - اليزيدي: هو أبو محمد يحيى بن المبارك العدوي المعروف باليزيديّ لصحته يزيد بن منصور حال المهديّ، توفي
سنة 202هـ. ينظر: التيسير: 6.

⁵ - التيسير: 23-24.

⁶ - الحجّة: 65.

هـ- تحقيق الهمزتين متَّفَقَتَيَّ الحركة في كلمة⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿سواء عليهم
أنذرتهم﴾⁽²⁾ وما يشبّهه.

فالقارئ بهذا الوجه " أتى بالكلام محققاً على واجبه، لأنّ الهمزة الأولى ألفُ
التسوية بلفظ الاستفهام، والثانية ألف القطع، وكلّ واحدة منهما داخلة لمعنى"⁽³⁾.
فالهمزة صوت قائم بذاته، إذ هو- بحسب تصنيف النجاة - من الأصوات
العربية الأصول⁽⁴⁾، وله مخرجه المحدّد وصفاته التمييزية المعروفة الواجب أدائه
وفاقاً لمقتضياتها.

واجتماع الهمزتين معاً - لا يغيّر تلك المقتضيات إلى الصورة التي تخرج
نطق هذين الصوتين المتماثلين يُقرّه الذوق اللسانيّ العربيّ ذاته.
وتَقوى درجة الاستصحاب للأصل الصوتيّ إذا كان لوجود كلّ من المتئلين
وظيفة يرتبط أدائها به، كما هو وضع الهمزة الأولى في "أنذرتهم" وأمثالها، إذ
حصّلت معنى التسوية بين حالَيّ الإنذار وعدمه في عدم الجدوى لإحداث الإيمان
لدى الجاحدين لدلائل الإيمان؛ ومثلها الهمزة الثالثة في تمييز الفعل بقطع الهمزة
بَدَلٍ وَصَلْها.

و- فتح الألف في (طغيانهم)⁽⁵⁾ من قوله- تعالى - : ﴿فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾⁽⁶⁾
وأمثالها حيث وقعت.

¹ - هي قراءة حمزة الكسائي وعاصم، ورواية ابن ذكوان عن ابن عامر. ينظر: التيسير: 24.

² - سبق تخريجها في مبحث "تحقيق الهمزة وتسهيلها" من الباب الأول.

³ - الحجّة: 66.

⁴ - ينظر: الكتاب: 4/ 431، وأسرار العربية: 287، والنشر: 1/ 163 و 165.

⁵ - هي قراءة السبعة إلا الكسائي في رواية الدوري التيسير: 37.

⁶ - سورة البقرة: الآية 15.

سبق بي—ان مفهوم الفت —ح ومفهوم الإمالة الذي يقابله في الباب الأول⁽¹⁾، وتعليق

كلّ منهما عند النحاة بعامة، و المحتجّين للقراءات بخاصّة، وفيهم ابن خالويه؛ فقد ذكر أنّ لفظ (طغيانهم) يُقرأ — فيما يُقرأ به من وجوه — بفتح الألف لأنّ هذا النطق هو الأصل الذي بنيّت عليه الحقيقة الصوتية للألف⁽²⁾، مع إخراجها من مخرجها الصحيح.

ويمكن بيان هذا بأنّ الألف "حرف اتّسع لهواء الصوت مُخرَجَةٌ أشدّ من اتّسع مُخرج الياء و الواو"⁽³⁾، وهذا يقتضري أن يكون اللسان بالألف في أقصى درجات هبوطه في ما الفم، "مع انحراف قليل في أقصى اللسان نحو أقصى الحنك"⁽⁴⁾، حتى يكون الفراغ بينهما أشدّ اتّساعاً منه عند النطق بحرف آخر⁽⁵⁾.

فإذا تغيّر هذا الوضع في جهاز النطق تغيّر الصوت المفتوح؛ لأنّ وضع اللسان مع الفتح — سواء أكان صوته قصيراً أم طويلاً — أقرب إلى حال الاستواء في قاع الفم، فإذا أخذ يصعد نحو الحنك الأعلى بدأت صفة الفتح تضعف، حتى إذا بلغ صعود اللسان أقصاه نتجّ الصوت المقابل للفتح، وهو الكسرة طويلة أو قصيرة⁽⁶⁾.

1 - ينظر: الفصل الأول "القواعد الصوتية".

2 - ينظر: الفصل الأول "القواعد الصوتية".

3 - الكتاب: 435/4-436.

4 - الأصوات اللغوية: 31.

5 - ينظر: المرجع نفسه: 35.

6 - ينظر: في اللهجات العربية: 57.

فالقارئ تمسك في هذه الحال بالوضع الأول- وضع هبوط اللسان في الفم -
فَنَطَّقَ الألف على مقتضاها، إذ لم يجد ما يحمله العدول عنه⁽¹⁾.
ز- قراءة التشديد في النون الثانية⁽²⁾ من قوله- تعالى - ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾⁽³⁾.

اختارَ بعضُ القراء تشديدَ نون " لدني " بناءً على أنّ الأصل فيها - عنده-
سكون النون. ولما كانت ياء المتكلم لاحقةً بها، وما قبلها يُكسر لمناسبتها - زيدت
النون ليسلّم السكون من التغيير، فالتقت بنون " لدن " فأدغمت فيها⁽⁴⁾.
فالحفاظ على البناء الأصلي للكلمة - أدى إلى هذه الزيادة والإدغام في
النونين.

ح - القراءة بالسّين⁽⁵⁾ في كلمة (الصراط) من قوله - تعالى - ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ
المستقيم ﴾⁽⁶⁾.

عرَضَ ابن خالويه لهذه القراءة فوجّهها بأنّ الأصل في كلمة (الصراط)-
السّين⁽⁷⁾.

¹ - يرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ الفتح هو الأصل فيما لم يكن الألف فيه منقلبةً عن أصل. ينظر: في اللهجات العربية: 59.

² - هي قراءة السبعة إلا نافعاً وأبا بكر عن عاصم. اليسير: 112.

³ - سورة الكهف : الآية 76 .

⁴ - ينظر: الحجّة: 228.

⁵ - هي قراءة قبيل عن ابن كثير. التيسير: 15.

⁶ - سورة الفاتحة : الآية 5 .

⁷ - ينظر : الحجّة : 62.

ولم يذكر تصريف الكلمة الذي يبين أصالة السين كما فعل غيره من المحتجّين للقراءات؛ فالأزهري يقول في هذه القراءة: "من قرأ بالسين فهو الأصل؛ لأنّ العرب تقول: (سرطت اللقمة سرطاً، و زردتها زرداً)، أي: بلعُتها بلعاً"⁽¹⁾.

وظاهرُ كلام الأزهري أنّ أصالة السين مستندة إلى نقل موثوق عن العرب، وإذا ثبتَ هذا لم يعدْ هناك محلٌّ لرفض أو نظر.

ولكنّ لغويين آخرين يرون - فيما يظهر - أنّ هذه المادة يمكن تفسيرها بأحد ووجهين: إمّا الأصالة للسين، وإمّا اختلاف اللهجات فيه، منهم الرازي إذ يقول: " (سرط الشيء): بلعه - وبأبه (فهم) - و (استرطه): ابتلعه.... و (السرط) لغة في (الصرط) "⁽²⁾.

والاختلاف اللهجيّ - المعبر عنه باللّغة - يحتمله الفعل كما يحتمله الاسم ماداماً من مادة واحدة.

ط- قراءة ضمّ الحاء⁽³⁾ من قوله - تعالى - ﴿مِنْ حَلِيهِمْ عَجَلًا﴾⁽⁴⁾. احتجّ لهذا الوجه بأنّ القارئ "أتى به على أصل ما يجب لجمع (فعل)، وأصله: (حُلوي) كما قالوا: (فُلوس) فلما تقدّمت الواو بالسكون قلبوها إلى الياء، و أدغموها للمماثلة فتشديدُ الياء لذلك"⁽⁵⁾.

فالصيغة التفسيرية لجمع (حلي) - ألزمته ضمّ أوله، وقُلبت الواو ياءً لتجانس الياء الأخرى فكُسرت اللام كذلك لتجانس الياءين بعد إدغام أولاهما في الأخرى.

¹ - معاني القراءات : 28.

² - مختار الصحاح: ماد(س ر ط).

³ - هي قراءة السبعة لإحزمة و الكسائي. التيسير : 86 .

⁴ - سورة الأعراف : الآية 148 .

⁵ - الحجة : 164 .

ي- ضمُّ الهاء في ضمير الغائبين⁽¹⁾ في قوله- تعالى-: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾⁽²⁾.

و فسّرَ تحريك الهاء بالضمّ بأنّ «القارئ أتى بها على أصل ما كانت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها»⁽³⁾.

فالضمير «هم» مضموم الهاء، وقد احتفظت بهذه الحركة بعد دخول حرف الجرّ «على» عليها وسبقها بياء منقلبة عن الألف، خلافاً لما يقتضي قانون المماثلة الصوتية⁽⁴⁾ من كسر هاء الضمير مجانسةً الياء قبلها.
ثالثاً: قواعد التوجيه.

كان من حرص النحاة على سلامة الاحتجاج ودقته في التعقيد أن وضعوا قواعد عامة أو كلية تضبط هذه العملية، وهي التي أطلق عليها الدكتور تمام حسان "قواعد التوجيه" وقال في تحديد مفهومها: "والمقصود بقواعد التوجيه: تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية- سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً- التي تستعمل لاستنباط الحكم" ⁽⁵⁾ كما ذكر عبارة أخرى قريبة من هذه⁽⁶⁾.

¹ - سبقت نسبة القراءة في مسألة "المخالفة في الهاء من ضمير الغائب(هم)" من هذا المبحث.

² - سورة الفاتحة: الآية 7.

³ - الحجة: 63.

⁴ - ينظر: في مفهوم هذا القانون: الأصوات اللغوية: 145-165، ودراسة الصوت اللغوي: 378-383.

⁵ - الأصول: 189-190.

⁶ - عبّر عنها في مكان آخر بأنها "جملة من المبادئ العامة التي تضبط اتجاه النحوي عند نظره إلى السماع أو الاستصحاب أو القياس". الأصول: 62.

ولهذه القواعد خصائص أهمّها: أنها عامّة قياساً بقواعد الأبواب النحويّة⁽¹⁾ كرفع الفاعل وجر المضاف ونصب المفعول؛ فهذه لا توجد إلا في أبوابها، أمّا قواعد التوجيه فتتوزّع على أبواب مختلفة كثيرة.

وقد وُظف عددٌ من هذه القواعد في كتاب "الحجة"، ومنها:

أ- قاعدة: "إذا زال اللفظ زال العمل"⁽²⁾:

يراد بهذه القاعدة أن العمل إذا كان لسبب في اللفظ فزال السبب زال معه العمل؛ لأنّه أثرٌ له.

ومِن القراءات التي خُـرّجت على هذه القاعدة تخفُّـفُ النون في "لكن" ورفع الاسم بعدها⁽³⁾ من قوله - تعالى - ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁴⁾.

وذلك أنّ حروف هذا الباب - إنّما عملت لشبهها بالفعل في اللفظ والمعنى، فإذا زال هذا الشبه زال عملها ودخلت على الاسم والفعل كليهما⁽⁵⁾، إذ لم يعد لها اختصاصٌ بأحدهما فتعمل فيه ويقتصر دخولها عليه⁽⁶⁾.

فأمّا شبه الحروف الخمسة بالفعل في اللفظ - فوضعها على ثلاثة أحرف، وبنائها على الفتح، وملازمتها للأسماء، وقبولها دخول نون الوقاية عليها نحو "إنني" و"كأنني" و"ليتني"⁽⁷⁾.

¹ - ينظر الأصول: 190.

² - ينظر: الحجّة: 86.

³ - هي قراءة ابن عامر وحمزة و الكسائي. التيسير: 56.

⁴ - سورة البقرة: الآية 102.

⁵ - ينظر: الحجّة: 86.

⁶ - قرّر النحاة في قواعدهم أن الحرف يعمل إذا احتص بالاسم أو الفعل . ينظر : أسرار العربية: 40.

⁷ - ينظر : أسرار العربية : 122 .

وشبَّهها الحروف بالفعل في المعنى أنها- تضمَّنت معانيه؛ ففي "إن" و "أن" معنى "حققت" أو "أكدت"، وفي "كان" معنى "شبَّهت"، وفي "لكن" معنى "استدركت"، وفي "ليت" معنى "تمنَّيت"، وهكذا سائرها⁽¹⁾.

و يظهر من هذا الاحتجاج أن زوال الشبَّه المسبب لزوال العمل نسبي لا مطلق؛ لأنَّ وجهين من الشبه اللفظي فقط - هما اللذان زالا عن "لكن"، أحدهما: قبول نون الوقاية، والآخر: البناء على الفتح، على حين بقي الوضع الثلاثي و ملازمة الأسماء ومعنى الفعل.

ب- قاعدة: "ردُّ اللفظ على اللفظ أحسن".

معنى القاعدة أن الأولى إلزام الكلام نمطاً تعبيرياً واحداً، وحمل اللاحق منه على السابق، ما لم توجد حاجة - فضلاً عن ضرورة - إلى مخالفة النمط الذي ابتدئ به الكلام.

ومن تطبيقات هذه القاعدة الاحتجاج للقراءة بتاء المضارعة⁽²⁾ في قوله - تعالى: ﴿من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون﴾⁽³⁾ وقوله: ﴿يُرْدُونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بغافل عما تعملون﴾⁽⁴⁾، وقوله: ﴿وإنه لَلْحَقُّ من ربِّك وما الله بغافل عما تعملون﴾⁽⁵⁾، فقد قال في الحجة لمن قرأ بهذا الوجه: إنه "أراد وما الله بغافل عما تعملون أنتم وهم والاختيار فيه التاء لعتنين: إحداهما أن ردَّ اللفظ على اللفظ أحسن"⁽⁶⁾.

¹ - ينظر : المصدر نفسه : 122 .

² - هي قراءة حفص و أبي عمرو و حمزة و الكسائي في الآيتين الأوليين، وقراءة السبعة إلَّا أبا عمرو في الثالثة. التيسير: 54، و 57.

³ - سورة البقرة: الآية 74.

⁴ - سورة البقرة الآية 85.

⁵ - سورة البقرة: الآية 149.

⁶ - الحجة: 82.

لقد بدأ التعبير بالخطاب في الآيات الثلاث فكان الاستمرار فيه أقرب من العدول عنه إلى صورة أخرى مخالفة لعدم الحاجة إليه. وأما تقدير المخاطبين بالضميرين "أنتم" و"هم" فأساسه أن هذا الخطاب الإلهي موجّه للحاضرين حين نزوله وللعائبين ممن يبلغهم ذلك الخطاب بعد نزوله طال الزمن أو قصر.

ج- قاعدة " التفريق بين الأصلي والعارض":

قُرئ بِلِهْغَامِ اللَّامِ فِي الطَّاءِ (1) من قوله- تعالى-: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ (2). وأورد ابن خالويه تعقيباً على الاحتجاج لها بقرب مخرج اللام من مخرج الطاء (3)؛ فقال: "فإن قيل: فيلزم من أدغم هذا للمقاربة أن يدغم قوله - تعالى - : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ (4) للمقاربة أيضاً، فقل: سكون اللام في (يفعل) - عارض للجزم، وسكون اللام في (بل) - سكون بناء فهذا فرقان واضح" (5). والأثر المترتب على الفرق المذكور أن سبب الإدغام في ﴿بل طبع﴾ قوي لثبوت السكون في اللام المدغمة في كل حال؛ بينما السبب في ﴿من يفعل ذلك﴾ ضعيف لعدم ثبوته في اللام، وذلك بأنه طارئ للجزم، فكان الاختلاف في القراءة أثراً لاختلاف السببين.

د- قاعدة " التفريق بين المتصل والمنفصل":

تدل هذه القاعدة كذلك على التفريق بين درجة الحكم الذي يجتمع سببه ومحلّه في كلمة واحدة، وبين درجته في حال انفصالهما.

1- هي قراءة الكسائي و خُلاَّد عن حمزة بخلاف عنه. التيسير: 33.

2- سورة النساء الآية 155 .

3- الحجة: 84.

4- سورة آل عمران: الآية 28.

5- الحجة: 85.

وقد كانت هذه القاعدة وسيلة لتفسير القراءة الأخرى في الآية: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾، وهي الإظهار⁽¹⁾؛ فقد أتى مختار هذا الوجه بما يجب في الأصل من بيان النطق بكل صوت "ليفرق بين ما يتصل فلا يجوز إظهاره ولا الوقوف عليه كقوله: ﴿وَالطَّارِقُ﴾⁽²⁾ وبين ما ينفصل ويوقف عليه كقوله: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾⁽³⁾. والمراد أنه لا يمكن الفصل في النطق بين اللام من "الطارق" وبين ما بعدها؛ لأنهما من كلمة واحدة، وهذا الارتباط المعجمي بين الصوتين أدى إلى ارتباط نطقي بينهما يكون مقطعاً واحداً.

ولكن الحكم في ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ مختلف، فالفصل والوقوف الممنوعان في "الطارق" جائزان في الأول؛ وذلك أن اللام فيه منفصلة عن الطاء؛ لأن كلا منهما من كلمة سوى كلمة الأخرى، وإذا فليس بينهما من التلازم النطقي في الكلمتين ما بينهما في الكلمة المفردة.

وإذا ثبت هذا الفرق بين الطاء واللام في الحالين ترتب عليه فرق في حكم الإدغام من الناحية التشكيلية؛ فهما في المفردة من مقطع واحد، وفي المفردتين من مقطعين.

ومن الاحتجاج بهذه القاعدة - أيضاً ما قيل في توجيه قراءة الإظهار والسكت⁽⁴⁾ على لام (بل) من قوله - تعالى - : ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽⁵⁾ - من أن القارئ الذي اختار هذا أراد أن يعلم بانفصال اللام من

1 - هي قراءة غير الكسائي و خلاد عن حمزة بخلاف عنه من السبعة. التيسير: 33.

2 - سورة الطارق، الآية 1.

3 - الحجة: 84.

1- السكت "عبارة عن قطع الصوت زمناً هو دون زمن الوقف عادةً من غير تنفُّس". النشر: 1/193.

5 - هي رواية حفص عن عاصم. ينظر: التيسير: 176.

الراء، أن كل واحدة منهما كلمة بذاتها فرقاً بين ما ينفصل من ذلك فيوقف عليه، و بين ما يتصل فلا يُوقف عليه كقولك (الرحمن الرحيم)"⁽¹⁾.

فالانفصال بين (بل) و(ران) - هنا- كالانفصال بين (بل) و(طبع) هناك يحتمل الوقف أو السكت- أي الوقفة الخفيفة-، كما يحتمل الإدغام لتقارب اللام و الراء في المخرج⁽²⁾، ولذا اتفق عليه سائر القراء.

هـ- قاعدة " كثرة الاستعمال":

استعملت هذه القاعدة غير ما مرّة في توجيه القراءات ؛ فمنها ما أجاب به ابن خالويه على اعتراض محتمل على فتح القراء : ﴿وسيجزي الله الشاكريين﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿إنّ فيها قوماً جبّارين﴾⁽⁴⁾ خلافاً لإمالة بعضهم: ﴿والله محيطٌ بالكافرين﴾⁽⁵⁾، حيث قال في الجواب الثاني: إنّ (الشاكريين) و(جبّارين) " قليلا الدّور- الدّور- أي: الاستعمال- في القرآن ولم يكثرَا كثرة (الكافرين) فترك إمالتهم"⁽⁶⁾.

وتعليل الإمالة بكثرة الاستعمال يؤدّي- في نهاية التحليل- إلى تعليلها بلازم العلة المذكورة ، وهو الحاجة إلى تخفيف النطق بما يكثر استعماله ، وكذلك قلة الاستعمال يؤدّي تعليل الفتح بها إلى تعليله بلازمها، وهو عكس لازم علة الإمالة . على أن ابن خالويه أضاف علة صوتية في فتح (الشاكريين)، وهي أن الشين والجيم مجاورتان للياء في المخرج، فكُلُّها تخرج من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك"⁽⁷⁾.

¹ - سورة المطففين: الآية 14.

² - الحجّة : الحجّة : 365.

³ - سورة البقرة: الآية 144.

⁴ - سورة المائدة: الآية 22.

⁵ - سورة البقرة: الآية 19.

⁶ - الحجّة : 73.

⁷ - المصدر نفسه: 73.

ومن الاحتجاج بهذه القاعدة أنّ العرب لمّا كُثِرَ استعمال (النار) في كلامهم أمواله، و لمّا قلَّ استعمال (الجار) فخمّوه⁽¹⁾.

وتتطابق هذه القاعدة مع نظرية الشيوخ التي قال بها دارسون محدثون، وملخصها "أنّ الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرّضاً للتطوّر من غيرها"⁽²⁾.

وقد سبق تفسير الإمالة في ما كان فيه حرفُ العلة منقلباً عن أصل بأنها تطوّر نحو الفتح الخالص، مثلما في (النار) ذات الأصل الواوي، أمّا في غير حالة الانقلاب ففسّرت بأنها نزوع إلى الانسجام بين أصوات العلة مثلما في (الشاكرين) و(الكافرين) و(جبارين)⁽³⁾.

ويتبيّن للباحث من استعراض هذه الحجج العقلية أن الاستناد إليها في توجيه القراءات كان واضحاً، ممّا يؤكّد ضرورته في استكمال صورة المعالجة العلمية لهذه النصوص، وإذا كان التصنيف العقليّ لبعض هذه الحجج - ليس محلّ تسليم عامّ فإنّ الأخذ به مبنيٌّ على أنّها ضوابط عامّة لعمل العقل في الأدلّة اللغوية.

¹ - ينظر: المصدر نفسه: 94.

² - الأصوات اللغوية: 190.

³ - ينظر: فصل "القواعد الصوتية".

الفصل الثالث

المصادر المعرفية

- أولاً: أسباب النزول.
- ثانياً: الفواصل أو رؤوس الآي.
- ثالثاً: رسم المصحف.
- رابعاً: قواعد المنطق.

بيّن الفصلان السابقان من هذا الباب كيف تضافرت المصادر التقليدية والعقلية مع القواعد الغوية في الكشف عن وجوه القراءات المتواترة في كتاب "الحجة"، ولما أبان مسبار البحث عن وجود نوع ثالث رَفَدَ المصادر السابقة - ظَهَرَ الحاجة إلى أفراد فصل لبيان أثرها في الموضوع، وأطلق عليها البحث "مصادر معرفية"⁽¹⁾.

فليست القراءات مجردَ نصوص لغوية عادية، بحيث يكفي في الاحتياج لها وتوجيه ظواهرها سَوْقُ النظائر لها من قراءات مثلها أو من الحديث والآثار أو من كلام العرب، أو طرْدُ القياس أو توظيف غيره من الوسائل العقلية التي رأى فيها النجاة صلاحيةً للاحتجاج بها لتلك النصوص.

إنَّ القراءات القرآنية - كما هو معلوم - نصوص نزل بها الوحي الإلهي على أحد أنبياء ليشرِّعَ للناس فيضبط لهم أمور دينهم ودنياهم وأخراهم، وينظّمها لهم في قواعد.

وهذه الطبيعة التشريعية للقراءات - دفعتْ إلى التفكير في إيجاد وسائل تحقّق هذه النصوص من التحريف أو الضياع أو لاً، كما حفزتهم إلى وضع ضوابط تُمكن من الفهم الصحيح لها ثانياً، فصاغوا ذلك كله في شبكة من القواعد العلمية المتكاملة المترابطة عُرِفَت بعدُ بعلم الدين أو العلوم الشرعية⁽²⁾.

يضاف إلى هذا أنَّ الدراستين: الشرعية واللغوية قد ظهرتا في تاريخ العرب مختلطين إحداهما بالأخرى، فضلاً عن اختلاط فروع كل منها، وذلك بسبب

¹- اجتهدتُ في إطلاق هذا الوصف على هذا النوع من مصادر الاحتجاج للقراءات ثمَّ وجدتُ أحد الباحثين يقول عن المحتجّين للقراءات: إنَّهم "توسَّلوا إلى إبراز معنى القراءة و دلالتها بمعارف أخرى... ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: 29.

²- ينظر في التعريف بهذه العلوم: اللؤلؤ النظيم: 23 و37 و43 و56 و95 و142 وغيرها.

صدور الدراساتين عن القراءان الذي كان الحافز الأقوى لنشأتها⁽¹⁾. وكان من النتائج المباشرة لهذا الاختلاط أن وُجد كثير من الدارسين الذين جمعوا بين تخصصات علمية مختلفة من هذين الحقلين، كأن يكون مفسراً لغوياً محدثاً، أو فقيهاً نحوياً صرفياً، أو قارئاً نحوياً أصولياً⁽²⁾. وهذا الفصل يتناول أمثلة مختلفة مما مرجع ه إلى منظومة معرفية شرعية - وهي علوم القرآن أو "أصول التفسير"⁽³⁾ - كان المَعتمَدُ عليها في الاحتجاج للقراءات في الكتاب المدرس.

ويمكن القول بأن نشأة العلوم القرآنية تزامنت مع نزول القرآن، كما يظهر ذلك في تحديد صفة نزول القرآن إجمالاً وتنجيماً، وتحديد أول ما نزل وآخر ما نزل، وكتابته في الصُّحُف وغيرها، وترتيب الآيات.

ولكنَّ الضَّبْطَ العلميَّ لهذه المسائل والقصدَ إلى تدوينها - كل ذلك لم يقع - بحسب الاستقراء التاريخي - إلا بعد القرن الهجري الأول، وأول هذه العلوم تدوينيًّا: علم التفسير - بعد أن كان يُدَوَّن ضمن أبواب الحديث⁽⁴⁾. و من أوائل التعاريف بهذه العلوم قول ابن تيمية (ت 728هـ): "إنها قواعد كَلْبِيَّة تُعَيَّن على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه،....."⁽⁵⁾.

ويقول أحد المعاصرين: "والمراد بعلوم القرآن: العلم الذي يتناول الأبحاث المتعلقة بالقرآن من حيث معرفة أسباب النزول، وجمع القرآن وترتيبه، ومعرفة

¹ - ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب: 82.

² - ينظر: المرجع نفسه: 82.

³ - يُطَلَق هذا المصطلح كذلك على هذه العلوم؛ لأنها تتناول المعارف الواجب الاستناد إليها في تفسير القرآن. ينظر: المرجع نفسه: 11، وقد استعمل هذا المصطلح ابن تيمية في رسالته "مقدمة في أصول التفسير".

⁴ - مباحث في علوم القرآن، أ.د. مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 13 (1425هـ/2004م): 8.

⁵ - مقدمة في أصول التفسير، دار الفجر، الجزائر، ط 1 (1422هـ/2001م): 11.

المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، إلى غير ذلك مما له صلة بالقران⁽¹⁾.

وقريب منه قول الدكتور نور الدين عتر: "علوم القران في

الاصطلاح: هو⁽²⁾ المباحث الكلية التي تتعلق بالقران الكريم من ناحية نزوله، و ترتيبه و جمعه و كتابته ، و تفسيره ، و إعجازه ، و ناسخ ه و منسوخه و غير ذلك"⁽³⁾.

وغياب بعض مفردات هذا العلم - يمكن تعويضه بعبارة "غير ذلك" المذكور في آخرها، وإن كان تجنب الحاجة إلى هذا التعويض - ممكناً لو لم يُذكر شيء من تلك المفردات البتة إذ كانت إحدى العبارتين: "العلم الذي يتناول الأبحاث المتعلقة بالقران" أو "المباحث الكلية التي تتعلق بالقران" - كافيةً لبيان مفهوم المصطلح.

ومن العلوم القرآنية التي لا تكاد تُحصى⁽⁴⁾، وظهر أثرها في الاحتجاج للقراءات: علم أسباب النزول، وعلم الفواصل و ورؤوس الآي، وعلم مرسوم الخط. وستبين المباحث اللاحقة ذلك الأثر في الاحتجاج لعدد من القراءات ببعض هذه العلوم القرآنية في كتاب "الحجة".

أولاً: أسباب النزول.

أولى العلماء هذا الجانب من علوم القران اهتماماً قوياً فعالجوه في أبواب خاصة من مصنفاتها الشاملة⁽¹⁾، و أفردوا له مؤلفات أخرى⁽²⁾، و ذلك نظراً لما وقفوا عليه من آثار واضحة لمعرفة أسباب النزول في فهم القران و تفسيره.

1 - مباحث في علوم القران: 11.

2 - استعمل المؤلف هذا الضمير هنا؛ لأنه يرى أن المعروف علم واحد لا علومٌ عدة. ينظر: علوم القران الكريم، د. نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط6 (1416هـ/1996م): 7 و8.

3 - علوم القران الكريم: 8.

4 - ينظر: البرهان في علوم القران: 23/1.

وأهمُّ هذه الآثار والفوائد: الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال، وتخصيص الحكم، معرفة الحكمة من التشريع، ودفع توهم الحصر⁽³⁾.
وقد قال ابن تيمية في ترتب الوقوف على المعنى - مثلاً - على تحصيل هذه المعرفة: "ومعرفة سبب النزول تُعين على فهم الآية: فإنَّ العلم بالسبب يُورث العلم بالمسبب، ولذا كان أصحُّ قولِي الفقهاء أنه إذا لم يُعرف ما نواه الحالف رُجع إلى كما كان من عنايتهم بهذا العلم تقييدُهُم لموضوعه بما سبق نزول الآية من وقوع حدّث أو إلقاء سؤال، لئلا يدخل فيه غيره ممّا هو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع"⁽⁴⁾، وكذلك ما كان من باب الإخبار بالوقائع الماضية⁽⁵⁾.

قال السيوطي: "والذي يتحرّر في سبب النزول: أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه"⁽⁶⁾.

وقد أوردت كتب التفسير و علوم القرآن و غيرها كثيراً من هذه الأسباب، وقد تعاضد بعضها في بيان وجوه قراءات عدّة في كتاب "الحجّة مع الحجج الأخرى".

أ- قراءة بناء الفعل للمجهول⁽⁷⁾ في قوله - تعالى - : [وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ]⁽⁸⁾.

¹ - من هذه المصنّفات: البرهان في علوم القرآن للزركشي، والإتقان للسيوطي.

² - منها: أسباب التزول للواحدي، ولُباب النقول في أسباب التزول للسيوطي.

³ - ينظر: البرهان: 33/1 - 36.

⁴ - البرهان: 39/1، و ينظر: مقدمة في أصول التفسير: 26، والإتقان: 115/1.

⁵ - ينظر: الإتقان: 115/1، وذلك نحو ما ذكره الواحدي في سبب نزول سورة الفيل. ينظر: أسباب التزول: 256.

⁶ - الإتقان: 115/1، وينظر: مباحث في علوم القرآن: 74.

⁷ - أي: ضمّ الباء وفتح العين، وهي قراءة نافع و ابن عامر و حمزة و ألكسائي. ينظر: السبعة: 218، التيسير: 68.

⁸ - سورة آل عمران الآية 161.

وقد احتج لها بأحد وجهين: التخوين (1)، وقبض يد الأيسر إلى عنقه (2)، وقد سرقى لكل من المعنيين ما يؤيده من أسباب النزول.

فأمّا التخوين فيدلّ على إرادته "أنّ بعض المنافقين قال يوم بدر: - وقد فقدت قطيعة حمراء من الغنيمة-: خاننا محمّدً وغلنا- فأكذبه الله (3).

وقد أورد الواحديّ عدّة روايات في هذا المعنى، ولكنها تختلف في لفظها وبعض أجزائها؛ فلحداها تذكر أن الحدث كان في غزوة بدر، وغيرها تذكر أنه كان في غزوة أحد (4).

وأما قبض يد الأسير فيدلّ عليه قول ابن عباس: "قد كان لهم أن يغلوا النبي - صلى الله عليه وسلم - وأن يقتلوه" (5).

ولكنّ الواحدي روى القول بغير هذا اللفظ؛ فقد ذكر أنّ ابن عباس كان يُنكر القراءة - على إرادة هذا المعنى، ويقول: "كيف لا يكون له أن يُغلّ وقد كان يُقتل؟ ولكنّ المنافقين اتّهموا النبيّ - عليه الصلاة والسلام - في شيء من الغنيمة؛ ثم ذكر الآية (6).

وهذا التعقيب - يعني أنه يُرجح في هذه القراءة معنى التخوين لا معنى الأسر؛ وذلك أنّ ابن عباس استفهم منكراً خلاف هذا المعنى وذكر أنّ بعض الأنبياء كان مصيرهم القتل، وهو أشدّ من التخوين.

وفي رواية أخرى أن الآية "نزلت حين ترك الرّماة المركزَ يومَ أحد طلباً للغنيمة، وقالوا: نخشى أن يقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: من أخذ شيئاً

1 - ينظر: مختار الصحاح: مادة (غ ل ل).

2 - ينظر: المصدر نفسه والمادة.

3 - الحجة: 116.

4 - ينظر: أسباب النزول: 70-71.

5 - الحجة: 116.

6 - ينظر: أسباب النزول: 70-71.

فهو له ، وأن لا يقسم الغنائم كما لم يقسم يوم بدر، فقال النبي - عليه صلاة وسلم -: "ظَنَنْتُمْ أَنَا نَعْلٌ و لا نَقْسِمُ لَكُمْ "...." فنزلت(1).

وقد تناقَلَ المفسِّرون الروايات التي تؤيِّد هذا المعنى، وفسَّروا القراءة وفاقاً له، ورأوا فيها تنزيهاً للنبيِّ و مقام النبوة عن هذا السلوك الذي يهبط بسموِّهما(2). والمهمُّ في كلِّ هذا- أثرُ اختلاف أسباب النزول في توجيه دلالة الفعل (يغلُّ) التي تردَّدت بين التخوين و بين الأسر في حال البناء للمفعول.

ب- القراءة على الأمر في قوله- تعالى-: [و اتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى](3).

قُرئ الفعل في هذا التركيب بصيغة الأمر التي اقتضاها كسر الخاء(4)، وأدَّت هذه القراءة معنى أمر المسلمين بالصلاة عند مقام إبراهيم إجابة لسؤالهم الله ذلك على لسان عمر بن الخطاب ، قال ابن خالويه: "والحجّة لمن كسر: أنهم أمروا بذلك، ودليله قولُ عمر: (أفلا تَخذُه مصلى؟) فأنزل الله ذلك موافقاً به قوله"(5).

وقد ذكر ابن كثير في تفسيره لهذه الآية نوعين من الروايات: أحدهما يوافق قراءة الأمر، وفيها يسأل عمرُ النبيَّ- صلى الله عليه وسلم - اتَّخَذَ المَقَامَ(6). مصلى فأنزل الله قوله بأمر المسلمين بذلك .

¹ - ينظر : المصدر نفسه :71.

² - ينظر: الكشاف :475/1، وتفسير ابن كثير:362/1

³ سورة البقرة : الآية 125.

⁴ - هي قراءة السبعة إلا نافعاً و ابن عامر . الصحيح:6

⁵ - الحجّة :87.

⁶ - اختلف المفسِّرون في المراد بالمقام فقال بعضهم : هو الحجر الذي كان إبراهيم - عليه السلام - يقوم عليه و هو بيني الكعبة ، وقال ابن عباس : هو الحجّ كله - يعني شعائره - ، وقال آخرون غير هذين القولين . ينظر: تفسير ابن كثير:149/1.

ومن هذه الروايات أن أنس بن مالك قال: قال عمر بن الخطاب: "وافقني ربّي في ثلاث، أو وافقت ربّي في ثلاث، قلت: يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى؟ فنزلت: [واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى]، وقلت يا رسول الله، لو حجبت النساء؟ فنزلت آية الحجاب⁽¹⁾، والثالثة لما مات عبد الله بن أبيّ جاء رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليصليّ عليه قلت: يا رسول الله، تصليّ على هذا الكافر المنافق؟ فقال: أيّها عنك يا ابن الخطاب؟ فنزلت: [ولا تصلّ على أحدٍ منهم مات أبداً ولا تقمّ على قبره]⁽²⁾.

وكان الأخفش من السابقين إلى اختيار هذه القراءة فقال: "و بها نقرأ لأنها تدلّ على الغرض"⁽³⁾.

ولعله قصد بالعرض إلى دلّ على إجابة سؤال المسلمين أن يتخذوا المقام الإبراهيمي مصلى⁽⁴⁾، أو أنها تدلّ على أن الله مراداً في هذا الاتخاذ فأمرهم به. وأما ابن خالويه فلم يرَ غناءً في ما ذكره من تضمّن القراءة لمعنى الأمر، فاصطنع سؤالاً متوقّعا عن سبب جمع القران بين الشيء و ضده في الآية ثمّ أجاب بقوله: "إن الله - تعالى - أمرهم بذلك مبتدئاً ففعلوا ما أمروا به، فأثني بذلك عليهم و أخبر به، وأنزله في العرصة الثانية"⁽⁵⁾.

وهذا الجواب يؤدّي على القول بأن القراءة بالإخبار - وهي فتح الخاء - قد نزلت بعد القراءة بالأمر - وهي كسر الخاء - وامتثالها الجالب للشتاء علي المأمورين⁽⁶⁾. ج - قراءة زيادة الألف بعد اللام في لفظ (السلام)⁽¹⁾ من قوله -

¹ - هي قوله - تعالى - : [وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ] (سورة الأحزاب: 35). ينظر: تفسير ابن كثير: 429/3.

² - سورة التوبة: الآية 84.

³ - معاني الأخفش: 282.

⁴ - ينظر: تفسير ابن كثير: 150/1.

⁵ - ولذا قال الزجاج: " والقراءة بالكسر - على هذا الخبر أئيين ". معاني القران و إعرابه: 181/1.

⁶ - ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: 245.

تعالى:- [وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا] (2).

ووجه ابن خالويه هذه القراءة بأن مختارها " أراد التحية. ودليله أن رجلاً سلم عليهم - أي علي مقاتلين من المسلمين - فقتلوه، لأنهم قدرُوا أن فعلَ ذلك خوفاً، ففرَّعهم الله به" (3).

وهذا الخبر إحدى الرويات المنقولة في سبب نزول الآية؛ فقد ذكر الواحدي سناً منها، ويتفق المعني المذكور هنا مع ثلاث منها لتصريحها به سواء بصيغة التحية أو بصيغة التسليم (4).

والثلاث الباقية تنفق مع معنى القراءة الأخرى بحذف الألف (5)، وذلك هو "الاستلام و إعطاء المقادة من غير امتناع" (6).

وهكذا دارت القراءتان بين معنيي التحية و الاستسلام.

د- قراءة الجزم (7) في قوله - تعالى:- [وَلَا تَسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ] (8).

عولجت هذه القراءة في سياق الاحتجاج لها بحديث نبوي (9)، وهي في الوقت نفسه صالحة لأن يُحجَّ لها بالسبب الذي قبل فيه الحديث، وهو ما روي من

¹ - هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو و عاصم. ينظر: إعراب السبع: 136/1، و السحير: 72.

² - سورة النساء: الآية 94.

³ - الحجة: 126.

⁴ - ينظر: أسباب النزول: 95-96.

⁵ - هي قراءة الباقيين. ينظر: إعراب السبع: 136/1، و السحير: 72.

⁶ - الحجة: 126.

⁷ - هي قراءة قراءة نافع. السحير: 56.

⁸ - سورة البقرة: الآية 119.

⁹ - ينظر: الباب الثاني (الفصل الثاني: مبحث القراءات الشاذة).

أنّ النبيّ - صلى الله عليه و سلّم - قال يوماً: (ليت شعري، ما فعل أبوأي؟) فأنزل الله - تعالى: [ولا تسأل] فإنّا لا نؤاخذك بهم، وألزم دينك⁽¹⁾، ولكنّ الواحدي ذكر روايتي لهذا السبب فقال: قال ابن عباس: (إنّ رسول الله عليه - صلى الله عليه و سلّم - قال ذات يوم: (ليت شعري، ما فعل أبوأي؟) فنزلت هذه الآية، وهذا على قراءة من قرأ: [ولا تسأل عن أصحاب الجحيم] جزماً. وقال مقاتل⁽²⁾: إنّ النبيّ - عليه عليه لصلاة والسلام - قال: لو أنزل الله بأسه باليهود لآمنوا، فأنزل الله...⁽³⁾.

ورواية ابن عباس هي التي تناسب قراءة الجزم لأنها تضمّنت نهي النبيّ - عليه السلام عن السؤال عن حال أبويه في الآخرة، وهو الجواب الذي تلقاه من الله قد وقوع ذلك منه - كما نصّت الرواية -، وأمّا الرواية الأخرى فتتناسب قراءة الرفع⁽⁴⁾؛ لأنّ كلّتيهما تفيدان الإخبار عن حال النبيّ حين إرساله في كون المعنى: أرسلناك غير سائل عن أصحاب الجحيم⁽⁵⁾، كما يكون المعنى على هذه القراءة ولكن ببناء الفعل للمفعول - أرسلنا بالحقّ بشيراً غير مسؤول عن أصحاب الجحيم⁽⁶⁾.

إنّ هذه الأمثلة المختارة تبين إدراك اللغويين لأهمية هذه المعرفة في فهم النصوص القرآنية بوصفها جزءاً من سياقها التاريخي⁽⁷⁾، والتراكيب النحويّة من المفاصل الرئيسية المشمولة بذلك.

1 - الحجّة: 87.

2 - هذا اسم أحد المفسّرين، وهو مقاتل بن سليمان. ينظر: .

3 - أسباب النزول: 22.

4 - معاني القرآن و إعرابه: 176/1، وهذا على قراءة بناء الفعل للمعلوم.

5 - ذكر هذه القراءة ببناء الفعل للفاعل الزجاج و حده ولم ينسبها.

ينظر: معاني القرآن و إعرابه: 176 / 1، و أمّا رفع الفعل و بناؤه للمفعول فهي قراءة السبعة إلّا نافعاً. التيسير: 56.

6 - البيان في غريب إعراب القرآن: 120 / 1.

7 - ينظر: منهج السياق في فهم النص: 30.

ولا يردُّ على تقرير هذه الأهمية - قصورها على بعض الآيات، وهي التي نُقِلت أسبابُ إزاء نزولها⁽¹⁾؛ لأنَّ متعلِّق تلك الأهمية مفقود في غيرها.

ثانياً: الفواصل أو رؤوس الآي.

وينبغي - قبل هذا - التعرفُ إلى مفهوم الفاصلة أو رأس الآية؛ فإنَّ إذا كان أغلب العلماء قد حدّدوها بآخر كلمة من الآية و نزلوها منزلة قرينة السجع في الرثو منزلة القافية في الشعر⁽²⁾، فإنَّ أبا عمرٍو والداني يفرِّق بين المصطلحين فيجعل الفاصلة الكلام المنفصل ممَّا بعده دون نظر إلى كونه رأسَ آية أم لا، يجعل رأسَ الآية آخرَ كلمة فيها⁽³⁾.

ويبدو أنَّ سيبويه هو فاتح هذا الباب؛ إذ مثَّل للفواصل بقوله - تعالى - : [ذلك ما كنا نبغ]⁽⁴⁾ مع قوله: [إذا يسر]⁽⁵⁾ و [يوم التناد]⁽⁶⁾ و [الكبير المتعال]⁽⁷⁾؛ وهو ينصُّ على أنَّ "جميع ما لا يُحذف في الكلام و ما يُختار فيه أن لا يُحذف - يُحذف في الفواصل والقوافي"⁽⁸⁾.

1 - تمثّل هذه الآيات أحد قسَمي آيات القرآن بهذا الاعتباره و هو ما نزل عقب واقعة أو سؤال، و الآخر ما نزل ابتداءً دون سبب. ينظر: الإتيان: 108/1.

2 - ينظر: البرهان: 52/1.

3 - ينظر: المصدر نفسه: 52/1.

4 - سورة الكهف: الآية 46.

5 - سورة الفجر: الآية 4.

6 - سورة غافر: الآية 32.

7 - سورة الرعد: الآية 9.

8 - الكتاب: 185-184/4.

فليس الفعل "نبغ" - رأس أية، ولكنّ سيبيويه عدّه كالفصلة لانفصاله ممّا بعده، وهو: [فارتداً على آثارهما قصصاً]⁽¹⁾؛ فالمراد - هنا- "الفواصل اللغوية لا الصناعية"⁽²⁾.

ولكنّ هذا التصرف الخاصّ لم يمنع اتفاق أغلب العلماء على المفهوم الأول⁽³⁾، والتسوية بين المصطلحين في التعبير عنه.

أ- إثبات الألف في الفواصل من قوله- تعالى- : [و تَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظَّنُّونَا]⁽⁴⁾ و قوله: [و أَطَعْنَا الرَّسُولَا]⁽⁵⁾، وقوله: [فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا]⁽⁶⁾ وصلّاً ووقفاً.

ورد بهذا الوجه إحدى القراءات الثلاث (7)، وقد احتجّ لها - مع موافقتها لرسم المصحف- بمشاكله الفواصل السابقة و اللاحقة لها (8)؛ إذ كان أغلبها مثبتاً الألف كهذه الفواصل الواقعة في سورة الأحزاب.

واحتجاجات اللغويين المتتابعة لصور الفواصل القرآنية - متواردة على الاعتداد بالشبه بينها وبين قوافي الشعر، وهو ما يمكن فهمه من كلمة سيبيويه السابقة التي قرنت بينهما في حكم حذف آخرها، وهذا ينطبق على الزيادة في آخرها أيضاً.

يقول الأخفش: "و العرب تُلحِقُ الواو والياء و الألف في آخر القوافي فشَبَّهوا رؤوس الآي بذلك"⁽¹⁾.

1 - سورة الكهف : الآية 64.

2 - البرهان : 52/1.

3 - ينظر: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية: 501.

4 - سورة الأحزاب: الآية 10.

5 - سورة الأحزاب : الآية 66.

6 - سورة الاحزاب الآية 67.

7 - وهي قراءة نافع و أبي بكر عن عاصم، و ابن عامر. السبعة : 519، و التسير: 141.

8 - ينظر : الحجّة: 289، و إعراب القراءات السبع: 2/2.

ويقول الزجاج في تعليل الزيادة في الفواصل : "...و إنما فعلوا ذلك لأنّ أواخر الآيات عندهم فواصلٌ، ويُثَبِّتُونَ في آخرها في الوقف ما قد يُحذف مثله في الوصل"⁽²⁾، و"يجري فيها ما يجري في أواخر الأبيات من الشعر، و الفواصل، لأنه خوطب العرب بما يعقلون في الكلام المؤلّف..."⁽³⁾.
على أنّ الزجاج لمح في الزيادة دلالةً على تمام الكلام السابق واستئناف الكلام اللاحق به، وبخاصّة مع الوقف الذي اختاره في قراءة الفواصل الثلاث⁽⁴⁾.
ومأخذ هذه اللمحة قريب، إذ يقوى - عند الباحث - أن يكون الزجاج قد استوحاها من أنّ القطع بالزيادة على البنية الأصليّة يؤدي إلى القطع بتمامها.
وأما ابن النّحاس فأشار إلى قراءة الكوفيّين⁽⁵⁾ بغير الألف وقال: إنّها مخالفة للمصحف، وإن كانت حسنة في العربية⁽⁶⁾؛ لأنّ (الظنون) في الآية معرّفة بالألف و اللام، والتعريف لا يجامع التتوين في كلمة واحدة لكنّه يعاقبه⁽⁷⁾.
ورأى ابن النّحاس أنّ أولى الوجوه في أداء هذه الكلمة - إثبات الألف وفقاً وحذفها وصلاً⁽⁸⁾، ولحنّ القارئ بخلاف هذا⁽⁹⁾ متقيّداً بالصيغة النحوية لأنّه لم يتجاوز في توجيهه لهذه القراءة مقاييس النحاة فطعن فيها وهي ثابتة متواترة⁽¹⁰⁾؛

1 - معاني القرآن: 560.

2 - معاني القرآن وإعرابه: 4/ 166.

3 - المصدر نفسه: 4/ 179.

4 - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 4/ 179.

5 - هي قراءة حمزة و أبي عمرو و صلاً و وقفاً، وهي قراءة ابن كثير و حفص عن عاصم و الكسائي و صلاً التيسير
140:

6 - إعراب القرآن: 3/ 242.

7 - ينظر:

8 - هي قراءة ابن كثير و حفص عن عاصم و الكسائي . التيسير: 140.

9 - ينظر: المصدر نفسه: 3/ 242.

10 - قرئ بهذه القراءة وبخلافها في السبع. التيسير: 140 و 141 وكذلك في العشر: ينظر: النشر:

ذلك أنّ هؤلاء - كما تقدّم قريباً - يقرّرون إثبات تلك الألف في حال الوقف تشبيهاً للفواصل بالقوافي الشعرية ، كما يقرّرون حذفها في الوصل لأنها زائدة على أصل الكلمة .

ويظهر في توجيهه لقراءة إثبات الألف بقوله : إنّ العرب "وتثبتها في الفواصل ليتفق الكلام" (1) - يظهر في هذا التوجيه ما يشبه التصريح بغاية لفظية تعضد الغايات المعنوية من هذا القراءة ، ألا وهي الاتفاق أو الانسجام الصوتي بين مقاطع الكلام و مدارج الخطاب (2) .
وأضاف ابن جنّي إشباع الفتحاح غير الكلمات المنوّنة إلى تشبيهه الفواصل بالقوافي (3) .

وقد تبين من الأمثلة المختلفة أنّ التشابه بين الفواصل يخدم رسالة النصّ في مؤداه قبل أن يعمل على انسجام الفواصل (4) .
ب - الرفع على الابتداء في قوله - تعالى - : [اللّٰهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ] (5) .

خالف بعض القراء قاعدة التبعية في الإعراب فاخترأوا قطع لفظ الجلالة عن متبوعه " العزيز" (6) فرفعوه على الابتداء، وذلك أنهم جعلوا الكلام السابق تاماً تاماً بذكر الصفة في قوله: [لَتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ النُّورَ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ] (7) وممّا رجّح هذا الوجه وقوع الصفة رأساً للآية (1) .

1 - إعراب القرآن : 242 / 3 .

2 - ينظر: المصدر نفسه: 242 / 3 .

3 - ينظر: سرّ صناعة الإعراب: 677 / 2 .

4 - ينظر: بياضات الإضافة الزوائد و المحذوفة في القراءات السبع: 70- 71، و74- 75 .

5 - سورة إبراهيم: الآية 2 .

6 - هي قراءة نافع وابن عامر، التيسير: 103 .

7 - سورة إبراهيم: الآية 1 .

وأما وجه تَبَعِيَّة اللفظ الثاني للأول فهو إما البدل وإما الصفة اللذين عللت بهما قراءة الجر⁽²⁾.

واستطرد ابن خالويه - كما في مواضع كثيرة - وهو يحتجّ للجرّ بنقل الفرق بين البدل والنعته؛ «فما كان حلية للإنسان جاءت بعد اسمه ليفرق بينه وبين غيره ممّن له هذا الاسم فهو النعته، كقولك: (مررت بزيد الطريف). وما بدأت فيه بالحلية، ثم أتيت بعدها بالاسم فهو: البدل، كقولك: (مررت بالطريف زيد)، فاعرف الفرق في ذلك»⁽³⁾.

وإذا كان هذا منتهى التفريق بين الصورتين التبعيتين فإنه لم يبلغ المدى الذي يجعل اجتماعهما ممنوعاً في محلّ واحد، وهذا ما ترتّب عليه استيعابُ إعراب واحد للدلالة على كل منهما، وذلك أن بين دلالتيهما تبايناً جزئياً لا كلياً، نظراً لما بين الذات والصفة من ملابسة ظاهرة وقوية تمنع انفكاك أحدهما عن الآخر انفكاً مطلقاً.

ثالثاً: رسم المصحف⁽⁴⁾.

تتعلّق هذه المعرفة بكيفية بتحويل الأصوات المنطوقة إلى حروف مرئية، فالرسم - لهذا - "أوضاع حروف القرآن في المصحف ورسومه الخطيّة"⁽⁵⁾.

- 1 - ينظر: الحجّة: 202.
- 2 - ينظر المصدر نفسه: 202.
- 3 - الحجّة: 202 - 203.
- 4 - أشار الدكتور غانم قدوري الحمد إلى تأخّر ظهور مصطلح رسم المصحف والرسم المصحفي و الرسم العثماني في كتابه: رسم المصحف - دراسة لغوية تاريخية -، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجريّ، بغداد، ط1 (1982م): 155-157.
- 5 - مقدمة ابن خلدون: 485، وينظر: خزانة العلوم في تصنيف اللغويين الإسلاميين ومصادرها، د. عبدالله نذير أحمد، شرح رسالة (اللؤلؤ العظيم في روم التعلّم والتعليم)، لأبي يحيى الأنصاريّ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1 (1419هـ/1998م): 92.

وقد صاحب التسجيلُ الكتابيَّ نزولَ الوحي من بدايته بأمر من الرسول -
عليه الصلاة والسلام- وفي حضوره، إذ كان يُملي الكتّبة فإذا فرغوا أمرهم
بقراءته فإن وجد به سقطاً أقامه وإلا أقرهم عليه (1).

وقد خالف هذه الحقيقة ما ادّعه كارل بروكلمان ومستشرقون آخرون من
تأخر ذلك واقتصاره على أجزاء من القرآن؛ قال: "هذا ولعلّ نجومًا متفرقة من
القرآن كانت قد كتبت في حياة الرسول. ولكن أكثر الوحي كان يُروى شفاهًا من
الذاكرة فحسب" (2).

ولكنّ هذا الادّعاء وجد ردًا قويًا له من المنصفين بما ثبت من السوابق
التاريخية القاطعة بأن الرسول لم يمُت؛ لأنّه "بعيد عن الحق، ولا يخلو من الهوى
والغرض" (3).

وهذه نصوص من القراءات السبع التي ظهر في الاحتجاج لها استدعاء
طبيعة الرسم لبعض الكلمات.

أ) - الوقف بالسكون على الممدود المنصوب المنون:

نقل علماء القراءات الوقف على المنصوب المنون الممدود بالسكون أي
دون إبدال التنوين ألفاً (4)، ومن ذلك قوله تعالى: [وأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً] (5)
وقوله: [الَّذِي لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءَ وَنِدَاءً] (6)، واحتج لهذه القراءة بأن "الوقف يزيل
الحركة في آخر المرفوع والمخفوض، فيسقط التنوين لكونه تابعًا للحركة فشبهه

1 - ينظر: رسم المصحف - دراسة لغوية تاريخية - 97-100 .

2- تاريخ الأدب العربي، ترجمة جماعة من الباحثين، د. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د
ط (1993م): 1/ 196.

3 - ينظر: المرجع السابق: 100.

4 - لم أجد نصًا على صاحب هذا الأداء في ها بين يدي من مصادر القراءات.

5 - سورة البقرة: الآية 22.

6 - سورة البقرة: الآية 171.

المنصوب بهما في هذا العمل، وقوى هذا بأنّ الكلمات المقروءة على هذا الوجه - مكتوبة بألف واحدة⁽¹⁾، وهي التي قبل الهمزة.

(ب) - همز (الصائبين) وتركه في (النبئين):

أورد ابن خالويه تساؤلاً مفترضاً عن إجماع القراء ع ل ي همز⁽²⁾ (الصائبين) و(الصائبون) في القرآن⁽³⁾، وعلى تركه⁽⁴⁾ في (النبئين) وأخواتها في الاشتقاق⁽⁵⁾ فأجاب بالقول: إنّ تارك الهمز في (النبئين) أبقى عوضاً عن الهمزة - وهو الياء - أمّا تاركه في (الصائبين) فلم يُبقه لأنّ هذا اللفظ كُتِبَ في المصحف بغير واو ولا ياء⁽⁶⁾.

والياء الباقية خلفاً للهمز - في (بنيّ) تظهر بعد فكّ الإدغام في (نبِيّ)، وهو صفة مشبّهة على وزن (فَعِيل) - كما سبق الاحتجاج له⁽⁷⁾، وأمّا غياب العوض في (الصائبين) فسببه اشتقاقه من (صبا) وهو غير مهموز، ولامه واو وقد انقلبت في اسم الفاعل ياءً لانكسار ما قبلها وثقل الضمة عليها ثمّ التوقّت بمثيلتها - وهي ياء الإعراب - فحُدِّفَت.

فأصل الكلمة هنا: (الصاويين) ثمّ (الصايبين) ثمّ (الصايبين).

(ج) - إمالة (تُقَاة)⁽⁸⁾ وفتح (تُقَاتِه)⁽⁹⁾:

- 1 - ينظر: الحجة: 72.
- 2 - هي قراءة السبعة إلا نافعاً. التيسير: 54، والنشر: 165/2.
- 3 - سورة البقرة: 62 وسورة المائدة: 69، وسورة الحج: الآية 17، وينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم 490.
- 4 - هي قراءة نافع. التيسير: 54، والنشر: 165/2.
- 5 - ينظر في مواضعها: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم 781 - 783.
- 6 - الحجة: 81.
- 7 - ينظر: الباب الأول (الفصل الثاني: القواعد الصرفية).
- 8 - من قوله تعالى: [إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً] سورة آل عمران: الآية 28.
- 9 - من قوله تعالى: [اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ] سورة آل عمران: الآية 102.

عرَضَ ابن خالويه للاختلاف في أداء هذه الكلمة في الموضعين من إمالة الأولى⁽¹⁾ وفتح الثانية⁽²⁾ فقال: "فإن قيل: فلمَ أمالَ حمرةً هذه، وفتحَ قوله: [حق ثقاته]⁽³⁾ فقل: له في ذلك حُجَّتَانِ إحداهما: أنه أتبعَ بلفظه خط السواد. فأمال ما ثبت فيه بالياء، وفخم ما ثبت فيه بالألف"⁽⁴⁾.

وهذا الاحتجاج يعني أن الرسم خالف في معاملته لهذا اللفظ بين الموضعين، فكتبه في الأول بالياء، وأخلاه في الثاني منها.

ولعل المتأمل في تقدير اللفظ يجد اختلافاً دقيقاً في الموضعين؛ فالأول يقدر فيه اللفظ (تُقِيَةً)، فتجتمع فيه ثلاث حركات، والثاني يقدر فيه (تُقِيَتِهِ)، فتجتمع أربع حركات متوالية، وهذا يجعل الصورة الثانية أثقلَ من الأولى، فرسمَ الخفيفة منهم بالياء قد يثير إلى قرب تحمّل النطق بها، وإخلاء الثقيلة من الياء قد يثير إلى خلاف ذلك.

ج - حذف الياء من لفظ (المتعال) وقفاً وإثباتها و صلأ:

قرئت الكلمة بهذا الوجه في آخرها (⁵) في قوله - تعالي: ﴿الكبيرُ المتعال﴾⁽⁶⁾. حجّة الذي قرأ بهذا " أنه أتبعَ خطَّ السواد في الوقف، وأخذ بالأصل في الوصل، فأتى بالوجهين معاً"⁽⁷⁾.

1 - هي قراءة حمزة والكسائي، التيسير: 37.

2 - هي قراءة حمزة والكسائي، التيسير: 36.

3 - سورة آل عمران: الآية 102.

4 - الحجّة: 107، والعلة الثانية هي الإتيان بالوجهين للدلالة على جوازهما معاً في العربية.

5 - هي قراءة نافع في رواية إسماعيل، وقراءة أبي عمر وفي رواية أبي زيد. إعراب السبع: 1/ 325.

6 - سورة الرعد: الآية 9.

7 - الحجّة: 200، وينطبق هذا الاحتجاج على ياءات الإضافة. ينظر: ياءات الإضافة الزوائد و المحذوفة في القراءات السبع: 47.

وموضع الاحتجاج هنا - الجزء المتعلق بالحذف في حال الوقف دون
الجزء المتعلق بإثباتها في حال الوصل؛ وهو - أعني حذف الياء - أحد أقسام
المنقوص من اللفظ المرسوم (1).

كما أن الياء المحذوفة في هذه القراءة - تُعدُّ من الياءات المحذوفة من
رؤوس الآي في كتب القراءات، ولم يُثبتها من قرّاء العشر المتواترة إلا يعقوب
الحضرمي وابن كثير موافقاً له (2).

د- قراءة تحقيق الهمز في "هزواً" من قوله - تعالى - ﴿قَالُوا: أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا﴾ (3)،
وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (4) مع ضمّ الزاي والفاء (5) أو إسكانها (6).
والحجة لمن قرأ بالتحقيق مع الضمّ أو الإسكان - أتباع رسم المصحف؛
لأن (هزواً) و(كفواً) مكتوبات بالواو فاتَّبَعُوا في القراءة تأدية الخط (7).
ويُحتمل الاحتجاج لهذه القراءة باختلاف اللهجات في هذين اللفظين ؛ فقد
ذكر ابن خالويه أنّ في (كفو) لغات أخرى، وهي (كُفَاء) و(كُفُوء) و(كُفَاء) (8).
وهذا الاحتمال - إذا صحّ - ممّا يدلُّ على تفاعلٍ بين الحُجَج التي كان
يَعْرِضُهَا المهتمّون ببيان الوجوه المختلفة للقراءات المختارة.
هـ- حذف الواو (1) في إحدى القراءتين من قوله - تعالى - ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ
لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ (2).

1 - ينظر: البرهان : 276 / 1.

2 - ينظر: التيسير : 51-52، و النشر: 146-147، 227.

3 - سورة البقرة : الآية 67.

4 - سورة الإخلاص : الآية 4 .

5 - هي قراءة السبعة إلا حمزة وحفصاً . التيسير : 45.

6 - هي قراءة حفص عن عاصم ، وحمزة . التيسير : 54.

7 - الحجة : 81.

8 - ينظر : إعراب ثلاثين سورة : 245.

وقد احتج لهذا الحذف بأمرين: أولهما ابتداء الكلام وقطعه عن سابقه، وهو جملة: ﴿الحمد لله هدانا لهذا﴾ الواقعة في محل نصب للفعل ﴿وقالوا﴾ لأنها مقول القول، والابتداء مستغن عن الواو (3).
وحجّة الحذف الأخرى - أن الآية كُتبت في مصاحف الشام بغير واو (4).
وهذا الاحتجاج كالذي قبله في تفاعل ال ح ج ج المختلفة في تفسير وجوه القراءات؛ فقد تفاعل رسم المصحف مع اختلاف اللهجات في الأول، على حين تفاعل الرسم مع الوجه النحوي في الثاني.
والواجب لفت النظر في هذا المقام إلى أن هذا الحذف يجعل الجملة بمثابة جواب عن سؤال مقدّر قد تثيره الجملة قبلها عن سبب الحمد، وكأنّه يلفتنا إلى استشعار حال الفرّيقين، والمقام ثمة مقام حوار بين أصحاب الجنة وأصحاب النار، ووقوع الجملة هذا الموقع أو ذلك - يجعلها ترتبط بما قبلها برباط يغيها عن الرابط الظاهر بالواو؛ (5).
وليس الوقوف عند هذا البعد لحذف الواو - من شرط هذه الدراسة، وإنما هو تنميط للاحتجاج بابتداء الكلام الذي تعانق مع الرسم في توجيه الحذف - كما سلف الذكر -.

و- الفصل بين المتضايقين (6) في قوله - تعالى - ﴿: و كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ (7).

1 - هي قراءة ابن عامر من السبعة التيسير : 83.

2 - سورة الأعراف : الآية 43.

3 - ينظر : الحجّة : 156.

4 - ينظر : المصدر نفسه : 156.

5 - ينظر : التوجيه البلاغي للقراءات للقراءات : 386.

6 - سبق في الفصل الثالث " القواعد النحوية" من الباب الأول أنّها قراءة ابن عامر.

7 - سبق تخريج الآية في الموضوع نفسه.

أدّى إلى هذا الفصل - كما سلف - أن قرأه القارئ بضمّ الزاي و كسر الياء للدلالة على بناء الفعل للمفعول، فرَفَعَ به المصدر و أضافه إلى "الشركاء" ونصب به الأولاد⁽¹⁾.

واحتجُّ لهذا الفصل - بعد رفضه نحوياً في غير الشعر - بأنّ القارئ به " ووجه في مصاحف أهل الشام بالياء فاتَّبِع الخطَّ"⁽²⁾.

وقد قلَّد في هذا الاحتجاج كثيرون ، ولعلَّ أوضحهم فيه الزمخشريُّ إذ قال: "والذي حمَّله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء. ولو قرئ بجرّ الأولاد و الشركاء - لأنّ الأولاد شرك - أوهم في أموالهم ، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"⁽³⁾.

فالزمخشريُّ لا يرى لابن عامر دافعاً إلى هذه القراءة سوى كتابة الهمزة في (شركائهم) على النبرة في المصاحف الشامية ، وأباح له القراءة بجرّ (الأولاد) و (الشركاء)؛ لأنَّهما بمعنى واحد، ولو فعل " لوَجَدَ في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"⁽⁴⁾.

وقصر الاحتجاج لأيّ قراءة على رسم المصحف-خطاً علميَّ متيقنٍّ؛ لأنّ مصدر ثبوتها الوحيد - النقل الصحيح، " والمقرّر البديهيّ أنّ القراءة سماع محض لا مجال للاجتهاد فيها؛....."⁽⁵⁾.

1 - المصدر نفسه : 53/2

2 - الحجة : 151 .

3 - الكشف : 54 / 2 .

4 - الكشف : 54 / 2 .

5 - في أصول النحو : 42 .

وقد تعقّب أمثال هؤلاء في هذا غير واحد من العلماء والدارسين قديماً وحديثاً.

فالفقيه المالكي أحمد بن المنير (ت 683هـ) أطال في ردّه على الزمخشريّ تخطئة ابن عامر مبتدئاً بالقول: "لقد ركّب المصنّف في هذا الفصل متن عمياء وتاه في تيهاء،..... فإنه تخيل أنّ القراء أئمة الوجود السبعة - اختار كلّ منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا رقلاً و سماعاً، فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه ، وأخذ يبيّن أنّ وجه غلطه رؤيته الياء ثابتة في (شركائهم)، فاستدلّ بذلك على أنه مجرور و تعيّن عنده نصب (أولادهم) بالقياس....."⁽¹⁾.

ويشير ابن المنير بعد هذا إلى ثبوت قراءة ابن عامر بالتواتر عن النبي - عليه الصلاة والسلام - وأنّ سائر وجوه غير متواتر؛ لأنّه ظنّ أنّ القراءات "تثبت بالرأي غير موقوفة على النقل ، وهذا لم يقل به أحل من المسلمين"⁽²⁾.

ولم يقف عند حدّ تقرير الأساس النقليّ للقراءات القرآنية و التأكيد على ضرورة استصحابه إزاء الحكم عليها، بل عَضَّده بمناسبة قراءة الفصل للقياس النحويّ الذي ظنّ الزمخشري أنّها تخالفه؛ "وذلك أنّ الفصل بين المضاف إليه - وإن كان غيراً إلاّ أنّ المصدر إذا أُضيفَ إلى معموله فهو مقدّر بالفعل وبهذا التقدير عمل، وهو وإن لم تكن إضافته غير محضة إلاّ أنّه شبّه بما إضافته غير محضة، حتى قال بعض النحاة : إنّ إضافته ليست محضة لذلك"⁽³⁾.

¹ - الإنصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال (مطبوع بهامش الكشاف) : 53/2.

² - المصدر نفسه: 53 / 2

³ - الإنصاف فيما تضمّنه الكشاف : 53/2 - 54.

وأضاف ابن المنير حججاً أخرى نحوية لهذا الفصل⁽¹⁾، ثمّ ختم هذا السّجال بدفع توهمٍ متوقّع: "وليس غرضنا تصحيحَ القراءة بقواعد العربية بل تصحيحُ قواعد العربيّة بالقراءة"⁽²⁾.

وفعلَ الأستاذ الأفغاني حديثاً شنبهَ ما فعل ابن المنير، فقد ذكر أنّ كلام الزمخشري ينطوي على زلّتين كبيرتين: إحداهما إشعارُ القارئ "بأنّ ابنَ عامر حرٌّ في اختراع القراءة"⁽³⁾.

و الزلّة الأخرى ظنّه الزمخشري أنّ القراءَ رُهناءُ بالرسم، بينما أساس القراءة أن تُتلقَى مشافهةً بالإسناد، وليس لقارئ أن يقرأ بما لم يتلقّه روايةً وإن وافقَ الرسم⁽⁴⁾.

وقد نهج هذا النهجَ باحثون من المحدثين كذلك، وهم مدفوعون إلى ذلك بدوافع غير علميّة ولا بريئة من الأغراض السيئة، وأغلبُ هؤلاء من المستشرقين الذين اطلّعوا على الثقافة العربية و الإسلامية لدوافع متعدّدة⁽⁵⁾ وأهداف مختلفة⁽⁶⁾.

ومن هؤلاء من كانت لهم آراء مُربّية في القراءات القرآنيّة ، منها ما هو مطابق لرأي الزمخشري أو شبيهه به كالذي عبّر عنه المستشرق الفرنسيّ (كارل بروكلمان) في قوله: "وحقاً فتحت الكتابة، التي لم تكن قد وصلتَ بعدُ إلى درجة الكمال، مجالاً لبعض الاختلاف في القراءات، ولا سيما إذ كانت غيرَ كاملة

¹ - ينظر: المصدر نفسه: 54/2

² - المصدر نفسه: 54 / 2.

³ - في أصول النحو: 42.

⁴ - ينظر: المرجع نفسه: 43.

⁵ - ينظر في هذا: الاستشراق و المستشرقون ما لهم وما عليهم، د. مصطفى السباعي ، دار السلام للطباعة و النشر ، القاهرة ، ط1 (1418هـ/1998م): 18 - 23 .

⁶ - ينظر في هذا: المرجع نفسه: 23 - 31 . ذ.

النقط، ولا مشتملة على رسوم الحركات، فاشتغل القراء على هذا الأساس بتصحيح القراءات و اختلافها "(1).

إنّ بعض وجوه الاختلاف في القراءات - في مذهب بروكلمان - يرجع إلى قصور في نمط الكتابة التي سُجِّلَ بها النصّ القرآني لا إلى المشافهة و النقل، كما أنّ القراء - بزعمه - أخذوا في تصحيح بعض القراءات سدّاً لذلك القصور .

وهذا نفسه ما زعمه المجريّ جولد تسيهر في كتابه "مذاهب التفسير الإسلاميّ" حين ذهب إلى أنّ اختلاف القراءات سببه الاختلاف في رسم الكلمات القرآنية (2).

فوجود مثل هذه الآراء في اختلاف القراءات باختلاف الرسم - تطلّب إطالة الحديث عن هذه القراءة، للتنبيه وردّ ما تطوي عليه تلك الآراء من مغالطات يرفض البحث الموضوعيّ إقرارها كائناً ما كان دافع القول بها .

على أنّ من الباحثين العرب من استغرب هذه الظاهرة على الأساليب العربية، وأنّ الشعراء قد يلجأون إليها فراراً من مألوف التعابير وإشباعاً لنزوعهم الفنّي الذي كثيراً ما يحملهم على التحرُّر من قيود اللغة (3).

أمّا أستاذي الدكتور عبد الجليل مرتاض فقد رأى أنّ مستند هذا الفصل - إلى لهجة قديمة زالت بإهمال الجماعة اللغوية لها أو لقلة انتشارها استغناءً بقواعد أخرى بديلة عنها في الأداء معزّزاً رأيه بمرويّات من القراءات والشعر و النثر مشابهة لقراءة ابن عامر (4).

1 - تاريخ الأدب العربي : 197/1 .

2 - ترجمة د . عبد الحليم النجار ، دار إقرأ ، بيروت ، ط 5 (1413 هـ / 1992 م) : 8 - 9 .

3 - ينظر : من أسرار اللغة : 278 .

4 - ينظر: العربية بين الطبع و التطبيع: 80.

ولكنّ الملزم للباحث - بعد ثبوت النقل المصحح لهذا التركيب - أن يؤسس القاعدة المناسبة له بلا قيد، لما فيه من التوسعة على المتكلمين والكاتبين والمقرّضين، على "ألا يؤدي ذلك إلى تعقيد لفظي أو إبهام معنوي"⁽¹⁾.

رابعاً: علم المنطق:

هو علم عقليّ يصحّ عمل الفكر؛ قال ابن خلدون (ت 808هـ) في التعريف به: "هو قوانين يُعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المُعرفة للماهيات و الحُجج المفيدة للتصديقات"⁽²⁾.

وأهمُّ الموضوعات في هذا العلم- التعريفات المحددة للمفاهيم المعبر عنها بالماهيات، والأدلة المستندة إليها في إثبات الأحكام - أو التصديقات - أو نفيها⁽³⁾. ومن الباحثين من يرى أنّ تأثير المنطق- اليوناني المرجعية-، إنّما ظهر في النحو في زمن مبكر، منذ أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً⁽⁴⁾.

وإذا لم يكن من السهل التسليمُ بوقوع هذا التأثير في الحقبة المذكورة، فإنّ الثابت أو الراجح خلفه في القرن الرابع الذي أُلّف فيه كتاب "الحجة". إنّ هذا القرن- الذي كان مثلاً للفساد والفتن واختلال الأوضاع السياسية⁽⁵⁾- كان في الوقت نفسه أنموذجاً فريداً للازدهار في الناحية الفكرية العلمية نتيجة لعوامل مختلفة ذُكرت في مدخل البحث ، خلافاً لطبائع الأشياء ومألوف العادات .

¹ - في اختلاف النحويين رحمة للمتأدبين: 89.

² - مقدمة ابن خلدون: 541، وينظر: التعريفات: 130، و اللؤلؤ النظيم في روم التعلّم والتعليم: 137، والسلم المروني: 46.

³ - ينظر: القياس في النحو (إلياس): 119.

⁴ - مدرسة الكوفة: 41.

⁵ - ينظر: الرماني النحوي: 17-23.

ولم يكن المنطق شيئاً جديداً على العقل العربي في هذا القرن، بل كان بأحكامه و أساليبه صفةً سائدةً في آثار العلماء ومؤلفاتهم المختلفة في موضوعاتها؛ فكان عند المتكلمين سلاحاً للدفاع عن العقائد الدينية، وكان في أيدي الفقهاء أداةً لاستنباط الأحكام من النصوص، وكان في أعمال النحاة أساساً لاستنتاج القواعد وصياغتها كلها احتاجوا إليه⁽¹⁾.

ومن أقوى الأدلة على هذا أنّ أبا القاسم الزجاجيّ أورد تعريفاً للاسم بأنه "صوت موضوعٌ دالٌّ باتّفاق على معنى غير مقرون بزمان"⁽²⁾، فلاحظ أنه غير مقبول عند جمهور النحاة؛ لأنه "من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين"⁽³⁾.

وأكد الزجاجيّ هذا الموقف بقوله: "...وهو عندنا على أوضاع النحو - غير صحيح؛ لأنه يلزم منه أن يكون كثيراً من الحروف أسماءً؛ لأنّ من الحروف ما يدلّ على معنى دلالةً غير مقرونة بزمان، نحو (إن) و (لكن) و ما أشبه ذلك"⁽⁴⁾.

فهذا الموقف من الزجاجيّ يدلّ على أنّ توظيف الأساليب المنطقية لم يصبح محلّ قبول مطلق من النحاة حتى منتصف القرن الرابع تقريباً. وقد كان أبرز ما تأثّره النحو العربيّ من معطيات المنطق: التعريفات⁽⁵⁾، متعلقاتها كالجنس و الفصل و الخواص⁽¹⁾ و غيرها، و القياس و العلل⁽²⁾، فضلاً عن مصطلحاته المشهورة كالخصوص و العموم و الأصل و الفرع .

¹ - ينظر: المرجع نفسه : 26.

² - الإيضاح في علل النحو: 48.

³ - المرجع نفسه: 48.

⁴ - الإيضاح في علل النحو: 48.

⁵ - ينظر : المرجع نفسه : 231 و 236 ، و القياس في النحو (إلياس): 134 و 136، و أصول النحو - دراسة في فكر الأنباري : 139 - 140.

فهناك حدّ أدنى من الأخذ بهذه العناصر المنطقية مشتركٌ بين العلماء العرب - ومنهم النحاة - الذين عاشوا في هذا العصر، ولذا لا يَعَدُّ الناظر في كتاب "الحجّة" الوقوف على أمثلة من الاحتجاج للقراءات يظهر فيها أثر ذلك الأخذ.

أ - قراءة مدّ الهمزة (3) من قوله - تعالى - : ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ لَدَيْ رَبِّكَ مُبْتَلَاةٌ﴾ (4) أي: (أتوه)، على صيغة جمع السلامة المذكر الذي مفردُه (آتٍ) (5).

واستطرد ابن خالويه بعد ذكر الوجه اللغويّ للمدّ بالإجابة على سؤال عن علّة اختصاص العاقل بجمع السلامة؛ إذ جعلها في فضل العاقل على غيره ثمّ قال: "وحُمِلَ ما لا يَعْقِلُ في الجمع على مؤنَّثٍ ما يَعْقِلُ، لأنّ المؤنَّث العاقل فرع على المذكر، والمؤنَّثُ مما لا يعقل - فرعٌ على المؤنَّث العاقل، فَتَجَانَسَا بالفرعيّة، فاجتمعَا في لفظ الجمع بالألف والتاء" (6).

ب - تركيب "ما" و بساطة "من مع" "ذا":

احتجّ ابن خالويه لقراءة النصب في "العفو" (7) من قوله - تعالى - : [يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ] (1) بأنّ (ما) و (ذا) جُعِلَا كلمة واحدة - كما سبق في مبحث

1 - ينظر: الإيضاح في علل النحو: 46، و العلل في النحو: 26، والجنس هو ما يصدق على كثيرين مختلفين بالحقيقة، والخاصّة كلّية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً، وهي لا توجد بدون الشيء، وهو يوجد بدونها، و الفصل "كلّيٌّ يُحمَل على الشيء في جواب: أي شيء هو؟ في جوهره، كالناطق والحساس". ينظر: التعريفات: 49 و 58 و 59 و 93، والسلم المرونق: 63 و 75.

2 - خصّص النحاة كتباً للعلل التي هي مناط القياس، أشهرها: الإيضاح في علل النحو للزجاجي، و العلل في النحو لابن الوراق و أسرار العربية لابن الأنباري.

3 - هي قراءة السبعة إلا حمزة و حفصاً. التيسير: 133.

4 - سورة النمل: الآية 87.

5 - ينظر: الحجّة 275.

6 - المصدر نفسه: 275.

7 - سبق تخريجها في مبحث قضايا الإسناد.

المنصوبات - فنصب "العفو" مفعولاً للفعل "ينفقون" الذي دلّ عليه الذكر السابق ,
ثم قال مستطرداً: "إِنْ قِيلَ: فَلَمْ بُنِيَتْ (ما) مع (ذا) ولم تُبْنَى (مَنْ) معها؟ فَقُلْ: لَمَّا
كانت (ما) عامّة لمن يعقل لَمَّا لا يعقل, و(ذا) مثلها في الإبهام و العموم بَنَوْهُمَا
للمشاركة, ولَمَّا اِخْتَصَّتْ (مَنْ) بمن يعقل لم يَبْنَوْهَا مع (ذا) لهذه العلة" (2).

ففي هذا الاحتجاج توظيف لمقولتي العموم والخصوص من جهة, وفيه

توظيف لقاعدة التفريق بين المختلفين وقاعدة الجمع بين المتشابهين من جهة
أخرى؛ إذ أساغ التشابه في العموم تركيباً (ما) مع (ذا), بينما منع الاختلاف في
الاختصاص تركيباً (مَنْ) مع اللفظ نفسه .

ج- تفحيم (الشاكرين) (3) و (جبارين) (4).

كان مقتضى إمالة (الكافرين) (5) - هو اجتماع أربع كسرات فيها (6) - أن

تُمال اللفظتان مثلها لوجود ذلك فيها, و لكنها استتعت لعدة عِلل إحداهن: وجود
الإدغام فيها - وهو فرع عن الإظهار-, وإذا وقعت فيهما الإمالة - وهي فرع عن
التفخيم- أذى ذلك إلى اجتماع فرعين في اسم, وهذا لا يجوز (7).

إنّ وصف الإدغام و الإمالة وغيرهما من الظواهر اللغوية بالفرعية -

يخالف منهج البحث اللغوي الوصفي الذي يستنتق حقائق اللغة الجارية على السنة

1 - سبق تخريجها في المبحث نفسه.

2 - الحجة: 96.

3 - في مثل قوله- تعالى-: [وسيجزي الله الشاكرين] سورة آل عمران : الآية 144.

4 - في مثل قوله- تعالى-: [قَالُوا إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ] سورة المائدة الآية 22؛ وقد وردت "جبارين" مقرونة ب
"أل" في: الحجة: 73, وهو خلاف الصواب.

5 - وهي قراءة أبي عمرو و الكسائي في رواية أبي عمّر الدوري. ينظر: إعراب القراءات السبع : 75/1 .

6 - وهي كسرة الفاء و الراء القائمة كسرتها مقام كسرتين .

7 - ينظر: الحجة: 73.

متكلمها، ولا يضعها- بعد أن يقرّها - في قوالب غريبة عنها غير صالحة لتصويرها تصويراً علمياً مستوعباً .

ومثل هذه الأوصاف و الأساليب في معالجة الظواهر اللغوية - يصدّق قول أحد الباحثين - وهو يفنّد دعوى صعوبة اللغة العربية في نفسها-: "إنّ شيئاً من هذه الصعوبة يعود بالتأكد إلى طريقة عرض النحويين لقواعد بين الواقع اللغوي والمنطق العقلي، وبعُدوا عن وصف الواقع إلى المُمّاحكات اللفظية و امتلأت لفتبهم بالجدل والخلافات العقيمة، فضلّ المتعلّم وسط هذا الركام الهائل من الآراء المتناقضة في بعض الأحيان"⁽¹⁾.

د- قراءة إسكان الألف⁽²⁾ فصي كلمة "طوى" من قوله - تعالى-: [إِنَّكَ بِالْهَوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوَى]⁽³⁾؛ ومؤدّاها منع هذا الاسم من الصرف⁽⁴⁾.

وجاء في الاحتجاج لهذا الوجه أنّ القارئ جعل (طوى) اسماً لمكان بعينه، فاجتمع فيه التعريف و التأنيث وهما فرعان ؛ لأنّ التذكير أصل و التعريف فرع عليه ، و التذكير أصل ، و التأنيث فرع عليه، فلمّا اجتمع فيه علّتان شُبّه بالفعل فمُنِعَ ما لا يكون إعراباً في الفعل"⁽⁵⁾.

ومعلوم أنّ الإعراب المفقود في الأفعال- هو الجرّ و التثوين؛ وذلك أنّهما من خصائص الأسماء.

وهذه الأوصاف التي أُلحقت بالتعريف و التذكير و التأنيث لم تُعرَف عند النحاة قبل انتشار الثقافة المنطقية و تجذُّرها في الفكر العربي، وإن عرفوا

¹ - بحوث ومقالات في اللغة : 167.

² - هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو. التيسير: 117.

³ - سورة طه : الآية 12.

⁴ - ينظر : الحجّة : 140.

⁵ - الحجّة: 240.

مضامينها وعللوا بها كثيراً من أحكامهم؛ فمن هذا قولُ سيبويه في تغييل انصراف النكرة: "واعلم أنّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّناً؛ لأنَّ النكرة أولُّ. ثمَّ يَدْخُلُ عليها ما تُعرِّفُ به. فمن ثمَّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة" (1). فهو يرى أنّ أوليّة النكرة سبب خفتها التي جعلتها أشدَّ تمكُّناً في زمرة الأسماء، وذلك ما ظهر أثره في استيعاب النكرة لجميع علامات الإعراب وقبول التنوين.

ويقول عن المذكر والمؤنث: "واعلم أنّ المذكر أخفُّ عليهم من المؤنث لأنَّ المذكر أولُّ، وهو أشدُّ تمكُّناً، وإنما يخرج التانيث من التذكير" (2). فللمذكر عنده أخفُّ من المؤنث لأنَّ ال نثاني أولُّ أوضاع الاسم، وهذا ما جعلَ المذكرَ أشدَّ تمكُّناً من المؤنث في زمرة الأسماء. فالأوليّة تعبير يُفيد الأصليّة، والخفة و شدة التمكُّن مترتبان عنها، وما يقابل الأوليّة من الأضداد يفيد الفرعيّة، والثقلُ وضعف التمكُّن مترتبان عن الفرعيّة. وأهمُّ ما تحقّقه الأمثلة المختلفة المعروضة في هذا الفصل - أنّ الحجج ذات المعطيات المعرفيّة أسهمت بوضوح في توجيه التباينات اللغوية للقراءات في المؤلّف المختار وإن كان هذا أضيق مساحةً من إسهام الحجج الأخرى.

1 - الكتاب: 22 / 1.

2 - المصدر نفسه: 22/1.

الخاتمة

بسّط البابان بفصولهما الستة تفصيلات القضية المبحوثة، ألا وهي مصادر الاحتجاج للقراءات المتواترة في كتاب "الحجة"، وطبيعتها، ومدى الاعتماد على كل منها، وسبب ذلك و أثره .

وقد انتهى البحث بعد ذلك التفصيل والتحليل إلى الإجمال والتركيب

وتلخيص أهمّ النتائج، وهذا موضعها.

أ- اجتهد البحث في تحديد مفهوم للاحتجاج اللغويّ نظراً لعدم ذلك في المصادر القديمة والاختلاف النسبيّ في عبارات المحدثين إزاءه، وانتهى الاجتهاد إلى وحدة المدلول في المصطلحات البديلة مثل "الاستشهاد" و"الاستدلال" و"التوجيه".

ب- اجتهد البحث كذلك في ترجيح عبارة ممّا وردّ في تحرير مفهوم القراءة المتواترة متدرّجاً في هذا من مفهوم القراءة القرآنية إلى مفهوم التواتر ثمّ المفهوم المركّب "القراءة المتواترة".

ج- أعطى البحث لمحة موجزة عن كتاب "الحجة"- وعرض فيما عرض- لإشكاليّة نسبة الكتاب إلى ابن خالويه، ورجّحها بناءً على أدلّة المحقّق، واستثناساً بشدّة التشابه بينه وبين كتاب "إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه في المادّة العلميّة والأسلوب.

د- أثبت البحث أساسيّة الاستناد إلى القواعد اللغوية المستنبطة من كلام العرب بصياغتها العلميّة في الاحتجاج للقراءات المتواترة ممّا عرض له مؤلّف "الحجة" في القراءات السبع، وقد كان منطلق البحث في ذلك دليلاً قولياً ظهر في تصريح المؤلّف في المقدّمة، ودُعِمَ هذا بالدليل الحسابيّ الناتج عن استقرار لنسبة هذا الاستناد.

وقد رأى البحث في هذا منطقيّةً قريبةً وواضحةً لانساقه مع غاية المؤلّف من إثبات الموافقة بين الاختيارات القرآنيّة المنقولة تواتراً وبين القواعد اللغويّة.

- هـ- أثبتَ البحثُ بمفهوم المخالفة أولاً، ثمَّ بطريق الدليل الحسابيِّ العكسيِّ ثانياً، ثمَّ بالدليل الترتيبيِّ ثالثاً ثانويةً الاستناد إلى المصادر الأخرى غير القواعد اللغوية. و تفاوتتْ هذه المصادر في في تلك الصفة؛ ولذا قُدِّمَتْ النقلية منها - أي النصوص- على قَسِيمَتَيْهَا العقلية والمعرفية، وقُدِّمَتْ الأولى من هاتين على الثانية.
- و- أظهرَ البحثُ استيعاب الاحتجاجات في كتاب "الحجة" لأغلب القواعد اللغوية المستتبطة، وعالجها وفقاً لترتيبه في المصادر القديمة ليكون مأخُذ الموافقة بين الاختيارات القرآنية وبين هذه القواعد قريباً وغير متكلف للقارئ.
- ز- إنَّ انعدام التلازم بين القراءات وبين بيئات القراء- أقوى احتمالاً و أقربُ تصوراً من انعدامه بين بعض الظواهر اللغوية - و بخاصة الصوتية- و بين بعض العرب المنسوبة إليهم ممَّا يتنافى و الوحدة اللسانية لأيِّ جماعة بشرية نظراً لاستناد القراءات - في الأساس- إلى السماع و الرواية.
- ح- توصلَ البحثُ إلى وجود تلازم أو ارتباط وثيق بين بعض الظواهر الصوتية، مثل تلازم نقل الحركة بالإدغام وحذف الحرف الحامل للحركة، وتلازم ارتباط عدم النقل بالإظهار وإثبات حامل الحركة، وبنى البحث على هذا إمكان الربط في النسبة بين الظاهرتين أو الظواهر المتلازمة فيكون المدغم والمسهل هو ناقل الحركة نفسه، و يكون المظهر و المحقق هو مُبقي الحركة في موضعها الأصلي.
- ط- إنَّ القراءات الشاذة المعروضة في الكتاب- قد جَلَّتْ موقف الاستشهاد بها لموافقاتها من القراءات المتواترة دون غيره من المواقف المعروفة للغويين- ومنهم ابن خالويه- في تعاملهم مع القراءات.
- ي - إنَّ الأحاديث القليلة في الكتاب- تدلُّ على إقرار ضمنيِّ بالحاجة إليها في البحث اللغويِّ - والاحتجاج للقراءات من صورهِ- وإن زاد من قائلها أن الاحتجاج ببعضها كان أقوى اتصالاً بالناحية الدلالية في القراءة.

- ك- إن النصوص اللغويّة المحتجّ بها في الكتاب تنتمي إلى المدوّنة المعتمّدة في المصادر اللغوية والنحوية السابقة له ابتداءً من القرن الهجريّ الثاني.
- ل- إن الاحتجاج للقراءات يتّخذ في حالات كثيرة مساراً دائرياً يبدأ من النصّ ثمّ يعود إليه بعد مروره بالقاعدة ، وفي هذا دلالة قاطعة على أنّ النصّ أساس البناء المنهجيّ للنحو العربيّ.
- م- إنّ حضور الأدلّة العقلية كان واضحاً وقويّاً في الاحتجاج للقراءات في الكتاب المدورس المؤلّف في عصرٍ بلغ فيه الفكر العربيّ مدىً بعيداً ، كما بلغ التفاعل الثقافيّ العربيّ الأجنبيّ شوطاً كبيراً.
- ن- أثبتّ البحث باستعراض الأمثلة العديدة أنّ المعطيات المعرفيّة أسهمت بوضوح في توجيه التباينات اللغوية للقراءات في المؤلّف المختار وإن لاحظ محدوديّة هذا الإسهام بالقياس إلى إسهام الحجج الأخرى.
- س- تفاعلت الحجج المختلفة في تفسير وجوه القراءات؛ فقد يتفاعل - مثلاً - رسم المصحف مع اختلاف اللهجات ، وقد يتفاعل الرسم مع الوجه اللغويّ، وقد يتفاعل الرسم مع الفاصلة، وقد يتفاعل غير الرسم مع غير هذه الحجج ، وهلمّ جرّاً.
- هذا، وإن كان للاقتراح محلّ بعد هذا الإيجاز فإنّ الباحث يرى جدوى كبيرة في إنشاء أقسام للقراءات القرآنيّة أو فروع لها في أقسام اللغة العربيّة و آدابها في جامعاتنا الجزائريّة، أو - على الأقلّ - تقرير مادّة في مراحل التدرّج و غيرها في مسارات التكوين داخل هذه الأقسام.

الفهارس الفنية

- 1- فهرس الآيات
- 2- فهرس القراءات الشاذة
- 3- فهرس الأحاديث والآثار
- 4- فهرس الأبيات وأنصاف الأبيات الشعرية
- 5- فهرس النثر
- 6- فهرس المصادر والمراجع
- 7- فهرس الموضوعات

1- فهرس الآيات

الصفحة	الآية	رقم الآية	السورة
40-36	فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ.	2	البقرة
29	الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ	3	
29	وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ	4	
32-30	إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ	6	
111-56-49	وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ	7	
53-55	فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا.	10	
73	وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ	11	
57	اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدَهُمُ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ.	15	

51	أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى	16
57	والله محيط بالكافرين	19
60	كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ.	28
78	أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ	31
45	فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا	36
58-53	فَمَنْ تَبِعَ هَدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ	38
113	وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً	48
65	وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً	51
69	فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ.	54
41	وقولوا حِطَّةٌ يُغْفَرُ لَكُمْ خطاياكم	58

77	وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ	61
74	إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ	62
77-76	وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ	85
102	سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ	123
95	الرُّكْعَ السُّجُودِ	125
46	وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا	128
81	إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَّؤُوفٌ رَّحِيمٌ	143
72	وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ هُوَ مُوَلَّاهَا.	148
29	لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ	150
93	وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ	168
110	ليس البرّ أن تولّوا وجوهكم قِبَلَ المَشْرِقِ وَ المَغْرِبِ	177

75	فمن خاف من مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا	182	
51	ومن الناس من يثري نفسه ابتغاء مرضات الله	207	
113	يسألونك ماذا ينفقون قل العفو	219	
103	لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ	233	
75-74	ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض	251	
99	فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ	259	
114	و إن كان ذو عسرة	280	
114	إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ	282	
103	وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ	282	
99	قل للذين كفروا ستغلبون و تحشرون إلى جهنم	21	أل عمران

44	فلن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا	21	
76-75	وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا	5	
76	يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ	11	
88	وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا	31	النساء
101	وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ	32	
48	فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً	153	
71	وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ	154	
102	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ	54	المائدة
59	فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ.	76	
76 و 86	فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ	98	الأنعام
96	وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قِبَلًا.	111	

62-64	وَمِنَ الْمَعْرِزِ اثْنَيْنِ	143	
61	أَهْوَلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ	49	الأعراف
33	قال فرعون أأمنتُم بِهِ قَبْلَ أَنْ أَدْنَ لَكُمْ	76	
65	و واعدنا موسى ثلاثين ليلةً	142	
66	إذ يغشاكم النعاس أمانة منه	11	
59	وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى	17	الأنفال
94	يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ	70	
	مِنَ الْأَسْرَى		
68	حَتَّى تَفْجَرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا	90	التوبة
76	إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ	110	
42-38	مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ.	117	

89	إِنَّهُمْ لَا إِيمَانَ لَهُمْ	12	التوبة
110	يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغَيْكُمُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	23	يونس
46	أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدَى.	35	
99	وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مَّثْقَالٍ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ.	61	
83	وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ	61	
89	بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا	41	هود
50	لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ	2	يوسف
53	لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ	5	
100	أَرْسَلْنَاهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ	12	
79	إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ	24	
53	إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ	43	

90-62-65	تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا	47	
73	فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا نَكَتْلُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	63	
105	فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا	80	
105	حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرِّسْلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا	110	
52	ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين	80	النحل
77	وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا	13	
59	وقضى ربُّكَ	23	
101	إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفّ	23	الإسراء
83-78	فَهَوِّ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى و أَضَلُّ سَبِيلًا	72	

88	و قُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ و أخرجني مخرج صِدْقٍ	80	
104	أَعْرَضَ وَ نَأَى بِجَانِبِهِ	83	
69	فَتَفَجَّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا	91	
85	وَ جَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا	59	
82	لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا	74	الكهف
86	حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ	86	
48	فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ	23	
50	وَ كُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا	23	مريم
86	أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَ أَحْسَنُ نَدِيًّا	73	
69	وَ أَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفَ مَا صَنَعُوا	69	
33	قَالَ أَمْنْتُمْ لَهُ أَنْ آذَنَ لَكُمْ	71	طه
91	قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلَكِنَا	87	
78	وَ حَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ	95	الأنبياء

95	الرُّكْعِ السُّجُودِ	26	الحج
47	فَتَخْطِفُهُ الطَّيْرُ	31	
44	قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ	1	المؤمنون
91	ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى	44	
41	قُلْ رَبِّ	93	
58	يَا وَيَلَّتِي	28	الفرقان
62-66	وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ	32	القصص
104	لَتَتَوَّءَ بِالْعُصْبَةِ	76	
47	وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ	67	العنكبوت
84	مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ	14	سبأ
93	وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ	37	
30	وَسَوْءَ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ	10	يس
70	وَهُمْ يَخْصَمُونَ	49	
37	إِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ لَا يُؤْمِنُ بِيَوْمِ الْحِسَابِ.	27	غافر
93	فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ	16	فصلت
76	وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ	13	الشورى
112	إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ رَبِّ	8-6	الدخان

	السّمواتِ و الأَرْضِ		
81	يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِي إِلَى شَيْءٍ نُّكِرٍ	6	القمر
95	يَوْمَ يَدْعُ الدّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكِرٍ خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ	7	
94	فِي يَوْمٍ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ	16	
80	و له الجوار المنشآت في البحر كالأعلام	24	الرحمن
96	أَوْ مِنْ وَرَاءِ جَدْرِ	14	الحشر
50	أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ	5	الصف
82	و عَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُّكِرًا	8	الطلاق
97	مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا	25	نوح
112	رَبِّ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ	9	المزمل
80	كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنْفِرَةٌ	50	المدثر
80	فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ	51	
95	إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسلَ وَ أَغْلالاً	4	الإنسان
73	وَ إِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتِ	11	المرسلات
79	عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّوصَدَةٌ	20	البلد

الاحتجاج اللغوي للقراءات المتواترة في كتاب "الحجة للقراءات السبع" لابن خالويه

58	كذَّبتْ ثمودُ بطغواها	11	الشمس
104	أَن رآه استغنى	7	العلق
89-87	سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ	5	القدر
95	عَلَيْهِمْ نارٌ مُّوصَدَةٌ	8	الهمزة
112	في عمِدٍ مُّمدَّدةٍ	9	
36	أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكذِّبُ بِالدينِ	1	الماعون
252	وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ	4	الإخلاص

2- فهرس القراءات الشاذة

الصفحة	القارئ	القراءة
172	ابن مسعود	" و لن يأمركم أن تتخذوا الملائكة"
173	ابن مسعود	" وختم النبيين"
174	ابن مسعود	" سلام على إدراسين"
174	ابن مسعود	" ولن تسأل عن أصحاب الجحيم"
175	ابن مسعود و أبي بن كعب	" الله ربّي وربكم فاعبدوه"
176	ابن مسعود و أبي بن كعب	" وسيعلم الذين كفروا"
176	ابن مسعود	" وسيعلم الكافرون"
176	ابن مسعود	" إنّ الله على كل شايء قدير"
176	أبي	" هنالك الولاية الحق لله "
177	أبي	" لعلها إذا جاءت لا يؤمنون"

3- فهرس الأحاديث و الآثار

الصفحة	نصّ الحديث أو الأثر
185	" إذا اختلفتم في التاء و الياء فاجعلوه بالياء " - أثر -
186	" إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم "
240	" أفلا نتخذة مصلى " - أثر -
186	" أن النبي مرَّ بصدفٍ فأسرع " - حديث -
181	" إنما أنسى لاسنَّ لكم " - حديث -
184	" اللهم أشدُّ و طأنك على مضر " - حديث -
182	" عجب ربكم من ألكم و قنوطكم " - حديث -.
239	" قد كان لهم أن يغلوا النبي p و أن يقتلوه " - أثر -.
183	" لا تمارؤا بالقرآن فإنّ وراءه فيه كفر " - حديث -.
183	" لست نبيّ الله " - حديث -.
180 و 243	" لبيت شعري ما فعل أبواي ؟ " - حديث -
181	" محا الإسلام ما قبله " - حديث -.
186	" من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم " - حديث -

الاحتجاج اللغوي للقراءات المتواترة في كتاب "الحجّة للقراءات السبع" لابن خالويه

		بن العجاج	
200	الوافر	أبو داود أو الهذلي	نَوِيًّا

5- فهرس النثر

الصفحة	النثر
204	«أبدلت الشيء من الشيء»
203	«النَّبْوةُ»
205	«اسلُّ»
225	«سَرَّطَها سَرَطاً و زَرَدَتْها زَرَدًا»
204	«فَجَرَ يَفْجُرُ»
206	«هذا الشيء لَقِيَ ونَسِيَ»
203	«هَيَّاكَ أَرَدْتُ»
207	«وُلِدْتُكَ مِن دَمِّي عَقْبِيكَ»

6- فهرس المصادر و المراجع

أولاً : المصادر و المراجع المطبوعة

- 1- أبحاث في اللغة والنحو والقراءات ،دمحمود حسني مغالسة ،دار البشير، عمّان، ط1(2002م).
- 2- الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية ،أسامة كامل جردات ، دار الفرقان ، عمّان- الأردن ،دط (2004م).
- 3- الإتقان في علوم القرآن ،جلال الدين السيوطي ،دار المعرفة ،بيروت ،دط ،دت، (وهي المرادة عند الإطلاق) ،و بتحقيق أحمد بن عليّ ،دار الحديث ،القاهرة ،ط1،دط (1427 هـ/2006م).
- 4- أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى نهاية القرن الثاني الهجري ، د.عبد الله محمد الكيش ،منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التاريخ الإسلامي ، طرابلس - ليبيا ،ط1(1401هـ/1992م).
- 5- أداءات القراء ، د.أبو بكر حسيني ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط3 (1428هـ/2007م).
- 6- إدغام القراء ، أبو سعيد السيرافيّ ، دراسة وتحقيق د. محمد علي عبد الكريم الرديني ، دار الشهاب ، باتنة- الجزائر ، ط2(1985م).
- 7- الإدغام الكبير،أبو عمرو الدانيّ ، تحقيق د.عبد الرحمان حسن العارف ،عالم الكتب ، القاهرة ، ط1(1424هـ/ 2003 م).
- 8- الإدغام عند علماء العربية ، أ.د.عبد الله بوخلخال ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، دط (2000م).
- 9- ارتشاف الضّرْب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسيّ ، تحقيق وتعليق د.مصطفى أحمد النمّاس ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة ، ط1(1408هـ/1987م).

- 10- أسباب النزول ، أبو الحسن الواحدي ،أسباب النزول ،دار الفكر، بيروت ، د ط (1425- 1426هـ/2005م).
- 11- الاستشراق و المستشرقون مالهم وما عليهم ،د.مصطفى السباعي ، دار السلام للطباعة و النشر،القاهرة ،ط1(1418هـ/1998م).
- 12- أسرار العربية ،أبو البركات الأنباري ،تحقيق وتعليق بركات يوسف هبّود،دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،ط1(1420هـ/1999م).
- 13- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو،القاهرة ،ط4(1999م).
- 14- الأصول- دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب - ،د. تمام حسّان ،عالم الكتب ،القاهرة ،دط(2007م).
- 15- أصول التفكير النحوي ،د.على أبو المكارم ،منشورات الجامعة الليبية ،كلية التربية ،دط (1392هـ-1393/1973م).
- 16- أصول النحو- دراسة في فكر الأنباري- ،د.محمد سالم صالح ،دار السلام ،القاهرة ،ط1(1427هـ/2006م).
- 17- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ،ابن خالويه ،تحقيق محمد إبراهيم سليم ، دار الهدى ،عين مليلة - الجزائر،دط(1992م).
- 18- إعراب القراءات السبع وعللها ،ابن خالويه ،تحقيق د.عبد الرحمان العثيمين ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ،ط1(1413هـ/1992م).
- 19- إعراب القراءات الشواذّ ،أبو البقاء العكبري ،تحقيق أ.د.عبد الحميد السيد عبد الحميد ،المكتبة الأزهرية للتراث ،القاهرة ،ط1(1424هـ /2003م).
- 20- إعراب القرآن ،أبو جعفر النحاس ،دار إحياء التراث العربيّ ،بيروت ،ط1(1425هـ/2005م).

- 21- الإعراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، تحقيق أسعيد الأفغاني، مطبوع ضمن (رسالتان لابن الأنباري)، دار الفكر، بيروت، ط1(1957م).
- 22- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق أ.د.حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1(1428هـ/2007م).
- 23- الإمالة في القراءات و اللهجات العربية، د.عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، جدة، ط3 (1403 هـ / 1983 م).
- 24- الإمالة في اللغات السامية، د.حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1(1428هـ/2007م).
- 25- إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحقيق د.حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة - مكة، ومؤسسة الريّان- بيروت، ط1(1425هـ/2004م).
- 26- الإيضاح في علل النحو، أبو إسحاق الزجاجي، تحقيق أ.د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4(1402هـ/1982م).
- 27- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، دار السعادة، القاهرة، ط1(1328هـ).
- 28- بعض مظاهر التطور اللغوي، د.التهامي الراجي الهاشمي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء- المغرب، د ط، د ت.
- 29- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، دراسة وتحقيق د.حدوت مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1(1428هـ/2007م).
- 30- تاريخ الأدب العربيّ، المستشرق كارل بروكلمان، ترجمة جماعة من الباحثين، إشراف أ. د.محمود فهمي حجازي، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، د ط (1993م).

- 31- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، شرّحه و نشره السيد أحمد صقر ، المكت بقا العلمية ، بيروت ، ط2(1401هـ/1981م).
- 32- التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري ، دار الفكر ، بيروت ، ط (1421هـ/2001م).
- 33- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة ، د.محمود عكاشة ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، ط1(1426هـ/2005م).
- 34- التراث والمعاصرة ، د.أكرم ضياء العمريّ ، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، قطر ، ط2(1406هـ/1985م).
- 35- التعريفات ، الشريف الجرجاني ، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب ، مؤسسة الرسالة ، ناشرون ، بيروت ، ط1(1427هـ/2006م).
- 36- تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير، صُحِّح بإشراف الشيخ خليل الميس ، دار القلم ، بيروت ، ط، د ت.
- 37- التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ، د.أحمد سعد محمد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط2(1421 هـ /2000 م).
- 38- توجيه اللمع (شرح اللمع لابن جنّي) ، ابن الخبّاز، دراسة و تحقيق أ.د.فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، القاهرة ، ط1(1423هـ/2002م).
- 39- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني ، مكتبة العلم ، القاهرة ، ط 1 (1424هـ/2003م).
- 40- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -p- وسننه و أيامه ، محمد بن إسماعيل البخاريّ ، ترقيم وترتيب محمد فؤاد عبد الباقي ، تقديم العلامة أحمد محمد شاكر ، دار ابن الهيثم ، القاهرة ، ط1(1425هـ/2004م).

- 41- الجملة الاسمية ،د.علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار، القاهرة ، ط1(1428هـ/2007م).
- 42- الجملة الفعلية ،د.علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار، القاهرة ، ط1(1428هـ/2007م).
- 43- الجملة العربية- تأليفها وأقسامها- ،أ.د.فاضل صالح السامرّائي، دار الفكر، عمان ، ط1 (1422هـ/ 2002م).
- 44- الجملة العربية- مكوناتها- أنواعها- تحليلها ،د.محمد إبراهيم عبادة ،مكتبة الآداب ،القاهرة ،دط (142م / 2006م).
- 45- حجّة القراءات ، ابن زنجلة، تحقيقي أ. سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط (1399هـ/1979م)،
- 46- الحجّة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيقي وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ط3(1399هـ/1979م).
- 47- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ،دار عمّار للنشر والتوزيع ،عمّان ، ط1 (1424هـ/ 2004م).
- 48- خزانة العلوم في تصنيف اللغون الإسلاميّة ومصادرها ،د. عبدالله نذير أحمد ،شرح رسالة(اللؤلؤ النظيم في روم التعلّم والتعليم)،لأبي يحيى الأنصاريّ ،دار البشائر الإسلامية ،بيروت ، ط1(1419هـ/1998م).
- 49- الخليل بن أحمد الفراهيديّ- أعماله ومناهجه- ،د.مهدي المخزوميّ ،دار الرائد العربيّ ،بيروت ، ط2(1406هـ/1986م).
- 50- الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري ،د.حمودي زين الدين عبد المشهدانيّ ، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط1(1426هـ/2005م).

- 51- الدراسات اللغويّة عند العرب حتى نهاية القرن الثالث د.محمد حسين آل ياسين ، مكتبة الحياة ،بيروت ، ط1(1400هـ/1980م).
- 52- دراسة الصوت اللغويّ د.أحمد مختار عمر،عالم الكتب ،القاهرة ، ط4(1427هـ/2006م).
- 53- رسم المصحف- دراسة لغوية تاريخية - د.غانم قُدّوري الحمد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجريّ،بغداد، ط1(1982م).
- 54- الردّ على النحاة ،ابن مضاء القرطبيّ ، دراسة وتحقيق أ.د. محمد إبراهيم البنا ، ضمن(دراسات ونصوص لغويّة)، المكتبة المكيّة- مكة المكرمة ،و دار ابن حزم - ، بيروت ، ط1(1427هـ/2006م).
- 55- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ،د. مازن المبارك ، دار الفكر - دمشق ،ودار الفكر المعاصر - بيروت ، ط3 (1416هـ/1995م).
- 55- الرواية بالمعنى في الحديث وأثرها في الفقه الإسلامي د.عبد المجيد بيرم ،مكتبة العلوم والحكم ،دار العلوم والحكم ، ط1(1424هـ/2004م).
- 56- رواية اللغة ،د.عبد الحميد الشلقاني ،دار المعارف ،القاهرة ، ط1(1968م).
- 57- السبعة في القراءات ،أبو بكر بن مجاهد ،تحقيق د.شوقي ضيف ،دار المعارف ،القاهرة ، ط2(1400هـ/1980م).
- 58- سرّ صناعة الإعراب ،ابن جنّيّ ،تحقيق د.حسن هندراوي ،دار القلم ،دمشق ، ط1(1985م).
- 59- السّلم المرونق في علم المنطق ،عبد الرحمان الأخضرري ،تحقيق بلقاسم ضيف الجزائري ،دار ابن حزم ،بيروت ، ط1(1427هـ/2006م).
- 60- شرح المغمّقات السبع ،الزوزنيّ ، أبو عبد الله الزوزنيّ ،تحقيق محمد الفاضلي ،المكتبة العصرية ،صيदा- بيروت ، ط3(1421هـ/2000م).

- 61- شرح عيون كتاب سيويه ، أبو نصر المجريطي ، تحقيق د. عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه ، مطبعة حسّان ، القاهرة ، ط1 (1404هـ/1984م).
- 62- شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، ابن هشام ، تحقيق أ. محيي الدين عبد الحميد ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، ط11 (1983م/1963م).
- 63- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، حقّقه وعلّق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، دط ، دت.
- 64- الصاحبى في فقه اللغة ، ابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتاب العربيّ ، مصر ، دط (1977م).
- 65- الصراع بين التراكيب النحوية - دراسة في كتاب سيويه - ، د. عبد الله محمد طالب الكناعنة ، دار الكتاب الثقافيّ ، إربد - الأردن ، ط (1427هـ/2007م).
- 66- طبقات فحول الشعراء ، ابن سلامّ الجمحيّ ، تحقيق وشرح أحمد محمود شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، د ط (1394هـ/1974م).
- 65- العربية بين الطبع و التّطبيع ، أ.د. عبد الجليل مرتاض ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، دط (1993م).
- 67- العصر الإسلاميّ ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط25 (2004م).
- 68- العلامة الإعرابية في الحملة بين القديم و الحديث ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة و النشر ، القاهرة ، دط (2001م).
- 69- العلل في النحو ، أبو الحسن الورّاق ، تحقيق مها مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - و دار الفكر ، دمشق ، ط2 (1426هـ/2005م).
- 70- علم اللغة - مقدّمة للقارئ العربيّ - ، د. محمود السعران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د ط ، دت.

- 71- علم اللغة العربية ،د.محمود فهمي حجازي ،وكالة المطبوعات ،الكويت،د
ط(1973م).
- 72- فتح الباري شرح صحيح البخاري ،ابن حجر العسقلاني ،دار المعرفة
،بيروت ،دط(1379ه).
- 73- في اختلاف النحويين رحمةً للمتأدبين ،الدكتور عزّام عمر الشجراوي ،دار
البشير، عمّان- الأردن، ط1(1426ه/2005م).
- 74- في أصول النحو، أسعيد الأفغاني ،دار الفكر، دمشق ،دط(1964م).
- 75- القراءات الشاذة و توجيهها النحوي ،د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر-
دمشق ،ودار الفكر- بيروت ،ط1(1419ه/1999م).
- 76- القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآنيّ والأحكام الشرعيّة ،د. محمد
الحبش ،دار الفكر- دمشق ،ودار الفكر- بيروت ،ط1(1419ه/1999م).
- 77- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة ،د.عبد العال سالم مكرم ،المكتبة
الأزهرية للتراث ،القاهرة ،ط1(1384ه/1965م).
- 78- القضايا النحوية في مخطوطات و كتب إعراب الحديث النبويّ ،د.سلمان
محمد القضاة ،دار الكتاب الثقافي ،إربد- الأردن ،دط(1426ه/2006م).
- 79- قواعد أصول الحديث ،د.أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي ، بيروت،
دط(1404ه/1984م).
- 80- الكتاب ، سيبويه، تحقيق وشرح أ/عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت،
دط، دت .
- 81- كتاب الصناعتين ،أبو هلال العسكريّ ،حقّقه و ضبط نصّه الدكتور مفيد
قميحة ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،ط2(1309ه/1989).

- 82- اللؤلؤ النظيم في روم ال تعلم والتعليم ،أبو يحيى الأنصاريّ ، مطبوع مع (خزانة العلوم).
- 83- لسان العرب ،ابن منظور ،دار صادر، بيروت ،د ط ،د ت.
- 84- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، تحقيق عامر السيد عثمان ، ود.عبد الصبور شاهين ، القاهرة ، دط (1392هـ/1972م).
- 85- اللغة العربية معناها ومبناها ،د.تمام حسّان ،عالم الكتب ،القاهرة ،ط5(1427هـ/2006م).
- 86- اللّمع في النحو،ابن جنّيّ ،مطبوع مع شرحه (توجيه اللمع)لابن الخبّاز.
- 87- اللهجات العربية في التراث ،د.أحمد علم الدين الجنديّ ،الدار العربية للكتاب ،ليبيا- تونس،د ط، (1398هـ/1978م).
- 88- لّيس في كلام العرب ،ابن خالويه ،تنقيح وشرح وضبط د.ديزيره سقال ،دار الفكر العربيّ ،بيروت ،ط1(2000م).
- 90- مجمع الأمثال ،أبو الفضل أحمد الميداني ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار المعرفة ،بيروت ،دط ،د ت.
- 91- المحكم في نقط المصاحف ،أبو عمرو الداني ،تحقيق د.عزة حسن ،دار الفكر ،دمشق ،ط2(1407هـ).
- 92- مختصر صحيح مسلم ، عبد العظيم المنذريّ ،دار الإمام مالك ،الجزائر ،ط1(1428هـ/2007م).
- 93- المدارس النحوية ،د.شوقي ضيف ،دار المعارف ،القاهرة ،ط9(2005م).
- 94- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، د.رمضان عبد التوّاب ،مكتبة الخانجي ،القاهرة ، ط3(1417هـ/1997م).

- 95- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي ، دار
الرائد العربي ، بيروت ، ط 3 (1406هـ/1986م).
- 96- المدرسة النحوية في مصر و الشام في القرنين السابع و الثامن من الهجرة ،
د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2 (1410 هـ /1990م).
- 97- مراتب النحويين ، أبو الطيّب اللغويّ ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ،
المكتبة العصريّة ، بيروت ، ط 1 (1423 هـ/2002م).
- 98- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، شرح وتعليق
و، المكتبة العصرية ، بيروت - صيدا ، ط 1 (1987م).
- 99- معاني القرآن ، الأخفش الأوسط ، دراسة وتحقيق د. عبد الأمير محمد الورد
، عالم الكتب ، بيروت ، ط 1 (1424هـ/2003م) .
- 100- معاني القرآن ، الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم
الكتب ، بيروت ، ط 2 (1980م).
- 101- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج ، شرح وتحقيق: أ. د. عبد الجليل
عبد شلبي ، دار الحديث ، القاهرة ، ط 1 (1424هـ/2004م).
- 102- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللبدي
، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ودار الثقافة ، الجزائر ، ط 1 (1987م).
- 103- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة
الحديث ، القاهرة ، ط 1 (1417هـ/1996م).
- 104- معجم قبائل العرب ، عمر رضا كحالة ، دار العلم للملايين ، بيروت ،
ط 2 (1388هـ/1968م).
- 105- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام ، ومعه (السبّك العجيب في نظم
مغني اللبيب) لمولاي عبد الحفيظ - سلطان المغرب - ، تحقيق أ. د. صلاح عبد

- العزیز علی السیدّ، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، القاهرة
ط1(1424هـ/2004م).
- 106- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهانيّ، حَقَّقَه وعلَّقَ عليه مصطفى بن
العدويّ، مكتبة فياض، مصر، دط (1330هـ/2009م).
- 107- المقدّمة، ابن خلدون، دار الجيل، بيروت، دط، دت.
- 108- مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، دار الفجر، الجزائر،
ط1(1422هـ/2001م).
- 109- مقدمة في صنع الحدود والمصطلحات، عبد الرحمان بن عمر
السنوسي، دار التراث، ناشرون - دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط (1424هـ/2003م).
- 110- المولّد في العربية، د.حلمي خليل، دار النهضة العربية، بيروت
ط2(1405هـ/1985م).
- 111- من تاريخ النحو، أ.سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، دط، دت.
- 112- منتهى الطلب من أشعار العرب، أبو غالب البغداديّ، اعتنى به محمد
مصطفى محمود زهران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1429هـ/2008م).
- 113- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزريّ، عُنِيَ به الدكتور عبد
الحليم قابة، دار الكلم الطيّب، دمشق، ط1(1428هـ/2007م).
- 114- منهج السياق في فهم النص، د.عبد الرحمن بودرع، سلسلة كتاب الأمة
، الدوحة، ط1 (1427هـ/2006):
- 115- النحو العربي - أصوله وأُسسه وقضاياها وكتبه، الأستاذ الدكتور محمد
إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1(1430هـ/2009م).

116- النحو العربي عماد اللغة والدين ،د.عبد الله أحمد جاد الكريم ،مكتبة الآداب ،القاهرة ،ط1(1422هـ/2002م).

117- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د.حسن خميس الملح ،دار الشروق للنشر و التوزيع عمان ،الأردن ،ط1 (2001م).

118- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ،الشيخ محمد الطنطاوي ،دار المعارف ،القاهرة ،ط3(2005م).

119- النهاية في غريب الحديث والأثر ،أبو السعادات المبارك بن الأثير،تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ،المكتبة العلمية ،بيروت ،ط(1399هـ/1979م).

120- ياءات الإضافة والزوائد في القراءات القرآنية ،منال ناجي أبو الرب ،دار الفرقان ،عمّان ،ط1(2006م).

ثانياً:المجّلات:

121- "آفاق الثقافة و التراث" ،مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث ،الإمارات العربية المتحدة ،عدد:47،(شعبان 1425هـ /أكتوبر2004م).

122- مجلّة الجامعة الإسلامية ،المدينة المنورة ،السنة39 ،العدد134،(سنة 1427هـ).

123- المصطلح ،مجلة أكاديمية يصدرها مخبر " تحليلية إحصائية في العلوم الإنسانية" ،جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - العدد(02) ،فبراير2003م.

ثالثاً:الرسائل الجامعية.

124- الاحتجاج النحويّ بالقرآن في كتاب سيويوه ،عبد العزيز ابليله ،رسالة ماجستير مخطوطة ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،(1999م).

125- دراسات سانتاكسية في اللهجات العربية، أ.د. عبد الجليل مرتاض، رسالة
دكتوراه دولة (مخطوطة)، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (1415هـ/1995م).

7- فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة..... أ - و	
المقدمة..... 1- 22	
أولاً: مفهوم الاحتجاج اللغوي	2
ثانياً: مفهوم القراءة المتواترة	8
ثالثاً: ابن خالويه	12
رابعاً: كتاب "الحجّة في القراءات السبع"	19
الباب الأول: المصادر الأساسية للاحتجاج في كتاب (الحجّة)..... 23 - 163	
الفصل الأول: القواعد الصوتية..... 26 - 76	
أولاً: تحقيق الهمز وتسهيله	29
1- تحقيق الهمز	31
2- تسهيل الهمز	34
ثانياً: الإظهار و الإدغام	38
1- الإظهار	39
2- الإدغام	41
ثالثاً: نقل الحركة وتركؤه	46
1- نقل الحركة	47
2- تركئ النقل	50
رابعاً: الفتح الإمالة	52
1- الفتح	52

57	2- الإمالة
67	خامساً:فتح أصوات الحلق وإسكانها
68	1- فتح أصوات الحلق وإسكانها
71	2- إسكان أصوات الحلق
72	سادساً:الاختلاس
125 _ 77	الفصل الثاني:القواعد الصرفية.....
79	أولاً:التجريد والزيادة
79	1- التجريد والزيادة في الأسماء
82	2- التجريد والزيادة في الأفعال
89	ثانياً:الجمود والاشتقاق
90	1- اسم الفاعل
92	2- الصفة المشبّهة باسم الفاعل
95	3- اسم المفعول
97	4- صيغة المبالغة
98	5- اسم التفضيل
100	6- اسم الآلة
101	7- اسما الزمان والمكان
103	ثالثاً:المصدر
107	رابعاً:الجمع
114	خامساً:الإبدال والإعلال
117	سادساً:الإسناد إلى الضمائر
123	سابعاً:القلب المكانيّ

163 - 123	الفصل الثالث: القواعد النحوية.....
128	أولاً: قضايا الإسناد
137	ثانياً: قضايا الفضلة
140	ثالثاً: قضايا الإضافة
145	رابعاً: قضايا التبعية
156	خامساً: قضايا متنوعة
264 - 164	الباب الثاني: المصادر الثانوية للاحتجاج في كتاب (الحجّة).....
208 - 166	الفصل الأول: المصادر النقلية.....
168	أولاً: إجماع القراء
170	ثانياً: القراءات الشاذة
179	ثالثاً: الأحاديث والآثار
187	رابعاً: كلام العرب
233 - 209	الفصل الثاني: المصادر العقلية.....
211	أولاً: القياس
219	ثانياً: استصحاب الحال
227	ثالثاً: قواعد التوجيه
263 - 234	الفصل الثالث: المصادر المعرفية.....
238	أولاً: أسباب النزول
244	ثانياً: الفواصل أو رؤوس الآي
249	ثالثاً: رسم المصحف
258	رابعاً: قواعد المنطق
268 - 265	الخاتمة.....

302 -269.....	الفهارس الفنية.....
270	1- فهرس الآيات
283	2- فهرس القراءات الشاذّة
284	3- فهرس الأحاديث و الآثار
285	4- فهرس الأبيات وأنصاف الأبيات الشعرية
286	5- فهرس النثر
287	6- فهرس المصادر و المراجع
307	7- فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة :

إن الإشكال الأساسي الذي اجتهد هذا البحث في الإجابة عليه – هو السؤال المصادر التي اعتمد عليها في الاحتجاج للقراءات القرآنية المتواترة: من حيث طبيعتها، و نسبة الاحتجاج بكل منها، و سبب تنوع هذه المصادر و أثر ذلك التنوع في عملية الاحتجاج، و هذا من خلال كتاب "الحجة في القراءات السبع" المنسوب لابن خالويه (ت 370هـ). و قد توصل البحث إلى تنوع تلك المصادر بين قواعد لغوية و نصوص و أدوات عقلية و معارف من علوم أخرى، إلى تفاعلها كثيرا في الاحتجاج للقراءة الواحدة، كما نجلت السمة الوصفية لهذه العملية في الكتاب المختار إلى حد كبير.

الكلمات المفتاحية: القراءات القرآنية – التواتر – اللغة.

Résumé :

Qui façonne la clé travaillé dur cette recherche à y répondre – est la question des sources invoquées dans les lectures de protestation coranique fréquents : dans la nature, et la proportion de protestation dans chacun d'eux, et la cause de la diversité des sources de ces textes, et l'impact de cette diversité dans le processus de protestation, et ce grâce au livre "l'argument dans les sept lectures" à Ibn Khalaouih (d. 370 AH).

La recherche a révélé la diversité de ces sources entre les règles de la langue et des textes et des outils mentaux et des connaissances des autres sciences, à leur interaction dans la protestation lire, a émergé comme l'élément descriptif de ce processus scientifique dans le livre choisi dans une large mesure.

Mots clés : Lecture coranique, fréquence, protestation, langue.

Abstract:

That shapes the key worked hard this research to answer it – is the question of the sources relied upon in the protest Coranic readings frequent: in nature, and the proportion protest in all of them, and the cause of the diversity of the sources of these texts, and the impact of that diversity in the process of protest, and this through the book "The argument in the seven readings" attributed to Ibn Khalaouih (d. 370 YH).

The research found the diversity of those sources between the rules of language and texts and mental tools and knowledge from others sciences, much to their interaction in the protest read one, emerged as the descriptive feature of this scientific process in the selected book to a large extent.

Wey words: Coranic readings, frequency, protest, language.